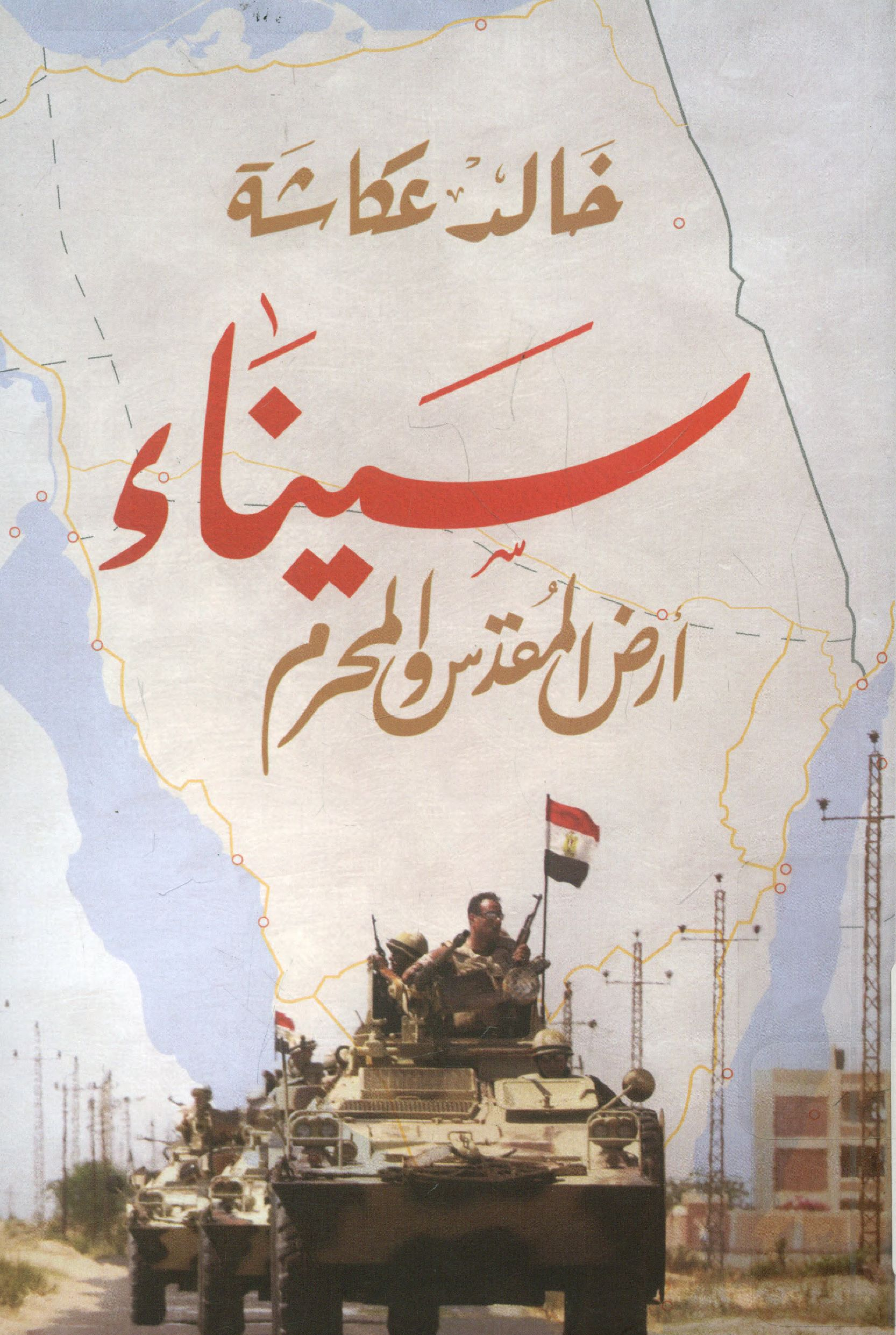
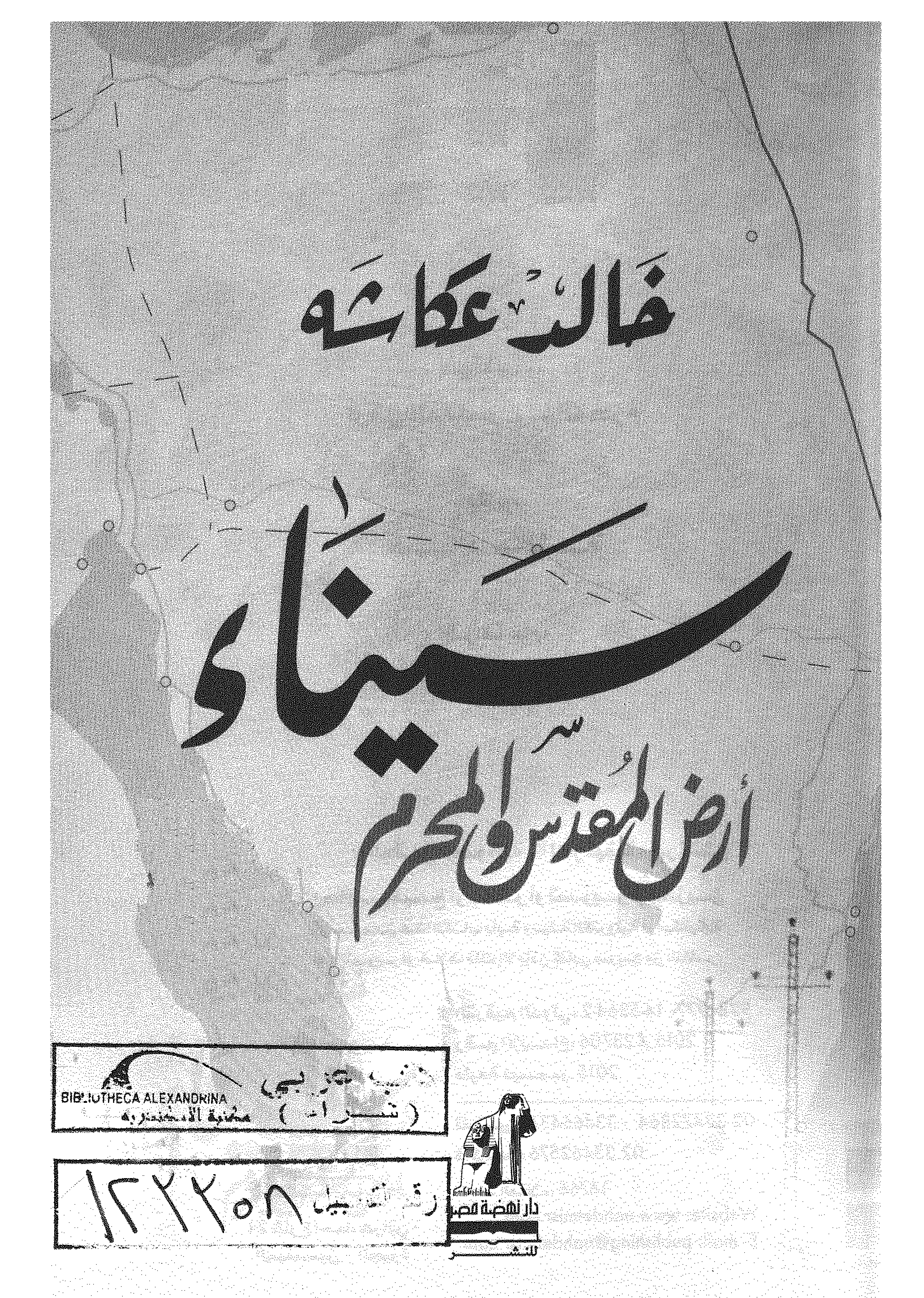


خالد عكاشة
سيناء
أرض المقدس والمحرم



خالد عكاشه
سيناء
أرض المقدس والمحرم
دار نهضة مصر
للنشر

سيناء...
أرض المقدس .. والمحرم

بقلم:

خـــالد عكاشـــة

إشراف عام:

داليا محمد إبراهيم

الترقيم الدولي: 2-5364-14 -977 -978
رقـم الإيـــداع: 23706 / 2015
طبعة ديسمبر 2015

تليفـون: 33466434 - 02 33472864
فاكـس: 02 33462576
خدمة العملاء: 16766
Website: www.nahdetmisr.com
E- mail: publishing@nahdetmisr.com



21 شارع أحمد عرابي -
المهندسين - الجيزة

خالد عكاشة

سيناء

أرض المقدس والمحرم

الفصل الأول

سيناء...

بوابة أرض الإله!!

أصل كلمة سيناء:

هناك خلاف بين المؤرخين حول أصل كلمة «سيناء»، فقد ذكر البعض أن معناها «الحجر» وقد أطلقت على سيناء لكثرة جبالها، بينما ذكر البعض الآخر أن اسمها في الهيروغليفية القديمة «توشريت»؛ أي أرض الجدب والعراء، وعرفت في التوراة باسم «حوريب»؛ أي الخراب، لكن المتفق عليه أن اسم سيناء الذي أطلق على الجزء الجنوبي منها، مشتق من اسم الإله «سين» إله القمر في بابل القديمة؛ حيث انتشرت عبادته في غرب آسيا، وكان من بينها فلسطين، ثم وفقوا بينه وبين الإله «تحوت» إله القمر المصري الذي كان له شأن عظيم في سيناء وكانت عبادته منتشرة فيها. ومن خلال نقوش (سرابيط الخادم والمغارة) يتضح لنا أنه لم يكن هناك اسم خاص لسيناء، ولكن يشار إليها أحيانًا بكلمة «بياوو»؛ أي المناجم أو «بيا» فقط أي «المنجم»، وفي المصادر المصرية الأخرى من عصر الدولة الحديثة يشار إلى سيناء باسم «خاست مفكات» وأحيانًا «دومفكات» أي «مدرجات الفيروز»، وانتقل الاختلاف من المؤرخين إلى كتاب الحضارة في تفسير أصل اسم سيناء الذي ورد في مختلف المراجع والوثائق التاريخية والأدبية.

فقد ذكر أن أقدم اسم لسيناء ورد في الوثائق والخرائط المساحية القديمة في عصر ما قبل الأسرات اسم «توشيت»؛ أي الأرض الجرداء أو الجدباء، وهناك من تحدث بأن اسم سيناء أصله من اللغة الأكادية القديمة، وهو اسم إله القمر عند الساميين القدماء وتعني عندهم أرض القمر، وقد ظل الغموض يكتنف تاريخ سيناء القديم حتى عام 1905م حيث تم اكتشاف النقوش السينائية التي مكنت الأثري وعالم المصريات الألماني «جاردنر» من فك هذه الرموز في عام 1917م التي أوضحت أن هذه النقوش لم تكن سوى كتابات كنعانية من القرن

الخامس عشر قبل الميلاد من بقايا الحضارة الكنعانية القديمة في سيناء وما حولها من أرض فلسطين والشام، وتتابعت الكشوفات والأبحاث حتى أصبح هناك ما يمكن وصفه بالتاريخ الكامل لسيناء.

الأسماء القديمة التي ثبت أنها أطلقت عليها ما ورد في كتاب التوحيد الأول (عام 9500ق.م) هو (يب جب بتاح - أي قلب أرض الإله) كما أطلقت عليها الوثائق الفينيقية اسم (هيروشايتو - أي أسياد الرمال)، وأطلق عليها المصريون في الدولة القديمة اسم (بياوو - أي أرض المناجم)، وأطلقوا عليها في الدولة الحديثة اسم (دومفكات - أي أرض الفيروز).

أما اسم «سيناء» فقد ظهر مع بداية عصر الأسرات (عام 5600ق.م) عندما نسب المؤرخون القدماء اسم سيناء إلى «الآراميين» الذين كانوا يعبدون القمر ويطلقون عليه اسم (سين)، علما بأن القمر في اللغة المصرية القديمة - وخاصة في اللغة أو اللهجة السينائية - يطلقون عليه اسم سين أيضًا، كما ورد في الوثائق السينائية اسم سين الذي كانوا يطلقونه على (نور الإله) الذي عُبِّرَ عنه (بنور القمر) الذي يهيب بأرض الأمان والسلام، فأطلقوا اسم (نور الإله سين) على أرضهم المقدسة «سينا».

ويدخل اسم سينا في مباريات المؤرخين والكتاب والأدباء في محاولات إعادة كتابة التاريخ، فينسب مؤرخو الحضارة البابلية اسم سيناء المصرية إلى الغزو البابلي لأرض مصر، ووصولهم إلى أرض سيناء التي أطلقوا عليها اسم (أرض سين - أي أرض القمر) أحد معبوداتهم المقدسة، فأطلقوا على الأرض التي قاموا باحتلالها وشاهدوا القمر المقدس يلقي بنوره عليها عند استقبالها لهم، وهي الأسطورة التي نسبها مؤرخو الآرامية إلى الآراميين الذين كانوا يعبدون القمر وينكرون علاقة البابليين باسم «سينا» أرض القمر.

وينسب مؤرخو الإغريق اسم سينا إلى (أشجار السينين)، وهي من الأشجار المصرية التي اشتهر المصريون بزراعتها في الوديان الجبلية على أرض

سيناء، كما ينسب مؤرخو العرب اسم سينا إلى قمم جبالها المشهورة أو (سنن جبالها) التي تشبه الأسنان فأطلقوا عليها اسم سينا أي (قمم الأسنان).

يقول المؤرخ الفرنسي «إميل لودفيج» إن مصر أرض النيل، ومهبط الأديان، وإن اسم سينا قد ورد في قوائم مانيتون وبرديات وثائق معبد منف، (بأرض الأبواب السبعة) ولكل باب من أبوابها السبعة اسم مرتبط بطابع روادها....

1. كان أول اسم أطلق على أرض سينا (أيب جبتاه - أي بوابة قلب الإله)، وهو أول اسم لأرض سينا أطلق عليها عام 9500 ق.م وهو عمر سينا الحقيقي الذي ارتبط بنزول كتاب التوحيد.
2. ثم أطلق عليها اسم (بوابة يباو - أي بوابة أرض المناجم) مع بداية عصر الأسرات.
3. وأطلق عليها تحتمس الثاني (باب قلعة الدفاع عن أرض الإله).
4. وأطلق عليها رمسيس الثاني (بوابة مغيرة الغزاة).
5. وأطلق عليها سنوسرت الثاني عندما قام بحفر «قناة السويس» اسم (أرض السلام) نسبة إلى علاقة مصر بشعوب العالم بعد حفر قناة السويس.
6. أطلق على سينا اسم (بوابة الإيمان) عندما عبر الرسل والأنبياء أرضها عند زيارتهم لمصر أرض التوحيد.

هل هي مهمة حقًا..؟؟

اعتبر المصريون القدماء تلك الأرض المميزة والبعيدة نسبيًا عن وادي النيل الذي يتجمعون حوله، بوابة التوحيد التي ترتبط أرضها بالسماء التي حملت اسم سلام (تحية الإيمان)، ويرمز لحرف السين في اللغة المصرية القديمة

بالحبل، واللام بالأسد الرابض، والميم بالبومة، أي (الرابطة المقدسة والقوة والحكمة)، وهو الاسم الجامع تقريبًا لكل ما سبق ويحمل من دلالات التقدير والتبجيل لهذه الأرض ما يبعث على شعور واسع بالدهشة البالغة، فالذي أطلقه المصريون على أرض سيناء كلغة دارجة قديمة.. (بوابة أرض الإله) !!!

وجه الله... وأقدام الأنبياء على الأرض المقدسة

التاريخ الديني لأرض وجبال سيناء

احتضنت رمال سيناء منذ أزمان سحيقة أقدام الأنبياء بصورة لافتة، لكونها كانت الممر الأشهر من وإلى الدولة المصرية، وأيضًا لجوارها الجغرافي من أرض الشام التي كانت تتحد مع مصر عبر قرون وممالك عديدة، وهكذا ظل ما كان يسمى وقتها «ببرية سيناء» الحاضر دومًا في كل قصص الرحلات الإيمانية مع الرسل المكرمين عليهم أفضل الصلاة والسلام.

ومع تلك المحطات التاريخية العبقة نسير لنجد أنه بعد الطوفان ببرهة من الزمن عزم نسل نوح عليه السلام على بناء برج بابل فبلبل الله ألسنتهم، حتى لم يعد أحدهم يفهم لغة الآخر، فتبددوا في الأرض وعبدوا الأوثان فشاء الله أن يختار له شعبًا يحفظ به الدين الحقيقي، فدعا إبراهيم من أور الكلدانيين (أم قير) وأمره بترك بلاده والذهاب إلى أرض كنعان (فلسطين)، ونشر الدين الحقيقي فيها ووعده بتكثير نسله والمباركة فيهم، وكانت دعوة إبراهيم في نحو سنة 1921 ق.م، فسار إلى أرض كنعان ومعه امرأته ولوط ابن أخيه وحاشيته وخدمه ومواشيه (مارًّا بدمشق الشام في الأرجح)، حتى أتى شكيم المعروفة الآن بنابلس وهي من أهم مدن أرض كنعان، وفي نحو سنة 1920 ق.م حدث قحط في أرض كنعان، فرحل إبراهيم إلى مصر عبر سيناء وأقام فيها نحو سنة، ثم عاد إلى أرض كنعان أيضًا من نفس الطريق، فسكن مدينة حبرون المعروفة الآن (بالخليل)، وعاش إبراهيم يدعو إلى دين الله الحنيف ويعمل خادمًا لهذا

الديـن بالعـز والمنعة، إلى أن مات سـنة 1820 ق.م وهو ابن 175 سـنة، ودفن في حبرون في مغارة مكفيلة وقبره ظاهر إلى اليوم.

وكان لإبراهيـم زوجـة تدعـى سـارة توفيـت قبلـه، وجاريـة مـن مـصر اصطحبها من هناك أثناء رحلته إليها؛ تدعى هاجر، وولدت الجارية ولدًا أسمته إسماعيل وكان أبًا للعرب، أما سـارة فلم تلد ولدًا حتى بلغ عمر إبراهيم المائة سنة فولدت إسـحق، ورزق إسحق بولد هو يعقوب الملقب إسرائيل، وخلف يعقوب اثني عشر ولدًا صاروا رؤسـاء أسباط بني إسرائيل الإثني عشر، كان يوسـف أحد أولاد يعقوب كما صار أنجب إخوته وأحبهم لدى أبيه، فحسـده إخوتـه وأبغضـوه وقاموا بإلقائه في بئر مهجورة وادعوا أكل الذئب له، كما جاء تفصيلًا بقصته في القرآن الكريم، ليعثر عليه بعض من قبائل الإسماعيليين سنة 1728 ق.م فأنزلـه هؤلاء إلى مصر وباعوه عبـدًا، فدخل في خدمة فرعون ملك مصر ولم يمكث إلا القليل حتى بدا من نجابته وسـمو مداركه وحسـن تدبيره ما رفعه في عين فرعون فرقاه إلى منصب الوزارة، وحدث في تلك الأثناء موجة قحـط في أرض كنعـان فجـاء يعقـوب وأولاده إلى مصر عبر سـيناء فـرارًا من الجوع، وأنزلهم يوسـف على الرحب والسـعة في مصر وأسكنهم أرض جلسان (في أطـراف مديرية الشرقيـة)، وكان عدد ذكورهم سـبعين فأقاموا بمصر على معيشـتهم البدويـة وعبادة الإله الحـق، فنموا وتكاثروا وعاشـوا أجيالًا وليس هنـاك ما يكدر صفاءهم حتى مات يعقوب ويوسـف، وقام على مصر ملك لا يعرف يوسف ولا فضله فظلم الإسرائيليين وأذلهم وأمر بإلقاء كل مولود ذكر لهم في النيل بقصد إبادتهم وإذلالهم.

وفي هذه الأثناء ولد موسـى عليه السلام سنة 1571 ق.م فخبأته أمه ثلاثة أشهر، ولما لم يعد يمكنها إخفاؤه عن أعين الرقباء صنعت له سـفطا من البردي جعلته فيـه ووضعته على شـاطئ النيل في طريق خدم فرعـون، فلما رأته زوجة فرعون رقـت له وأخذتـه إلى منزلها، وأحضرت لـه أمه لترضعه فنشـأ ربيبا لها في قصر

الفرعـون، مـصري التربية إسرائيـلي العواطف والهـوى، رأى ذات يوم مصريًّا يضرب إسرائيليًّا فهاج الدم في رأسـه فضرب المصري، فأصابت الضربة مقتلًا فخـاف وفر عن طريق سـيناء إلى أرض مدين، وهنـاك تزوج بنت يثرون كاهن مدين وأقام مع حميه في أرض قرب الأردن الآن عشرين عاما.

تجلي الله سبحانه وتعالى.. على أرض سيناء

﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ ﴿٢٩﴾ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِي ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٣٠﴾ وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْأَمِنِينَ ﴿٣١﴾ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُواْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ [القصص: 29 – 32].

ذكر ابن كثير في البداية والنهاية.. تقدم أن موسى عليه السلام قضى أتم الأجلين وأكملهـما، وقد يؤخذ هذا مـن قولـه ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ﴾، وعن مجاهد أنه أكمل عـشرًا وعشرًا بعدها، وقولـه ﴿وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا﴾ أي من عند صهره زاعمًا فيما ذكره المفسرون وغيرهم، أنه اشتاق إلى أهله فقصد زيارتهم ببلاد مصر في صورة متخفية، فلما سار بأهله ومعه ولدان منهم وغنم قد استفادها مدة مقامه هناك، واتفق ذلك في ليلة مظلمة باردة وتاهوا في طريقهم فلم يهتدوا إلى السـلوك في الدرب المألوف، فلم ير شـيئًا واشتد الظلام والبرد، فبينـما هـو كذلك إذ أبصر عـن بعد نارًا وكأنه – والله أعلـم – رآها دونهم؛ لأن

هـذه النـار هي نور في الحقيقة، ولا يصلح رؤيتهـا لكل أحد ﴿لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِخَبَرٍ﴾ أي لعلي أستعلم من عندها عن الطريق، ﴿أَوۡ جَذۡوَةٖ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمۡ تَصۡطَلُونَ﴾ فـدل عـلى أنهم كانوا قد تاهوا عن الطريـق في ليلة باردة ومظلمة، لقولـه في الآيـة الأخـرى ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ٩ إِذۡ رَءَا نَارٗا فَقَالَ لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ إِنِّيٓ ءَانَسۡتُ نَارٗا لَّعَلِّيٓ ءَاتِيكُم مِّنۡهَا بِقَبَسٍ أَوۡ أَجِدُ عَلَى ٱلنَّارِ هُدٗى﴾ {طه: 9 – 10} فـدل على وجود الظلام وكونهم تاهوا عـن الطريق، وقد أتاهم منها بخبر وأي خبر ووجد عندها هدًى وأي هدًى واقتبس منها نورًا وأي نور!!

وقـال الله تعـالى في سـورة طـه: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ١١ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى ١٢ وَأَنَا ٱخۡتَرۡتُكَ فَٱسۡتَمِعۡ لِمَا يُوحَىٰٓ ١٣ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ ١٤ إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخۡفِيهَا لِتُجۡزَىٰ كُلُّ نَفۡسِۭ بِمَا تَسۡعَىٰ ١٥ فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنۡهَا مَن لَّا يُؤۡمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ فَتَرۡدَىٰ﴾ [طه: 11 – 16].

قال معظم المفسرين من السلف والخلف لما قصد موسى إلى تلك النار التي رآها فانتهى إليها، وجدها تتأجج في شـجرة خضراء من العوسـج (الشـوك)، وكل مـا في تلـك النار في اضطـرام وكل ما في خـضرة تلك الشـجرة في ازدياد فوقف متعجبًا، وكانت تلك الشجرة في سفح جبل غربي منه عن يمينه كما قال تعـالى: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلۡغَرۡبِيِّ إِذۡ قَضَيۡنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلۡأَمۡرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ [القصص: 44]، وكان موسـى في واد اسـمه طُوى، فكان موسى مستقبل القبلة وتلك الشـجرة عـن يمينه من ناحية الغرب، فناداه ربـه بالوادي المقدس طُوى فأُمِـرَ أولا بخلع نعليه تعظيمًا وتكريمًا وتوقيرًا لتلك البقعة المباركة ولا سـيما في تلك الليلة المباركة.

وعند أهل الكتاب أنه وضع يده على وجهه من شدة ذلك النور مهابةً له وخوفًا على بصره، ثم خاطبه تعالى كما يشاء قائلًا له ﴿إِنِّيٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [القصص: 30] ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِيٓ﴾ [طه: 14]. أي أنا رب العالمين الذي لا إله إلَّا هو، والذي لا تصلح العبادة وإقامة الصلاة إلا له، ثم أخبره أن هذه الدنيا ليست بدار قرار وإنما الدار الباقية يوم القيامة التي لا بد من كونها ووجودها ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [طه:15] أي من خير وشر، وحضه وحثه على العمل لها ومجانبة من لا يؤمن بها ممن عصى مولاه واتبع هواه، ثم قال له مخاطبًا ومؤانسًا ومبينًا له أنه القادر على كل شيء، والذي يقول للشيء كن فيكون، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه:17] أي ما هذه عصاك التي تعرفها منذ صحبتها ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾ [طه: 18]. أي بل هذه عصاي التي أعرفها وأتحققها ﴿قَالَ أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه:19 – 20]، وهذا خارق عظيم وبرهان قاطع على أن الذي يكلمه هو الذي يقول للشيء كن فيكون وأنه الفعال لما يريد؛ الله الواحد الأحد العلي القدير.

وبالعودة إلى مسار القصة المباركة على الأرض المقدسة نعود إلى مصادر الكتاب المقدس، التوراة، لنستكمل باقي الرحلة والأحداث التي ذكرت فيها، عندما أمر الله تعالى موسى بالذهاب إلى مصر لإنقاذ بني إسرائيل من الذل قد حضر له أخوه هارون إلى جبل حوريب بأمر الرب، فسارا معًا وطلبا من فرعون ملك مصر الإذن في إخراج بني إسرائيل من أرضه فأبى، فضرب الله مصر عشر ضربات حتى أذن فرعون للإسرائيليين في الخروج من بلاده، فخرجوا في سنة 1491 ق.م وساروا من مدينة رعمسيس إلى سكوت فإيثام ففم الحيروث على

بحر سوف (البحر الأحمر)، ثم ندم فرعون على إطلاقهم فسار بخيله ورجله ومركباته وراءهم {فأجرى الرب البحر بريح شرقية شديدة كل الليل وجعل البحر يابسة وانشق الماء فدخل بنو إسرائيل في وسط البحر على اليابسة والماء سور لهم عن يمينهم وعن يسارهم وتبعهم المصريون * فرجع الماء وغطى مركبات وفرسان جميع جيش فرعون * ولم يبق منهم ولا واحد} (خر14:21)، وساروا في برية سيناء ثلاثة أيام حتى وصلوا إلى ماء يدعى «مارة» وكان الماء مرًّا فتذمر الإسرائيليون على موسى، فأراه الرب شجرة فطرحها بالماء فصار عذبا، ثم جاءوا إلى «أيليم» فوجدوا فيها 12 عينًا و70 نخلةً، ثم إلى برية «سين» بين أيليم وسيناء، حيث أنزل الله عليهم المن والسلوى طعامًا، أما المن فقد كان طعامهم إلى أن دخلوا أرض الموعد، وأما طائر السلوى فقد أنزل عليهم أيضًا في حضيروت، ثم ارتحلوا إلى «دفقه» «فألوش» «فرفيديم» وكان يسكن تلك البرية العمالقة فوقفوا في طريق الإسرائيليين ومنعوهم الماء، فعطشوا وتذمروا على موسى فضرب الصخرة بأمر الرب فانفجرت منها المياه وشربوا، وأمر موسى كبير قواده «يشوع بن نون» فانتقى الأشداء من قومه وحارب العمالقة، وصعد موسى إلى تلة تشرف على محل الواقعة ويداه مرتفعتان إلى السماء، يدعو بنصر قومه على الأعداء فنصرهم الله وامتلكوا المياه.

وفي الشهر الثالث من خروجهم من مصر ارتحلوا من رفيديم وجاءوا إلى برية سيناء مقابل الجبل، وهناك أنزل الله على موسى الوصايا العشر المدرجة في سفر الخروج القاضية بوحدة الله والجامعة لأسس الآداب، ثم أنزل عليه الشرائع السياسية ثم الطقسية التي لا تزال أساسا لأحكام الإسرائيليين إلى هذا العهد.

وفي اليوم الأول من الشهر الأول من السنة الثانية لخروج بني إسرائيل من مصر؛ أي سنة 1490 ق.م أقام موسى بأمر الرب خيمة الشهادة أو خيمة الاجتماع، وبعد أن أقام موسى في ذلك الجبل سنة إلا بضعة أيام خرج بقومه

قاصـدًا أرض الموعـد فسـاروا بطريق حضـيروت، فعصيون جابـر فبرية صين وهي قادش، وهي مدن بسـيناء في الطريق إلى الشـام ومن هناك أرسـل موسى رجلًا من كل سبط من أسباط إسرائيل الإثني عشر وفيهم «يشوع بن نون» من سـبط إفرايـم و«كالب بن يفنه» من سـبط يهوذا فذهبوا وتجسسـوا الأرض إلى «مدخل حماة»، وعادوا إلى قومهم في قادش وقالوا «حقًّا إن الأرض تفيض لبنًا وعسـلًا، لكن الشعب الساكن في الأرض معتز والمدن حصينة عظيمة،يسكنها العمالقـة في الجنوب والحيثيون واليبوسـيون والأموريون في الجبل والكنعانيون عـلى البحـر وجانـب الأردن وليـس لنا طاقة عـلى حربهم»، أما يشـوع بن نون وكالب بن يفنه فإنهما قالا لا، بل في طاقتنا حربهم فمال الشـعب لقول الأكثرية وجبنـوا عن التقدم، وكان الله قد أمرهـم بالتقدم فغضب عليهم وقضى بتيههم في بريـة سـيناء إلى تمام الأربعين سـنة من خروجهم من مـصر حتى يموت كل ذلك الجيل ما عدا كالب ويشوع.

وبعـد مـرور الأربعـين عامًا ارتحلوا مـن جبل هور في طريق بحر يوسـف فسـاروا بوادي العربة إلى أيلة وعصيون جابر وسـاروا في شرق بلاد أدوم حتى وصلوا إلى أرض مواب وقطعوا نهر أرنون إلى بلاد الأموريين، ثم صعد موسى إلى جبـل نبـو ورأى منـه أرض الميعاد وهناك مـات «ودفنـه الله ولم يعرف أحد قـبره»، وكانت وفاته سـنة 1451 ق.م عن 120 عاما، وخلف موسـى على قيادة الإسرائيليين يشوع بن نون فعبر بقومه الأردن إلى أرض كنعان سنة 1450 ق.م وفتحها بعد حرب ضروس ووزعها على سائر أسباط إسرائيل.

هذه هي خلاصة ما جاء في أسـفار موسـى الخمسة وسفر يشوع عن أصل بني إسرائيل وتغربهم في مصر وعن تيههم في جزيرة سـيناء إلى أن دخلوا أرض الميعاد، فأسسوا فيها مشيخة ثم ملكًا وامتدت مملكتهم من جبل لبنان إلى وادي العريش شـمالًا وجنوبًا، ومن صحراء بلاد العرب إلى سـواحل البحر المتوسط شرقًا وغربًا، فكان طولها نحو 150 ميلًا وعرضها نحو 50 ميلًا، وكان لهم شأن

مـع مصر في كل العصور إلى أن دالت دولتهم وتشـتتوا في الأرض، وقد عرفوا قديـمًا في سـوريا «بالعبرانيين»؛ قيل لأنهـم أتوا عبر الفرات، ثـم عرفوا باليهود نسبة إلى مملكة يهوذا الآتي ذكرها وهو الاسم المعروفون به الآن.

ولعلماء التوراة والمؤرخين المحققين في هذه المباحث آراء شتى واستنتاجات عديدة وَفْقَ المناهج التي سلكوها والمعطيات والدلائل التي وضعوها أمامهم.. وأظهر تلك الآراء:

أن الإسرائيليـين خرجـوا مـن مصر في عهـد منفتاح بن رعمسـيس الثاني من ملوك الدولة التاسـعة عشرة، وأن مدينة رعمسـيس التي خرجوا منها هي الخرائـب المعروفة الآن بتل المسـخوطة في مديرية الشرقيـة، وأنهم عبروا البحر الأحمر بالقرب من مدينة السـويس، وأن شـق البحر الأحمـر بريح عاصفة عند عبـور بنـي إسرائيـل ورجوعه إلى سـابق صورته عنـد مرور مركبـات فرعون يعلـلان بالمـد والجـزر المشـاهدين إلى الآن في رأس البحـر الأحمـر، وأنهـم بعد دخولهم سـيناء ساروا بطريق «البتراء» فأتوا عيون موسى فعين الهوارة (مارة)، فعين غرندل (أيليم)، فسـهل المرخا (برية سـين)، فوادي فيران (رفيديم)، وأن العمالقـة حاربوهم في هذا الوادي قرب العين في المكان المعروف الآن بـ«حصى الخطاطين»، وأنهم ساروا من هذا الوادي إلى جبل موسى وأن جبل الصفصافة هـو الجبل الذي وقف عليه موسـى لتلقـي الوصايا العشر، وأن سـهل الراحة تجاهه هو السـهل الذي وقف فيه الإسرائيليون وتلقوا الشريعة من فم موسـى، وأنهم بعد أن قضوا نحو سـنة عند جبل موسـى عادوا إلى طريق البتراء، فمروا بعين حدرة (حضيروت) وهبطوا إلى شـاطئ خليج العقبة عند نويبع وسـاروا إلى عصيون جابر وأيلة على رأس الخليج، ومن هناك سـاروا بوادي العربة (أو بوادي طابا أو بوادي العين) إلى أن أتوا وادي الجرافي، ثم سـاروا منه شـمالًا إلى برية عين قديس فقضوا فيها بقية الأربعين سنة، ثم عادوا إلى عصيون جابر وأيلة وداروا حول بلاد أدوم من الشرق فذهبوا بوادي اليتم إلى أن أتوا طريق دمشق

الشام، فساروا فيها إلى شرق الأردن ثم عبروا هذا النهر إلى أرض الميعاد، وأن المن الذي كان طعامهم كل مدة تغربهم في سيناء ليس «صمغ الطرفاء» الذي قال به البعض؛ لأن هذا لا يظهر إلا عند اشتداد الحر في شهري يونيو ويوليو، وكل ما يمكن جمعه منه في السنة لا يكفي شخصًا واحدًا ستة أشهر، بل هو حب عجيب كان ينزل لهم مع الندى، ويقول المحققون التاريخيون أنه «كبذر الكزبرة أبيض وطعمه كرقاق بعسل»، وأن طائر السلوى الذي نزل عليهم في برية سين ثم في عين حضيروت هو طائر السمان أو طائر الجراد.

اللّه الذي تجلى... وفيض من المعجزات

تجلي اللّه في سيناء لسيدنا موسى:

كلم الله تعالى سيدنا موسى عليه السلام في سيناء تكليما، وليس عن طريق الوحي أو إرسال رسول كما تم مع جميع الأنبياء والمرسلين، يقول تعالى في سورة الشورى الآية (51) ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ صدق الله العظيم، أما سيدنا موسى عليه السلام فقد كلم الله عز وجل تكليما وأبلغ رسالاته، يقول عز وجل في سورة النساء الآية (164) ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَٰهُمْ عَلَيْكَ مِن قَبْلُ وَرُسُلًا لَّمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ صدق الله العظيم.

وجاء في العهد القديم في سفر الخروج الأصحاح (6) الآية (2) «**ثم كلم الله موسى وقال له أنا الرب**» وجاء أيضًا في الآية (10 – 11) من الأصحاح (6) – «**ثم كلم الرب موسى قائلا. ادخل قل لفرعون ملك مصر أن يطلق بني إسرائيل من أرضه**».

كانت هذه أول مرة يكلم الله فيها موسى تكليمًا، ثم توالت بعد ذلك الأحاديث مع المولى عز وجل عندما عاد موسى مع بني إسرائيل إلى سيناء مرة

أخـرى هاربًـا من فرعون وجنوده، يقول تعالى في سـورة الأعراف الآية (144) ﴿قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَـٰلَـٰتِى وَبِكَلَـٰمِى فَخُذْ مَآ ءَاتَيْتُكَ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ صدق الله العظيم.

وأراد الله سـبحانه وتعـالى أن يزيـل الـروع مـن نفس موسـى وهو في هذا الموقف المزلزل غير المسبوق، وأن يجهز هذا النبي لما سـيبتعثه به ولما سيلاقيه في مسـيرته الإيمانية الشـاقة، فأجرى المولى عز وجل (معجزة العصا)وهي العصا التي تتحول إلى حية عندما يلقيها موسـى على الأرض، فعندما كلم الله موسـى سـمع صوت المولى عز وجل ينادي عليـه فاضطرب وخاف وولى مدبرًا، يقول المولى عز وجل في سورة النمل آية (10) ﴿وَأَلْقِ عَصَاكَ ۚ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَـٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ إِنِّى لَا يَخَافُ لَدَىَّ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ صدق الله العظيم.

وأراد عز وجل أن يهدئ من روع موسـى ويتباسط معه في الكلام فقال له ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ ﴿١٧﴾ قَالَ هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ ﴿١٨﴾ قَالَ أَلْقِهَا يَـٰمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾ قَالَ خُذْهَا وَلَا تَخَفْ ۖ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾ [طه: 17 – 21].

ومعجزة عصا موسى التي أصبحت حية تكررت مرتين فيما بعد، ففي المرة الثانيـة عندما وصل موسـى إلى فرعون مع أخيه هارون وأراه موسـى المعجزة الإلهيـة بإلقاء العصا فأصبحت حية أمـام فرعون، قال له فرعون ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِۦ فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ مَكَانًا سُوًى ﴿٥٨﴾ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾ [طه: 58، 59].

وفي الموعـد المحدد وأمام السـحرة والنـاس جميعًا وفرعـون وأتباعه ألقى السحرة عصيهم فخيل إليه من سحرهم أنها تسعى، فألقى موسى عصاه للمرة

الثالثة ﴿وَأَلْقِ مَا فِي يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓاْۖ إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَٰحِرٖۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ صدق الله العظيم [طه: 69].

يقول بعض العلماء إنه في المرة الثالثة عندما ألقى موسى عصاه فابتلعت عصي السحرة، يعتبر معجزة إضافية للمولى عز وجل ففي المرات الأولى كانت العصا تتحول إلى حية فقط وتتحرك كأنها جان، أما في هذه المرة فقد تحولت إلى ثعبان عظيم يتحرك ويأكل أيضًا أو يبتلع عِصِيَّ السحرة أمام فرعون والناس أجمعين، ولذلك ألقى السحرة الذين فهموا المعجزة سجدا وآمنوا برب موسى وهارون.

يقول تعالى: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سُجَّدٗا قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ ٧٠ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِي عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَۖ فَلَأُقَطِّعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُم مِّنْ خِلَٰفٖ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ وَلَتَعْلَمُنَّ أَيُّنَآ أَشَدُّ عَذَابٗا وَأَبْقَىٰ﴾ صدق الله العظيم [طه: 70 – 71]، وجاء في سفر الخروج الأصحاح الرابع الآية (2 – 4) «**فقال له الرب ما هذه التي في يدك فقال عصا فقال اطرحها إلى الأرض * فطرحها إلى الأرض فصارت حية فهرب موسى منها * ثم قال الرب لموسى مد يدك وأمسك بذنبها فمد يده وأمسك به فصارت عصا في يده**».

ونرى أن عصا سيدنا موسى سجلها الفراعنة على معظم جدران المعابد، وسجلوا كثيرًا من المعجزات الإلهية التي حدثت في مصر، وأهمها العصا والثعبان بأشكال مختلفة، وكانت ترسم على جدران المعابد للتبرك بها.

وقد حدث أيضًا في نفس الوقت مع كلام المولى عز وجل لموسى مع العصا وفي نفس المكان، أن أراد الله أن يثبت قلب موسى وهو خالقنا ويدرك تقلب القلوب وطبيعتها، فشاء الله أن يريه (**معجزة بياض اليد**)، فبعد أن ألقى موسى العصا فأصبحت حية وخاف موسى من مظهرها، قال له المولى عز وجل:

﴿خُذْهَا وَلَا تَخَفْ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ ﴿٢١﴾ وَٱضْمُمْ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ءَايَةً أُخْرَىٰ﴾. [طه: 21 ـ 22]، وقال كذلك في سورة النمل (12) ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ فِى تِسْعِ ءَايَٰتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾، وقال أيضًا في سورة القصص (32): ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ صدق الله العظيم.

ولقد كان سيدنا موسى أسمر الوجه طويل القامة، وقد وصفه رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما رآه في رحلة الإسراء والمعراج فقال: «أما موسى فرجل أسمر طوال، كأنه من رجال أزد شنوءة»وهي قبيلة معروفة في العرب بسواد رجالها وطول أجسادهم، فكان سيدنا موسى يدخل يده تحت إبطه ثم يخرجها فتصبح بيضاء ناصعة البياض بخلاف لونها الأسمر، وقد كانت هذه المعجزة الإلهية سببًا في أن تشيع بنو إسرائيل - أتباع موسى - أنه عليه السلام به «برص» وهو المرض الذي يظهر على الجلد فيجعله أبيض اللون.

معجزة انفلاق البحر الأحمر والعبور لسيناء:

عندما خرج موسى وقومه من مصر هاربين، خرج خلفهم فرعون ومعه حشد كبير من الجنود، وعندما اقتربوا من موسى وبني إسرائيل نادى موسى ربه ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ فَٱنفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَٱلطَّوْدِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٦٣﴾ وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ ٱلْءَاخَرِينَ ﴿٦٤﴾ وَأَنجَيْنَا مُوسَىٰ وَمَن مَّعَهُۥٓ أَجْمَعِينَ ﴿٦٥﴾ ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْءَاخَرِينَ﴾ [الشعراء: 63 - 66]، ويقول تعالى أيضًا في سورة البقرة (50): ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ ٱلْبَحْرَ فَأَنجَيْنَٰكُمْ وَأَغْرَقْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ﴾، صدق الله العظيم.

وجاء في العهد القديم من سفر الخروج الأصحاح الرابع عشر الآية (16 - 17) «**وارفع أنت عصاك ومد يدك على البحر وشقه فيدخل بنو إسرائيل في**

وسط البحر على اليابسة * وها أنا أشدد قلوب المصريين حتى يدخلوا وراءهم فأتمجَّد بفرعون وكل جيشه بمركباته وفرسانه»، وجاء أيضًا في سفر الخروج الأصحاح الرابع عشر الآية (26) «**قال الرب لموسى مد يدك على البحر ليرجع الماء على المصريين على مركباتهم وفرسانهم**».

عبر سيدنا موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ البحر إلى سيناء، وعندما حاول فرعون وجنوده العبور وراءهم غرقوا جميعًا أمام أعين سيدنا موسى ومن معه، وقد ذكر في التوراة أن بني إسرائيل عند هروبهم من مصر اتجهوا إلى «بحر سوف» كما جاء في سفر الخروج، وبحر سوف هو البحر الأحمر، والتوراة تحدد بدقة مكان عبور خليج السويس فتقول «كلم الله موسى قائلًا: كلم بني إسرائيل أن يرجعوا وينزلوا أمام فم الحيروث بين مجدل والبحر أمام بعل صفون. مقابله تنزلون عند البحر». (الخروج 14/ 9)، وفي كتب التفسير للكتاب المقدس أن بعل صفون هو برج للمراقبة كان موجودًا ومقامًا في هذا المكان، ويسمى «برج مجدل»؛ أي أن سيدنا موسى عبر من منطقة «الزعفرانة حاليًّا» ووصل إلى حمام فرعون في الجهة الأخرى داخل سيناء، وبعد أن غرق فرعون وجنوده في البحر طفت على سطح الماء جثة فرعون، يقول المولى عز وجل في سورة يونس (92) ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلْفَكَ ءَايَةً وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ عَنْ ءَايَٰتِنَا لَغَٰفِلُونَ ﴾. صدق الله العظيم.

معجزات بني إسرائيل على أرض سيناء:

شاهد بنو إسرائيل وشاهدت أرض سيناء معهم فيضًا من المعجزات الإلهية التي تخطف العقول والضمائر، وتبعث على الإيمان العميق بقدرة الله عز وجل الذي يقول لكل شيء كن فيكون، فجاءت أولى تلك المعجزات (**معجزة نزول المن والسلوى في سيناء**) عندما أراد المولى عز وجل تلبية طلب سيدنا موسى بإمدادهم بالطعام بعد أن نفد ما معهم من طعام، فاستجاب المولى عز

وجل لطلبه وأنزل عليهم المن والسلوى، فالمن مادة تشبه العسل تنزل من الجو كما ينزل المطر وتتساقط على ورق الشجر والحجر وطعمها حلو كالعسل، أما السلوى فهو طائر السمان يأتي إليهم أسرابا متلاحقة تكاد تغطي الأرض من كثرتها قال تعالى: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ قَدۡ أَنجَيۡنَٰكُم مِّنۡ عَدُوِّكُمۡ وَوَٰعَدۡنَٰكُمۡ جَانِبَ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنَ وَنَزَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰ ۝٨٠ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي فَقَدۡ هَوَىٰ﴾. [طه: 80 - 81]، وقال أيضًا في سورة البقرة الآية (57) ﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾، وجاء في سفر الخروج أيضًا (الأصحاح 16) «**فقال الرب لموسى ها أنا أمطر لكم خبزًا من السماء. فيخرج الشعب ويلتقطون حاجة اليوم بيومها. لكي أمتحنهم أيسلكون في ناموسي أم لا**». وجاء أيضًا في (الأصحاح 16) «**وقال موسى ذلك بأن الرب يعطيكم في المساء لحمًا لتأكلوا وفي الصباح خبزًا لتشبعوا لاستماع الرب تذمركم الذي تتذمرون عليه * وأما نحن فماذا ليس علينا تذمركم بل على الرب**». وجاء أيضًا ما يلي «**فكان في المساء أن السلوى صعدت وغطت المحلة * وفي الصباح كان سقيط الندى حوالي المحلة**».

ثم بعد الطعام والمأكل الطيب جاء توفير الماء لمشربهم ومشرب دوابهم بمعجزة أخرى ماثلة أمام أعينهم وأعيننا حتى الآن على أرض سيناء، وهي (**معجزة انفجار عيون الماء الاثنتي عَشَرَةَ**) فبعد عبور موسى عليه السلام وبني إسرائيل البحر ونجاتهم من فرعون وجنوده نفدت منهم المياه وكادوا يهلكون هم وماشيتهم فطلبوا من موسى أن ينقذهم، يقول المولى عز وجل في سورة البقرة (60) ﴿وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن

﴿رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ﴾ صدق الله العظيم، والاثنتا عشرة عينًا هي بعدد أبناء سيدنا يعقوب عليه السلام؛ لكل فرع من بني إسرائيل عين.

وجاء في العهد القديم (سفر الخروج أصحاح 17 الآية 1 - 6) «**ثم ارتحل كل جماعة بني إسرائيل من برية سين بحسب مراحلهم على موجب أمر الرب ونزلوا في رفيديم * ولم يكن ماء ليشرب الشعب * فخاصم الشعب موسى وقالوا أعطونا ماء لنشرب فقال لهم موسى لماذا تخاصمونني لماذا تجربون الرب * وعطش هناك الشعب إلى الماء وتذمر الشعب على موسى وقالوا لماذا أصعدتنا من مصر لتميتنا وأولادنا ومواشينا بالعطش * فصرخ موسى إلى الرب قائلا ماذا أفعل بهذا الشعب؛ بعد قليل يرجمونني * فقال الرب لموسى مر قدام الشعب وخذ معك من شيوخ إسرائيل وعصاك التي ضربت بها النهر خذها في يدك واذهب * ها أنا أقف أمامك هناك على الصخرة في حوريب فتضرب الصخرة فيخرج منها ماء ليشرب الشعب ففعل موسى هكذا أمام عيون شيوخ إسرائيل**».

وآثار هذه العيون موجودة حاليًّا في منطقة عيون موسى وموجود منها حاليًّا عين بجوار البحر مباشرة.

وكان الله سبحانه وتعالى رحيمًا بهؤلاء الذين خرجوا بدينهم يسيرون في صحراء سيناء القاحلة تتنازعهم المتاعب والشكوك في جدوى ما يفعلون، فأنزل عليهم (**معجزة الغمام**) عندما اشتدت حرارة الشمس في سيناء كعادتها،أرسل الله عز وجل على بني إسرائيل أثناء سيرهم غمامة تظلهم وتحميهم من حرارة الشمس، قال تعالى ﴿وَظَلَّلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡغَمَامَ وَأَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَنَّ وَٱلسَّلۡوَىٰۖ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡۚ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [البقرة:57].

في إحدى مرات ذهاب موسى عليه السلام لملاقاة الله عز وجل وَفْقَ مشيئته لتلقينه الشرائع والواجبات التي سيكلف بها بني إسرائيل في دين التوحيد،

حدثت إحدى المعجزات التي شكلت أول انحراف لسلوك هؤلاء القوم عما كانوا يتلقونه من نبيهم الكريم، فكانت (**معجزة خُوار العجل الذهبي**) وهو العجل الذهبي الذي صنعه السامري وعبده بنو إسرائيل،قال تعالى: ﴿وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَٰلِمُونَ﴾ [البقرة:51]، فلقد عبد بنو إسرائيل العجل الذي صنعه السامري من الحلي والذهب الذي خرجوا به من مصر وسرقوه من المصريين بحجة استعارته؛ فعندما ذهب موسى لمناجاة ربه حسب الموعد المحدد سأل الله موسى: لماذا جئت قبل الموعد دون قومك؟ فأجاب موسى: لكي أنال الرضا وإنهم ورائي، فقال له المولى إنهم عبدوا العجل الذي صنعه السامري ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ عَن قَوْمِكَ يَٰمُوسَىٰ ﴿٨٣﴾ قَالَ هُمْ أُو۟لَآءِ عَلَىٰٓ أَثَرِى وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَىٰ ﴿٨٤﴾ قَالَ فَإِنَّا قَدْ فَتَنَّا قَوْمَكَ مِنۢ بَعْدِكَ وَأَضَلَّهُمُ ٱلسَّامِرِىُّ﴾ [طه: 83 - 85]، ليعود موسى غضبان يسأل قومه: هل غدر بكم ربكم وهل طالت مدتي عليكم أم أنكم كالأمم السابقة استعجلتم العذاب، ﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَٰنَ أَسِفًا ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعْدًا حَسَنًا ۚ أَفَطَالَ عَلَيْكُمُ ٱلْعَهْدُ أَمْ أَرَدتُّمْ أَن يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُم مَّوْعِدِى﴾ [طه: 86]، فاعتذروا لموسى وقالوا: ﴿مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ ﴿٨٧﴾ فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُۥ خُوَارٌ فَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِلَٰهُكُمْ وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ فَنَسِىَ﴾ [طه: 87 - 88].

وقد اعترف بنو إسرائيل بأنهم سرقوا الذهب والحلي من المصريين، وأنهم لم يتمكنوا من إعادته لهم فتخلصوا منه بإلقائه في حفرة كبيرة، وأشعلوا فيها النار بمشورة السامري الذي أخذ هذا الذهب والحلي وصاغ لهم منه عجلًا عجيبًا يكاد وجهه أن ينطق؛ بحيث يصدر صوتًا كأنه خُوار العجل، وقال لهم: إنه إله موسى ليعبدوه حتى يعود إليهم موسى، ورغم تحذير النبي هارون لهم

فقد أصروا على عبادته حتى يعود موسى، واتجه موسى إلى أخيه هارون بعنف يريد القضاء عليه وهو يظن أنه تساهل معهم، ولكن هارون أكد له أنه حاول معهم ولكن خاف أن يقتلوه، أو أن يفرق بين بني إسرائيل، واتجه موسى إلى السامري يسأله فقال إنه أدرك بفطرته من حضور ملاك لاصطحاب موسى إلى الجبل ليكلم المولى عز وجل، وأنه أخذ قبضة من التراب الذي داس عليه الملاك ورمى بها على الذهب المنصهر وصنع العجل، واعترف أن نفسه أمرته بذلك فطبق عليه موسى شريعة بني إسرائيل بأن يهجره الناس ولا يكلم أحدًا، وكان ذلك عقابه في الدنيا، ثم أخذ موسى العجل الذهب فأحرقه فساح الذهب ثم ألقاه في الماء ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يَٰسَٰمِرِيُّ ﴿٩٥﴾ قَالَ بَصُرْتُ بِمَا لَمْ يَبْصُرُوا۟ بِهِۦ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ فَنَبَذْتُهَا وَكَذَٰلِكَ سَوَّلَتْ لِى نَفْسِى ﴿٩٦﴾ قَالَ فَٱذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِى ٱلْحَيَوٰةِ أَن تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِدًا لَّن تُخْلَفَهُۥ وَٱنظُرْ إِلَىٰٓ إِلَٰهِكَ ٱلَّذِى ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُۥ ثُمَّ لَنَنسِفَنَّهُۥ فِى ٱلْيَمِّ نَسْفًا ﴿٩٧﴾ إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ عِلْمًا﴾ [طه: 95 - 98].

ولم يمض أيام على هذه الواقعة الفارقة حتى أراد الله سبحانه أن يضع القوم أنفسهم أمام إحدى المعجزات المباشرة، علاجًا لأنفسهم من التشوهات التي وقعوا فيها بعبادتهم العجل، فجاءت (**معجزة موت بني إسرائيل بالصاعقة ثم إحيائهم**) وهذه المعجزة تمت أيضًا في سيناء في جبل الطور، فهي المعجزة الثانية لجبل الطور، عندما ذهب بعض شيوخ بني إسرائيل السبعين مع موسى وهارون ويشوع بن نون ليعتذروا للمولى عز وجل نيابة عن بعض أفراد بني إسرائيل الذين عبدوا العجل، اقتربوا من جبل الطور وصعد موسى إلى الجبل لمناجاة ربه، كان يغطيه الغمام ويظهر من هناك عمود من النور فادعوا أنهم سمعوا كلام الله، ووافقهم على ذلك بعض المفسرين للآية (75) من سورة البقرة حيث يقول المولى عز وجل: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ

﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ﴾، ولكن بعض المفسرين قالوا إن المعنى أنهم سمعوا كلام الله من سيدنا موسى، فلما انتهى موسى من كلامه مع المولى عز وجل وانكشف الغمام وعاد إليهم، قالوا: ياموسى لن نؤمن لك حتى نرى الله جهرة، يقول المولى عز وجل في سورة البقرة (55 – 56) ﴿ وَإِذۡ قُلۡتُمۡ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤۡمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهۡرَةٗ فَأَخَذَتۡكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمۡ تَنظُرُونَ ﴿٥٥﴾ ثُمَّ بَعَثۡنَٰكُم مِّنۢ بَعۡدِ مَوۡتِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ ﴾ صدق الله العظيم، فصاعقة بني إسرائيل التي خرجت من جبل الطور أماتتهم جميعًا، خلاف صاعقة موسى التي كانت إغماءة فقط عندما شاهد الجبل يندك ثم أفاق بعد ذلك واستغفر ربه، أما صاعقة بني إسرائيل فقد أماتتهم جميعًا ثم أحياهم المولى عز وجل بعد ذلك، وهي معجزة إلهية تدل على قدرة المولى عز وجل الذي يحيي ويميت وشاهدها بنو إسرائيل ومع ذلك لم يتعظوا، واستمروا في غيهم.

رغم ذلك فإن الله سبحانه وتعالى كان يلاحقهم بالمعجزات الخارقة التي تستهدف عقولهم وأفئدتهم لتقويمهم وإصلاح فسادهم، فما لبث أن جاءتهم المعجزة التالية وأيضًا كانت على أرض سيناء، **(معجزة البقرة وإحياء الميت)** وهي قصة تدل على أخلاق بني إسرائيل وحبهم للمجادلة، وعلى معارضتهم لأنبيائهم واستهانتهم بوحي الله، فلقد أمرهم الله على لسان رسولهم موسى أن يذبحوا بقرة، وكان لا بد لهم أن يستجيبوا لكنهم تساءلوا وتشككوا ولم يكونوا يعلمون لماذا أمر الله بذبح البقرة، ولكن تبين بعد ذلك أن قتيلًا سقط بينهم وتستروا على قاتله حتى لا يطبق عليه شرع الله، فاتخذ المولى هذه الوسيلة لتتحرك ضمائرهم وأمرهم بضرب القتيل بجزء من البقرة الذبيحة، فنهض القتيل وأخبر عن قاتله، يقول المولى عز وجل ﴿ وَإِذۡ قَتَلۡتُمۡ نَفۡسٗا فَٱدَّٰرَٰٔتُمۡ فِيهَاۖ وَٱللَّهُ مُخۡرِجٞ مَّا كُنتُمۡ تَكۡتُمُونَ ﴿٧٢﴾ فَقُلۡنَا ٱضۡرِبُوهُ بِبَعۡضِهَاۚ كَذَٰلِكَ يُحۡيِ ٱللَّهُ ٱلۡمَوۡتَىٰ وَيُرِيكُمۡ

ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ﴾، وهذه المعجزة الإلهية حدثت أيضًا في سيناء وأمام أعين بني إسرائيل، ليعلموا كيف يحيي الله الموتى بكن فيكون.

جبل الطور.. هذا اللغز المبارك !!

إن هـذه المعجـزات التي تمـت على أرض سـيناء المصرية، منهـا معجزات انتهـت آثارهـا، وبعضها لايزال آثارهـا موجودة حاليًّا حتـى الآن، منها مكان انغـلاق البحر ومكان عيون موسـى بالإضافة إلى المعجـزة الكبرى وهي جبل الطـور الذي اندك والـذي ارتفع فوق بني إسرائيل تهديدًا لهـم حتى يؤمنوا بما جـاء في الألـواح، بالإضافة إلى أن الـوادي المقدس وهو وادي الراحة بسـيناء، والشجرة المباركة وهي شجرة العليقة، كلاهما موجود على أرض سيناء المقدسة والمباركة.

أما أهم المعجزات الإلهية التي حدثت في سيناء فهي المعجزات التي حدثت مـع جبـل الطـور أو بجواره، ومـع ذلك فإن جبـل الطور اختفى مـن الخرائط السـياحية والمسـاحية في مـصر بطريقة واضحـة، فنجد أن هناك جبـل كاترين وجبل موسى وجبل الصفصافة فقط دون ذكر أن هذه الجبال هي قمم لسلسلة «جبل الطور العظيم بسـيناء» والأكثر من ذلـك أن بعض الأفلام والمواقع على الإنترنت تقول إن جبل الطور في المملكة العربية السعودية، بل الوادي المقدس طُوى هو وادٍ موجود بالقرب من مكة المكرمة!

معجزات جبل الطور:

المعجـزات الثلاث التالية حدثـت جميعها مع جبل الطور في سـيناء، ذلك الجبـل المقدس الذي ذكره المـولى عز وجل في القرآن الكريـم اثنتي عشرة مرة، جاءت عشر مرات باسمه ومرتان باسم الجبل، وهو الجبل الذي أقسم به المولى عز وجل أكثر من مرة في القرآن الكريم؛ فيكفيه شرفًا وقدرًا أنه هو الجبل الذي يوجد باسـمه سورة من سور القرآن الكريم (114) وهي سورة الطور وترتيبها

(52)، الطور سورة مكية وعدد آياتها (49)، تقع سلسلة جبال الطور على مسافة 60 كيلـو متر إلى الشـمال الشرقـي من مدينة الطور بجنوب سـيناء، وهذا الجبل يتكـون من عـدة قمم تدعى جبـالًا أعلاها وأجملهـا «جبل موسـى» وارتفاعه 7363 قدمًـا فـوق سـطح البحر، وجبـل المناجاة شـمال جبل موسـى وارتفاعه 6000 قدم فوق سـطح البحـر، ثم جبل الصفصافة إلى الشـمال الغربي من جبل موسـى؛ وسمي كذلك لأن من سـفحه الشرقي صفصافة وارتفاعه 6760 قدمًا فوق سـطح البحر، وهو الجبل الذي وقف عليه موسـى لإلقاء الوصايا العشر على بني إسرائيل أثناء وقوفهم في وادي الراحة، ويطل الجبل على سـهل فسـيح يدعى سـهل الراحة «وادي الراحة» وتبلغ مسـاحته حـوالى 2 ميل مربع ويعلو 5000 قدم عن سطح البحر.

وكانـت المعجزة الكبرى والأهـم هي ظهور المولى عز وجـل وتجليه لجبل الطـور فجعله دكًا، وهذا التجلي المبارك والفريد لم يحدث في أي مكان آخر على وجه الأرض سـوى في سيناء، فقد أعطى المولى عز وجل موعدًا لسيدنا موسى بعد ثلاثين يومًا ثم زادهم إلى أربعين يومًا.

يقـول المولى عز وجل في سـورة الأعـراف (142): ﴿وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ وَأَتۡمَمۡنَٰهَا بِعَشۡرٖ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرۡبَعِينَ لَيۡلَةٗۚ وَقَالَ مُوسَىٰ لِأَخِيهِ هَٰرُونَ ٱخۡلُفۡنِي فِي قَوۡمِي وَأَصۡلِحۡ وَلَا تَتَّبِعۡ سَبِيلَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ﴾.

﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقٗاۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبۡحَٰنَكَ تُبۡتُ إِلَيۡكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأعراف: 143].

ومعنى ذلك يقينًا أن المولى سبحانه وتعالى تجلى وظهر في سيناء، وهو ما لم يحدث في أي مكان آخر على وجه الأرض، مما يجعل هذه المنطقة في سيناء منطقة مقدسة، وهذا الجبل - وهو جبل الطور - من الأماكن الأكثر تقديسًا عند البشرية كلها وللكون كله، فمن الحق المعلوم أن الله سبحانه وتعالى هو نور السماوات والأرض وأنه نور على نور، يقول العلماء إن المولى ظهر منه قبس من نوره هو الذي دك الجبل؛ وعن أبي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إن الله لا ينام ولا ينبغي له أن ينام، بيده القسط يخفض ويرفع، حجابه النور أو النار لو كشفه لأحرقت سُبُحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه» صدق رسول الله - متفق عليه.

ولهذا قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَـٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ صدق الله العظيم [الأعراف: 143]، فعندما قال موسى ذلك وتاب إلى الله عاد جبل الطور مرة أخرى يرتفع كما كان من قبل، وعن أبي سعيد قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا تخيروني من بين الأنبياء فإن الناس يصعقون يوم القيامة فأكون أول من يفيق فإذا أنا بموسى آخذ بقائمة من قوائم العرش، فلا أدري أأفاق قبلي أم جوزي بصعقة الطور**» صدق رسول الله - متفق عليه؛ أي أن القرآن الكريم يقول إن الذي دك هو الجبل ولم يذكر اسمه، أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحدده ويقول إنه جبل الطور الذي صعق موسى عندما رآه يندك أمامه.

أما المعجزة التالية لجبل الطور فهي معجزة خارقة لا يمكن تصورها أو تصور فظاعتها، يقول ابن عباس: «لما جاء موسى بالألواح فيها التوراة أمر قومه بقبولها والعمل بها بقوة وعزم، فقالوا له: انشرها علينا أولًا فإن كانت أوامرها ونواهيها سهلة وبسيطة قبلناها، وإن كانت غير ذلك فلن نقبلها، فقال لهم موسى عليه السلام: بل اقبلوها كما هي بأوامرها ونواهيها، فراجعوه وجادلوه مرارًا فاشتكى موسى إلى الله سبحانه وتعالى فأمر الملائكة «**فرفعوا جبل**

الطور فوق رءوسهم كأنه ظلة» فقال لهم موسى: إن لم تقبلوها جميعها سقط عليكم الجبل، فقبلوها وأمروا بالسجود فسجدوا وهم ينظرون إلى الجبل بشق وجوههم؛ فصارت هكذا سنة السجود لليهود حتى الآن». وجاءت الوصايا العشر في التوراة لعل بني إسرائيل يسيرون على هداها وقد وصفها القرآن الكريم بقوله ﴿ وَكَتَبْنَا لَهُۥ فِى ٱلْأَلْوَاحِ مِن كُلِّ شَىْءٍ مَّوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِّكُلِّ شَىْءٍ ﴾، وتقول الوصايا العشر التي جاءت في الألواح على موسى كما وردت في الكتاب المقدس (سفر الخروج - أصحاح 20):

1. أنا الرب إلهك الذي أخرجك من أرض مصر، من دار العبودية، لا يكن الله سواي.
2. لا تحلف باسم الرب إلهك باطلًا.
3. اذكر يوم السبت وكرسه لي.
4. أكرم أباك وأمك لكي تطول أيامك على الأرض التي يعطيك الرب إلهك.
5. لا تقتل.
6. لا تزنِ.
7. لا تسرق.
8. لا تشهد على غيرك شهادة زور.
9. لا تشته بيت غيرك.
10. لا تشته امرأة غيرك، ولا عبده ولا أمته، ولا ثوره ولا حماره، ولا شيئًا مما له.

ويصف المولى عز وجل هذه المعجزة في سورة الأعراف (171) فيقول تعالى: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُۥ وَاقِعُۢ بِهِمْ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾، يقول أيضًا: ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ ٱلطُّورَ بِمِيثَٰقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُواْ فِى ٱلسَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ (النساء:154)، ويقول المولى أيضًا في سورة البقرة (63): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾، ويكررها المولى عز وجل مرة أخرى في سورة البقرة أيضًا (93) فيقول: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَٰقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ ٱلطُّورَ خُذُواْ مَآ ءَاتَيْنَٰكُم بِقُوَّةٍ وَٱسْمَعُواْ قَالُواْ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأُشْرِبُواْ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ بِئْسَمَا يَأْمُرُكُم بِهِۦٓ إِيمَٰنُكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ صدقَ الله العظيم، ومع ذلك وبعد أن شاهدوا هذه المعجزة الرهيبة نكثوا بعهدهم قال تعالى: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَكُنتُم مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ (البقرة:64).

يقول العلماء: إن اقتلاع الجبل بأكمله من مكانه يعتبر معجزة إلهية خارقة للعادة، فلفظ نتقنا الجبل يعني في اللغة الاقتلاع من الجذور، والمقصود هو اجتثاث الجبل من جذره في باطن الأرض، ومن المعروف علميًّا أن الجبال يظهر منها الثلث والباقي تحت الأرض، كأن الجبل وتد ليثبت الأرض فيقول تعالى: ﴿وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾، ومعنى اقتلاع الجبل من جذوره أن يصاحب ذلك حركة فزلزال عنيف يضرب المنطقة المحيطة بالكامل، وتصدر أصوات انفجارات ضخمة ناتجة عن احتكاك الصخور ببعضها البعض، وقد رفع المولى عز وجل الجبل عموديًّا إلى أعلى رغم ضخامته ووزنه الذي حتما يفوق الملايين من الأطنان، ثم تحرك الجبل أفقيًّا في الهواء حتى صار فوق رءوس بني إسرائيل، ثم بدأ يهبط إلى الأرض ويتحرك هبوطًا وصعودًا حتى ظنوا أنه واقع بهم.

وقد حدد المولى اسـم الجبل الذي رفعه وهو جبل الطور، وجبل الطور لا يزال قائمًا في مكانه ومعروف جيدًا، مما يعني أن المولى سبحانه وتعالى أعاد الجبل مـرة أخرى إلى مكانه بعد توبة بني إسرائيل وتضرعهم إلى الله، والقرآن الكريم لا يتكلـم عـن عملية إنزال الجبل مـرة أخرى، لكن الأمـر اليقيني أن الجبل قد تعـرض لعمليـة رفع وتحريـك هائلة تتضمن ثـلاث مراحل هـي الاقتلاع من الأرض وارتفاعـه بارتفـاع السـحاب، وتحركـه أفقيًّا في الهواء ممـا جعل قلوب أولئك الناس تنخلع من مكانها هلعًا ورعبًا، وهم قوم قلوبهم أشـد قسـوة من الحجارة، وهي بروفة عملية حدثت أيضًا على أرض سيناء أمام بني إسرائيل لما سيحدث يوم القيامة.

الفصـــل الثاني

خطوات التـاريـخ

على أرض سيـنـاء.. ذهابًا وإيابًا

شبه جزيرة سيناء، ذلك الركن الشمالي الشرقي لمصر، هي بحق معبر حركة التاريخ، ذلك المدخل الشرقي كان يمثل طوال الوقت البوابة التي وفدت منها جميع المؤثرات والموجات البشرية التي أثرت في مسار التاريخ المصري في قديمه ووسيطه وحديثه ومعاصره؛ لذلك فإن شبه جزيرة سيناء، بوابة مصر الشرقية، لعبت دورًا حيويًّا في تشكيل تاريخ مصر من خلال دور عضوي وحركي طوال تاريخ مصر العريض الغائر في الأعماق.

ولا تعتبر شبه جزيرة سيناء عاملًا مؤثرًا في تاريخ مصر وحدها فقط بقدر ما أثرت في المحيط الجغرافي المتسع لها، فهي تعتبر منطقة الربط والاتصال بين قارة إفريقيا وآسيا وهي المنطقة الموصلة بينهما حيث إن لها ارتباطًا كبيرًا في إفريقيا مثل ما لديها في آسيا أيضًا؛ لذلك شكلت شبه جزيرة سيناء برزخًا للمنطقة العربية وحلقة الوصل بين جناحي المنطقة وأداة ربط تاريخية بين شبه الجزيرة العربية وشمال إفريقيا، فضلًا عن كونها المعبر التجاري القديم الذي ربط بين مصر وبلاد الشام وبلاد الرافدين.

وإن كان التاريخ هو علم الحركة والتطور والتغير المتأثر بشكل مباشر وأكيد بثوابت الجغرافيا؛ لذا فقد لعبت شبه جزيرة سيناء دورًا تاريخيًّا وتجاريًّا وعسكريًّا على مدار التاريخ المصري والتاريخ العربي، فلم تكن شبه جزيرة سيناء يومًا ما منطقةً عازلةً أو أرضًا ليست ملكًا لأحد، فالثابت تاريخيًّا أن سيناء ذلك المثلث المنحصر ما بين خليجي العقبة والسويس والمطل بقاعدته على البحر المتوسط هو جزء أصيل من مصر عبر العصور، وهو حق تاريخي ثابت ولا يمكن التشكيك فيه، وقد رأينا أن نتحرك مع صفحات التاريخ الحديث على سبيل المثال لتبيان موقع سيناء البارز دومًا في كل محطاته والمرتبط

عضويًّا برباط فولاذي بالقلب في القاهرة التي كانت حاضرة وشاهدة على كل هذه الأحداث.

سيناء في عصر أسرة «محمد علي»

تولى «محمد علي باشا» حكم مصر في عام 1805م بمساندة الأعيان وشيوخ الأزهر في محاولة لاستقلاليته عن الباب العالي العثماني، وقد أصبحت سيناء خاضعة لحكمه شأنها شأن سائر بقاع القطر المصري، حيث كانت سيناء وقتذاك مقسمة إلى ثلاثة أقسام إدارية (مدينة الطور وكانت تابعة لمحافظة السويس - قلعة نخل وتوابعها إقليم الروزنامة/ المالية المصرية - مدينة العريش وكانت تتبع وزارة الداخلية المصرية).

بدأت مصر مع بداية القرن التاسع عشر أحداثًا جديدة مع تولى «محمد علي» حكم مصر، كان أهمها بالنسبة لسيناء إنشاءه لمحافظة العريش عام 1810م ضمن التشكيلات الإدارية التي وضعها في عام 1805م، حيث مثلت أول شكل إداري منظم في سيناء في العصر الحديث له اختصاصات وحدود إدارية، ووضع تحت تصرف محافظ العريش قوة عسكرية لحماية حدود مصر الشرقية وقوة نظامية لحماية الأمن داخل المدينة، كما أنشأت نقطة جمركية ونقطة للحجر الصحي (كورنتينة) بالعريش، أما الطور فقد كانت تابعة إداريًّا لمحافظة السويس، بينما أدخلت نخل ضمن إدارة القلاع الحجازية التي كانت تتبع قلم الروزنامة بالمالية المصرية.

وقد احتلت سيناء أهمية كبيرة في فكر «محمد علي» خاصة إزاء اهتمامه بالوصول إلى منطقة الشام لتأمين حدود مصر الشرقية، وهو الأمر الذي اعتبره أحد أهم أركان الأمن القومي المصري، وبموجب «اتفاقية كوتاهية» عام 1833م أقر الباب العالي بحدود مصر الشمالية حتى «جبال طوروس»، حيث جاءت حملة «محمد علي» للشام عام 1831م بدفع جيش بري وآخر بحري بقيادة

ابنـه الأكبر «إبراهيم باشـا» (تألـف الجيش من 24 ألفا من المشـاة، و80 مدفعًا) واتخذ الجيش البري طريق العريش.

قـام «إبراهيـم باشـا» بالعديـد مـن الإصلاحات في سـيناء بهـدف خدمة قواتـه، حيـث رمـم بئر قاطيـة وبئر العبـد وبئر الشـيخ زويد، كما حـرك البريد إلى غـزة وجعـل له محطات في بلبيـس وقاطية وبئر العبد وبئـر المزار، والعريش والشـيخ زويـد وخان يونس وغزة، كما وضع حراسـة على آبـار المياه على طول طريـق العريش، وعند عودته من حملته على الشـام عـام 1831م ثار عليه عربان «السـواركة» و«الترابين» وخربوا محطات البريد في الشـيخ زويد وبئر المزار، مما دفعـه إلى قتالهم من خلال معركة بين قواته وقوات «الترابين والسـواركة» عند وادي غزة، وانهزمت قوات العربان وفروا إلى بئر سـبع، وربما تكون الأسـباب الحقيقيـة لتمـرد هـؤلاء العربـان على سياسـة محمد عـلي ذاتها التي اسـتهدفت إخضاع هؤلاء القبائل لسلطته حتى يوطد الأمن على الطريق المؤدي إلى الشام، خاصة أنهم كانوا دائمي السـلب والنهب للقوافل والتجار الذين يرتادون هذا الطريق.

جهـز محمـد علي في عـام 1834م قوة مـن عربان «أولاد عـلى» بقيادة «أحمد المقرحي» شـيخ القبيلة والشيخ/ هنداوي شـيخ قبيلة «الجميعات» لوضع حد لعصيـان عربان غزة، فألحقت هذه القوات هزيمة سـاحقة بعربان غزة ونهبت بيوتهم وماشـيتهم، وقد منح «محمد علي» كل فرد من القبائل التي شـاركت في الحملة «500 قرش» مكافأة له على النصر الحاسم على عربان غزة.

تسببت طموحات محمد علي خاصة بعد الانتصارات التي حققها إبراهيم باشـا على الجيوش العثمانية في شـمال الشـام وآسـيا الصغرى في إثارة ما سـمي وقتها بالمسـألة الشرقية، وعقدت الدول الأربع (بريطانيا، وروسـيا، وبروسيا، والنمسـا) بمشـاركة الدولـة العثمانيـة مؤتمرًا في لنـدن في 15 يوليو عـام 1840م تعهدت بمقتضاه الدول الأربع بمسـاعدة السـلطان العثماني على إخضاع محمد

علي، وقد وقع الحلفاء الأوروبيون وبحضور مندوب عن الدولة العثمانية على «معاهدة لندن في 15 يوليو 1840م» وللمعاهدة ملحق يتضمن الامتيازات التي تعهد السلطان بتخويلها لمحمد علي، ويعتبر هذا الملحق جزءًا من المعاهدة...

ملخص شروط المعاهدة والملحق:

- يخول محمد علي وخلفاؤه حكم مصر الوراثي، ويكون له مدة حياته حكم المنطقة الجنوبية من سوريا والمعروفة بولاية عكا (فلسطين) بما فيها مدينة عكا ذاتها وقلعتها، بشرط أن يقبل ذلك في مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ إبلاغه هذا القرار، وأن يشفع قبوله بإخلاء جنوده جزيرة كريت وبلاد العرب وإقليم أطنة وسائر البلاد العثمانية عدا ولاية عكا، وأن يعيد إلى تركيا أسطولها.
- إذا لم يقبل هذا القرار في مدة عشرة أيام يحرم الحكم على ولاية عكا، ويمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثي لمصر وسحب جنوده من جميع البلاد العثمانية وإرجاع الأسطول العثماني، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبول تلك الشروط كان السلطان في حل من توليه ولاية مصر.
- يدفع محمد علي باشا جزية سنوية للباب العالي، تتبع في حساب مقدارها ونسبتها البلاد التي تعهد إليه إدارتها.
- تسري في مصر وفي ولاية عكا المعاهدة التي أبرمتها السلطنة العثمانية وقوانينها الأساسية، ويتولى محمد علي وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان، على أن يؤدوا الجزية ويؤدوا الإنفاق على الإدارة العسكرية والمدنية في البلاد التي يحكمونها.
- تعد قوات مصر البرية والبحْرية جزءًا من قوات السلطنة العثمانية ومعدة لخدمتها.

- يتكفل الحلفاء في حالة رفض محمد علي باشا لتلك الشروط أن يلجئوا إلى وسائل القوة لتنفيذها، وتتعهد إنجلترا والنمسا في خلال ذلك أن تتخذ باسم الحلفاء بناء على طلب السلطان كل الوسائل لقطع المواصلات بين مصر وسوريا ومنع وصول المدد من إحداهما للأخرى، وتعضيد وضع الرعايا العثمانيين الذين يريدون خلع طاعة الحكومة المصرية والرجوع إلى الحكم العثماني، وإمدادهم بكل ما لديهم من المساعدات.
- إذا لم يذعن محمد علي للشروط المقدمة وجرد قواته البرية والبحْرية على الأستانة، فيتعهد الحلفاء بأن يتخذوا بناء على طلب السلطان كل الوسائل لحماية عرشه وجعل الأستانة بمأمن من كل اعتداء.

أما أهم الإجراءات والبنود التي شملها الملحق لمعاهدة لندن وهي ما كانت تستهدف مباشرة قدرة مصر الحقيقية والمستقبلية، فتمثلت في وقف عمليات التصنيع الكبيرة التي كانت مصر تبدي تفوقًا واستمرارًا فيها، كما تقرر تقليص حجم الجيش المصري إلى الحد الكافي فقط لحفظ الأمن الداخلي، واشترط أيضًا فتح مصر للتجارة الدولية دون قيود، وكان لفرض القوى الأوروبية على محمد علي باشا تلك المعاهدة بداية تلاقي المسألة الشرقية والمسألة اليهودية، فهذه الاتفاقية هي بداية خلق عازل بشري يختلف في العرق والثقافة والدين والتوجه السياسي ليكون شوكة في خاصرة «محمد علي» ومصر لاحقًا، تمنعه من تهديد الدولة العثمانية وتمنعه من الانتشار فيما وراء البحر الأحمر، وعدت هذه الاتفاقية بداية لفتح أبواب الهجرة اليهودية لفلسطين لملء الفراغ بعد انسحاب جيوش محمد علي ووجوده السياسي والاجتماعي والاقتصادي، هذا العازل البشري لشطر مصر عن بعدها الحيوي في الشام وبعدها الاستراتيجي وحدودها الطبيعية الشرقية بالقرب من (جبال طوروس).

قدرت القوى الأوروبية الكبرى في هذه الفترة ما أصاب الدولة العثمانية من التحلل السياسي، لدرجة أنها أصبحت غير قادرة على إجراء إصلاحات

جذرية كمحاولة للإحياء، ولما كان بقاء الدولة العثمانية ضرورة حيوية واستراتيجية لحفظ توازن القوى في النظام الأوروبي، لحين ظهور متغيرات تسمح بإرث ممتلكات الدولة المركزية، شكل ظهور قوة فتية في مصر معتمدة على العنصر المصري ومعتمدة على التوافق التاريخي مع محيطها - احتمال بزوغ دولة جديدة قادرة على أن تحل محل الدولة العثمانية، وذلك ما ترفضه القوى الأوروبية الكبرى؛ لأن لديها مشاريعها الاستعمارية التي تنتظر بداية الانطلاق شرقًا وغربًا، مما جعل القضاء على مصر (محمد علي) هدفًا استراتيجيًّا للسياسة البريطانية طوال القرن التاسع عشر لتحقيق أهدافها العليا مثل:

- تأمين خطوط مواصلات الإمبراطورية إلى الهند.
- السيطرة على طرق التجارة البحْرية.
- إثبات التفوق البريطاني في الصراع على البحر المتوسط والبحر الأحمر.
- فصل مصر عن الشام.
- حل المسألة اليهودية بتوطين اليهود في فلسطين كعازل بين مصر وسوريا.
- محاصرة وتحجيم دور مصر سواء في عهد محمد علي أو غيره، وهو ما أصبح تقليدًا سياسيًّا وعسكريًّا تعتمده كل القوى الاستعمارية، أي سواء بريطانيا في القرن 19 والقرن 20 أو الولايات المتحدة في القرن 21.
- بمقتضى التحالف الدولي يمكن استخدام القوة العسكرية المشتركة، أو التحالف العسكري الأوروبي - العثماني، بفرض عدم انصياع مصر (محمد علي) لبنود الاتفاقية.
- القضاء على الجيش المصري الذي أثبت قدرات قتالية فائقة، سواء بالحصار أم بالمواجهة العسكرية.

- منع مصر من أن تكون قوة إقليمية تلعب دورًا يتناقض مع المصالح الأوروبية، وبخاصة البريطانية، بتحديد عدد أفراد الجيش للحد الأدنى الذي يمكنها من حفظ الأمن الداخلي، رغم أن مهام الجيش هي الدفاع عن حدود الوطن من أي تهديد خارجي، وذلك الذي سيؤثر سلبًا على مهام الجيش القتالية والدفاعية، وبخاصة أن الدفاع والمهام القتالية كانت قبلًا معزولة عن الجيش المصري الذي اقتصر أداؤه على مهام التشريفات والاحتفالات الرسمية ومهام حفظ الأمن الداخلي.

كما جاء وقف عمليات التصنيع الكبيرة محاصرة لا تقل أهميةً ولا قسوةً وظلمًا عن سابقه، فتحديث أي دولة قائم على عدة أجنحة رئيسية منها الجناح الرئيسي وهو التصنيع والتطوير، بما يعفي الدولة من الاستيراد أو يعفيها من تحكم الأسواق العالمية في تحديد ما يسمح به وما لايسمح به؛ لذلك كان الهدف دفع مصر إلى التأخر التقني والصناعي وحرمانها من إنجازاتها التي بدأت تبرع فيها لكفاية احتياجات السوق المحلي، وحرمانها من عوائد عمليات التصنيع؛ أي تقزيم أحد أعمدة الاقتصاد المصري، واستكمل هذا الخط بفتح مصر للتجارة الدولية بدون قيود، حتى يمكن إغراق الأسواق بالبضائع الأجنبية وبالمقابل القضاء على الصناعات الوطنية، وأيضًا حتى يمكن ربط اقتصاد مصر بالاقتصاد الإنجليزي والمراكز المالية ومن ثم التبعية الاقتصادية التي يصعب الفكاك منها.

بالطبع كانت هذه التسوية تمثل ظلمًا فادحًا لمصر وتمثل انحيازًا شديد الوطأة لصالح الدولة العثمانية، أو بالأحرى للإبقاء عليها كضرورة استراتيجية لحفظ نظام توازن القوى الأوروبية؛ لذلك كان الإصرار على فرض العزلة وإحكامها على مصر عن بقية الوطن العربي، وصناعة توجهات مصرية مختلفة؛ المهم ألا تكون عربية، لتنجح التسوية في وأد طموحات (محمد علي) سواء أكانت شخصية أم هدفًا لإقامة دولة عربية قوية، لصالح الدولة العثمانية التي

أصابها الترهل والفساد الداخلي، وهو قهر لإرادة الشعب المصري الذي انتصر وطور النظام العام الداخلي واسترجع المراكز الدينية الهامة (مكة المكرمة) و(المدينة المنورة)، واستطاع أن يفرض سيطرته في اليونان وجزيرة كريت لولا التحالف الأوروبي الذي قضى على الأسطولين المصري والعثماني، وسحب الوجود المصري من جزيرة كريت، والتي تمثل مركزًا استراتيجيًّا بحريًّا متميزًا، ولم تكتف بفرض الانسحاب من سوريا، إنما ألبت الشعب السوري في لبنان وفي دمشق وأثارت الفتن والدسائس، حتى تمتلئ النفوس من الطرفين ولإثارة الضغائن بين المواطنين العرب بسبب الثورات المضادة للجيش المصري، وبالمقابل عمليات القمع المصرية لمواجهتها والقضاء عليها، إضافة إلى ما سبق هو إيجاد شعور بعدم القبول والرضا عن الوجود المصري، وبالتالي يفقد الجيش المصري الدعم والتأييد والمصداقية والمناصرة من قبل السوريين.

اضطر محمد علي للتسليم بعد أن تخلت عنه فرنسا، ثم أرسل السلطان إلى محمد علي فرمانًا في 13 فبراير عام 1841م تقرر فيه إعطاؤه وأسرته حكم مصر وراثية، على أن يختار الباب العالي بنفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد علي الذكور، ومن ثم صار إعطاء مصر وتقرير الحكم الوراثي بهذا الشكل منحة من السلطان العثماني.

فرمان أول يونيو 1841:

بعد تطبيق «معاهدة لندن 1840م» التعسفية وباعتبار مصر ولاية عثمانية خاضعة، أصدر السلطان العثماني مجموعة فرمانات تنفيذًا للمعاهدة واغتنامًا لموقف الدول الأوروبية الكبرى من مصر، فغالى في تشديد قيود الفرمانات التي أصدرها لمحمد علي باشا والي مصر، مما دعا الأخير أن يعترض ويشتكي طالبًا تخفيف القيود الواردة في أول فرمان صدر له بعد معاهدة لندن المؤرخ في 13 فبراير 1841م، وإزاء هذا الخلاف اضطرت الدول الأوروبية للتدخل وساندت محمد علي في بعض مطالبه، فأجاب السلطان العثماني بمذكرة في 19

إبريل 1841م بتعديل شروط الفرمان السابق، ثم أصدر في 1 يونيو 1841م فرمانًا جامعًا يحتوي على أحكام فرمان 13 فبراير بالإضافة إلى التعديلات، وكان أهم ما جاء فيه بخصوص سيناء:

«أبقي في عهدتكم بطريق الامتياز إدارة الخطة المصرية، المحدودة بحدودها القديمة المعينة بالخريطة المختومة بخاتم الصدارة»

ويشير رئيس الديوان الخديوي (أحمد شفيق باشا) في مذكراته أن المقصود بحدودها القديمة المعينة وَفْقَ الخريطة المرفقة، هي أن حد مصر الشرقي من العريش إلى السويس ويوصل بخط مستقيم يبقي في شرقه أراضي الحجاز وسوريا، ويمكن تحليل هذا الجزء من الفرمان رغم أنه غير مرفق بخريطة وهو أمر قد يكون مقصودًا:

- عقاب وانتقام من محمد علي والي مصر الذي احتل سوريا وكان على مشارف الأناضول.
- سلخ شبه جزيرة سيناء المصرية، حتى تكون تحت السيطرة العثمانية وهي بمثابة عازل وإنذار مبكر في حال محاولة أخرى لمحمد علي في التوسع.
- تقليص رقعة الدولة المصرية بدفع خط الحدود إلى أقصى حد ممكن لتقليل قدرات مصر.
- إثبات أن مصر جزء من الدولة العثمانية والهيمنة الفعلية عليها، وبالتالي يمكنها إضافة أو طرح أجزاء من البلاد وَفْقَ مصالحها العليا، دون أن يستطيع الوالي أن يراجعها في أي إجراء تعسفي.

الدولة العثمانية بذلك تجاهلت حقائق جغرافية وحقائق تاريخية وحقائق ديموجرافية، حيث يستدل من مراجعة تاريخ مصر وسوريا ومن التقاليد المحفوظة عند أهل الحدود إلى اليوم أن الحد الشرقي لمصر على البحر

المتوسـط هو عند نقطـة «رفح»، و«أيلة» المعروفـة الآن «بالعقبة» هي الحد بين مـصر والحجـاز على رأس خليج العقبة، وتؤكد الكتابات سـواء في أخبار فتح عمرو بـن العاص لمصر عـام 638 م أو في كتابات اليعقـوبي وابن فقيه الهمذاني (رفـح هـي أول حد مصر ثـم إلى العريش)، إضافة إلى ذلـك في تقويم البلدان لأبي الفداء (حد ديار مصر لشمال بحر الروم من رفح العريش ممتدًّا على الجفار إلى الفرمـا إلى الطينـة إلى دميـاط إلى سـاحل رشـيد إلى الإسـكندرية إلى ما بين الإسكندرية وبرقة....).

خلاصـة مـا تقـدم أن «رفح» أول حـد مصر الشرقـي حتـى «العقبة» من الشمال إلى الجنوب ويبلغ طول الخط نحو 150 ميلًا؛ أي حوالي 210 كم، وذلك ما أرادت الدولة العثمانية سلخه من مصر؛ لذلك لم تعترف حكومة مصر بالحد المشار إليه في الفرمان التعسفي بل جعلت حد مصر الشرقي خطًّا مستقيمًا ممتدًّا مـن رفح إلى العقبـة مع تأمين طريق الحـج البري بينها وبين الحجاز، فأنشـأت مراكـز الحراسـة في قلاع نخـل والعقبة ثم على الضفة الشرقيـة للبحر الأحمر في المويلـح وضبـا والوجه لحراسـة الطريق، وكانـت الدولة العثمانيـة على علم بما قـام بـه محمد علي ولم تعترض أو تحتج بـل قبلت بالأمر الواقـع، فهذا النص في الفرمان دل على التعسـف والمغالاة ولم تكترث مصر ولم تأبه به، فظلت (الوجه وضبا والمويلح) في حوزة مصر حتى افتتاح قناة السويس 1869م، وحل الطريق البحْـري محـل الطريق البري فسـلخت الدولـة العثمانية مرة أخـرى من حوزة مصر الوجه 1887م، كما أخلت ضبا والمويلح 1891م ثم العقبة 1892م وأعلنت ضمهما إلى ولاية الحجاز.

ختامًـا بموجب «معاهـدة لندن 1840م» وفرمـان 1841م باتت دولة محمد عـلي محصورة داخل حدود مصر التـي حددها الفرمان، وفى أعقاب ذلك شرع محمـد علي باشـا على الفـور في إقامة مراكـز حدودية عند طابـا والمويلح لتأمين

طريـق الحج كـما اهتم بتعيين محافظين أكفاء لسـيناء، وتزايـد في عهده وخلفائه الاهتمام بإرسال البعثات العلمية إلى سيناء لدراستها.

لاقت سـيناء خلال فترة حكـم «عبـاس الأول» (1848م – 1854م) اهتمامًا من نوع جديد، حيث كان ينوى أن يجعلها مصيفًا ومزارًا سياحيًّا وبنى بالقرب مـن الطـور حمامًا كبريتيًّا، كـما مهد الطريق من دير سـانت كاترين إلى قمة جبل موسـى لجذب السياحة إلى المنطقة المقدسة، وشرع في بناء قصر على جبل طلعة غربي جبل موسى ومد طريق العربات من مدينة الطور إلى القصر، لكن لم يقدر لهـذه الأعـمال أن تنفذ حيث عاجلتـه المنية قبل أن يتمهـا، وفى فترة حكـم خلفه «محمد سعيد» (1854م – 1863م) أقام في سيناء نقطة للحجر الصحي في الطور بهدف التأكد من سلامة الحجاج.

وحدثـت خلال فترة حكم الخديوي «إسـماعيل» (1863م – 1879م) عدة تطورات ذات صلة بسيناء، منها زيارات العديد من الرحالة لسيناء كان أهمهم البروفيسـور/ بالمـر حيث أرسـلته بريطانيا عـام 1868م عـلى رأس لجنة علمية للتنقيـب في منطقـة الطور ورسـم خريطة لسـيناء، كما تم افتتاح قناة السـويس للملاحة عام 1869م التي كان لإنشـائها آثار هامة على مجتمع سـيناء، وكان من نتائج إقامة هذا الممر الملاحى المهم أن أُنشـئ عـدد من المدن على ضفتي القناة، فقـد أُنشـئت الإسماعيلية في منتصف القناة تقريبًا كما أُنشئت مدينة جديدة على طريق العريش (القنطرة).

بعـد أن تولى الحكم الخديوي محمد توفيق، والذي اندلعت في عهده الثورة العرابيـة احتلت إنجلترا مصر عام 1882م، وأولت إدارة الاحتلال أهمية كبرى لشـبه جزيرة سـيناء، فقد كان من أولى أولوياتها هو إجـراء تعديلات إدارية في سـيناء بما يتفـق مع مصالحها ورؤيتها الاسـتراتيجية، فألحقـت إدارة الاحتلال منطقـة «التيـه» بـوزارة الحربية إداريًـا وماليًّا وعسـكريًّا وكانـت تحت إشراف سردار الجيش المصري وإمرة إدارة المخابرات بالقاهرة، أما منطقة «الطور» فقد

أُلحقت إداريًّا بإدارة «التيه» برئاسة قومندان شبه جزيرة سيناء، واتخذوا «نخل» مركزًا لها حيث تتمتع بموقع استراتيجي يحكم طرق المواصلات في سيناء، أما منطقة العريش ولأسباب خاصة بالتكوين الديموغرافي وطبيعته؛ فقد ألحقت بوزارة الداخلية، وأصبح لها محافظ يعين من القاهرة ويعاونه رجال الشرطة.

في عام 1865م تمَّ إدخال أول خط تلغراف في سيناء وهو خط العريش الذي يربط بين مصر والشام، ثم أنشئ بعد الاحتلال الإنجليزي عام 1897م خط تلغراف آخر من السويس إلى الطور ثم إلى المحجر، وقد أتم الاحتلال تنظيم شبه جزيرة سيناء واقتسامها بين الإدارة المدنية والإدارة العسكرية، وأصبحت كلها محافظة واحدة تخضع لنظام إداري وقضائي واحد، كما أضيفت نقاط البوليس في «الطور، والشط، ونويبع، ونخل، والعريش، ورفح، والقصيمة، ومشاش الكنتلة، وثمد»، كما خصصت الحكومة المصرية رواتب لشيوخ القبائل لاكتساب ولائهم وللقضاء على ظاهرة النهب والسلب، كما حرصت على فرض النظام العام هناك لضمان استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار بين القبائل في ربوع شبه جزيرة سيناء.

كما أدخل الخديوي «توفيق» تغييرات إدارية بإلحاق العريش بالداخلية وتعيين محافظ ملكي عليها يعاونه بعض رجال الشرطة والطور أصبحت تابعة للسويس، فقد تنبه الخديوي «عباس حلمي الثاني» (1892م – 1914م) لأهمية سيناء وكثرت زياراته لها، حيث زار الطور وحمام فرعون وحمام موسى عام 1896م، وزار العريش ورفح في عام 1898م، كما أمر بتجديد المسجد العباسي بالعريش وعني بالطرق الرئيسية في سيناء بشكل كبير.

ثم جاءت في عهده «حادثة طابا – 1906م» بشأن تعيين حدود مصر الشرقية، حينما قررت سلطات الاحتلال البريطاني إنشاء نقطة دائمة عند «العقبة»، ولم يجدوا ماءً كافيًا فتوجهوا إلى «أم الرشراش» على الشاطئ الغربي لخليج العقبة، وهو ما اعترضت عليه الحكومة التركية ورفضت طلبًا بريطانيًّا

لتحديد حدود مصر على أساس أن مصر ولاية عثمانية، وبالتالي لا حاجة لرسم حـدود بينها وبين الولايات الأخرى، لكن السـلطات البريطانية أرسـلت قوة صغـيرة بقيادة ضابط مـصري رابطت عند طابا، وبدأ جدلٌ مـع حكومة تركيا رفضـت خلاله مصر برقيات السـلطان العثـماني إلى خديوي مصر، كما رفضت سحب القوة المصرية من طابا وأكدت أن حدود مصر تنتهي بالعقبة بما في ذلك موقع طابا.

سيناء بعد ثورة يوليو 1952م:

فى عام 1956م عندما كانت سيناء جزءًا من حملة دولية استهدفت العدوان عـلى مـصر، وتمثلت في العـدوان الثلاثـي الذي شـاركت فيه كل مـن بريطانيا وفرنسـا وإسرائيـل، وبنفـس الأسـلوب المتكرر اتجهـت القـوات الإسرائيلية إلى الطريـق الحـربي للوصول إلى قناة السـويس، وذلك للالتقاء بقوات فرنسـا وبريطانيا المشـاركة في العدوان الـذي اندحر بصلابة المقاومة المصرية والرفض العالمـي لمنطـق العدوان وأهدافه فانسـحبت القوات الإسرائيلية من سـيناء إلى حدود مصر الدولية.

أطلـق الإسرائيليون على العملية العسـكرية في شـبه جزيرة سـيناء 1956م اسم «قادش»، وهذا الاسم الرمزي له مدلول تاريخي يشير إلى حرب رمسيس الثـاني في فلسـطين، حيـث تربـط إسرائيـل التاريـخ القديم بالحـدث الحاصل وكأن هنـاك تواصـلًا تاريخيًّـا ما مع هذا الاسـم الرمـزي، وكأن مصر مازالت هـي بالضبـط مصراييم التي خرج منها اليهود هربًا من الفرعون، مع اسـتبدال الرئيـس جمال عبد الناصر بالفرعـون في هذه الإيماءة التاريخية التي تخلط وتمزج الأساطير بالتاريخ، ومن ثم تحولها إلى استراتيجية انتقام وعدوان.

دخـل رئيـس أركان الجيـش الإسرائيلي معركـة عام 1956م وهـو يعلم أن بريطانيـا وفرنسـا سـوف تلحقان بـه وبالتالي فهـو في موقف مطمئـن، ونتيجة

المعارك محسومة لصالح القوات الإسرائيلية بفعل ما تم اعتماده في اتفاقية سيفر 1956م، وظهر بالطبع أن العمليات العسكرية في شبه جزيرة سيناء كانت محدودة للغاية بسبب أن أغلب ألوية الجيش المصري سحبت من شبه جزيرة سيناء في نهاية عام 1955م لإعادة تدريبها وتأهيلها على السلاح السوفيتي، كما كان قرار سحب الجيش المصري من شبه جزيرة سيناء لفرضية أن الخطر ليس إسرائيليًّا، وإنما سيكون رد فعل إنجليزيًّا - فرنسيًّا على تأميم شركة قناة السويس؛ لذا لا بد من تأمين القاهرة والوادي، لذلك نجحت القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في إيقاع مصر في عملية شرك وخداع استراتيجي، عندما بدا لمصر في توقعاتها أن هدف التحرك الإسرائيلي كان الضفة الغربية لنهر الأردن.

دخلت القوات الإسرائيلية شرم الشيخ وهو الهدف النهائي لها بعد أن تأكدت من خلو شبه جزيرة سيناء وتمام انسحاب الجيش المصري منها؛ أي بدون معركة أو قتال أو اشتباك عسكري حيث كان الجهد المصري مركزًا في الدفاع عن قناة السويس ومدنها؛ خاصة بورسعيد، ومع استمرار الصمود المصري في هذه المنطقة سرعان ما ساد الشك والتردد وعدم الثقة بين الأطراف الثلاثة المتواطئة، ولم تثق إسرائيل في حلفائها خشية عدم تنفيذ التزاماتها وَفْقَ بنود الخطة العسكرية، كما أن بريطانيا حاولت إخفاء الاتفاق بالتعرض لضرب جنود إسرائيليين؛ لذلك فإن إسرائيل قبلت قرار وقف إطلاق النار في 4 نوفمبر لكنها سرعان ما تراجعت عنه في اليوم التالي تحت ضغط الحلفاء، وفي 5 نوفمبر قبلت إنجلترا وفرنسا القرار تحت وطأة الموقف الدولي من هذا العدوان الذي لم تكن الدول الرئيسية لتسمح له بأن يمر، وخرجت إسرائيل من سيناء كاملة وانسحبت القوات الإنجليزية والفرنسية من الأماكن التي كانت تقاتل فيها الجيش والشعب المصري.

سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي 1967م

مثلت سيناء بعد مرور نحو 11 عامًا هدفًا لعدوان إسرائيلي جديد في 5 يونيه عام 1967م، ولم يكن ممكنًا أن يخرج هذا الاحتلال الجديد لسيناء خاصة مع ظهور الدعم الأمريكي الكامل لإسرائيل إلا بتضحيات كبرى وبحروب حقيقية خاضها الجيش المصري لتحرير الأرض واسترداد سيناء كاملة.

فبداية لا بد من الإشارة إلى المتغيرات الكبيرة على الساحة الدولية والنقلة النوعية في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية في عهد الرئيس ليندون جونسون ما بين 1964 - 1967م، فقد نشأ عن هذه العلاقة الثنائية بشكل متميز انسجام وتواؤم في المصالح العليا لطرفي العلاقة الثنائية، مع العلم بأنه في هذا التوقيت كانت الحرب الباردة بين المعسكر الغربي والآخر الشرقي في ذروة درجات الصراع فيما بينهما، وبالأخذ في الاعتبار أن وجود وبناء إسرائيل كقاعدة استعمارية متقدمة في قلب منطقة الشرق الأوسط هو هدف سياسي واستراتيجي غربي وأمريكي، ويمثل مصلحة قومية عليا وله أولوية ثابتة على أجندة السياسة الخارجية الأمريكية، إضافة إلى ذلك تأثير جماعات الضغط اليهودية - الصهيونية الأمريكية حيث قدرتها على التأثير على الرأي العام الأمريكي وعلى صانعي القرار بالبيت الأبيض، وقدرتها أيضًا على التأثير في العملية الانتخابية الرئاسية والبرلمانية ليس بسبب أصوات اليهود الأمريكيين فقط، وإنما بدرجة أشمل عبر قدراتهم الاقتصادية والإعلامية النافذة داخل المجتمع الأمريكي.

لذلك كان هناك مجموعة من الأهداف الأمريكية - الإسرائيلية بعضها أهداف آنية وأخرى أهداف بعيدة المدى، وباعتبار العلاقة الوثيقة التبادلية في المصالح العليا لكلا الطرفين، فلم يكن هناك ثمة تمييز بين ما هو هدف أمريكي فقط أو هدف إسرائيلي بحت يحقق خطوة مستقلة للدولة الإسرائيلية، فكلاهما بالفعل كان يريد فرض هزيمة عسكرية لتحطيم الجيش المصري

وإذلاله، مع تكريس وتهيئة وضع عسكري مهين للشعب المصري حتى يفقد الثقة في قدراته الذاتية، وتم الإلحاح على ذلك من خلال إشاعة مفهوم التفوق الإسرائيلي وأسطورة الجيش الذي لا يقهر، ليصل من خلال ذلك في النهاية لخلق حالة من فقدان الثقة وسحب المصداقية من القيادة السياسية والقيادة العسكرية المصرية، مع تحطيم وضعية الدولة المصرية كدولة قاطرة للنظام العربي والإفريقي والإقليمي.

مما تشكل بأهمية كبيرة لهذا العدوان كانت أهمية ضرب الحركة القومية العربية التي اعتبرت قوة تحديث في العالم العربي، واعتبر أن ضرب التيار القومي لا يتأتى إلا بضرب مصر وتنحيتها عن دورها الإقليمي وعزلها عن مكانتها القومية التي تلاقي قبولًا واسعًا عند الشعوب العربية، وهذا من المفهوم أن يحول المنطقة العربية إلى ساحة فراغ تقبل كل الاحتمالات، فمع ضرب التيار القومي وتوجيه إهانة كبيرة لجمال عبد الناصر يعتبر ذلك عقابًا وردعًا للقوى الوطنية التي تصدت للولايات المتحدة الأمريكية، في مرحلة المد الثوري ما بين 1955 حتى 1967م، والتي تصدت لكل مشروعات السلام الأمريكية بين مصر وإسرائيل، مما قد يؤدي إلى تطويع الإرادة الوطنية المصرية بفتح باب المفاوضات المصرية - الإسرائيلية المباشرة لفرض السلام بالشروط الإسرائيلية ووَفْقَ المفهوم الإسرائيلي للسلام والأمن، والذي من خلاله يمكن أن تلعب إسرائيل دور القوة الإقليمية التي تقود المحيط الإقليمي، وهو يستتبعه خلق شرق أوسط جديد بديلًا عن النظام الإقليمي العربي؛ أي قبول تعدد القوميات في المحيط الإقليمي لينتهي إلى الأبد مفهوم «الوطن العربي».

الأهداف السياسية والاستراتيجية البعيدة المدى للعدوان الإسرائيلي على سيناء في عام 1967م يمكن استخلاص بعض منها وتأثيرها على الأمن القومي المصري، من خلال أفكار وخطط القادة الإسرائيليين خاصة، وهم ممن يطلق عليهم جيل الآباء المؤسسين وأشهرهم وأولهم بالطبع «ديفيد بن جوريون»

أول رئيس وزراء، والذي صك مقولاته الشهيرة في العام 1948م «**ستنشأ في المستقبل ظروف، وعلينا أن نستغل هذه الظروف لتوسيع حدود الدولة، وإذا لم تنشأ هذه الظروف تلقائيًّا، فعلينا أن نصنعها بأنفسنا**»، وفي موضع آخر ذكر وهو يجيب عن أسئلة حدود دولة إسرائيل «**إن حدود دولة إسرائيل تتشكل حيث يصل السلاح الإسرائيلي**»، وقد كررت هذا الطرح تلميذته النجيبة «جولدا مائير» رئيسة الوزراء في عام 1971م «**إن الحدود الدولية لإسرائيل تتحدد حيث يتوطن اليهود**»، لذلك كانت من أهم أهداف حرب يونيو 1967م هو التوسع مرحليًّا لخلق واقع استيطاني إسرائيلي يعتبر امتدادًا جغرافيًّا وديموجرافيًّا لأرض فلسطين التي احتلتها إسرائيل، وكان الهدف من التوسع الإقليمي هو حيازة واكتساب مزيد من الأراضي لتحقيق وتوفير حدود آمنة وَفْقَ المفهوم الإسرائيلي، ولا بد ألا نغفل أن لدى الشعب الإسرائيلي قناعة قومية راسخة بأن شبه جزيرة سيناء جزء من إسرائيل ولا بد أن تضم إلى أرض إسرائيل الكبرى، هذه العقيدة راسخة وأكيدة في الوجدان والفكر اليهودي وليست مجرد أمنيات، فهي تحتل أولوية كبيرة لدى الرأي العام الإسرائيلي.

لم تكن إسرائيل تعمل منفردة في هذا العدوان دون غطاء وموافقة وتأييد أمريكي، ففي حقيقة الأمر لأول مرة يحدث توافق على مستوى القمة؛ أي على المستوى الرئاسي، مذكرة من لاري ليفنسون وبن واتنبرج من العاملين بالبيت الأبيض إلى الرئيس جونسون قد توضح أجواء ما كان يدور في تلك الأحداث حيث جاء نصها: «**إن اليهود الأمريكيين يتوجهون إلى الرئيس جونسون للحصول على ضمانات بتحقيق سلام حقيقي ومضمون وذي مغزى في الشرق الأوسط، وألا تجبر إسرائيل على التراجع مثلما حدث بعد موقف الرئيس إيزنهاور 1957م**»، وفي وثيقة أخرى من هوبس نائب مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشئون الأمن القومي إلى وزير الدفاع الأمريكي مكنمارا بتاريخ 8 يونيو 1967م، وهي تعتبر من أهم الوثائق التي تؤكد على حقيقة أهداف

حرب 5 يونيو 1967م، وهي مذكرة مطولة نقتبس منها فقرتها الرئيسية «**وسواء كان الشرق الأوسط على حافة بداية جديدة مستندة على القبول العربي بوجود إسرائيل، فإن ذلك يتعلق جذريًّا ببقاء عبد الناصر على الساحة السياسية، فتدمير عبد الناصر شيء أساسي لتحقيق آمالنا في الحصول على تسوية سريعة... وإذا أبعدنا عبد الناصر أو شوهنا صورته بحيث يرفض الاتحاد السوفيتي تقديم الدعم له، فسيتحرر الشرق الأوسط ولسنوات عدة من التطرف الذي نما في السنوات الأخيرة من خلال كاريزما عبد الناصر وأجهزة الدعاية السياسية للجمهورية العربية المتحدة، وإذا أبعدنا أمثال هؤلاء أو زعزعنا الثقة فيهم فسيكون بالإمكان عقد صفقات فردية مع الدول العربية على أساس الفائدة المشتركة، على أن يكون ذلك بالطبع في صالح إسرائيل وكذلك في صالح الولايات المتحدة، فمن الواضح أن الإسرائيليين سيتمسكون بكل الأراضي التي حصلوا عليها خلال العمليات العسكرية، وسيحاولون استغلال تلك الأراضي في التسوية السياسية، والتي يعتبرونها سلامًا أقوى من الهدنة منذ عام 1948م، وعلى الأقل سيحصلون على مطالبهم في وجود منفذ على خليج العقبة وقناة السويس وكذلك ضمان مطلق للحدود القائمة، وهذا المطلب الأخير يدل ضمنيًّا على مقابل الهدنة، والتي ستضمنها القوى الأربع الكبرى، أو تستند إلى الهيمنة العسكرية الإسرائيلية المستمرة، وإذا تم تدمير عبد الناصر سياسيًّا من الممكن إنجاز اتفاقية تلبي كل مطالب إسرائيل في فترة قصيرة**».

جاءت أهم نتائج حرب 5 يونيو 1967م بسيطرة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية، والضفة الغربية لنهر الأردن والقدس الشرقية، وشبه جزيرة سيناء، ووصول قواتها لحدود دفاعية تمثلت في نهر الأردن وقناة السويس ومرتفعات الجولان مما أدى إلى اختلال توازن القوى في الشرق الأوسط بشدة لصالح إسرائيل، كما أقامت إسرائيل خطًّا دفاعيًّا منيعًا «خط بارليف» على طول الضفة الشرقية لقناة السويس وهو نوع من التحصينات شديدة التعقيد والمناعة

باعتبارها حدودًا واقعية ودائمة، وأيضًا ليكون عائقًا ليس للعبور فقط، إنما هو عائق عن محاولة التفكير أو الإعداد للعبور ولحروب قادمة.

النشاط الاستيطاني الإسرائيلي أثناء احتلال سيناء:

ما إن تمكنت إسرائيل من بسط سيطرتها العسكرية على شبه جزيرة سيناء حتى سارعت أجهزتها ومؤسساتها المختلفة إلى اتباع سياسة استيطانية لها أهداف متعددة، منها السياسي والنفسي، ومنها هدف أمني عسكري فضلًا عن تحقيق أهداف اقتصادية بالطبع، فإن لظاهرة الاستيطان الإسرائيلي أبعادًا تاريخية تستمد أصولها من الحركة الصهيونية، ودراسة الاستيطان الإسرائيلي وملامحه وأهدافه بمثابة المدخل الرئيسي لفهم سلوكيات إسرائيل من حيث طبيعتها وأهدافها وسياساتها، فقد كان الاستيطان يعتبر بمثابة الأداة التي أنشأت الدولة العبرية في فلسطين، وفلسفة الاستيطان لها أهداف متنوعة منها الهدف الأيديولوجي القومي الإسرائيلي، حيث يرتكز على جمع شتات يهود العالم فكلما استولت إسرائيل على أراض زاد عدد المهاجرين من يهود العالم، واتسعت دولتهم وقاربت تحقيق حلم أرض إسرائيل الكبرى بمعنى تهويد المناطق التي سيطرت عليها إسرائيل عسكريًّا وَفْقَ مصطلح «وطننا المحرر»، كما اتسم الاستيطان وتهويد مناطق مختارة ومحددة من سيناء بالدور الحكومي النشط الذي ساعد من خلال الوزارات المعنية بالتعاون بينها في إنشاء إحدى وعشرين مستوطنة إسرائيلية:

- مستوطنة ناحال سيناي، 1967م، وتقع على بعد 8 كم شرق العريش.
- مستوطنة ناحال يم، 1967م، على مقربة من بحيرة البردويل.
- مستوطنة دكلة، 1969م، على بعد 11 كم غرب رفح بالقرب من الشيخ زويد.
- مستوطنة أوقيرا، 1970م، على خليج العقبة بجوار شرم الشيخ.

- مستوطنة ذي هاف، 1971م، على الشاطئ الشرقي لجنوب سيناء قرب قرية دهب.
- مستوطنة أسدوت، 1971م، على مشارف رفح.
- مستوطنة نفيعوت، 1971م، على بعد 5 كم جنوب إيلات.
- مستوطنة ياميت، 1973م، على بعد 7 كم بالقرب من رفح.
- مستوطنة مركز أفشلوم، 1973م، على مشارف رفح.
- مستوطنة نتيف ها أشره، 1973م، على بعد 7 كم جنوب مدينة رفح.
- مستوطنة سكوت، 1974م، على مشارف رفح بين ياميت والطريق الرئيسي.
- مستوطنة حروفيت، 1975م، على بعد 18 كم من العريش.
- مستوطنة أوجدا، 1975م، على مشارف رفح.
- مستوطنة الطور، 1976م، خليج السويس.
- مستوطنة بر آيل، 1977م، على مشارف رفح.
- مستوطنة تل مي يوسف، 1977م، على مشارف رفح.
- مستوطنة هوليت،1977م، على مشارف رفح.
- مستوطنة نير أفرهام،1977م، على مشارف رفح.
- مستوطنة كاديش بارني، 1977م، واحة أثرية بالقرب من الحدود.
- مستوطنة زاحارون، 1978م، على بعد 10 كم شرق العريش.
- مستوطنة حروفيت (ب)، 1978م، على بعد 10 كم شرق العريش.

بالإضافة إلى تلك المستوطنات كان هناك مشاريع لمستوطنات في جنوب سيناء لما تمثله من رموز دينية ومناطق سياحية، إضافة إلى أن إسرائيل أقامت

خلال عامي 1977 و1978م وهي الفترة التي تزامنت وزيارة الرئيس السادات للقدس سبع مستوطنات جديدة.

يلاحظ بالطبع أنه يكاد يكون النشاط الاستيطاني في معظمه مرتبطًا بمنطقة «رفح والعريش» شمالًا و«رأس محمد» في أقصى جنوب سيناء؛ أي أن الهدف هو تهويد هذه المنطقة ديموجرافيًا واقتصاديًّا لضمها إلى إسرائيل لتكون عمقًا استراتيجيًّا مناسبًا في حال التوصل إلى تسوية سياسية، وإن هذا الأمر يعني أن إسرائيل لا تولي خط الحدود المصري أي قيمة سواء قانونية أو سياسية، إنما تخطط لأن تكون سيناء جزءًا أصيلًا من الوطن الإسرائيلي ومكونًا أساسيًّا لأرض إسرائيل الكبرى، وهذا التصور كما يعبر مرحليًّا عن جزء من أيديولوجية الفكر التوسعي الإسرائيلي، فهو يمثل غنيمة من شأنها أن تتيح استيعاب كثافة سكانية يهودية تمثل تهويدًا للمنطقة ونزع هويتها المصرية، وتشكل فرض أمر واقع بوجود ديموجرافي مرتفع يعتبر حزامًا أمنيًّا يفصل سيناء عن فلسطين وبالتحديد قطاع غزة، ويمثل تواصلًا جغرافيًّا ممتدًّا وتواصلًا بحْريًّا متسعًا على خليج العقبة لتأمين الملاحة الإسرائيلية، ومن ناحية أخرى فإن كثافة المستوطنات والمستوطن اليهودي يؤديان إلى زيادة القدرة التفاوضية لإسرائيل مستقبلًا.

تداعيات الاحتلال وحتى استرداد سيناء:

لاشك أن حرب 1967م بنتائجها التي تجسدت في احتلال إسرائيل لمساحات كبيرة ومهمة من أراضي ثلاث دول عربية مثلت منعطفًا مهمًّا في تاريخ السياسة الإسرائيلية؛ تمثل هذا المنعطف في الظواهر والدلالات والتوقعات المستقبلية المرتبطة بدور إسرائيل، فقد كان هناك رصد لبعض تلك الظواهر التي تشكلت في الداخل الإسرائيلي بعد شعوره أن حرب 1967م هي تلك الحرب السهلة رخيصة الثمن، مما أدى إلى إحداث شرخ كبير في المجتمع الذي كان متوحدًا فيما قبلها ككتلة واحدة لتبدأ حينها ظهور التيارات والقناعات المتضاربة، فمثالًا

لذلك جاء احتلال شبه جزيرة سيناء وهي في نظر الإسرائيليين أرض الأجداد كجزء أصيل من الفكر اليهودي الصهيوني، أدى إلى تنامي المعسكر الطامح لأرض إسرائيل كاملة وتحول هذا المعسكر إلى قوة سياسية هائلة، كما أدت تلك الحرب ونتائجها إلى تنامي التيار الديني المتطرف وارتفاع أسهم المعسكر الديني مقابل تراجع المعسكر العلماني، وأصبح واضحًا قوة الرأي العام الذي ينادي بعدم التنازل عن شبر واحد من أرض الميعاد والدعوة إلى اتباع سياسة ضم المزيد من الأراضي، كما تداول الرأي العام الإسرائيلي مصطلح «الاستيطان» بديلًا عن مصطلح «الاحتلال» لإضفاء دلالات سياسية وقومية ودينية على الأراضي العربية المحتلة، كما ظهر لدى الرأي العام الإسرائيلي شعار «العالم كله ضدنا» وذلك لمواجهة رفض المجتمع الدولي احتلال أراضي الغير بالقوة، هذا الشعار قد استخدمته إسرائيل باعتباره ظاهرةً جديدةً معاديةً لليهودية وتوسعت فيه على المستوى العالمي (معاداة السامية).

وأيضًا من بعض هذه الدلالات المستقبلية لحرب يونيو 1967م أنها رغم النصر السريع والضجة الإعلامية الضخمة والهالة الدينية اليهودية التي تنامت بعدها، فإنها وضعت إسرائيل في مأزق داخلي شديد التعقيد وعلى رأس قمة هذا المأزق تنامي التيار الديني المتطرف، والذي تحول إلى حركة قومية دينية متطرفة لها تأثير كبير على اتخاذ القرار، ولها تأثير سلبي على وضعية إسرائيل داخل المجتمع الدولي، كما أن حديث الصلف والغرور والضجيج الإعلامي وتنامي المد الديني المتطرف داخل إسرائيل - أصاب اتزانها بشدة، فلم يسمح للقيادات السياسية والعسكرية أن تدرك حقائق الواقع وإنما انخدعت بمقولاتها المتعجرفة، واعتمدت هي الأخرى على الموقف الديني المتشدد الذي نادى بعدم التنازل عن شبر واحد من أرض الأجداد وذلك ما يتوافق مع المفهوم الديني اليهودي للحدود.

وجاءت توقعات إسرائيل المستقبلية لتتماهى مع ما سبق طرحه فالمؤشرات وَفْقَ المنظور الإسرائيلي ارتكزت على مجموعة من الثوابت لم ترَ غيرها، أولها غياب جمال عبد الناصر سوف يجعل مصر ولفترة غير محدودة في حالة من عدم الاستقرار، ثم إعلان أنور السادات أن عام 1971م هو عام الحسم دون حدوث أي شيء مع قرار السادات بالاستغناء عن الخبراء السوفيت مما يعني عدم النية لدى المصريين لخوض الحرب، وفي حال التفكير فيها فإن تفوق الطيران الإسرائيلي مقابل ضعف قدرات الطيران المصري يجهض ذلك، كما أن العرب عمومًا وبالتحديد مصر ليس لديها خيارات أخرى سوى غياب احتمال خوض حرب جديدة، فالتناقضات العربية العربية تؤدي بالتبعية إلى إضعاف مصر، في الوقت الذي يسعى الاتحاد السوفيتي برغبة ملحة للوصول إلى نوع من الوفاق مع الولايات المتحدة بسبب تدهور أوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي حالة العمى الاستراتيجي التي غرقت فيها إسرائيل ومع صعوبة الموقف الدولي والعسكري كثيرًا بالفعل، لم تتوقع إسرائيل أو تجاهلت قياداتها السياسية والعسكرية بعضًا من الحقائق والثوابت شاركتها الكثير من دول العالم، وعلى رأسهم الولايات المتحدة في عدم القدرة على قراءتها، بداية أن هزيمة يونيو 1967م ضربة على وجه المنطقة العربية وبالخصوص مصر ولا بد من ردها، فالمبدأ الثابت للسياسة المصرية هو السلامة الإقليمية وتكامل الأراضي المصرية، فالأرض والسيادة من ثوابت مصر فإن كانت شبه جزيرة سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي فهذا يعتبر إهانة كبيرة لكرامة الشعب المصري؛ لأن وضعية ومكانة مصر الدولية والإقليمية تفرض عليها رفض الاحتلال والاحتكام إلى القوة المسلحة لاسترداد أراضيها ومكانتها.

لذلك كانت الصورة على الجانب الآخر في مصر تتشكل سريعًا بفعل الإرادة الوطنية، فالجيش والشعب والحكومة كانوا على قلب رجل واحد

لتحقيق هدف واحد هو تحرير شبه جزيرة سيناء واسترداد السيادة المصرية الكاملة عليها، وعلى خلفية هذه الإرادة المتوحدة مع الهدف المعلن كان هناك مجموعة من العناوين العامة تلخص مراحل حالة الاستعداد لجولة عسكرية لاستعادة الأراضي وأهمها:

(أ) مرحلة الصمود: من يونيو 1967م إلى أغسطس 1968م.

(ب) مرحلة الدفاع النشط: من سبتمبر 1968م إلى فبراير 1969م.

(جـ) مرحلة الاستنزاف: من مارس 1968م إلى أغسطس 1970م.

(د) مرحلة وقف النيران: من أغسطس 1970م إلى أكتوبر 1973م.

في الوقت الذي كان فيه التخطيط الإسرائيلي يسير في اتجاه بعيد تمامًا وَفْقَ تقديراته المغلوطة التي سبق الإشارة إليها، فقد أعلنت رئيسة الوزراء الإسرائيلية «جولدا مائير» أن «**أمن إسرائيل تجاه مصر وسوريا في وضع مثالي، فاحتلال الضفة الغربية والقدس من أرض فلسطين وهضبة الجولان من سوريا وشبه جزيرة سيناء من مصر، من ناحية الأمن فقد حققت أكثر مما تحلم به، وهو أمن مطلق قادر على فرض السلام**»، كان تقييمها للجبهة الشرقية - سوريا - بأنها متخلخلة لا تمثل تحديًا أو تهديدًا، أما الجبهة الجنوبية - مصر - فإنها ترى الرئيس السادات مجرد بهلوان سياسي، وأنكرت وجود القضية الفلسطينية واعتبرتها مشكلة اخترعها العرب ليستغلها الزعماء العرب في الخطاب السياسي.

أما وزير الدفاع الإسرائيلي «موشيه ديان» فقد أعلن أكثر من مرة «أن حالة اللاسلم واللاحرب لاتضايق إسرائيل، وإذا كانت تضايق العرب فهذه مشكلتهم»، وأعلن في يوليو 1973م وقال: «**إن السنوات العشر القادمة سوف تشهد تجميدًا لحدود إسرائيل على الخطوط الحالية، ولن تكون هناك حرب كبيرة بين العرب وإسرائيل**»، وأعلن في أغسطس 1973م: «أن موازين

القوى العسكرية في صالح إسرائيل، ونحن متفوقون على كل العرب مجتمعين، ومهما كانت من نيات العرب وتوجهاتهم، فهم غير قادرين على تجديد الأعمال العدائية؛ لأن سيادتنا العسكرية على الموقف هي نتيجة مزدوجة لاعتبارين: تزايد ضعف العرب من ناحية، وتزايد قدرتنا من ناحية أخرى، وأهم ما في الموضوع ضعف العرب الذي يرجع إلى عوامل ليس في مقدور العرب تغييرها في المستقبل القريب».

وعلى وقع تلك التقديرات والتصريحات والمواقف السياسية المغلوطة والمشوشه، قامت مصر بشن حرب السادس من أكتوبر عام 1973م لتقلب الأوضاع في المنطقة رأسًا على عقب وتحقق انتصارًا مدويًا لأول مرة بتنفيذ وتوقيع الجيش الوطني المصري في مواجهة الجيش الإسرائيلي، وأصاب هذا الانتصار المصري كافة المعادلات الإسرائيلية ومعها التواطؤ الدولي في مقتل، وفرضت معطيات مصرية جديدة هي التي مهدت الطريق لاستعادة سيناء كاملة عام 1982م من خلال معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، وتكررت المحاولات الإسرائيلية للاحتفاظ بجزء من سيناء عند رأس طابا، الأمر الذي حسم نهائيًّا بحكم محكمة تحكيم دولية في عام 1988م، وعاد آخر شبر من أرض سيناء إلى مصر في 19مارس 1989م وهو مثلث طابا، لتدخل سيناء بذلك مرحلة جديدة أملتها دروس هذا التاريخ الحافل بالأحداث والمعارك، حيث كان هذا المشهد الذي يوصف بالأخير في سلسة طويلة من الصراع (المصري / الإسرائيلي) لكن من يملك يقين كونه أخيرًا حقيقيًّا كي ينفض يديه عن سلاحه واستعداده، فجذور المطامع الإسرائيلية في أرض سيناء زاخرة بالمشاهد المتعددة والمتجددة، والتي لم تسقط سلاح استهدافها قط وإن اختلفت الوسائل والخطط والعناوين الدالة.

جذور المطامع الصهيونية في أرض سيناء

لم تغب سيناء أبدًا عن الفكر الصهيوني الذي بدأ يأخذ أشكالًا مؤسسية منذ القرن التاسع عشر في محاولة لإحياء أرض الميعاد المزعومة، إذ احتلت مصر بشكل عام وسيناء بشكل خاص موضعًا متميزًا في الفكر التوراتي، فمصر هي الأرض التي أتى إليها إبراهيم ويوسف وموسى عليهم السلام، أما سيناء على وجه الخصوص فهي «أرض التيه» دلالة على تشتت اليهود وتيههم في أرض سيناء بعد خروجهم من مصر، هذا الحدث التاريخي الذي يعبر عنه الفكر التوراتي الصهيوني بأنه تغرب بني إسرائيل في سيناء لمدة أربعين سنة وضياعهم في بلاد التيه (سيناء) حتى وصولهم إلى أرض الميعاد (فلسطين).

لذلك يحرص الفكر الصهيوني دائمًا على ادعاء الوجود اليهودي واستمراريته في سيناء منذ العهد القديم، وتحرص الدراسات الصهيونية في هذا الشأن على ذكر المعالم الجغرافية الواردة في «قصة الخروج»، خروج بنى إسرائيل من مصر، فهناك دائما ذكر لـ «حمام فرعون»، «عيون موسى»، «جبل موسى»، و«طور سيناء» حيث نزلت الوصايا العشر، للتأصيل بالتالي على اعتبار سيناء - من وجهة النظر الصهيونية - جزءًا من الأراضي المقدسة.

اكتسبت سيناء اسم (فلسطين المصرية) هذا الاسم الغريب في المعنى والدلالة في الأدبيات الإسرائيلية، وربما ينظر البعض إلى هذا المصطلح بحسن نية نظرًا للعلاقات الجغرافية والديموغرافية والتاريخية بين سيناء وفلسطين عبر العصور، لكن هذا المصطلح الغريب الذي نجده في الأدبيات الصهيونية، - والذى انتقل، للأسف، في بعض الأحيان وفي أوقات مبكرة إلى الأدبيات العربية - يتضمن معاني ودلالات غاية في الخطورة.

يهدف تعبير (سيناء.. فلسطين المصرية) الصهيوني في الحقيقة، إلى إدماج سيناء فيما يعرف بفلسطين الكبرى، كما ينزع عن سيناء انتماءها المصري الأصيل، وهو أيضًا مصطلح عنصري، إذ يجعل سيناء أرضًا بلا هوية، كما يتجاهل الاسم

التاريخي للمنطقة (سيناء) الذي يرد في الكتب المقدسة والكتابات التاريخية على حد سواء.

ويذكِّـر هذا المصطلح العنـصري بمصطلحات جغرافية أخرى ذات طابع استعماري مثـل مصطلح «الهنـد الصينية» الـذي أطلقه الاسـتعمار على منطقة جنوب شرق آسيا في فترة تاريخية ما، وذلك في محاولة لتمييع الهوية المحلية لهذه المنطقة، على أسـاس أنهـا تأخذ بعدًا من الهند وتأخذ طابعًـا من الصين دون أن يكـون لها هويتها الخاصة بها، وفي هذا الأمر تجاهل واضح وعدم اعتبار للهوية المحلية لمثل هذه المناطق، وبالتالي فإن الأمر الخطير في هذا الشأن أنه بهذا المنطق تصبح «فلسـطين المصرية» و«الهند الصينية» مناطق بلا هوية وبلا شـعب محدد المعالم، وبالتالي هي مناطق من المشروع استعمارها واستيطانها، متجاهلين بذلك تاريـخ هـذه المناطـق والطبيعة الخاصة لسـكانها، لهذا يأتي خطر هـذا المصطلح الغريب «فلسـطين المصرية» كونه يدخل سـيناء مباشرة ضمن مشروع فلسطين الكبرى، كما يكرس وضع سـيناء داخل أسـطورة أرض الميعاد وإنشاء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات.

بـدأ الالتفات الصهيـوني إلى أهمية موقع سـيناء مبكرًا نظـرًا لطبيعة الموقع الجغرافي والاسـتراتيجي لها، فضلا عن البعد التاريخي لسيناء في الفكر التوراتي الصهيـوني، إذ رصـدت بدايـات الاهتـمام اليهـودي بسـيناء في أعقـاب الغزو العثماني لمصر في عام 1517م، حيث نرى وَفْقَ بعض المحطات التاريخية أن سيناء قد أصبحت مطمعًا لمشاريع استيطانية مبكرة منذ عهد السلطان «سليم الأول» والسـلطان «سـليمان القانـوني» في القرن السـادس عشر، وقد رفضـت الدولة العثمانية هذه المشـاريع الاسـتيطانية لخطورتها على أوضاع سـيناء، نظرًا لأهمية سـيناء آنـذاك بالنسـبة للعثمانيـين كمحطة في ربـط الولايات العثمانية في شـمال إفريقيا بقلب الدولة العثمانية في إسـطنبول، فضلًا عن مرور طريق قوافل الحج من بلاد المغرب العربي إلى مصر ومروره عبر سيناء إلى الحجاز، يضاف إلى ذلك

مـا ذكرتـه بعض المراجـع التاريخية عن خلافات حادة نشـأت بين المسـتوطنين اليهود الأوائل في سـيناء ورهبان «دير سـانت كاترين»، مما دفع الدولة العثمانية إلى التدخل بمنع توطين هؤلاء اليهود في بقاع سيناء.

ازدادت الأطـماع تبلورًا مع انتشـار الفكر الصهيـوني في النصف الثاني من القرن التاسـع عشر، حيث بدأت محاولات جدية لإقامة مستوطنات يهودية في سـيناء أو بالقـرب منها، وربما مـن أهم وأخطر هذه المحـاولات «مشروع بول فريدمـان» للاسـتيطان في المنطقة بين عامـي 1891م و1892م، وقد أحاط «بول فريدمـان» العديـد مـن أوجه الغمـوض والريبة، حيـث إنه بروتسـتانتي ألماني ينحـدر مـن أسرة يهوديـة ألمانية، ويمثـل تطورًا مهـمًّا وخطـيرًا في تاريخ الفكر الصهيوني من حيث ارتباط المذهب البروتسـتانتي المسـيحي بالفكر الصهيوني وتأييـده لفكـرة إحيـاء أرض الميعـاد، حيـث مثل التحالـف (البروتسـتانتي/ الصهيوني) انعكاسـات خطيرة ومهمة فيما بعد على مجريات السياسة الأمريكية وتعاطفها مع إسرائيل.

لذلك زار مصر عام 1890م «بول فريدمان» الذي اتصل بسلطات الاحتلال البريطاني في مصر وأبلغها بنيته في اسـتعمار بعض الأراضي بشـبه جزيرة سـيناء أو الجزيـرة العربيـة، ولم تكترث سـلطات الاحتلال ورجـال الحكومة المصرية بالمسألة كثيرًا، وبالتالي لم يمانعوا الرجل في طلبه صراحة، وفي أواخر عام 1890م عاد الرجـل ويرافقه نحو ثلاثين عائلة من اليهود المهاجرين وفي بعض المراجع ذكـر أنهم عشرون عائلة، واشـترى بداية أرضًا واسـعة في جهـة «المويلح» على ساحل البحر الأحمر وعلى مقربة من خليج العقبة.

كانت محاولة صهيونية مبكرة للاسـتيطان لكنها فشلت لعدة أسباب، منها أن هـذه الجماعـة - الإسرائيليـة - لم تحسـن معاملة الأهالي، إضافة إلى تشـكك الأهـالي في نيـة هـؤلاء الأوروبيين الأغراب تجـاه أراضيهم، وقد سـبق في عام 1882م أن انقضـوا عـلى «بعثـة بالمـر» الذي اتجه نحو سـيناء وتوغل بهـا مما أثار

شـك وحفيظة الأهـالي، فقد كانوا جواسـيس للجيـش البريطاني أثنـاء الثورة العرابية ومن ثم قتلوا بعضًا من أعضاء البعثة، ولا شك أن هناك تشابهًا شديدًا في سـلوك ورد فعـل البـدو بين أهل شـبه جزيرة سـيناء وأهل الحجـاز، حيث يرفضـون الغريب ويغارون على بلادهم، والأمر الثاني أن الدولة العثمانية تحظر بيع الأراضي للأجانب في شبه جزيرة العرب.

أثـار هذا الأمـر الحكومة العثمانية عـلى مسـتويين: أولًا والي الحجاز الذي أصـدر أمره لأحد الضباط مع عـدد من الجنود العثمانيين ليتولوا حراسـة قلعة المويلح وما يليها من مراكز، حيث هي أراضٍ حجازية وليست مصرية بل هي مـن أمـلاك الدولة العليـة، وفي تلك الأثناء توجه بعـض الجنود المصريين تحت قيـادة ضابط إنجليزي بهـدف طلب إخلاء الجنود العثمانيـين، لأن تلك المراكز هي أراضٍ في عهدة الحكومة المصرية، والمسـتوى الثاني من محادثات فض أزمة فريدمان كان بين الغازي مختار باشا والحكومة المصرية وبين رستم باشا السفير العثـماني بلنـدن - واللورد سالسـبري، وانتهت تلك المحاولة بالفشـل وأخفق مشروعه الوهمي بتأسيس مملكة إسرائيلية في أرض إسرائيل الأولى.

تلـك كانـت إرهاصـات فكريـة ومحاولـة اسـتيطان مبكـرة وَفْـقَ المفهوم الصهيـوني لم يكتب لهـا النجاح، لكنها تركت صداها عـلى المحاولات المتكررة لاسـتيطان سيناء أو فلسطين في المسـتقبل، وقد تواءمت المطامع الاستعمارية في سـيناء مع المطامـع الصهيونية من هذه الحركة الإسرائيليـة المبكرة، وأنها كانت تهدف إلى التسـلل إلى فلسـطين لتحقيق حلمهم فيها، فهل كان اختيار فريدمان وجماعتـه للمويلـح هو الاسـتيلاء واسـتعمار مراكـز حيوية على سـاحل البحر الأحمر لإحياء مملكة سـليمان القديمة، أم محاولة الاستيطان للمقايضة بفلسطين - الحلم النهائي - أم لسـهولة الوثوب منها إلى فلسـطين والتوسع في اتجاه شبه جزيرة سيناء؟

نبهـت تلك المحاولة المبكرة للاستيطان، الدولة العثمانيـة إلى ضرورة عدة أمور منها:

1. خطر اليهود وهدفهم النهائي هو تشكيل حكومة يهودية في فلسطين.
2. إعادة رسم خط الحدود الشرقية لمصر.

أدرك السلطان عبد الحميد خطر اليهود، حيث إن قبولهم أو قبول التسلل إلى الممالك العثمانية سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومـة يهودية على هذه الأراضي، لذلـك رفـض فكرة قبول هـؤلاء اليهود وإعطائهـم حقوق المواطنة لأنها تؤدي إلى إثارة مسألة يهودية تطرح على السـاحة الدولية، كان السـلطان عبد الحميد بحسـه السـياسي والديني يدرك خطورة تسـلل اليهـود إلى أي من الممالك العثمانية، فقد نظر للقضية وحللها من منظوره بأن الممالك العثمانية ليست أراضي خاليـة أو متروكة، كما أنه من المتوقع كيف سـيلحق اليهود الضرر بأهل البـلاد كما فعلوا في البـلاد التي طردوا منها، ليتطور الأمر بعد ذلك ليتحول إلى مسـألة يهودية تحظى بدعم أوروبي، من أجل ذلك أصدر السلطان عبد الحميد (1876 – 1909م) ثلاثة فرمانات متوالية عام 1891م لكي يمنع استيطان اليهود، ويمنع تسللهم إلى أرض فلسطين خشية إقامة حكومة يهودية هناك.

الفرمان الأول:

21 ذو القعدة 1308 هـ (1891م)

إن قبول الذين طردوا من كل مكان في الممالك العثمانية سيؤدي في المستقبل إلى تشكيل حكومة يهودية، لذا فإن إجراء هذه المعاملات غير جائز وبخاصة أن الممالك الشاهانية ليست من قبيل الأراضي الخالية والمتروكة.

ولمـا كان من المفروض إرسـال هؤلاء إلى أمريـكا، لذا فلا يقبل هؤلاء ولا أمثالهم، بل يجب وضعهم في السفن فورًا لإرسالهم إلى أمريكا، وينبغي أن يتخذ مجلـس الوزراء العثـماني قـرارًا قطعيًّا بخصـوص تفاصيل هـذا الأمر وعرضه

علينـا، إذن مـا الداعي لقبول مَـنْ طردهم الأوروبيون المتمدنـون ولم يقبلوهم في ديارهم؟! وفضلًا عن ذلك فإن هناك دسائس كثيرة، لذا فإن هذا الأمر غير جائز على الإطلاق.

وبناء على ذلك - وحتى لا يبقى هناك أي مجال بعد الآن لأي معروضات أخرى في هذا الخصوص - تعاد هذه المذكرة للصدارة العظمى لاتخاذ قرار عام في هذا الموضوع.

الفرمان الثاني:

28 ذو القعدة 1308 هـ (1891م)

إلى اللجنة العسكرية للمعية السنية

إن قبـول هـؤلاء اليهـود وإسـكانهم أو إعطاءَهم حـق المواطنة شيء ضار جـدًّا؛ فقـد يتولد عـن هذا في المسـتقبل مسـألة حكومة يهودية، لـذا يجب عدم قبولهـم، وينبغـي أن يؤخذ هذا في الحسـبان عند عرض المسـألة، ويعرض هذا القـرار بسرعـة اليوم وتعطـى المعلومـات للصـدارة العظمى من السـكرتارية الخاصة.

الفرمان الثالث:

29 ذو القعدة 1308 هـ (1891م)

لا يحـق لأي دولة أن تعترض على عدم قبولنـا لليهود الذين طردتهم دولة متمدنة ولم تقبلهم الدول المتمدنة الأخرى، وهؤلاء الذين يحتجون ويعترضون علينا، كان الأحرى بهم الاحتجاج على الدول التي طردتهم ورفضت قبولهم.

وبنـاء عـلى ذلك؛ فإن هـؤلاء اليهـود لو أسـكنوا في أي مكان مـن أجزاء الإمبراطورية، فإنهم سـوف يتسـللون إلى فلسطين شيئًا فشـيئًا مهما اتخذت من تدابـير، وسيسـعون لتشـكيل حكومة يهودية بتشـجيع مـن الـدول الأوروبية

وحمايتها، ولن يعمل هؤلاء في الزراعة والفلاحة، بل سيحاولون الإضرار بالأهالي كما فعلوا في البلدان التي طُردوا منها، وما دام هؤلاء كانوا بصدد الهجرة إلى أمريكا، فمن المناسب أن يهاجروا إلى هناك، ونرى وجوب التباحث بشكل مفصل في هذا الموضوع في اللجنة العسكرية.

كما يلفت الانتباه أيضًا أن مشروع «بول فريدمان» قد جاء بمصطلح غريب أطلقه على مشروع إقامة مستوطنة يهودية تحت اسم «أرض مدين»، حيث أحيا المصطلح التاريخي الذي ورد في العهد القديم عن أرض مدين التي فر إليها النبي موسى، والتي تمثل بدايات فكرة إنشاء قناة جديدة تربط البحرين الأبيض بالأحمر وتكون بديلة عن قناة السويس، فيذكر عن فريدمان قوله: سوف تضرب هذه القناة البديلة قناة السويس التي كان قد تم إنشاؤها سابقًا في مقتل، وتطرح هذه الفكرة تصورًا بإنشاء قناة بين حيفا على البحر المتوسط والعقبة على خليج العقبة وصولًا إلى البحر الأحمر، ووفقا لتلك الرؤية فإن هذه القناة البديلة سوف تحرم مصر من هذا الممر الاستراتيجي «قناة السويس» وستضعف من الاقتصاد المصري، كما ستقلل بشكل كبير من أهمية وضع مصر في الاستراتيجية الدولية وذلك في صالح إحياء مشروع أرض الميعاد، فقد كان «بول فريدمان» يرى أن مصر القوية ربما تكون هي العائق الحقيقي أمام قيام إسرائيل الكبرى.

المحطة الثانية جاءت في عام 1902م عندما وصلت لجنة «هرتزل» (مؤسس الحركة الصهيونية) إلى سيناء، وطلبت من السلطات البريطانية تأجير ساحل شمال سيناء لإقامة مستوطنات يهودية فيه، وبعد ذلك بعام التقى «هرتزل» والمليونير اليهودى «روتشيلد» حول مشروع المستعمرات اليهودية في سيناء، وعرض «هرتزل» مخططاته وبسط خريطة سيناء وفلسطين أمام «روتشيلد» وأشار إلى العريش كنقطة انطلاق.

قـام هرتزل بعدها بإرسـال بعثـة فنية صهيونية لتقييم شـبه جزيرة سـيناء كمـشروع لإقامـة وطـن قومي لليهـود، وقد وصلـت البعثة إلى مـصر في يناير 1903م وتوجهـت مبـاشرة إلى شـبه جزيـرة سـيناء بينـما تولى المسـتر جرينبرج المفاوضـات مع السـلطات البريطانيـة والحكومة المصرية، اسـتمر عمل البعثة الفنية الصهيونية في شبه جزيرة سيناء نحو الشهر وفي 26 مارس 1903م أعدت تقريرها في مدينة الإسـماعيلية، اشتمل التقرير على عدة محاور أساسية - لإقامة دولة - وهو تقسـيم جغرافية شـبه جزيرة سـيناء إلى مناطق ودراسـة الوضع الديموغرافي في هذه التقاسـيم الجغرافية، ودراسة الثروة الحيوانية والإمكانات الزراعية ودراسة إمكانية الموارد المائية إضافة إلى دراسة حول المعادن والبترول والفحم.

كان أخطـر مـا جـاء بتقريـر تلـك اللجنـة الفنيـة ما هـو متعلـق بالوضع الديموغرافي لمنطقة سـيناء، والذي ذكر نصًّا تحت عنوان «**الوضع الديموغرافي في شبه جزيرة سيناء:**

1. وادي الفرما خال من السكان.
2. جنوب البردويل بين وادي الفرما ووادي العريش عدد قليل من البدو وأغلبهم من النسـاء والشـيوخ والأطفال، وعلى بحيرة البردويل عدد قليل يعمل بصيد الأسماك.
3. وادي العريـش وبـه المدينة الوحيدة في شـبه جزيرة سـيناء، وهي مقر الإدارة المصرية، وعدد سكانه حوالي أربعة آلاف.
4. جبال التيه، ومناطق الجبال والأودية الواقعة بينها حتى السويس فيقدر عدد السـكان بحوالي ست عشرة نسمة، وقرية نخل عدد سكانها مائة نسـمة، أغلبهم أفراد أمن وحراسـة مع عائلاتهم، إضافة إلى عدد قليل من البدو.

وبهذا كان التقرير يحاول تمرير أو اعتماد أن شبه جزيرة سيناء شبه خالية من العنصر البشري لقلة الأمطار، إضافة إلى طبيعة البدو الرحَّل في عدم الاستقرار وعدم ارتباطهم بأرض معينة وإنما هم دائمو التنقل والتوغل في فلسطين ومصر، وفي حقيقة الأمر أن تقرير البعثة الصهيونية جاء مجافيًا لكل الحقائق بشكل شامل، فهو يمثل التواطؤ الشديد الذي لا لبس فيه بين الفكر الصهيوني والفكر الاستعماري البريطاني، كان التقرير عاكسًا للطبيعة اليهودية الصهيونية التي تقوم على التضليل والتزييف وإنكار الآخر وإنكار حقوقه الطبيعية، كتب التقرير وهو يرمي إلى التقليل من إمكانات شبه جزيرة سيناء ولكن دون وصفها بالأرض المستحيلة الاستيطان، والتأكيد على كونها منطقة فقيرة تحتاج إلى أموال طائلة ومشروعات بناءة وذلك ما يبرر طلب الامتياز.

لم تكن شبه جزيرة سيناء خالية من السكان إنما كان بها أكثر من 480.000 نسمة، وذلك نسبة وتناسبًا مع عدد سكان ولاية مصر في تلك الفترة، إنما كان الهدف هو إبراز أن الأرض خلو من البشر وغير مأهولة إلا قليلًا، وهو ما يبرر استدعاء ملايين من يهود العالم لاستيطانها كوطن قومي لهم، وكان التقرير يشير لخلو شبه جزيرة سيناء من السكان متجاهلًا سكانها الحقيقيين من القبائل، ومتجاهلًا تبعة الجناح الشرقي المصري من سيناء للحكومة المصرية والشعب المصري.

وختمت البعثة الفنية الصهيونية تقريرها بحدود المنطقة المراد استيطانها من قبل اليهود وهي: البحر المتوسط شمالًا، والحدود التركية شرقًا، وقناة السويس وخليجها غربًا، كما قدمت البعثة صياغة قانونية لمشروع الامتياز الذي وضعه مندوبو هرتزل بهدف عرضه على الحكومة المصرية، التي ستضغط عليها السلطات البريطانية للحصول على الموافقة، وكان مشروع الامتياز مزودًا بالتوصيات اللازمة للموافقة إلى اللورد كرومر.

الثوابت المصرية راسخة في العقيدة الوطنية بأنه لا تنازل - لأي سبب أو مبرر - عن جزء من أرض مصر ومن السيادة الكاملة عليها، وذلك يبدو شديد الوضوح في المذكرة التي أرسلت بتاريخ 22 فبراير 1903م من وزير الخارجية المصري بطرس غالي باشا إلى مندوب تيودور هرتزل المستر جرينبرج **«أن حكومة حضرة صاحب السمو الخديو أخذت علمًا باقتراحاتكم، بشأن الحصول على امتياز لإنشاء شركة تقوم باستيطان اليهود في شبه جزيرة سيناء، إلا أن الحكومة المصرية لا تستطيع وَفْقًا للفرمانات الشاهانية - لأي سبب أو مبرر - التنازل عن جزء أو كل من الحقوق المتعلقة بالسيادة، ولذا فإنه يجب أن تستبعد بصفة قاطعة كل فكرة ترمي إلى الحصول على اتفاقات من هذا النوع»**، ثم يستطرد بعدها: «ومع ذلك فإذا تكونت شركة وَفْقًا للقوانين المصرية لاستغلال أراض في سيناء، فلا ترى الحكومة المصرية مانعًا من عرض الأمر على مجلس الوزراء على أساس المبادئ الآتية التي يجب اعتبارها ثابتة لا نزاع فيها..»، وكانت المبادئ هي:

1. أن يكون الوافدون من رعايا الدولة العلية.
2. أن يقبل الوافد اختصاص المحاكم الأهلية والسلطات الإدارية المصرية في جميع المسائل.
3. الحصول على إقرار باكتساب الجنسية العثمانية بشكل قانوني.
4. لا يحق للوافد أن يطالب بأي حق من حقوق الحماية.
5. أراضي المشروع أراض مصرية خاضعة للقوانين المصرية المعمول بها.
6. سيطبق قانون الأحوال الشخصية وَفْقَ الشروط الخاضعة لها الملل غير الإسلامية.
7. تعترف الحكومة المصرية بالسلطات الدينية.

كانت هذه المبادئ أو الشروط تتعارض من الأساس مع المبادئ والأهداف الصهيونية، وكانت وسيلةً ناجحةً من وزير الخارجية المصرية لرفض المشروع الصهيوني رفضًا قاطعًا وبشكل دبلوماسي، يتأرجح ما بين الرفض القاطع في بداية المذكرة وما بين توضيح شروط معجزة لا بد من الانصياع لها، كما جاء الجزء الأخير من المذكرة لينًا بشكل ما وليس حادًّا قاطعًا حتى لا يثير غضب الحكومة البريطانية أو يثير اعتراض اللورد كرومر، وهو ما بلور موقف الحكومة المصرية وموقف السلطات البريطانية ضد الموافقة على المشروع بصفة قاطعة، مما دفن هذا المشروع الصهيوني إلى حين.

تيودور هرتزل ولأن شأنه شأن الصهاينة فقد كان ذا شخصية ملتوية غير واضحة تجيد العمل في الخفاء، وجميع تحركاته قائمة على المغالطات اعتمادًا على جهل الرأي العام بأمور عدة واعتمادًا على مقولات وأساطير أطلقها اليهود وصدقوها وطالبوا العالم بتصديقها والإيمان بها، فقد بادر هرتزل بإرسال مذكرة في 5 يونيو 1903م إلى وزير الخارجية البريطانية يراجعه فيما توصلت إليه الحكومة المصرية والسلطات البريطانية، ويلح في أن هناك مساحات شاسعة من الأراضي التي يمكن تطوير إمكاناتها وتأهيلها لاستيطان اليهود اعتمادًا على الأموال الطائلة وعلى جهود المهاجرين وذكائهم، كما أنه كرر رفضه لموقف الحكومة المصرية والسلطات البريطانية لأنها - من وجهة نظره - أسباب غير مبررة وليست كافية، ويطلب إعادة الضغط على الحكومة المصرية لفتح باب المناقشة بهدف تحقيق آمال الصهيونية، وللمرة الثانية رفضت السلطات البريطانية في مصر محاولة الضغط على الحكومة المصرية ورفضت فتح باب المفاوضات بهذا الشأن مرة أخرى.

لنفس هذا الهدف وفي عام 1918م أعلن «ديفيد بن جوريون» - رئيس وزراء إسرائيل فيما بعد - ضرورة ضم العريش إلى الوطن القومي اليهودي، وفي المؤتمر الصهيوني الخامس الذي عقد عام 1952م دعا «دافيد تريتش» - أحد الأعضاء

البارزيـن في هـذا المؤتمـر - إلى إنشـاء فلسـطين الكـبرى التـي تضـم - في رأيه - فلسطين وسيناء وقبرص، وقام بعدها بنشاط واسع لنشر دعوته بين يهود العالم.

كان بـن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل بعد إعلان الدولة، وهو من الآباء المؤسسـين للدولة ولركائزها ودعاماتها الاسـتراتيجية، يتجنب الحديث عـن الحدود التاريخيـة، ولكنه كان يتكلـم عن حق الشـعب اليهودي في أرض إسرائيـل، كما أنه ميز بـين حدود دولة إسرائيل وحـدود أرض إسرائيل فهما لا يتطابقان، ويرى أن حدود الدولة تتحدد كناتج للنضال السـياسي والعسـكري وأن وسـيلته في تعيـين الحـدود هـي القـوة العسـكرية، ومما لا شـك فيـه أن بـن جوريون قبل قرار التقسـيم باعتباره ليس الكلمة الأخيرة، على أسـاس أن تنمية القوة بالمفهوم الشـامل سوف تدفع وتشـجع إسرائيل على التوسع القائم على رؤية مستقبل الدولة والمصالح القومية الإسرائيلية.

ولأن مفهـوم الحدود - من وجهة نظر بن جوريون - مرتبط بقوة الدولة، أي بالقوة العسـكرية؛ فلم يفصح أثناء توليه رئاسـة الوزارة عن مفهوم الحدود السياسـية لإسرائيـل، وفقـط بعد اعتزاله العمل السـياسي شـعر بحرية التعبير صراحة فتكلم عن حدود الدولة والقوة العسـكرية، وأعلن أنه يؤمن بأنه ليس هنـاك حدود مطلقة؛ فالحدود ليسـت قائمة على مبدأ إنما تحـدد وَفْقَ الضرورة، وذلـك ما يفسر حرص بـن جوريون دائمًا على عدم الالتـزام بحدود معينة على الخريطـة حتى تكون أمامـه البدائل مطروحة ومتاحة، كما رفض منذ قبول قرار التقسـيم أن يتحدث عـن الحدود السياسـية لإسرائيل على أسـاس أنه لا يعلم إلى أين سـتتمدد القوات الإسرائيلية وإلى أي مدى وأية مناطق، فلماذا التحديد والتقييد والالتزام بحد معين؟

كـما ذكر بن جوريون أيضًـا أن مصر لها إمكانات دولة حقيقية ويمكنها أن تلعب دورًا اسـتراتيجيًّا في النظـام الدولي، ويمكنها إقامـة تحالفات قومية قفزًا فـوق إسرائيل وبالذات مع سـوريا، وهو أمر يمثل تهديـدًا حقيقيًّا لأمن وبقاء

إسرائيل؛ لذا كان بن جوريون يرغب بشدة أثناء حرب 1948م في تدمير الجيش المصري بشبه جزيرة سيناء الذي كان محاصرًا فيها ومنقطع الاتصال بقواعده في قناة السويس، وكان يرغب بشدة في مد حدود إسرائيل خلف الحدود الشرقية لمصر المعترف بها والمعمول بها دوليًّا منذ عام 1906م واختراق شبه جزيرة سيناء، وتثبيت الأوضاع العسكرية الناتجة عن الغزو العسكري؛ أي أن حدود إسرائيل تقرر عن طريق العائد العسكري للعمليات العسكرية من حرب الاستقلال، وأيضًا كانت حكومة إسرائيل ترغب بشدة في إضفاء شرعية على الحدود الأخيرة التي وصلت إليها لتحقيق مكاسب توسعية متمثلة في احتلال أجزاء استراتيجية من شبه جزيرة سيناء ولتوسيع رقعة إسرائيل بحق الغزو، فلم يكن الهدف الوحيد هو احتلال جزء من سيناء وإنما ووَفْقَ الظروف الدولية جعل سيناء المصرية عازلًا ومعوقًا ضد أي محاولة مصرية لاسترداد فلسطين، لذلك كان احتلال كامل شبه جزيرة سيناء المصرية هدفًا سياسيًّا واستراتيجيًّا وتوسعيًّا وجزءًا من الفكر الإسرائيلي الاستراتيجي، ولم ولن يغيب عن الأجندة الاستراتيجية الإسرائيلية لكن الأمر مرهون بالإرادة والقدرة المصرية ومرهون بالأوضاع الدولية وموازين القوى الدولية، فإسرائيل تتحين الفرصة، فحين تغفل مصر ونظامها الحاكم أو تقصر في نمو قدراتها الدفاعية عن حدودها الشرقية، وحين تتوافق المصالح الإسرائيلية مع القوى العظمى وتكون موازين القوى في صالح إسرائيل فإنها سوف تتوجه إلى سيناء المصرية مباشرة.

أصبح واضحًا بجلاء أن من يسيطر على فلسطين فإنه يهدد شبه جزيرة سيناء، ومن يهددها يهدد أمن مصر القومي في الصميم، ولذلك فمما لا شك فيه أن هناك ارتباطًا عضويًّا تاريخيًّا جغرافيًّا بين مصير مصر ومصير الشام عامة وبخاصة فلسطين، والعكس بالعكس فإن قوة هذا الارتباط بين مصر والشام يعني بوضوح تهديد وفناء المشروع القومي الصهيوني، وهو في حقيقة الأمر جوهر وقلب الصراع الذي دارت وقائعه وأحداثه على شبه جزيرة سيناء المصرية.

الفصـل الثالث

وثائق التحرير، وضريبة الدم

كان القتـال في جبهـة القنـاة يقـترب مـن نهايتـه يـوم 28 أكتوبر مـن العام 1973م، وتوقع الجانب المصري أن يسـتأنف القتال مرة أخرى خلال مدة زمنية وجيـزة، بعـد أن انتهكت إسرائيل «قـرار مجلس الأمن رقـم 338» الذي يقضي بوقـف إطلاق النار يوم 22 أكتوبر ثم انتهكت قراره «رقم 339» الذي صدر في اليوم التالي، ولم تتوقف عملياتها العسكرية بالقرار الذي صدر يوم 25 أكتوبر.

ظلت الاتصالات السياسية خلال يومي 25، 26 أكتوبر مستمرة بين القاهرة وواشنطن، بهدف الاتفاق على إرسال مواد طبية وغذائية للجيش الثالث، وقد حذر الرئيس السـادات - خلال تلك الاتصالات - بعدما رأى من المماطلات الإسرائيلية والمراوغة في تطبيق قرار وقف إطلاق النار من أن استمرار الموقف على هذه الصورة سـوف يؤثر على زيارة كيسنجر للقاهرة، وقد ذكر لهم اهتمامه بتلـك الزيـارة ومراهنته على تحويلها إلى نقطة فارقه في المشـهد بكامله، بكلمات تعد هي الأكثر انفتاحًا في هذا التوقيت «التى تعد لها مقترحات نرجو أن تكون نقطة تحول نحو سـلام نهائي»، لكنه عاد ليحذر بـأن خيار العودة لميدان القتال مطـروح أمامه وَفْقَ المعطيات والتطورات التي قد تسـتجد «أن يضطر إلى اتخاذ تدابير أخرى - تحتمها مسئوليته - لفتح طريق إمداد للجيش الثالث».

فى مسـاء يـوم 26 أكتوبر بعث هنري كيسـنجر باسـم الرئيسـ الأمريكي رسالة إلى الرئيس السادات، حول اقتراحين بعث بهما لإسرائيل:

الأول: دعوة المراقبين الدوليين للتوجه فورا إلى نقاط بين الجيش المصري والجيش الإسرائيلى لمراقبة تطبيق قرار وقف إطلاق النار.

الثاني: السماح بمرور قولات (قوافل) أطعمة ومياه وأدوية إلى السويس والجيش الثالث.

وبناء على طلب مصر أجرى وزير الخارجية الدكتور محمد حسن الزيات اتصالات في مقر الأمم المتحدة بغرض الدعوة إلى اجتماع لمجلس الأمن، مؤكدًا أن الجيش الثالث لن يستسلم، وأن مصر ستكون مضطرة للعمل الانفرادي وأنها الآن تقف في مفترق الطرق، وفي الوقت الذي بدأ فيه اجتماع مجلس الأمن، وصلت في الثالثة والنصف فجر يوم 27 أكتوبر رسالة من كيسنجر إلى حافظ إسماعيل مستشار الأمن القومي، تتضمن قبول إسرائيل إجراء محادثات مباشرة مع مصر حول كيف يمكن حل المشكلة (وقف إطلاق النار - الإمداد)، وأن تحدد مصر مكان وتوقيت الاجتماع ورتبة ممثل مصر في المباحثات.

اتخذ الرئيس السادات في قصر الطاهرة - مقر غرفة عمليات الحرب - قراره بالموافقة على الاجتماع، وتعيين اللواء محمد عبد الغني الجمسي رئيس أركان الجيش المصري حينئذ ممثلًا لمصر، وجاء في رسالة من حافظ إسماعيل إلى واشنطن، اقتراح مصري بتحديد الثالثة مساء يوم 27 أكتوبر موعدًا للقاء يتم عند الكيلو 101 طريق القاهرة - السويس الصحراوي تحت إشراف الأمم المتحدة، لمناقشة الاعتبارات العسكرية لتطبيق قراري مجلس الأمن 338، 339، وأن يسمح بمرور قول واحد من الإمداد غير العسكري إلى الجيش الثالث تحت إشراف الأمم المتحدة.

تشكل الوفد برئاسة اللواء الجمسي وعضوية كل من العميد فؤاد هويدي والمستشار عمر سري، وفى مرحلة تالية أصبح الوفد يشكل من اللواء الجمسي واللواء طه المجدوب والعميد فؤاد هويدي وممثل لوزارة الخارجية يعمل مستشارًا للوفد، وبعد ظهر يوم 27 أكتوبر أبلغ كيسنجر حافظ إسماعيل بموافقة إسرائيل على الاقتراح المصري، ونتيجة لفرق التوقيت بين القاهرة ونيويورك حدث تأخير في إبلاغ الرسائل الخاصة بالاجتماع، وتحدد ميعاد جديد للاجتماع

ليكون في الساعة الواحدة بعد منتصف الليل يوم 28 أكتوبر في نفس المكان السابق تحديده.

وصل الوفد المصري إلى (منطقة الكيلو 101) ليجد ضابطًا إسرائيليًّا في انتظار الوفد بالخط الأمامي للقوات الإسرائيلية، كان هذا الضابط مرافقًا ودليلًا للوفد المصري إلى المكان المخصص للاجتماع، فقد كان المكان داخل المواقع الإسرائيلية بحوالى 4 كم في الأرض الصحراوية، وبدأ الاجتماع في الواحدة والنصف بعد منتصف الليل يوم 28 أكتوبر واستمر ثلاث ساعات حيث انتهى في الرابعة والنصف صباحًا، لم تكن خيمة المباحثات في منطقة الكيلو 101 قد أقيمت وكان من الضروري أن يتم الاجتماع الأول في الميعاد المحدد، تنفيذا للاتفاق الذي تم بين أمريكا ومصر وإسرائيل برعاية الأمم المتحدة.

ولذلك تم هذا الاجتماع بهذه الكيفية حيث أقام الجانب الإسرائيلي مكان الاجتماع في أرض صحراوية، عبارة عن غطاء من المشمع تم ربط أحد أجنابه في دبابة وتم ربط الجانب الآخر في عربة مدرعة، ووضعت بينهما منضدة خشبية حولها عدد من الكراسي الخشبية وأضيئ مكان الاجتماع بنظام الإضاءة الميداني، عندما وصل الوفد المصري للمكان اصطف الضباط الإسرائيليون برئاسة «الجنرال أهارون ياريف» مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي وقاموا بتأدية التحية العسكرية، وقام الوفد المصري برد التحية العسكرية، ليجلس الجميع حول مائدة المباحثات بحضور ممثل قوات الطوارئ الدولية على رأس المائدة رافعًا علم الأمم المتحدة داخل مكان الاجتماع، وجلس كل وفد على جانب من المنضدة المستطيلة ولم يكن هناك مندوبون لوسائل الإعلام؛ ولذلك لم ينشر عن هذا الاجتماع شيء.

أوضح الجانب المصري في هذا الاجتماع أن الغرض من المباحثات العسكرية التي جاء من أجلها، هو تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 338، 339 اللذين صدرا عن مجلس الأمن، وهذا يستدعي الفصل بين قوات الطرفين حتى تتمكن قوات

الطـوارئ الدوليـة من العمـل بكفاءة لتثبيت وقـف إطلاق النـار، وأضاف أن إمداد مدينة السـويس وقـوات الجيش الثالث بإمدادات غير عسـكرية قد اتفق عليها بين أمريكا وإسرائيل على المسـتوى السياسي، ويقضي الاتفاق بمرور قول (قافلـة) مـن اللواري يحمل هذه الإمدادات، وذكـر الوفد المصري أنه ينتظر من الجانب الإسرائيلي احترام هذا الاتفاق وعدم عرقلة مرور الإمدادات.

انتقـل الحديث إلى الجانب الإسرائيلي وفيـه تحدث الجنرال أهارون ياريف عن أهمية السلام بين العرب وإسرائيل، وتوسع في الحديث السياسي عن السلام والعلاقة بين العرب وإسرائيل، ثم انتقل بالحديث عن الموقف العسكري الذي ترتب على حرب أكتوبر1973م دون تحديد أي موضوعات أو إجراءات يمكن تنفيذهـا للفصل بين القـوات كي تتمكن قوات الطوارئ من تأدية عملها، كان الجنرال أهارون ياريف يتولى منصب «مدير المخابرات العسـكرية الإسرائيلية» وقتًـا طويـلًا قبل حـرب يونيـو 1967م وكان ناجحًا في هذا العمـل تمامًا، وبعد انتهاء خدمته العسـكرية بفترة قصيرة اسـتدعي للخدمة العسكرية أثناء حرب أكتوبر للعمل مساعدًا لرئيس الأركان للمهام الخاصة، فضلًا عن صلته الوثيقة بجولدا مائير رئيسـة الوزراء في ذلك الوقت، فهو من الناحية العسـكرية يتمتع بثقة مطلقة بالنسـبة لهـا، لكن وَفْقَ التكتيك الإسرائيـلي لبداية المفاوضات جاء حديثه في الاجتماع العسـكري الأول للوفدين سياسيًّا عامًّا، حينها طلب الوفد المـصري أن يقتـصر الحديث على الموضوعات العسـكرية فقط التـي رتب هذا الاجتـماع لبحثها وترك موضوع السـلام جانبًا، لأن هـذا ليس هدف الاجتماع وهذه الموضوعات ليست من اختصاص الوفد......

كانت هذه هي ضربة البداية لماراثون طويل بدأ في حينه بعد انقشـاع غبار الحرب لاستعادة «أرض سيناء» المصرية كاملة، وليس أصدق من حديث وثائق هذا الماراثون لنتابع معها رحلة الوصول إلى انتزاع ممارسـة السيادة المصريه على كافة رمال الأرض المقدسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

سري للغاية

محضر الجلسة الأولى

للوفد العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي

يوم 28 أكتوبر 1973

أولا: الحاضرون:

1- من الجانب المصري:

أ – لواء محمد عبد الغني الجمسي

ب – عقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي

جـ – وزير مفوض عمر سري

د – مستشار فوزي الإبراشي

2 - من الجانب الإسرائيلي:

أ – جنرال ياريف Maj. Gen. A.YARIV

ب – عقيد سيون Col. D. SION

جـ – مقدم تراوب LtC. A. TRAU

د – مقدم بن آري LtC. I. BEN ARI

3 - من الأمم المتحدة:

أ – مقدم أوليس Ltc. AULIS KEMPPAINEN

ب – نقيب جوزيف Capt. JOSEF FALLON

ثانيًا: الوقت والمكان:

1- تم الاجتماع في الفترة من 0145 28 حتى 0400 28

2 - وذلك في منطقة كم 101 طريق السويس / القاهرة

ثالثًا: نص ما دار في الجلسة:

1- بدأت الجلسة بكلمة من الجنرال ياريف جاء فيها:

أ - إننا في غاية التأثر very impressed بفرصة اللقاء معكم، فقد كنا خلال ثلاثة أسابيع في حرب ضارية حارب فيها كل منا بشرف... ونحاول الآن الحفاظ على وقف إطلاق النار... ونولي بالاهتمام قرار مجلس الأمن 338 وخاصة الفقرة الثالثة منه... ولدينا اهتمام بالدخول في أسرع وقت ممكن في مفاوضات تؤدي إلى سلام دائم وعادل في المنطقة.

ب - من المهم وجود وقف إطلاق نار سليم والإبقاء عليه.

جـ- نرى أنه من المهم الإفراج عن أسرى الحرب بأسرع ما يمكن.. ونحن لم نتسلم حتى الآن كشفًا بأسمائهم رغم طلبنا ذلك عن طريق الصليب الأحمر.

د - كرر مؤكدًا النقاط التي يراها هامة كموضوع البحث والوصول إلى قرار وهي:

1. الإبقاء على وقف إطلاق النار.
2. تبادل أسرى الحرب والبحث عن القتلى وترتيب تسليم جثثهم.
3. رفع الحصار البحْري عن باب المندب وحرية الملاحة في خليج السويس.

4. عمل ترتيبات بين القادة المحليين بإجراء اتصالات بينهم للمحافظة على وقف إطلاق النار وتبادل تسليم الجثث.
5. تحديد خطوط وقف إطلاق النار كما هي الآن... علمًا بأننا نرى أن هذه الخطوط مؤقتة، وسيتم الارتداد منها تدريجيًّا إلى خطوط الحدود النهائية التي ستتقرر في المفاوضات.
6. ترتيب الفصل بين القوات لتجنب المصادمات العسكرية وتهيئة المناخ اللازم للعودة إلى الحياة السلمية المدنية.
7. بحث ترتيبات تثبيت المواقف Standstill arrangements

هـ - طرح اقتراحًا بأن يسحب كلا الجانبين قواته - الإسرائيليين إلى الضفة الشرقية - والمصريين إلى الضفة الغربية من القناة.. كل على مسافة 10 كم من القناة. وبذلك تتوافر منطقة عازلة Buffer Zone تحتلها قوات الطوارئ الدولية.. وهذا هو اقتراحنا للفصل بين القوات... حتى يتم تحديد الحدود النهائية... وهو اقتراح البحث.

و - طلب تفصيلات عن قول الإمداد... معتذرًا عن تأخير إتمام عملية الإمداد بنقص الترتيبات والمعلومات.

ز - أشار مرة أخرى إلى الحاجة إلى استخدام كل إمكانات أجهزة الأمم المتحدة في الإبقاء على وقف إطلاق النار، والتحرك نحو مفاوضات عملية تؤدي إلى سلام دائم طبقًا للفقرة الثالثة من القرار 338 حتى يمكن إقامة علاقات عادية بين بلدينا وبين شعوب المنطقة.

2 - رد اللواء عبد الغني الجمسي بكلمة الجانب المصري وجاء فيها:

أ - نبادلكم نفس الروح الطيبة التي أبديتموها.. وأتمنى أن تنتهي المناقشات بيننا إلى إيقاف إطلاق النار بطريقة فعالة والوصول إلى النتائج التي يرجوها الطرفان.

ب - والغرض من هذه الجلسة هو مناقشة الجوانب العسكرية لتطبيق قراري مجلس الأمن 338 و339 تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة.

جـ - أحب أن أؤكد سريان وقف إطلاق النار نهائيًّا بين الجانبين اعتبارًا من الساعة 1300 27، وقد علق الجنرال ياريف على ذلك «بأنه مفهوم يتفق معه في هذه النقطة».

د - أكد أن أول خطوة يجب أن تكون تنفيذ القرار 339 فيما ينص العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار وقت سريانه طبقًا للقرار 338 في الساعة 1852 ليلة 22 أكتوبر 73.

هـ - ومن المفهوم أننا سنمد قواتنا على الضفة الشرقية للقناة بالمؤن والمياه والمطالب الطبية... وكذلك تموين مدينة السويس باحتياجاتها اللازمة.

و - إن الرد على كلام جنرال ياريف يجب أن يسبقه أن نتفق على الخطوط الرئيسية لتطبيق قراري مجلس الأمن 338 و 339. كما نفهم أن القتال دار بيننا حتى سعت 1852 يوم 22/ 10/ 73. وذلك سيحل الكثير من المشاكل المعلقة التي أثارها الجنرال ياريف.

ز - أما باقي النقاط الأخرى التي أثارها الجنرال فإننا لا نمانع إطلاقًا في بحثها مثل الأسرى والقتلى وباب المندب وخلافه. وعلى هذا الأساس نشعر أن الخطوة الأولى هي أن نتفق على أسلوب تنفيذ قرار مجلس الأمن 339 وبالتالي نصل إلى باقي النقاط الأخرى. وإذا وافق الجنرال نبحث توقيتات تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية إلى خطوط 22 / 10.

3. **رد الجنرال ياريف بأنه تفهم ما ذكره اللواء الجمسي**، ويعتقد أن النقطة الرئيسية - من وجهة النظر المصرية - هي مسألة خطوط وقف إطلاق

النـار، وهـو ليس لديـه الصلاحية لبحث هـذا الموضـوع، وبالتالي لن يدخل في مناقشة حولها، وإن كان ما حدث بعد ليلة 22/ 10 كان نتيجة لمبـادرات من وحـدات الجيش الثالث الذي سـبب تطـورات الموقف بمهاجمـة الدبابات ليلـة 23 / 10.. I have no authority to discuss وأقـترح الانتقـال إلى بحث موضـوع التموين، مشـيرًا إلى أنه مفوض لبحـث ترتيبات قول تموين اليوم فقط وليس لديه صلاحيات لمناقشـة ترتيبـات دائمـة للتمويـن... وإن كان مـن الممكن تقديـم المقترحات بشأنها حتى يتم الرد في أقرب فرصة.

4. **تبودلـت مناقشـات بشـأن الإمـداد**، وأبـرز الجانب المـصري ضرورة عمل ترتيبـات لهـا صفـة الاسـتمرار بالنسـبة للإمـداد يوميًّـا، بينما كـرر الجانب الإسرائيـلي أنـه غـير مفـوض لبحـث ذلك ووعـد برفـع الأمر إلى رئاسـته والإفـادة. وفي نفس الوقت تم الوصول إلى الترتيبات التالية بالنسـبة لقول الإمداد اليومي في مناقشات تدخل فيها مستوضحًا جانب الأمم المتحدة..

أ - يتحرك القول إلى نقطة المراقبة الإسرائيلية بواسطة سائقين مصريين.

ب - يتولى سائقون من الأمم المتحدة قيادة السيارات إلى نقطة كم 138.5 من القناة.

جـ- يتـم عبـور 10 أفراد مصريين غير مسـلحين من الضفـة الشرقية إلى هـذه النقطـة حيـث يقومون بتفريغ اللـواري ثم تحميـل الإمداد في وسائلهم لعبورها إلى الجانب الشرقي.

د - يتـم التفتيش مـن الجانب الإسرائيلي على العبـوات في منطقة التفريغ بواسطة 10 أفراد غير مسلحين.

هـ- يتواجـد مندوب من الأمم المتحدة عـلى جانبي القناة في المنطقة التي يتم فيها التفريغ وإعادة الشحن حتى انتهاء المهمة.

وقـد اهتم الجانب المصري بتأكيـد مراعاة عدم احتـكاك الأفراد المصريين والإسرائيليين في أثناء تنفيذ هذه العملية.

كما اهتم ممثل الأمم المتحدة بتأكيد عدم وجود أسـلحة في هذه النقطة على جانبي القناة ومع الأفراد.

5 - أعاد كلا الجانبين طرح نقاطه الرئيسية كما يلى:

أ - أكـد الجانب المصري حتمية العودة إلى خطوط 22/ 10 وأن ذلك يحل كل المشـاكل المعلقـة، والتي يهتم بها الجانـب الإسرائيلي (الأسرى - المـؤن - باب المندب - خليج السـويس). وقد رد الجانب الإسرائيلي بأن هذا الموضوع شائك وصعب، وأنه سيرفع الأمر للسلطات حيث إنـه ليس مفوضًـا. وقد علَّق الجانب المصري بأنـه يلاحظ أن الجنرال ياريـف غير مفوض لبحث حدود 22/ 10 ولا ترتيب إمداد مسـتمر. وأن ذلك يعني أن الموضوعات الرئيسـية للبحث لن يتم تقدم بشأنها حيث إن الوفد المصري له صلاحيات كاملة لمناقشتها.

ب - أعـاد الجانـب الإسرائيـلي تأكيـد أهميـة موضـوع الأسرى ووعـد الجانـب المـصري بالنظـر فيـه رابطًا ذلك بحـل الموضـوع الرئيسي الخـاص بخطـوط 22/ 10. وعلَّـق الجانـب الإسرائيـلي مطالبًـا بعـدم الربـط فيـما يخـص الحصـول عـلى كشـوف بأسـماء الأسرى عـلى الأقـل بموضـوع خطـوط وقـف إطـلاق النـار، وأنهـم قـد قدمـوا كشـفًا بأسرانـا إلى الصليـب الأحمـر مـن تلقـاء أنفسـهم. ثـم عـاد الجانـب الإسرائيـلي وطـرح اقتراحـه بالانسـحاب لكلا الطرفـين 10 كـم شرق وغـرب القنـاة، وأن ذلـك إجـراء مؤقـت وسـيجعل وقف إطلاق النـار ليس مشـكلة. ورد الجانب المصري بأنه سيرفع هذا الاقتراح، وإن كان يستطيع الآن الرد بأن ذلك غير

مقبـول وأننا يجب أن نلتزم بقرار مجلس الأمن وبالعودة إلى خطوط 22/ 10/ 73.

جـ- طلـب الجانب المصري إخلاء جرحى القـوات بالضفة الشرقية إلى القاهـرة برًّا أو جوًّا، ولم يعارض الجانـب الإسرائيلي في ذلك رابطًا تنفيـذه بإعادة جرحـى إسرائيل الأسرى في المستشـفيات المصرية، وطلـب أن يتـم في أسرع وقـت ممكن زيـارة ممثـلي الصليب الأحمر لهـؤلاء الجرحـى في مستشـفياتنا. وقـد أشـار الجانـب المصري إلى وجـوب التفرقة بـين الجرحى المصريـين في الضفـة الشرقية، وبين الجرحى الإسرائيليين الذين هم أسرى في مصر.

6. **أنهى الجانب الإسرائيلي الجلسـة بالإشارة إلى أن هناك خلافًا في الرأي،** ولكـن الوضـوح بين الجانبـين هام عـلى الأقـل، ورد الجانب المصري بتمنـي تحقيق تقدم حقيقـي نحو تطبيق قرارات مجلـس الأمن، ووعد الجانب الإسرائيلي بالاتصال في أسرع وقت ممكن لتحديد لقاء تالٍ يتم فيه الرد على أسئلة ومقترحات الجانب المصري.

7. وتم الاتفاق على الصيغة التالية كإعلان عن الاجتماع بوسائل الإعلام:

The U.N.suggested a meeting between the Egyptian and Israeli military representatives. Both sides accepted, and the meeting took place under U.N. auspices.

رابعا: التعليق:

1. كان جو الاجتماع موضوعيًّا مهذبًا وغير متوتر، وليس فيه أي نوع من الغطرسة الإسرائيلية المعتادة.

2. وضح أن العدو يحتاج إلى مساعدتنا في موضوعات لها تأثير قوي عليه أكـبر مما يظهر، وهي الأسرى والجرحـى والقتلى، وتمثل ضغطًا داخليًّا لديه، وفتح الملاحة في باب المندب.

3. من الواضح أن مشروع انسحاب الطرفين إلى مسافة 10 كم شرق وغرب القناة غير جدي ولا يتوقع قبولنا له، وإن كان طرحه كنوع من المساومة.

4. كان الجانب الإسرائيلي مرنًا يقبل المناقشة في كل شيء، ولكنه أوضح أنه غير مفوض في مناقشة الموضوعين التاليين على مستواه:

أ- العودة إلى خطوط 22 أكتوبر 73.

ب- عمل ترتيبات مستديمة لإمداد وإعاشة الجيش الثالث شرق القناة.

5. يعتبر الجانب الإسرائيلي أن إمداد الجيش الثالث يوم 28/ 10/ 73 بادرة طيبة عملية من جانبه وينتظر شيئًا مماثلًا من جانبنا (كشف الأسرى على الأقل).

6. العدو هو الذي سيطالب بالمقابلة التالية، وسيرد فيها على إمكانية استمرار إمداد الجيش الثالث، وينتظر أن نرد خلالها على موضوع الأسرى ومشروع الانسحاب 10 كم على ضفتي القناة للطرفين.

7. إن ما تم إنجازه في الجلسة الأولى هو المناقشة التفصيلية لإمداد الجيش الثالث بقول إداري واحد يوم 28/ 10/ 73 نتيجة لموافقة سياسية سابقة عن هذا الموضوع.

8. لا نتوقع نجاحًا في نقاط البحث الرئيسية على المستوى الذي تمت فيه الجلسة الأولى، بل يجب أن يكون هناك اتفاق مسبق بالنسبة للموضوعات الرئيسية.

التوقيع:	**التوقيع:**
عقيد أ.ح: أحمد فؤاد هويدي	**لواء: محمد عبد الغني الجمسي**

سري للغاية

وزارة الحربية

29 / 10 / 1973

محضر الجلسة الثانية

للوفد العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي

29 أكتوبر 1973

أولًا: الحاضرون:

1- من الجانب المصري:

أ - لواء محمد عبد الغني الجمسي

ب - عقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي

2 - من الجانب الإسرائيلي:

أ - جنرال أ.ياريف

ب - عقيد د.سيون

3 - من الأمم المتحدة:

أ - مقدم أوليس Ltc. Aulis Kemppainen

ب - نقيب جوزيف فالون

ثانيًا: الوقت والمكان:

1. تم الاجتماع في الفترة من سعت 1200 29 أكتوبر حتى سعت 1500 29.

2. وذلك بناء على طلب الجانب الإسرائيلي.

3. تم الاجتماع في منطقة كم 101 طريق القاهرة / السويس.

ثالثًا: نص ما دار في الجلسة:

1. بدأ الجنرال ياريف الحديث معربًا عن سعادته بتوافر فرصة هذا اللقاء الثاني. وتساءل مباشرة عما إذا كان لدينا رد على مشروعهم السابق طرحه في الجلسة الماضية بانسحاب قوات الدولتين 10 كم شرق وغرب القناة. وذكر أن ذلك يحل مشاكل كثيرة حالية، ويسهل العودة إلى الحالة العادية Normalization للموقف.

2. ورد اللواء الجمسي بأن هذا الاقتراح موضع اعتبار وننظر إليه على أنه فكرة لفض الاشتباك بين القوات... Disengagement ونرى أن الأسلوب العملي لذلك من وجهة نظرنا هو سحب القوات الإسرائيلية إلى أوضاع 22/ 10 حيث إن ارتداد القوات المصرية هو - حتى من وجهة النظر الإسرائيلية - مؤقت تعود بعده إلى خطوطها في سيناء.

3. علق الجنرال ياريف بأنه يقدر أنه إذا لم تكن هذه المقترحات يمكن بحثها على مستوانا، فإن تعليمات حكومته أن يتم ذلك على مستوى سياسي... وأضاف... أن المباحثات السياسية تكون أفضل وهم في ظروف عسكرية مناسبة... وفي هذا المجال فإن مقترحهم لفض الاشتباك قائم ويطلبون لقاءً على المستوى السياسي الذي نراه لبحثها.

4. قرر الجانب المصري تفادي مزيد من الحديث في هذا الموضوع، وأن يتم مناقشته مع الجنرال ياريف شخصيًّا في وقت لاحق من الجلسة حيث كان هناك عدد آخر من كبار ضباط الجيش الإسرائيلي من خارج الوفد.

5. انتقل الحديث إلى موضوع الأسرى، والجرحى من الأسرى ومن القوات في رأس كوبري الجيش الثالث، جرحى مدينة السويس. وأبرز الجنرال ياريف:

أ – أن الجانب الإسرائيلي قد وافق على نقل مواد طبية إلى مدينة السويس، وأنهم قدموا كشوفًا بأسماء الأسرى المصريين، وهم كما ذكر أكثر من 6000 فرد، كما سمحوا للصليب الأحمر بزيارة الجرحى.

ب- أنهم حتى الآن لم يحصلوا على كشف أسماء الأسرى ولم يسمح للصليب الأحمر بزيارة الجرحى.

جـ- أنه لذلك قررت الحكومة الإسرائيلية عدم الموافقة على إخلاء جرحى مدينة السويس، الجيش الثالث.

د – أنه يرجو أن نوافق وبأسرع ما يمكن على:

1. تقديم كشوف أسرى الحرب.
2. زيارة الصليب الأحمر للجرحى من الأسرى.
3. سرعة تبادل جرحى الحرب من الأسرى بالإضافة إلى إخلاء حالات الجرحى الخطيرة من الجيش الثالث.ورجا أن يشمل هذا التبادل الأسير دان أفيدان شمعون.
4. عمل جدول زمني لتبادل كامل الأسرى.

6. علق الجنرال الجمسي بالآتي:

أ – سيتم خلال أيام تقديم كشوف بأسماء الأسرى للصليب الأحمر.

ب- لانوافق على تبادل كامل للأسرى إلا ضمن ترتيبات العودة إلى خطوط 22/ 10 واستمرار إمداد الجيش الثالث.

جـ- سيعرض الجانب المصري على السلطات المختصة:

1. زيارة الجرحى الأسرى بواسطة الصليب الأحمر.
2. تبادل الأسرى الجرحى إلى جانب إخلاء جرحى الجيش الثالث من الحالات الخطيرة.

وسيتم الإخطار برد السلطات المصرية اليوم 29 / 10.

7. انتقل الحديث إلى إمداد الجيش الثالث... وكرر الجنرال ياريف أنهم وفوا بما التزموا به، وأنهم لم يحدث من جانبهم أي تعويق للعملية.. وبمناقشة الموقف تبين أن عملية التفريغ والعبور تتم بإمكانات ضعيفة لا تمكن من إنجاز نقل الإمدادات. وبذلك تقرر:

أ – نقل القول إلى منطقة 3 كم من المعبر.

ب– تحرك عربات القول في مجموعات طبقًا لمعدل السحب إلى منطقة التفريغ.

جـ– أن تعمل 5 مركبة برمائية في عملية النقل إلى الجانب الشرقي بدلًا من مركبة واحدة كان قد اتفق عليها في الجلسة السابقة.

د – وأن يعبر لعملية التفريغ وتحميل المركبة البرمائية 50 فردا من قواتنا بدلا من 10 كان قد اتفق عليها في الجلسة السابقة.

وقد صدرت التعليمات بذلك أثناء الاجتماع من الجانب الإسرائيلي إلى قواته في منطقة كم 5.831

8. وأفاد الجانب المصري أهمية استمرار إمداد الجيش الثالث، ورد الجانب الإسرائيلي بأن ذلك مرتبط باللقاء السياسي لحل مشكلة فض الاشتباك.. ثم مع المناقشة قال الجنرال ياريف إنه شخصيًّا – وليس رأي حكومته – يرى أن حل موضوع الأسرى الجرحى وتبادلهم سيساهم في تسهيل موافقة السلطات الإسرائيلية على الاستمرار في إمداد الجيش الثالث.

9. في حديث شخصي مع الجنرال ياريف تبودلت الآراء التالية:

أ– أعرب عن اهتمام القيادة السياسية الإسرائيلية العليا باستمرار هذه الاتصالات وبوصولها إلى نتائج إيجابية.

ب- كرر أنه يلزمهم موقف عسكري مناسب للبدء في العمل السياسي.

جـ- عرضت عليه فكرة فك الاشتباك من وجهة نظرنا وهي «إخلاء منطقة السويس والمحور الجنوبي من القوات الإسرائيلية، والارتداد إلى منطقة نتفق عليها حول الدفرسوار»، وأن ذلك يحل مشكلة إمداد الجيش الثالث ويُبْقي لهم موقفًا عسكريًّا مناسبًا «بالوجود غرب القناة». وقد أبدى تفهمه لوجهة نظرنا ووعد بنقلها إلى أعلى مستوى سياسي.

د - توضح له بصراحة تامة أن موضوع تبادل الأسرى «غير الجرحى» لن يتم إلا بحل مشكلة إمداد الجيش الثالث والارتداد إلى المنطقة التي سنتفق عليها مع إخلاء السويس ومؤخرة الجيش الثالث.

هـ- أعرب عن اهتمام القيادة السياسة الإسرائيلية في لقاء مستوى سياسي، وقد ذكر أنهم يقبلون المستوى الذي نقترحه والمكان.. وأن هدف مثل هذا اللقاء هو البت في فك الاشتباك بمقترحاتهم أو بمقترحات مضادة منا.

و - اقترح اتصالًا لاسلكيًّا مباشرًا لسرعة تبادل المعلومات وتحديد المواعيد ومتابعة نتائج اللقاءات.

ز - ترك تحديد موعد ومكان الجلسة التالية لنا.

إمضاء: **إمضاء:**

عقيد أ.ح: أحمد فؤاد هويدي لواء: محمد عبد الغني الجمسي

نائب رئيس أركان الحرب

ورئيس هيئة عمليات القوات المسلحة

ورأى اللـواء «الجمـسي» أن يرفـق مع المحضر الرسـمي للجلسـة ملحقًا يعطـي فيـه انطباعاتـه خصوصًا فيـما يتعلق باللقـاء المنفـرد بينه وبـين الجنرال «ياريف». وكتب اللواء «الجمسي» تحت عنوان التعليق ما نصه:

1. نـرى أن الموقـف الإسرائيـلي وإن كان يبـدي المرونة إلا أنه يسـعى إلى الإبقاء على الوضع العسـكري الحالي للجيش الثالث حتى يستثمره في المباحثات العسكرية المقترحة.

2. هنـاك اتفـاق على فكرة فض الاشـتباك مـن ناحية المبـدأ، والفرق بين وجهتي النظر هو:

أ - وجهة النظر الإسرائيلية تهدف إلى تصفية المكاسب العسكرية المصرية والتفاوض من مركز القوة.

ب- وجهـة نظرنـا تعنـي الاحتفـاظ بمكاسـبنا العسـكرية وثقلهـا على الجانب السياسي مع تقليل قيمة وجود العدو في الغرب. وعلى ضوء المناقشـات السياسية المقترحة يمكن الوصول إلى الوضع العسكري الذي ستبدأ منه المفاوضات للوصول إلى حل نهائي للأزمة. ويعتبر لهذه الخطوة أهمية خاصة بالنسبة للطرفين من وجهة النظر العسكرية والسياسية.

3. يربط الجانب الإسرائيلي استمرار إمداد الجيش الثالث بالتبادل الكامل لـلأسرى، بينما يربـط الجانب المصري التبـادل الكامل للأسرى بعودة القـوات الإسرائيليـة إلى منطقـة ما حول الدفرسـوار وإخـلاء منطقة السـويس، ولذلك يجـب حـل الموضوعات الثلاثـة (اسـتمرار إمداد الجيـش الثالث - عودة القـوات الإسرائيلية إلى منطقة الدفرسـوار - التبادل الكامل للأسرى) في صفقة سياسية واحدة.

4. تحسنت بلقاء اليوم معدلات تدفق قول إمدادات الجيش الثالث. ويحتمل باستمرار الاتصالات السياسية والعسكرية أن تكون هناك فرصة أفضل لمزيد من الإمداد.

5. نقترح الآتي:

أ - الموافقة على إعطاء المباحثات صفة سياسية.

ب- الموافقة على تبادل الأسرى الجرحى مقابل حصولنا على أسرانا الجرحى، وإخلاء جرحى الجيش الثالث من رأس الكوبري الذين في حاجة إلى رعاية طبية أفضل.

جـ- تسليم الأسير دان أفيدان شمعون كدعم شخصي للجنرال ياريف والتيار الذي يمثله.

د - أن يتم الاجتماع الثالث في أسرع وقت ممكن، علمًا بأن تحديد الموعد والمكان متروك لنا.

هـ - تأجيل البت في اتصال لاسلكي مباشر في الوقت الحاضر.

كان أهم ما في هذا التعليق هو وجهة نظر اللواء «الجمسي» بـ «الموافقة على إعطاء المباحثات صفة سياسية»، واتخذ الرئيس «السادات» قرارًا بإعلان تعيين اللواء «الجمسي» مساعدًا لوزير الحربية للشئون السياسية.

سري للغاية

محضر الجلسة الثالثة

للوفد السياسي العسكري المصري مع الجانب الإسرائيلي

30 أكتوبر 1973

أولا: الحاضرون:

1- من الجانب المصري:

أ - لواء محمد عبد الغني الجمسي

مساعد وزير الحربية للشئون السياسية

ب - عقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي

جـ- مستشار فوزي الإبراشي

ممثلًا لوزارة الخارجية

2 - من الجانب الإسرائيلي:

أ - جنرال أ. ياريف مساعد رئيس أركان حرب

ب- عقيد د. سيون من ضباط الأركان العامة

جـ- عقيد أ.ليفران من ضباط الأركان العامة

3 - من الأمم المتحدة:

أ - مقدم أ.ونجرل L.T E. WEINGERL

ب- نقيب جوزيف فالون CAP. JOSEF FALLON

ثانيًا: الوقت والمكان:

1. تم الاجتماع بناء على طلب الجانب المصري في الفترة من سـعت 1200 30 حتى سعت 1450 30

2. وذلك في منطقة كم 101 طريق السويس / القاهرة.

ثالثًا : نص ما دار في الجلسة:

1. بـدأت الجلسـة بكلمة من اللـواء الجمسي أعلن فيها الصفة السياسـية والعسـكرية للوفد، وبتعيينه مساعدًا لوزير الحربية للشئون السياسية، وصلاحية الوفد لمناقشة الموضوعات السياسية والعسكرية.

2. رد الجنرال ياريف بتفهمه لذلك، وطلب تحديد موقفنا من الموضوعات التي نوقشت في الجلسة السابقة وأساسًا موضوع الأسرى.

3. رد الجانب المصري بما يلي:

أ - قبلنـا تبادل الأسرى الجرحى إلى جانب إخلاء الحالات الخطيرة من مدينة السويس والجيش الثالث.

ب- سـلمنا الصليب الأحمر كشـفًا بأسـماء الجرحى والأسرى وسمحنا بزيارتهم.

جـ- نطلب أسماء الجرحى من الأسرى المصريين.

د - سـنطلب من الصليب الأحمر التوجه إلى كل من الجيش الثالث شرق القناة ومدينة السـويس لحصر حالات الإصابـة الخطيرة Seriously wounded.

هـ- سيتم التبادل عن طريق الصليب الأحمر.

و- أحضرنـا الملازم دان أفيدان كمبادرة من جانبنا، وهو موجود في آخر نقطة مصرية على طريق السويس.

ز- سيتم تسليم الجثث الموجودة طرفنا وعددها 6 إلى الجانب الإسرائيلي عن طريق الصليب الأحمر، وباقي الجثث غير محصورة ومتناثرة في المواقع، ونحن على استعداد لبحث أسلوب التصرف بشأنها.

4. أبدى الجانب الإسرائيلي امتنانه بالنسبة لذلك، وخاصة إحضار الملازم دان أفيدان، وتساءل عن موقف كشوف أسماء الأسرى، وأبدى اهتمامًا شديدًا بإنهاء هذا الموضوع في أقرب فرصة - وقد رد الجانب المصري بأن كشفًا جديدًا سيتم تسليمه اليوم لا يتضمن كل الأسرى، وجاري حصر وإعداد باقي الكشوف وستسلم تباعًا. وستسمح بزيارة من الصليب الأحمر بالنسبة لمن تضمنتهم الكشوف المسلمة.

5. أثار الجانب المصري ما يلي:

أ - أن القوات الإسرائيلية قد قامت فجأة أمس بقطع المياه عن مدينة السويس.

ب- أن مدينة السويس تحتاج إلى إمداد بأطباء ومواد طبية ومواد غذائية. وأضاف الجانب المصري أنه يعتبر قطع المياه مسألة خطيرة لتأثيرها على المدنيين من سكان المدينة - كما يعتبر إمداد مدينة السويس مسألة هامة أيضًا بالنسبة للسكان المدنيين بها.

6. رد الجنرال ياريف بالآتي:

أ - طلب تفصيلات عما حدث بالضبط في موضوع قطع المياه، وذكر أن معلوماته في هذا الشأن أنه قد نسفت الترعة الحلوة منذ 21 أكتوبر، ويحتمل أن المياه تكون قد نضبت الآن، ووعد ببحث الموضوع فورًا والإفادة.

ب - طلب تحديد حاجة مدينة السويس من الأطباء والمواد الطبية والغذائية للنظر في الموافقة عليها.

جـ- أضـاف بأنه وردهم منا عن طريـق الصليب الأحمر وجود قوات أو أفـراد في داخل دشـم في منطقـة عجرود، وبتفتيـش المنطقة لم يجدوا أحـدًا، ويطلب تفصيلات تمكـن من التوجه إلى مكان محدد للبحث فيه.

د- وردًّا على استفســار من الجانب المـصري حول معتقلات للمدنيين في المنطقـة غـرب القناة، نفى ذلـك تمامًا، وقال إنه على اسـتعداد لتقصي حقيقة أي حدث نود أن نستفسر عنه.

7. انتقل اللواء الجمسي بالحديث إلى مناقشة المسائل السياسية وقال:

أ - نعتبر أنفسـنا في مرحلة افتتاحية من المفروض أن تليها مراحل أخرى من المباحثات على مستويات أعلى للوصول إلى تسوية نهائية للموقف طبقًا لقرار مجلس الأمن 242.

ب- نعتبر أن هذه المرحلة تتضمن ثلاث نقاط أساسية:

1. وقف إطلاق النار وذلك سارٍ حتى الآن.
2. اتخاذ قوات الأمم المتحدة أماكنها بين قوات الطرفين.
3. انسحاب القوات الإسرائيلية إلى المواقع التي كانت عليها يوم 22 أكتوبر 1973 طبقًا لقرار مجلس الأمن.

وإقرار هذه النقاط في هذه المرحلة هو الذي سيمهد للمباحثات المقبلة على المستوى الأعلى.

8. رد الجنـرال ياريف أنه بالنسـبة لهذا الموضوع سـيحاول إعادة توضيح موقفه بما لا يدع مجالًا للشك:

أ - أن حكومتـه تؤمـن بضرورة إجراء فض اشـتباك حقيقي بين القوات Serious disengagement

ب- أنهــم حازمــون جــدًّا very firm فيما يخص رأيهم في أسـلوب فض الاشـتباك، والذي سـبق أن أوضحه بالانسـحاب المتبادل للقوات 10 كم، أو مسـافة يتم الاتفاق عليهـا شرق وغرب القناة مع وجود منطقـة فاصلة Buffer zone تشـغلها قوات الأمم المتحدة، ويمكن مناقشة أشكالها Modalities إذا كنتم تشكون في نوايا عدوانية لنا.

جـ- أنـه مـن المسـتحيل Impossible في حالـة عـدم موافقتنـا على ذلك الانتقـال مـن الموقـف الحـالي إلى خطـوط 22 أكتوبـر 1973، وأنهم يرون الإبقاء على الوضع الحالي Status quo لحين اتخاذ خطوة كبيرة Major move، وأضاف أن مسألة خطوط 22 أكتوبر 1973 ستأخذ مناقشـات طويلة، وممثلـو الأمم المتحدة عاجـزون حتى عن تحديد الخطوط الحالية.

د - أنـه متفهـم تمامًـا لصعوبـات الموقـف الحالي مـن الناحيتين العسـكرية والسياسـية - ولماذا إذن لا نتخلص من هـذه الصعوبات باتخاذ خطوة أساسية تخلق موقفًا جديدًا - مشيرًا إلى الانسحاب المتبادل - وحكومته أعلنـت مـن قبل عـام 1971 أن ذلك لـن يعني خطوطًا نهائيـة، ولكنها مرحلة تنسحب منها قواتهم إلى الحدود التي سيتم التفاوض بشأنها.

هـ - لذلـك فهو غير مفوض ببحـث موضوع خطـوط 22 أكتوبر 1973 I am not authorized to discuss....

و - وعلق.. يبدو أننا وصلنا إلى طريق مسدود Dead lock.

9. رد اللـواء الجمسي بأنـه فهم وجهة النظـر الإسرائيلية، ولمـاذا فعلًا لا تتخذ خطوة كبيرة Major move وذلك بالانتقال بالقوات الإسرائيلية مـن الموقـف الحالي إلى خـط شرق القناة الذي يبعد مسـافة لا تقل عن 30 كـم مـن القناة، بينه وبين قواتنا منطقة فاصلة تشـغلها قوات الأمـم

المتحدة، مع احتفاظ قواتنا بمواقعها الحالية في الضفة الشرقية مع إمكان البحث في حجم وتسليح القوات المصرية التي ستبقى في الخطوط الحالية في الضفة الشرقية.

10. رد الجنرال ياريف أنه اقتراح جاد Serious وأنه ليست لديه صلاحية مناقشته، ولكنه سيرفعه بنفس الجدية إلى رئاسته، وسيخطرنا بالرد على ذلك.. وأن ذلك سيأخذ بعض الوقت للرد ولكنه لن يتأخر عن الأحد أو الإثنين القادم (4 – 5/ 11).. وأرجو ألا يفهم من ذلك أنني موافق أو ليس عندنا اعتراض على هذا الاقتراح.

11. أثار الجنرال ياريف بعد ذلك موضوع جثث القتلى الإسرائيليين، واقترح إرسال أي عدد نحدده من أفراد الصليب الأحمر للبحث عن الجثث في المواقع والدبابات وإخلائها – وأنه إذا وافقنا على ذلك فيمكن تحديد المناطق وأسلوب التنفيذ، وكذلك يمكن عمل نفس الترتيبات بالنسبة لجثث شهدائنا في المناطق التي يسيطرون عليها – وقد رد الجانب المصري بأنه لا اعتراض من حيث المبدأ، ويمكن بعد موافقة السلطات بحث التفاصيل.

12. نوقشت بعد ذلك الموضوعات المعلقة حتى الآن، ورتبت كما يلي:

أ – موضوع الاقتراح المصري بارتداد القوات الإسرائيلية إلى مسافة لا تقل عن 30 كم شرق القناة، وموضوع استمرار إمداد الجيش الثالث، وقد وعد الجانب الإسرائيلي بالرد عليها قبل يوم الإثنين القادم.

ب– موضوع قطع المياه، ومطالب مدينة السويس من الأطباء والمواد التموينية والطبية، وقد التزم الجانب المصري بإرسال تفاصيل عن مشكلة قطع المياه وتحديد مطالب المدينة برقيًّا اليوم 30/ 10/ 1973. ووعد الجانب الإسرائيلي بالرد على ذلك في أسرع وقت ممكن.

13. طلب الجانب المصري عدم نشر أو إذاعة خبر تسليم الأسير الملازم دان أفيدان حتى يبدأ تبادل الأسرى والجرحى. ووعد الجانب الإسرائيلي بمراعاة تنفيذ ذلك.

14. ترك تحديد موعد ومكان الاجتماع القادم للجانب الإسرائيلي.

ومرة أخرى أضاف اللواء «الجمسي» تعليقًا على المحضر عرض فيه عددًا من ملاحظاته، ثم ألحقها بمجموعة من التوصيات وصل فيها القول إلى أنه «قد تنشأ الحاجة إلى تشكيل ضغط عسكري على العدو مع احتمال استئناف القتال»... وكان نص التعليق على النحو التالي:

15. أوضح اجتماع اليوم موقف الطرفين من أهم موضوعات المرحلة الحالية، وهو أوضاع القوات لبدء المفاوضات:

أ - الموقف الإسرائيلي يرفض الانتقال من الموقف العسكري الحالي إلى موقف عسكري أنسب يلغي المميزات العسكرية المصرية.

ب - الموقف المصري يرفض الارتداد من شرق القناة ويحتفظ بالمكاسب العسكرية لصالح الحل السياسي.

16. اقتراحنا بخصوص الانسحاب الإسرائيلي إلى خط شرق القناة مع بحث حجم الوجود العسكري المصري داخل الحدود الحالية لرءوس الكباري يبدو أفضل مخرج من الموقف الحالي للطرفين - ونرى أنه سيحدث انقسام في الرأي حوله داخل القيادات العليا الإسرائيلية.

17. رفض هذا الاقتراح من الجانب الإسرائيلي يكشف عن عدم جدية إسرائيل في المباحثات الحالية بالنسبة لموضوع الانسحاب، وأن قبولها للمباحثات هو بغرض حل المشاكل التي تمثل ضغطًا داخليًّا عليها، وخاصة موضوع الأسرى والجرحى والموتى.

18. كان الجانب الإسرائيلي موضوعيًّا ومتجاوبًا في الموضوعات الفرعية.

التوصيات:

1. إلقاء أكبر ثقل ممكن للضغط سياسيًّا لقبول إسرائيل لاقتراحنا بالنسبة لفض الاشتباك والخطوط التي تكون عليها القوات في نهاية المرحلة الحالية.
2. استغلال موضوع الأسرى والجرحى والموتى في ربطه بموضوع الخطوط التي يجب الوصول إليها وليس بالموضوعات الفرعية.
3. قد تنشأ الحاجة إلى تشكيل ضغط عسكري على العدو، ونرى أن يكون ذلك في صورة مقاومة شعبية من سكان المناطق التي يسيطر عليها في الضفة الغربية للقناة ويحتاج ذلك إلى إعداد وتخطيط من الآن بجانب استعداد القوات المسلحة لاستئناف القتال.

(إمضاء)

لواء / محمد عبد الغني الجمسي

كانـت هـذه هي نصـوص أول ثلاثـة اجتماعات مـا بين الجانـب المصري والإسرائيـلي مـع ملاحظـات وتعليقات اللـواء الجمسي رئيـس أركان الجيش المصري حينئذ، وهي تعطي إضاءة كاشفة لما تم فيها بعد من اجتماعات وصفت بالماراثونيـة، فمع اسـتمرار إصرار الجانب المصري على العـودة للموضوعات الرئيسـية وقـرارات مجلـس الأمن، ظهـر واضحًـا أن المباحثات سـوف تنتهي إلى طريـق مسـدود، وخاصة حـين طالب الوفد المـصري في «اجتماع 3 نوفمبر» بـضرورة تقديـم ردود محددة مـن إسرائيل على هذه الموضوعات الرئيسـية، ثم تأجلـت الاجتماعـات حتى تصل هـذه الـردود، وفي نفس الوقت بدأ «المسـتر جوزيـف سيسـكو» وكيـل وزارة الخارجية الأمريكية يجـري اتصالات عاجلة بغرض إنقاذ المباحثات من الفشل الذي بات يلوح في الأفق القريب.

في 8 نوفمـبر 1973م طلـب الجانـب الإسرائيـلي عقـد اجتماع مـع الجانب المصري، وأوضح أن موضوع فض الاشـتباك والعودة إلى مواقع 22 أكتوبر هو موضوع أساسي ومحل دراسة جادة من الحكومة الإسرائيلية تمهيدًا لمناقشته، كما طرحت للمناقشـة المسائل الخاصة بإمداد السـويس باحتياجاتها وتنظيم تبادل الجرحى والأسرى.

اتفاقية النقاط الست

كانـت المباحثـات المصريـة الإسرائيلية تتم في ظل موقف عسـكري متوتر بـين القـوات المصرية والإسرائيليـة، وكانت أجندة الجانـب المصري هي عودة القـوات الإسرائيليـة إلى خطـوط 22 أكتوبـر تنفيـذًا لقرار مجلـس الأمن 339، لأن ذلـك يصحـح الأوضاع التي ترتبت على خـرق إسرائيل لقرار 338 لوقف إطلاق النار، وأن هذا البند يعني حل مشـكلة إمداد مدينة السـويس والقوات شرق القنـاة باحتياجاتهـا، وبالمقابـل كان أهـم بند أو البند الوحيـد في الأجندة الإسرائيليـة هـو تبـادل الأسرى والجرحى، تلك المشـكلة التي تشـكل ضغطًا داخليًّا على الحكومة الإسرائيلية.

واستمرت المباحثات في حلقة مفرغة باتباع الوفد الإسرائيلي دبلوماسية المرواغة ودبلوماسية تقديم مقترحات بعضها جيد، ليظل هدفها الوحيد مناقشة الموضوعات الفرعية الخاصة بالأجندة الإسرائيلية، ويمكن تلخيص بعض العروض الإسرائيلية:

- انسحاب قوات الجانبين مسافة عشرة كيلومترات شرق وغرب القناة، وإنشاء منطقة عازلة على ضفتي قناة السويس حيث تعمل فيها قوات الطوارئ الدولية... (رفضته مصر).
- انسحاب قوات الجيش الثالث المتمركزة شرق القناة إلى غربها، وبالمقابل تنسحب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى سيناء... (رفضته مصر).
- انسحاب القوات الإسرائيلية من غرب القناة إلى شبه جزيرة سيناء وليس إلى خطوط 22 أكتوبر، وهي خطوة مؤقتة بعدها يتم الانسحاب إلى الحدود الدولية.

وافقت مصر على هذا العرض، وأضافت أو اقترحت ألا تقل المسافة عن 35 كيلو مترًا شرق القناة، مع الاحتفاظ بكل القوات المصرية شرق القناة في مواقعها، وتكون هناك منطقة عازلة بين القوات المتحاربة، لتعمل فيها قوات الطوارئ الدولية، وبالمقابل يمكن بحث موضوع الأسرى والجرحى مع ربطه بإمداد مدينة السويس وقوات شرق القناة.

في حقيقة الأمر كانت اللجنة الإسرائيلية غير جادة، وكان الواضح أن موضوعها الأصلي والوحيد هو الأسرى والجرحى الإسرائيليون، وأن هذه العروض كانت مدخلًا لبحث موضوعها الوحيد، وهي محاولات لإفراغ نصر أكتوبر ودفع الجانب المصري للتخلي عن كل المكاسب العسكرية التي حققتها حرب أكتوبر، كما كانت محاولة لاستدراج مصر تحت ضغط وضع الجيش الثالث.

لذلك تصادمت الأهداف حتى وصل هنري كيسنجر في 6 نوفمبر 1973م لإجـراء مفاوضـات مع الرئيـس السـادات، وبالفعل تم التوصـل إلى مشروع «اتفاقيـة النقـاط السـت»، وبعدهـا أعيدت العلاقـات الدبلوماسـية بين مصر والولايات المتحدة، والتي انقطعت منذ عام 1967م.

وكانـت النقـاط التـي نوقشـت في هـذا الاجتـماع هـي في الواقـع النقاط الأساسـية في الاتفاقيـة التـي عرفت - باتفاقية النقاط السـت، والتي أرسـلت بنودها إلى السكرتير العام للأمم المتحدة عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية حتى يتم توقيعهـا تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد أعلنت الحكومة الأمريكية يـوم 9 نوفمبر أن مـصر وإسرائيل قد وافقتا على اتفاقية من سـت نقاط، تهدف إلى تمهيد الطريق أمام المحادثات للوصول إلى تسوية دائمة في الشرق الأوسط.

وفي يـوم 11 نوفمـبر 1973م عقـد الاجتـماع السـابع في الكيلـو 101 تحـت إشراف الأمـم المتحـدة لتوقيـع «اتفاقية النقاط السـت»، ووقعهـا اللواء محمد عبـد الغني الجمسي عن جمهوريـة مصر العربية، والجنرال أهـارون ياريف عن إسرائيل، والجنرال أنزيو سيلاسـفو عن الأمـم المتحدة، **وقد تضمنت الاتفاقية النقاط الست التالية:**

1. توافـق مـصر وإسرائيل على الالتزام بدقة بوقف إطـلاق النيران الذي دعا إليه مجلس الأمن.
2. يوافق الجانبان على إجراء مناقشـات تبدأ فورًا لتسـوية مسـألة العودة إلى مواقـع 22 أكتوبـر، في إطار اتفاق بشـأن الفصل بـين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة.
3. تتلقـى مدينة السـويس إمـدادات يومية من الأطعمة والميـاه والأدوية ويتم إخلاء جميع المدنيين الجرحى من مدينة السويس.
4. عدم إعاقة الإمدادات غير العسكرية إلى الضفة الشرقية لقناة السويس.

5. تحل نقاط مراقبة تابعة للأمم المتحدة محل نقاط المراقبة الإسرائيلية على طريق القاهرة – السويس وعند نهاية الطريق قرب السويس، ويستطيع الضباط الإسرائيليون أن يشتركوا مع الأمم المتحدة في الإشراف على الطبيعة غير العسكرية للشحنات عند ضفة القناة.

6. بمجرد إقامة نقاط المراقبة التابعة للأمم المتحدة على طريق القاهرة – السويس يتم تبادل جميع أسرى الحرب بما في ذلك الجرحى.

وقد اعتبرت هذه الإجراءات خطوة أخرى نحو تنفيذ الفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن رقم 338 الصادر في 22 أكتوبر 1973، والذي تقدم به كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، ووافق عليه المجلس.

اجتماعات عسكرية إضافية:

واعتبارًا من يوم 12 نوفمبر 1973 بدأت سلسلة من الاجتماعات العسكرية لبحث شروط تنفيذ الاتفاقية، وخاصة الجداول الزمنية لتبادل أسرى الحرب والجرحى، وتنظيم مرور الإمدادات وإخلاء جرحى السويس، وكذا أسلوب إخلاء طريق القاهرة – السويس وتسليمه لقوات الأمم المتحدة، ثم انتقلت المباحثات بعد ذلك إلى دراسة الفقرة الثانية من الاتفاقية، والخاصة بفض الاشتباك والفصل بين القوات، وكان واضحًا منذ بداية المباحثات أن إسرائيل لا تنوي العودة إلى مواقع 22 أكتوبر، إذ تعتبر هذه العودة بمثابة وضع قواتها داخل مصيدة محاصرة بالقوات المصرية من كل جانب.

لذلك راح الجانب الإسرائيلي يطرح مبادئ عامة عن فض الاشتباك، واقترح ألا يظهر فض الاشتباك كهزيمة لطرف من الأطراف، وأن يتم بالتحرك إلى خطوط مؤقتة ولكنها مناسبة، وأنه من الضروري الإقلال من احتمالات الحرب وذلك بعودة الحياة الطبيعية والنشاط الاجتماعي إلى المنطقة،

كما تحدث كذلك عن مظاهر السيادة وعن ضرورة وجود منطقة عازلة بين قوات الطرفين.

وأجاب الجانب المصري فأظهر بعض الحقائق الأساسية التي كان من أبرزها: أن الأرض التي دارت عليها المعارك هي أرض مصرية أولًا وأخيرًا، وأن الشعب المصري هو الذي يعاني منذ عام 1967م بينما لم تتعرض إسرائيل لأية معاناة لذلك يجب أن يتم فض الاشتباك بارتداد القوات الإسرائيلية إلى خط شرق القناة.

ورغم أن الجنرال ياريف وافق على أن يكون خط الانسحاب شرق القناة، وأن يتم الانسحاب إليه في مرحلة واحدة أو مرحلتين، لكنه عاد إلى طرح مشروعاته القديمة، وكان أولها خاصًّا بالانسحاب المتبادل شرق وغرب القناة لمسافة معينة، أما ثانيها فكان خاصًّا بانسحاب القوات من الأراضي التي استولت عليها على أن تحل قوات الأمم المتحدة محلها، وكان الاقتراح الثالث خاصًّا بسحب قوات الجيش الثالث من الشرق مقابل انسحاب قوات إسرائيل من غرب القناة.

رفضت مصر هذه المشروعات الثلاثة كما رفضت رفضًا قاطعًا أي مشروع يقوم على تخلي القوات المصرية عن مواقعها شرق القناة، وقد لاحظ الجانب المصري أن المحادثات بدأت تدور في حلقة مفرغة بسبب مراوغة الجانب الإسرائيلي وتناقضه، فتارة يتحدث عن ضمانات الارتداد ومرة يطلب وقتًا كافيًا لبحث الموضوع، ثم يعود إلى مشروعات قديمة سبق رفضها أو يدفع بأنه غير مفوض بمناقشة الخطوط النهائية وأن الحكومة في انتظار نتيجة الانتخابات.

وكان لزامًا أن يصر الجانب المصري على تحديد موقفه، وأن يحاول دفع الجانب الإسرائيلي لاتخاذ نفس الموقف حتى تسير المباحثات في اتجاهها الصحيح. **ولذلك ركز على النقاط التالية:**

1. أنه إذا لم يتم الاتفاق على خط مناسب شرق القناة، فإن إسرائيل ملزمة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الخاص بالعودة إلى مواقع 22 أكتوبر 1973م.
2. أن سير المناقشات بهذا الأسلوب مضيعة للوقت، وليس من ورائها طائل.
3. أن أي خط لا يحقق تأمين مدن القناة لا يمكن قبوله.
4. أنه من الضروري أن تحدد إسرائيل بوضوح رأيها رسميًّا.

كما طالب الجانب المصري أن يجيب الجانب الإسرائيلي على أسئلة محددة بشأن مكان الخط المنتخب والوقت اللازم لتنفيذ الانسحاب.

الاجتماع السابع عشر:

في التاسع والعشرين من نوفمبر1973م عقد الاجتماع السابع عشر والأخير، على أمل أن يجيب الجانب الإسرائيلي على الأسئلة المحددة، غير أن الجنرال ياريف لم يقدم الإجابات المطلوبة، بل أعلن أن حكومته ترفض مناقشة العودة إلى مواقع 22 أكتوبر، كما أنها لا توافق على أسس المشروعات التي طرحها الجانب المصري.

وإزاء ذلك أوضح الجانب المصري أن هذا الموقف الإسرائيلي يهدف إلى الوصول بالمباحثات إلى طريق مسدود، ولذلك طلب وقف الاجتماعات إلى أن تحدد إسرائيل موقفها، فمن الواضح أن الحكومة الإسرائيلية كانت تسعى إلى كسب الوقت، وعرقلة الوصول إلى قرار محدد بشأن فصل القوات في هذه المرحلة، وقد أدلى المتحدث الرسمي لمصر ببيان قال فيه: «إن مصر قررت وقف مباحثات الكيلو 101 نظرًا لمراوغة إسرائيل المستمرة في تنفيذ البند الثاني من اتفاقية النقاط الست التي تم توقيعها في 11 نوفمبر، كما أعلن أن مصر تحمل إسرائيل كل النتائج المترتبة على عدم تنفيذها لقرارات مجلس الأمن الأخيرة»، وقد عقدت عشرة اجتماعات لبحث تنفيذ اتفاقية النقاط الست على امتداد 18

يومًا خلال المدة من 11 إلى 29 نوفمبر، خصصت السبعة الأخيرة منها لتنفيذ البند الثاني الخاص بفض الاشتباك والعودة إلى مواقع 22 أكتوبر 1973م.

مؤتمر جنيف للسلام ولجنة العمل العسكرية:

بينما كانت الحرب في أوجها والقوات المسلحة المصرية تحرز النصر، طرح الرئيس السادات اقتراحًا في 16 أكتوبر 1973م أمام مجلس الشعب يدعو فيه إلى عقد مؤتمر للسلام يضم الأطراف المعنية، على أن يكون **الهدف منه:**

1. التوصل إلى حل للأزمة على أساس «القرار 242» الصادر من مجلس الأمن عام 1967م، وتحقيق الانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، واحترام الحقوق المشروعة لشعب فلسطين.
2. أن يعقد هذا المؤتمر تحت إشراف الأمم المتحدة.

وبعد اتصالات دولية عديدة أصدر مجلس الأمن «قراره رقم 338» يوم 22 أكتوبر 1973م، الذي نص على أن يبدأ أطراف النزاع في تنفيذ القرار 242، وأن تبدأ المفاوضات تحت الإشراف المناسب بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وقد تم الاتفاق بعد ذلك على أن تجرى المباحثات في مدينة جنيف السويسرية حيث المقر الأوروبي للأمم المتحدة، على أن ينعقد المؤتمر خلال شهر ديسمبر 1973م وتحضره كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأن يشترك الفلسطينيون فيه في مرحلة تالية، وأن يكون دور الأمم المتحدة ووجودها مصونين.

وقد قررت مصر حضور المؤتمر على الأسس التالية:

1. الالتـزام بقرار مؤتمر القمة العربي في الجزائـر في 28 نوفمبر 1973م بأن العمل السياسي يكمل المعركة العسكرية، ويعتبر استمرارًا لها في كفاح العرب ضد إسرائيل.
2. صـدور قـرار مجلس الأمن رقـم 343 في 15 ديسـمبر 1973م يحدد دور السكرتير العام وينص على أنه دور أساسي وفعال.
3. موافقـة الولايـات المتحـدة والاتحاد السـوفيتي على عقـد المؤتمر تحت إشراف الأمـم المتحدة، وتحت الرئاسـة المشـتركة لـكل منهما وإخطار السـكرتير العام بذلك في 18 ديسمبر 1973م، على أن يتولى الدعوة إلى المؤتمر ورئاسة مرحلته الافتتاحية.

وانعقـد المؤتمـر في 21 ديسـمبر 1973م، وحـضره كل مـن مـصر والأردن وإسرائيل والاتحاد السـوفيتي والولايات المتحدة، بينما تخلفت سـوريا، ورأسه السكرتير العام للأمم المتحدة.

وعقـدت ثـلاث جلسـات، اثنتـان منهـا مفتوحتـان والثالثة سريـة، وقد حاولـت إسرائيـل التنصـل مـن التزاماتها المترتبـة على اتفاقيـة النقاط السـتة، والتهـرب مـن موضـوع الفصل بـين القوات عـن طريق عدم تضمـين وفدها أعضاء من العسكريين، لكنها عادت أمام إصرار مصر فأعلنت عن استعدادها للمحادثات العسـكرية وأنها ستوفد عسكريين للاشتراك في المؤتمر، كما وافقت على أن تبدأ المباحثات يوم 26 ديسمبر 1973م.

ولما كانت مسـألة الفصل بين القوات قد اعتبرت مسألة حيوية يجب البت فيهـا أولًا قبل الدخول في أية تفاصيل سياسـية، لذلك فقد وافق المؤتمر على أن يبدأ أعماله بمعالجة هذا الموضوع، ففي يوم 22 ديسمبر 1973م أصدر المؤتمر قراره الذي ينص على «أن تستمر أعماله من خلال تكوين مجموعة عمل عسكرية تبدأ

في مناقشــة مسألة فض الاشتباك بين القوات، على أن تقدم المجموعة توصياتها وتقريرها إلى المؤتمر».

الاجتماعات الستة للجنة العسكرية:

عقدت الجلســة الأولى للجنة العســكرية في مقر الأمم المتحدة بجنيف يوم 26 ديســمبر 1973م تحــت إشراف الأمم المتحدة، واســتمرت جلســات اللجنة العسكرية في جنيف حتى 9 يناير 1974م عقدت خلالها ستة اجتماعات استمرت حوالى 15 ســاعة، وكان رأي الجانب المصري أن تبدأ المباحثات بمناقشة مبادئ محددة لمســألة فـض الاشـتباك والفصل بين القـوات، حتى يتم الاتفـاق عليها كأســاس ضروري لتحديد الخطوط العريضة والرئيسـية للموضوع، وانطلاقًا من هذا المفهوم العام **قدم الجانب المصري خمســة مبادئ رئيسية لفض الاشتباك تضمنت الآتي:**

1. أن يتم فض الاشتباك والفصل بين القوات بتحرك القوات الإسرائيلية من مواقعها غرب القناة إلى خط يقع شرق القناة في سيناء.
2. أن يكــون هذا الخط على مســافة كافية من قناة الســويس لتأمين منطقة القناة ومدنها من أي نشاط عسكري.
3. ألا تقل المســافة (الفاصل) بـين القوات الرئيســية للجانبين عن أقصى مدى لأســلحة المدفعية المتوافرة لديهما (وهي مســافة يجب ألا تقل عن 35 كيلو).
4. أن تحـدد منطقـة أمـن أمام القوات الرئيسـية لـكل جانـب تعمل فيها عناصر تأمين القوات والوحدات المناسبة.
5. أن تنشأ منطقة عازلة بين الجانبين تشغلها قوات الأمم المتحدة، بحيث يسمح اتساع هذه المنطقة لقوات الأمم المتحدة بحرية الحركة والعمل.

وبعد مناقشة قصيرة قبل الجانب الإسرائيلي هذه المبادئ كأساس مناسب لفض الاشتباك، ولكنه رأى أن يضيف إليها تحفظات محددة تكون بمثابة مبادئ إضافية. وتركزت هذه التحفظات في مبدأين رئيسيين:

1. أن يكون هناك توازن في التزامات الجانبين، أى أن يكون العمل متبادلًا، بمعنى أن كل عمل يؤديه طرف يجب أن يقابله عمل مماثل يؤديه الطرف الآخر، وألا يتحمل طرف واحد كل شيء.
2. أن يشارك كل طرف الطرف الآخر في حل مشاكله، بمعنى أن يقبل الحلول الوسط.

وكان رد الجانب المصري على ذلك، أن هذين المبدأين هما من المبادئ السياسية التي تستخدم في التسويات السياسية، وليس لهما علاقة مباشرة بما تناقشه اللجنة العسكرية في هذه المباحثات من مسائل عسكرية بحتة... خاصة والفصل بين القوات له شروط ومواصفات فنية محددة لا تحتمل الحلول الوسط.

ورغم وضوح النوايا الإسرائيلية الكامنة خلف هذه التحفظات الملتوية، لكن الجانب المصري رأى أن يطالب الجانب الإسرائيلي بمزيد من الإيضاح، وكشف الجانب الإسرائيلي عن نواياه.. فأوضح أنه يلزم لتطبيق المبدأ الأول ألا يجري الانسحاب من جانب واحد، بل ينبغي أن يتم الانسحاب بواسطة الجانبين، وإن كان ليس ضروريًا أن يكون هذا الانسحاب بنفس القدر، وفي مجال شرح المبدأ الثاني ذكر الجانب الإسرائيلي - على سبيل المثال- أن شرط الانسحاب شرقًا ليس ضروريًا أن يرتبط بمسافة كبيرة تفصل بين قوات الجانبين.

وقد رفض الجانب المصري فورًا الأمثلة التي ساقها الجانب الإسرائيلي موضحًا ما يلي:

أن الأرض التي دار عليها القتال هي أرض مصرية، ولذلك فإن مبدأ تخلي مصر عن شبر واحد من الأراضي التي تقف عليها قواتها مبدأ مرفوض من أساسه، إذ لا يجوز مطالبة القوات المصرية بالتخلي عن جزء من الأرض المصرية مهما كانت الدوافع إلى ذلك.

أما عن مسافة الانسحاب فقد حددتها مصر على أسس علمية فنية سليمة لكي تحقق فعلًا مبدأ فصل القوات وفض اشتباكها، ولذلك فإن الإقلال من هذه المسافة لن يحقق فض الاشتباك مادامت قوات أحد الطرفين ما زالت واقفة داخل مرمى أسلحة الطرف الآخر، الأمر الذي لا يمكن قبوله.

كما أنه قد سبق لمصر أن شاركت فعلًا في حل المشاكل حين قبلت اتفاقية النقاط الست، وخاصة البند الثاني المتعلق بتدابير العودة إلى مواقع 22 أكتوبر 1973م في إطار اتفاق لفض الاشتباك والفصل بين القوات، وكان ذلك يعني مرونة أكثر تساعد إسرائيل في الخروج من مأزق العودة إلى مواقع 22 أكتوبر 1973م في إطار اتفاق لفض الاشتباك والفصل بين القوات، وما يترتب عليها من موقف استراتيجي سيئ دعا إسرائيل إلى رفض هذه العودة منذ البداية.

عند هذه المرحلة من المناقشات التي استمرت ثلاث جلسات حدث تطور في الموقف الإسرائيلي، وإن لم يخرج عن الخط العام الذي اتبعته إسرائيل منذ البداية، وهو العمل على أن يكون انسحاب قواتها في أضيق نطاق ممكن مع قبولها مبدأ الانسحاب إلى الشرق، وعرض الجانب الإسرائيلي نماذج مخططة لأفكاره.. كان أحدها يدور حول الاقتراح القديم الخاص بالانسحاب المتبادل عن ضفتي القناة، والذي سبق رفضه، وقد استبعد هذا النموذج، ثم جاء الآخر بفكرة أن تكون المسافة بين قوات الجانبين محدودة بمدى النظر بين الطرفين (أي 3 – 4 كم)، ورد الجانب الإسرائيلي أن انسحابه إلى الشرق فيه

تضحيـة اسـتراتيجية كبيرة، كـما أن ضغط المسـافة يعتبر ثمنًا ضئيلًا بالنسـبة لما خسره الجيش الإسرائيلي من أرواح.

وقـد فند الجانب المصري هذه المقترحـات والتعلات، وأوضح أن الموقف العسكري الإسرائيلي غرب القناة موقف استراتيجي سيئ غير متوازن ولا يمثل أي قيمة عسـكرية، بل هو عبء عسـكري واقتصادي وسـياسي كبير، يضغط عـلى كاهل إسرائيل وهي تسـعى للتخلص منه، وأن هذا العمل العسـكري في حد ذاته كان في الأصل عملًا نفسـيًّا لرفع معنويات الشعب الإسرائيلي، لذلك فإن التخلي عنه لا يعني أي تضحية استراتيجية بل العكس هو الصحيح.

كـما أوضـح الجانـب المـصري أنه لاحظ كثـرة ترديـد الجانـب الإسرائيلي لكلمة «الثمن»، وأن هذا يكشـف لنا نمط الفكر الإسرائيلي الذي يسـعى دائمًا إلى الحصول على المكاسـب، والذي يتميز بالميل الشـديد إلى المساومة، وأن هذا الأسـلوب لا يخلق سـوى المعوقات والمشـاكل، الأمر الذي يستوجب أن تغير إسرائيل من نمطها الفكري وأسـلوب تعاملها مع العرب إذا كانت تسعى حقًّا نحو السلام، ثم تساءل الجانب المصري... ألا يكفي أن يكون السلام ذاته ثمنًا تقبلـه إسرائيل؟ وأن يكـون البعد عـن التضحية بمزيد مـن الأرواح ثمنًا آخر مناسبًا لإسرائيل؟

ومـع تطـور المناقشـات، حـاول الجانـب الإسرائيـلي أن يتفـادى الحديث في المبـادئ والأسـس الخاصة بفض الاشـتباك، والإغراق في بحـث التفاصيل العسـكرية الفنيـة المتعلقة بفـض الاشـتباك، وأن يوجه المباحثـات إلى متاهات تحولها عن الهدف الرئيسي وتجذبها بعيدًا عن الخط المنطقي.

في اجتماع 9 يناير 1974م (**الاجتماع السادس والأخير**) رفض الجانب المصري هـذه المراوغات، وأصر على ضرورة العـودة إلى أصل الموضوع قبل الدخول في أية تفاصيل، كما أصر على أن يطرح الجانب الإسرائيلي أفكاره المحددة عن فض الاشـتباك في شـكل مشروع متكامل، خاصة أن الجانب المصري مسـتعد لطرح

مشروعـه فـورًا بشرط أن تطـرح إسرائيل مشروعهـا المقابـل، وأوضح الجانب المصري أن اسـتمرار المناقشـة بهذا الأسـلوب غـير مجد ولا بد مـن الانتقال إلى جوهر الموضوع، خاصة أن الانتخابات الإسرائيلية قد انتهت وظهرت نتائجها، وأصبحت الفرصة متاحة أمام الوفد الإسرائيلي لطرح أفكاره.

ورد الجانـب الإسرائيـلي أنه يأسـف إذ ليسـت عنده أفكار محـددة، كما أن الحكومـة الإسرائيليـة ما زالت تـدرس الموضوع، ولم تصل بعد إلى قرار بشـأنه واقترح البدء في مناقشـة المـشروع المصري إلى أن يتلقـى التعليمات اللازمة من حكومتـه، ورفـض الجانب المصري هذا الاقتراح وأعلن أنه في هذه الحالة يجب إيقـاف الاجتماعـات إلى أن يتلقى الجانـب الإسرائيلي تعليمات حكومته بشـأن مشروع فض الاشتباك، وأبدى استعداده للاجتماع في أي وقت تحدده إسرائيل.

وطلـب الجانـب الإسرائيـلي مهلـة أسـبوع، فتحدد يـوم 15 ينايـر موعدًا للاجتـماع التـالي، وفي يـوم 10 يناير (اليوم التـالي لوقف الاجتماعـات) أعلنت الولايات المتحدة أن هنري كيسـنجر يعتزم التوجه إلى مصر للمسـاهمة في حل المشـاكل القائمة، وخلال اجتماعه بالرئيس السـادات في أسـوان يومي 11، 12 يناير حاول كيسنجر البحث عن مشروع مقترح للاتفاق.

مفاوضات أسوان:

وصل كيسنجر إلى أسوان في 11 يناير 1974م لإجراء مفاوضات مع الرئيس السـادات لوضـع اتفاقيـة عن فك الاشـتباك والفصـل بين القـوات، وأجرى وزيـر الخارجية الأمريكي مع الرئيس السـادات مباحثات أسـوان بغرض بدء جولاته المكوكية بين أسـوان والقدس، وأيضًا اجتمع مع الوفد المصري المكون مـن إسـماعيل فهمي ومحمد رياض وأحمـد عثمان وآخرين مـن وزارة الخارجية بالإضافـة إلى اللـواء الجمسي، كما شـارك أيضًا فريق العمـل الأمريكي في هذه اللقـاءات وهـم من مـرءوسي كيسـنجر بالخارجيـة الأمريكية، وقد تشـكلت

الرؤيـة الأمريكية لمشـكلة الشرق الأوسـط، والتـي طرحها وعـبر عنها هنري كيسنجر بكل أبعادها المتعددة في بعض من المحددات الهامة:

1. حماية وضمان أمن إسرائيل.
2. بدء مفاوضات مصرية - إسرائيلية مباشرة.
3. لا يوافـق على احتـلال كل الأراضي العربية بعد حرب 5 يونيو، ولكن لا يوافق على عودة إسرائيل إلى وضع 4 يونيو 1967م.
4. إعادة تثبيت النفوذ الأمريكي منفردًا في المنطقة.
5. اسـتمرار تدفـق البـترول العـربي دون انقطـاع، وهـو مطلـب للقـوة الاستراتيجية والقوة الاقتصادية.
6. طرد الاتحاد السوفيتي نهائيًّا.
7. لا يريد التعامل مع قضية الشرق الأوسط ككل، وإنما تجزئتها وتفتيتها، أي التعامل مع الدول العربية كل على حدة بعد عزلها والانفراد بها.
8. استبعاد أي دور أوروبي أو إفريقي، واستبعاد أي لقاء قمة عربي.

وكان هنـاك مقابـل الرؤيـة الأمريكية أيضًـا الرؤية والمحـددات المصرية، والتي سـعى الرئيس السـادات في تلك الفترة لتثبيتها ولانتزاع الحقوق المصرية بمقتضاها، لكنه تحرك فيها وَفْقَ تكتيكاته الخاصة التي رأى أنها السبيل الناجح للوصول إلى إعادة الأرض المصرية للسيادة المصرية:

1. لا مسـاومة ولا تفاوض بشأن الاسـترداد الكامل لشبه جزيرة سيناء، فهو هدف ثابت وحاضر حتى النهاية.
2. أن أوراق اللعبة السياسـية الدولية في يد الولايات المتحدة، وبالتالي لا بد من تحييدها وعدم مجابهتها، فمصر ليس بمقدورها أن تدفع تكاليف معاداة الولايات المتحدة.

3. المتغيرات الدولية، وخاصة في ضوء سياسة الوفاق الدولي يلزم مصر باتباع سياسة مرنة ومتوازنة.
4. وزير الخارجية الأمريكية لديه قدرات فائقة للضغط على إسرائيل، ولديه الكفاءة العالية لحل أزمة الشرق الأوسط.
5. الجيوش المحاصرة هي بؤر للسخط والتمرد.
6. المجتمع المصري دفع الكثير، وهو في حاجة ملحة وشديدة للاهتمام بالشأن الداخلي سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.
7. المطلوب مرحليًّا انسحاب إسرائيلي إلى خطوط 22 أكتوبر، وهي خطوة ضرورية قبل التوجه إلى مؤتمر السلام بجنيف.

توجه هنري كيسنجر إلى القدس يوم 12 يناير واجتمع بالحكومة الإسرائيلية حتى 14 يناير؛ ليقف على وجهة نظرها، ثم تردد بين أسوان والقدس أيام 14، 15، 17 يناير 1974م، حتى أمكن التوصل بعد هذه الرحلات الأربع إلى اتفاق قبلته مصر وإسرائيل بشأن الفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة، وأذيع هذا الاتفاق في الساعة التاسعة من مساء 17 يناير 1974م بتوقيت القاهرة.

المرحلة الثانية لمباحثات الكيلو 101:

في الساعة 1100 يوم 18 يناير 1974م، عقد الاجتماع الأول للمرحلة الثانية من مباحثات الكيلو 101 على طريق القاهرة - السويس، وقد رأس اللواء محمد عبد الغني الجمسي رئيس أركان حرب القوات المسلحة الوفد المصري المكون من اللواء طه المجدوب والعقيد أ.ح أحمد فؤاد هويدي والمستشار فوزي الإبراشي من وزارة الخارجية، بينما رأس الجنرال دافيد أليعازر رئيس الأركان العامة الإسرائيلية الوفد المكون من الجنرال إبراهام آدان، والكولونيل دوف زيون، ومائير روزين المستشار القانوني بوزارة الخارجية الإسرائيلية، وجلس الجنرال أنزيو سيلاسفيو قائد قوات الطوارئ الدولية على رأس الاجتماع ومعه

المسيو ريمي جورجيه مستشاره السياسي والدكتور جيمس جونا مستشاره القانوني.

وافتتح الجنرال سيلاسفيو الاجتماع معربًا عن سروره بإمكان التوصل إلى اتفاق عسكري بشأن الفصل بين القوات تحت إشراف الأمم المتحدة، وبعد أن تلا بنود الاتفاقية قدم أصولها للجانبين، حيث وقع اللواء الجمسي عن الجانب المصري ووقع الجنرال أليعازر عن الجانب الإسرائيلي، والجنرال سيلاسفيو عن الأمم المتحدة.

ونص الاتفاق على أن حكومتي مصر وإسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وطبقًا لقرار مؤتمر جنيف، قد توصلتا إلى اتفاق لفك الاشتباك والفصل بين قواتهما المسلحة مع التمسك بوقف إطلاق النار وإيقاف جميع الأعمال العسكرية وشبه العسكرية في البر والبحر والجو، وحدد الاتفاق الخطوط التي تنسحب إليها القوات الإسرائيلية ومناطق الفصل بين الجانبين، والتي ترابط فيها قوات الأمم المتحدة، وأوضحها على خريطة أرفقت بنص الاتفاق، كما تضمن توقيتات وضع تفاصيل خطة فك الاشتباك ونص على ضرورة إنهاء أعمال الفصل خلال فترة لا تتجاوز 40 يومًا من بدء التنفيذ، **واختتم الاتفاق بالنص على:**

«أنه لا يعد اتفاق سلام نهائيًا، وأنه يشكل خطوة أولى صوب سلام نهائي عادل ودائم طبقًا لبنود قرار مجلس الأمن رقم 338 وفي إطار مؤتمر جنيف».

وبعد انتهاء التوقيع وتبادل الوثائق، بدأت مناقشة عامة حول الأسلوب الذي سيتبع في تنفيذه، **وعرض الجانب المصري عدة مبادئ رئيسية كان أهمها:**

1. أن ينفذ انسحاب إسرائيل من غرب القناة من الجنوب إلى الشمال، وعلى مراحل.

2. أن تنشأ منطقة عازلة من قوات الأمم المتحدة بين الطرفين في كل مرحلة من مراحل الانسحاب.

3. أن يتم إنشاء منطقة الأمم المتحدة الفاصلة بين القوات في الشرق تدريجيًّا وعلى مراحل، تبعًا لخطة الانسحاب التي ستنفذها القوات الإسرائيلية.

وبعد أن وافق الجانب الإسرائيلي على هذه المبادئ، نوقشت الفكرة العامة لتنفيذ الفصل بين القوات ومراحله على خرائط قدمها الجانبان، وفي الاجتماع الثاني يوم 20 يناير استمرت المناقشات حول مراحل التنفيذ...واستقر الرأي على الآتي:

1. أن تنسحب القوات الإسرائيلية من غرب القناة خلال 28 يومًا، وعلى أربع مراحل.

2. أن ترتد القوات الإسرائيلية شرق القناة إلى الخط «ب» المبين على خريطة الاتفاق عند المضايق خلال 12 يومًا، وفي مرحلة واحدة.

3. أن يتم خلال الانسحاب الإسرائيلي من الغرب والشرق إعادة تنظيم أوضاع الطرفين على جانبي الخطوط المحددة.

4. أن تتخذ قوات الأمم المتحدة محلاتها في منطقة عازلة بين الجانبين طوال فترة تنفيذ مراحل الانسحاب الإسرائيلي غرب وشرق القناة، وتحتل المنطقة العازلة بين الخط «أ» (خط القوات المصرية شرق القناة) والخط «ب» (خط القوات الإسرائيلية عند المضايق) قبل نهاية الفترة المحددة لتمام التنفيذ وهي 40 يومًا.

وفي نهاية هذا الاجتماع تقرر أن تستمر الاجتماعات اليومية لوضع تفاصيل الانسحاب في اجتماعات تالية، على أن يرأس الجانب المصري اللواء طه المجدوب والجانب الإسرائيلي اللواء أبراهام آدان، وأن تنتهي الاجتماعات

وتوضع الخطة النهائية قبل يوم 25 يناير، وهو الموعد المحدد لبدء أعمال الفصل بين القوات.

وقد عقد الجانبان ثلاثة اجتماعات متتالية أيام 21، 22، 23 يناير 1974م، تم خلالها مناقشة تفصيلية لمراحل الانسحاب وتوقيتاته، وتنظيم دخول قوات الأمم المتحدة، وأسلوب حل المشاكل العاجلة التي قد تطرأ أثناء التنفيذ... **كما حددت مراحل تنفيذ انسحاب القوات الإسرائيلية بصفة نهائية لتكون على النحو التالي:**

المرحلة الأولى:

من 25 – 28 يناير، وتُخلى فيها منطقة الأدبية وعتاقة وقطاع طريق السويس.

المرحلة الثانية:

من 28 يناير – 4 فبراير، ويتم فيها انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة الصحراوية شمال طريق السويس غرب القناة، وإلى منطقة متلا في الشرق.

المرحلة الثالثة:

من 5 – 12 فبراير، ويتم فيها انسحاب القوات الإسرائيلية من منطقة جنوب البحيرات حتى فنارة في الغرب، وإلى منطقة الجدي في الشرق.

المرحلة الرابعة:

من 13 – 21 فبراير، ويتم فيها استكمال انسحاب القوات الإسرائيلية من فايد والدفرسوار، وإخلاء غرب قناة السويس تمامًا، والمنطقة شرق مدينة القنطرة شرق.

المرحلة الخامسة:

من 22 فبراير – 5 مارس، ويتم فيها استكمال انسحاب القوات المتمركزة شرق القناة من مناطق الإسماعيلية والبحيرات المرة إلى الخط «ب» المحدد

للقـوات الإسرائيليـة، وفي نفس الوقـت تنتهي قوات الأمم المتحدة من إنشـاء المنطقة العازلة للفصل بين الجانبين في سيناء.

وفي السـاعة 1100 يـوم 24 يناير 1974م، تم توقيـع الوثيقة النهائية الخاصة بخطـة تطبيق اتفاقية فصـل القوات، والجـدول الزمني التفصيـلي الخاص بها، كـما اتفق على بعـض الالتزامـات الخاصة بتسـهيل عمل قوات الأمـم المتحدة ولتنفيذهـا واجباتهـا، وتنظيـم أعـمال الاتصـال أثنـاء مراحـل فصـل القوات وأسـلوب حـل المشـاكل العاجلـة، وكيفيـة مراقبة الأمـم المتحدة لمـدى التزام الطرفـين بتنفيذ الاتفاقية، كـما التزم الجانب الإسرائيلي بتقديـم خرائط الألغام التي زرعها في المناطق التي سوف تنسحب منها قواته، والامتناع عن تخريب أو تدمير المنشـآت المدنية في منطقة القناة، وأن يتم الانسـحاب في تعاون كامل مع قوات الطوارئ الدولية، مع ضمان اسـتمرار الحياة الطبيعية للسكان المدنيين في المنطقة دون إرباك.

وفي السـاعة 1200 يـوم الجمعة الموافق 25 ينايـر 1974م، وضعت الاتفاقية موضـع التنفيـذ، وبدأت إسرائيل في سـحب قواتها مـن المناطق المتفـق عليها، وسارت أعمال فصل القوات حسب الاتفاق.

وكان وقع ذلك شـديدًا على شعب إسرائيل... إذ أدرك عمق الهزيمة التي حاقـت بقواته، ومدى التمزق الذي أصاب النظريـة الصهيونية التي تقوم على العـدوان والتوسـع واغتصاب الأرض وفـرض الأمر الواقع ورسـم الخرائط الجديـدة، ثـم أيقن شـعب إسرائيل من سـوء العاقبـة عندما اسـتمع إلى وكالة الأنبـاء الفرنسـية تنقـل إليه يـوم 15 فبرايـر 1974م من تل أبيـب تصريح زعيم المؤسسة العسكرية «الجنرال موشى ديان»... الذي يقول فيه: «إن هالة التفوق الإسرائيـلي.. قـد دحضها وأثبـت بطلانها قتـال أكتوبر 1973م»، وهـو التعبير الأبلـغ الـذي يمكن به توصيف ما شـهدته رمال سـيناء المقدسـة من بطولات لرجال مصر إبان حرب أكتوبر المجيدة.

الوثائق الدبلوماسية

لا يمكـن النظـر إلى «معاهـدة كامب ديفيـد» مثل أي حـدث تاريخي هام بمعـزل عـن بقية الأحـداث أو وهي مجمدة في لحظـة من الزمـن، وعوضًا عن ذلـك فإنها تحتـاج إلى النظر إليها في سـياق الأحداث كجزء من عملية سـبقت يوم 17 سـبتمبر 1978م وتواصلت إلى ما بعد هذا التاريخ، فإن حدثًا بهذا القدر من الأهمية يتمثل في تسوية سلمية بين متحاربين لفترة طويلة من الزمان، لا بد أن تكـون لها آثار واسـعة النطاق وكثير منها لم يكـن متوقعًا على الإطلاق، وفي الإجمال ينبغي ألا يتوقع المرء توافقًا في الآراء فيما بين الباحثين بشأن أهمية كامب ديفيد، إذ إن نفس الأحداث تحتاج إلى دراستها تحت عدسات مختلفة عديدة.

يشـير جانـب من الـرأي التحليلي الهـام إلى نمط جهود الرئيس السـادات الدبلوماسية التي يرجع تاريخها إلى شهر فبراير 1971م، عندما تحدث لأول مرة عـن إمكانية التوصل إلى سـلام مع إسرائيل، يرى في ذلك سياسـة ثابتة للتقدم نحـو تسـوية النزاع مع إسرائيل، وحتـى حرب أكتوبـر 1973م يمكن اعتبارها محاولـة من قبل السـادات لكسر الجمـود الدبلوماسي، ومن هـذا المنظور تعتبر مصر هي المبادرة بالكثير من التحركات الرئيسـية التي حدثت في السـبعينيات، وأن هذه التحركات تستند إلى قراءة استراتيجية معمقة وواعية بموازين القوى المختلفة حول العالم في هذه الحقبة وما يليها في المسـتقبل المنظور، وبدء تشـكل أدوات جديـدة لإدارة الصراعـات المزمنـة حـول العـالم - لن يكون مـن بينها حروب الجيوش المفتوحة وجهًا لوجه - فكانت للحركة دون شك مراهنة على معطيـات المسـتقبل، والتي قد يـدل عليها دلالة واضحة قرار السـادات بزيارة القدس في شهر نوفمبر 1977م.

والرأي البديل المقابل يرى أن مصر ضحية التلاعب الأمريكي الإسرائيلي، ويقال إن السادات كان مخلصًا في الرغبة في تسوية شاملة للنزاع مع إسرائيل، بما في ذلك إيجاد حل عادل للمسألة الفلسطينية، ولا ريب أنه كان مستعدًّا لتجاوز توافـق الرأي العربي القائـم حينها، لكنه كان يريد أن يقود هذا التوافق في الآراء لا أن يخـرج عليـه، بيـد أنـه عندما كان ينأى بنفسـه عـن الاتحاد السـوفيتي كان يعتمد بشـدة على الولايات المتحدة من أجل إقناع إسرائيل للاتجاه ناحية تسوية شـاملة، ومن سـوء حظ السـادات أن إسرائيل بدت أكثر تشـددًا مما كان يتوقع وكان الأمريكيـون أقل إصرارًا ممـا كان يظن، وقد جعل هذا الواقع ميزان القوة يميـل بشـدة ضد المصالح العربية، وفي نهاية الأمـر - ووفقًا لهذا الرأي - اضطر السـادات إلى اختيار السـلام المنفـرد، لأن البديل لذلك ربما اسـتلزم العودة إلى حالـة الحـرب من موقـف ضعيف جدًّا، ولذلـك ينظر إلى مصر عـلى أنها كانت هدفًـا وضحيـة وليسـت شريـكًا كامـلًا في الخطوات التـي أفضـت إلى معاهدة السلام مع إسرائيل.

هـذان الرأيان هما ملخص محـدود لتقييم ما يحتاج إلى النظـر إليه بأكثر من عدسة واحدة ومن مختلف الزوايا الممكنة والمستحدثة إن أمكن، وما بينهما كثير وعميق الدلالة، فما قد نحتاجه الآن بشدة؛ هو إدراك هل كانت تلك التحركات المصرية استشرافًا للمستقبل أم خطوات في صناعته؟ وكيف خرجت مصر من عـصر مـضى وبـأي شيء دخلت العـصر الجديد؟ وأيـن كانت سـيناء الأرض المقدسـة - وهـي موضوعنا - في أروقة مطبخ المسـتقبل الأمريكي؟ هل كانت حـاضرة بجسـدها كامـلًا، أم انتقلـت لتكـون إحـدى أدوات المائـدة العامرة بالأحداث والدراما العنيفة ؟

اجتماع جناكليس ومشروع الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء:

بتاريخ 20 ديسمبر 1977م قدم «عيزرا وايزمان» للفريق الجمسي رؤية إسرائيل بشأن الانسحاب من شبه جزيرة سيناء ومفهوم السلام الإسرائيلي، وتمحورت المفاوضات من المنظور الإسرائيلي - حول عدة نقاط هي:

- الأمن الإسرائيلي والحدود الآمنة.
- تخفيض عدد الجيش المصري.
- تمركز القوات المصرية في شبه جزيرة سيناء.
- مواقع محطات الإنذار المبكر.

وتحدث وايزمان بإسهاب عن موقف إسرائيل من مشاكل الأمن، وعقد مقارنة بين تعداد سكان العالم العربي الذي يصل إلى مائة مليون في حين أن تعداد إسرائيل سبعة ملايين، علمًا بأن إسرائيل تعدادها الآن لم يصل إلى 4.5 مليون نسمة، وبالتالي فهي مغالطة مقصودة الهدف،حيث يصف وايزمان أنهم شعب صغير ومساحة أرض صغيرة، وأنهم لو خسروا حربًا فإنهم سيخسرون كل شيء، وبناء عليه ولتفادي أي صدام بين القوات المصرية والقوات الإسرائيلية فهو يقترح تعديلًا في الحدود المصرية، على أن يتم تبادل أجزاء من أرض سيناء مقابل أرض في منطقة النقب دون تحديد للمساحات، كان وايزمان يهدف من ذلك إلى الموافقة على مبدأ تعديل الحدود المصرية، وهو ما يعني بوضوح عدة أمور:

أ. تنفيذ سياسة إسرائيل التوسعية واستراتيجيتها العسكرية.

ب. شبه جزيرة سيناء هدف ثابت للسياسة الإسرائيلية.

ج. إسرائيل تسعى لتحقيق هدفها مهما طال الزمن، وأن إسرائيل لديها من الصبر، والحلول والمشاريع والأطروحات الأمنية والبدائل ما لا ينفد.

هـذا الاقـتراح الإسرائيلي خـير مثال على أن التوسـع الإسرائيـلي، والذي أعطته مضمونًا جغرافيًّا وعسـكريًّا كان هدفًا وسـيظل هكذا، وأن شـبه جزيرة سـيناء وَفْـقَ المفهوم (العسـكري - الأمنـي) والمفهوم الديني لـن تتراجع عنه، وأن تعديـل الحدود المصرية أو المبادلة بـأراض في النقب ما هي إلا خطوة أولى للتنازل الرسـمي من مصر وسـوف تتبعها خطوات كبـيرة حتى يتم ابتلاع كل سيناء.

في حقيقـة الأمر اقتراح وايزمان لم يكن الوحيد، فهناك مشروع ديان الذي يهـدف إلى ضـم جـزء من أرض شـبه جزيرة سـيناء في خط مـن شرق العريش شـمالًا حتى شرم الشـيخ جنوبًا، وبذلك يكون قد حقق مبدأ عدم الانسـحاب إلى حدود 4 يونيو 1967م، وضمن بالتوسـع بقاء مسـتوطنة ياميت جنوب رفح وجميـع المسـتوطنات على الضفـة الغربية لخليـج العقبة، والاحتفـاظ بمطاري رأس النقـب جنوبًا ورفح شـمالًا، وكذلك أيضًا ضمان لحرمان مصر من مواقع استراتيجية وتصبح مضافة إلى إسرائيل.

أما مشروع وايزمان فقد كان طموحًا، فقد عرض ضم جزء كبير من سيناء على شـكل مثلث قاعدته خط الحدود المصرية ورأسـه وسـط سيناء حتى شرق المضايق مباشرة.

يشتمل هذا المثلث:

- على المحور الشمالي شرق العريش.
- على المحور الأوسط الجفجافة - المليز.
- على المحور الجنوبي نخل ورأس النقب.

وحسـمًا لهـذا الاقتراح، فقد رفض بحـزم الفريق الجمسي مـن حيث المبدأ «**وليكن واضحًا أننا لا نسـتطيع الاسـتجابة لاقتراحكم بتعديل الحدود**» أي لا تعديل مطلقًا بشـأن الخـط الحدودي المصري، كما رفض بقاء مسـتوطنة ياميت

والمطارين لأن وجودهما يتعارض مع الانسحاب الشامل من الأراضي المصرية، وعن مقترح تخفيض عدد القوات المسلحة المصرية فكان الرد المصري أنه من المعلوم أن حجم القوات المسلحة لأي دولة وأماكن تمركزها ونوعية الأسلحة في السلم والحرب، هي أحد معايير تحقيق الأمن القومي سواء للانتصار في الحرب أو للحفاظ على السلام، لذلك فإن مناقشة تخفيض حجم القوات المسلحة غير قابل للتنفيذ العملي أو للمناقشة الموضوعية فضلًا عن كونه أمرًا غير قابل للتفاوض، أما عن تمركزها فيمكن إعادة توزيعها وَفْقَ مقتضيات الأمن القومي المصري، للاستفادة القصوى من أهمية المواقع الاستراتيجية، وبخاصة في العريش وجميع مطارات سيناء الحربية، ولذلك لم تصل المباحثات إلى نتيجة.

كان نقاش وايزمان قائمًا على وعد قدمه الرئيس السادات لبيجين بعدم نقل قوات من الجيش المصري إلى شرق ممري متلا والجدي، وتمسك وايزمان بالوعد الذي أعطاه السادات لهم وهو عدم وجود قوات مصرية شرق خط المضايق، وكما سبق ذكره أن الدفاع عن سيناء والقناة يكون من المواقع الحاكمة وهي منطقة المضايق، لذلك كان هذا الوعد يتعارض مع السيادة المصرية على أراضيها وهو يعني نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء، وكان أيضًا يعني تعطيل المطارات العسكرية في بير تماده - المليز - السر - العريش - شرم الشيخ، مما يعد أمرًا مجحفًا لسيادة مصر على كامل أراضيها ومجحفًا بشأن نزع سلاح الجزء الأكبر من سيناء، وما يترتب عليه من تخفيض فعلي لحجم القوات المصرية وبندًا غير مقبول على الإطلاق ألا يستخدم الطيارون المقاتلون مطاراتهم العسكرية، لذلك كان رفض الفريق الجمسي بحدة وبشكل قاطع هذا البند، كما اقترح فريق العمل الإسرائيلي وجود محطات رادار إسرائيلية في جبل خرم وجبل الحلال شرق سيناء، للكشف المبكر عن أي نشاط عسكري مصري، وبالتأكيد لم يقبل الفريق الجمسي ولا أي قائد عسكري وطني مصري ورفض الاقتراح.

لقاء السادات - بيجين في الإسماعيلية 25 ديسمبر 1977:

تم لقاء ما بين الرئيس السادات وعيزرا وايزمان في اليوم التالي لمباحثات وايزمان – الجمسي في 21 ديسمبر 1977م في مدينة الإسماعيلية، كان السادات حاسمًا ورافضًا أسلوب إسرائيل العتيق في المساومة ورافضًا عدم تقديرهم لأهمية زيارته للقدس، وأكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من سيناء، وبما في ذلك المستوطنات والمطارات، مقابل إمكانية تحويل المطارات العسكرية إلى مطارات مدنية مقابل السلام والتطبيع، بدا التفاوض بشأن السلام الشامل العادل لحل مشكلة الشرق الأوسط شديد التعقيد، وأن مبادرة السلام بزيارة القدس لم يكن لها مردود إيجابي من الجانب الإسرائيلي أثناء مباحثات وايزمان – الجمسي.

في يوم 25 ديسمبر كان الجانب الإسرائيلي يمثله بيجين وديان ووايزمان وآخرون، والجانب المصري السادات، وحسنى مبارك، وممدوح سالم، والفريق الجمسي، ومحمد إبراهيم كامل وبطرس غالي.

وبعد مفاوضات منفردة بين السادات وبيجين، أعلن الاتفاق على تشكيل لجنتين الأولى سياسية برئاسة وزيري الخارجية وتعقد الاجتماعات في القدس، والثانية عسكرية برئاسة وزيري الدفاع وتعقد الاجتماعات في القاهرة، وأعلن بيجين حينها بأنه يحمل مشروعين الأول خاص بالانسحاب من سيناء، والثاني خاص بالحكم الذاتي في الضفة الغربية.

في 17 يولية1978م توجه الوفد المصري برئاسة محمد إبراهيم كامل وعضوية أسامة الباز ونبيل العربي وعبد الرءوف الريدي وأحمد ماهر السيد والسكرتير الأول أحمد أبو الغيط، إلى بريطانيا من أجل خوض جولة أخرى من المباحثات مع الوفد الإسرائيلي وكان مكان عقد هذه المباحثات «**قلعة ليدز**»، وفي هذه المباحثات أوضح موشى ديان موقف إسرائيل تمامًا وهو:

1. استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وغزة.
2. التمسك بالأمن الإقليمي؛ أي ضم الأراضي المحتلة بالقوة.
3. رفض الالتزام بالقرارات الخاصة باللاجئين.
4. رفض أي نوع من تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني.
5. التمسك بدعاوى السيادة الإسرائيلية.
6. التمسك بالمستوطنات، وبما أسماه حق اليهود في ألا يكونوا أجانب في الضفة الغربية.

وفي أعقاب مؤتمر ليدز بدأت وسائل الإعلام الإسرائيلية تتناول موضوعًا غريبًا، بأن أعلنت أن الرئيس السادات قد طلب من عيزرا وايزمان أن تعيد إسرائيل إلى مصر مدينة العريش وجبل سيناء، كبادرة على حسن النية وإجراء مقابل لمبادرة السادات بزيارة القدس في نوفمبر 1977م، وفى 23 يوليه أعلن مناحم بيجن في مؤتمر صحفي أن مجلس الوزراء الإسرائيلي قد قرر بأغلبية ساحقة، رفض الطلب الذي تقدم به الرئيس السادات لإعادة العريش وجبل سيناء إلى مصر؛ لأنه «ليس من حق أي شخص أو أية دولة أن تحصل على شيء مقابل لا شيء»، وأن مجلس الوزراء الإسرائيلى قد كلفه بأن يبعث برسالة إلى الرئيس السادات بأن مثل هذه «التنازلات» لا يمكن أن تتم إلا على أساس قاعدة المعاملة بالمثل، وفي اليوم التالي 24 يوليه أعلن بيجن أمام الكنيسيت «بأن إسرائيل لن تتنازل عن أية حبة رمل في سيناء كهدية، ولكنها على استعداد للتفاوض على أساس تبادل التنازلات»، لم تعر مصر – وقتها – هذا الضجيج التفاتًا ولم تعلق عليه.

الصراع الدبلوماسي في كامب ديفيد:

في 5 سبتمبر من نفس العام توجه الوفد المصري برئاسة الرئيس السادات إلى «كامب ديفيد» بعد دعوة من الرئيس الأمريكي للجانبين المصري والإسرائيلي

إلى مؤتمر قمة، وأثناء الاجتماع الثاني بين السادات ومناحم بيجن وكارتر دارت مناقشة عنيفة بين السادات وبيجن حول المستوطنات الإسرائيلية في سيناء، عندما أعلن بيجن أنه لن يتخلى عن هذه المستوطنات بأي حال، لأنها تشكل حزام أمن يحمي إسرائيل من الهجمات عليها، وأنه لا الحكومة ولا المعارضة الإسرائيلية تستطيع بحال الموافقة على إخلاء هذه المستوطنات، فأمن إسرائيل مقدس وحيوي بالنسبة للجميع، وذكر بيجن أنه يمكن التوصل إلى الصيغة المناسبة للإبقاء على تلك المستوطنات بما يرضي الرئيس ويقنعه بأن بقاءها لا يتعارض إطلاقًا مع السيادة المصرية على سيناء التي ستعود كاملة إلى مصر، كأن توضع المستعمرات تحت إشراف الأمم المتحدة مثلًا... وقد رفض السادات كل ذلك تمامًا، وقال «**إن أرضنا مقدسة وأنه لا هو ولا الشعب المصري يقبل بقاء مستوطنة واحدة أو مستوطن أو جندي إسرائيلي على أراضينا، وأنه لن يوقع على أي اتفاق ما لم تخل هذه المستوطنات جميعًا**».

في 8 سبتمبر عقدت جلسة بين الوفدين المصري والأمريكي برئاسة وزيري الخارجية من أجل مناقشة بعض الأفكار الأمريكية، والتي لم يتم صياغتها بعد حتى يتعرفوا على الرأي المصري قبل صياغتها في المشروع الأمريكي الذي سوف يطرح لاحقًا، وأن الإطار العام لمشروعهم سيعتمد على الوثيقة المصرية «إطار السلام»، وتم تباحث تلك الأفكار وفند الجانب المصري الكثير منها وهدم الأسس التي تقوم عليها، مما اضطر الجانب الأمريكي إلى أن يعد بإعادة النظر فيها على ضوء الحجج المصرية، وفي يوم 9 سبتمبر قال محمد إبراهيم كامل وزير الخارجية المصري للسفير أيلتس «أرجو أن تلتزموا بوعدكم في عرضه علينا للتشاور قبل عرضه على الجانب الإسرائيلي»، ورد أيلتس أنهم سيقدمون صورة منه بعد ظهر اليوم، وعاود إبراهيم كامل السؤال في نهاية اليوم فأبلغه أيلتس بأن المشروع لم يصل إليهم حتى الآن.

وفي يوم 10 سبتمبر اتصل السفير أيلتس بالوزير محمد إبراهيم كامل يطلب لقاءه لشيء هام، وفي هذا اللقاء قال: «إني آسف يا محمد، فلقد حدث شيء لم يكن في الحسبان، فقد قدم لهم بيجن التعهد الكتابي الذي سبق أن وقعه هنري كيسنجر للحكومة الإسرائيلية في سنة 1975م، بالتزام الولايات المتحدة بعدم التقدم بأي مشروع يتعلق بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي قبل التشاور عليه مع إسرائيل مقدمًا، وبالتالي فإنهم لن يستطيعوا أن يقدموا لنا صورة من المشروع الذي أعدوه»، وكان هذا التعهد المكتوب بمثابة ضربة قاصمة للمفاوض المصري بكامب ديفيد.

في جلسة المباحثات الخاصة بالمشروع الأمريكي طرح كارتر على بيجن العديد من الأفكار الخاصة بالمستوطنات والمطارات بسيناء، وأعلن كارتر أن السادات لن يقدم تنازلات بالنسبة للمستوطنات والمطارات الإسرائيلية بسيناء وبالتالي يجب الانسحاب منها، رد بيجن بلهجة تأكيد: «نحن لا نحل المستوطنات ولا نحرثها ولا نزيلها» وعند الوصول للشرط الخامس المتعلق (بعدم جواز اكتساب الأراضي عن طريق القوة) كان رد فعل بيجن شرسًا لأقصى حد، واعترض بشدة على عبارة (أن احتلال الأراضي بالقوة لا يمكن قبوله) وقال لكارتر «لن نقبل هذه العبارة»، وأجابه كارتر «السيد رئيس الوزراء إن هذا ليس رأي السادات فقط، ولكنه أيضًا رأي أمريكا وسيتعين عليك أن تقبله»، وأطبق بيده على الأوراق وألقى بالقلم الرصاص من يده وقال ثانية «إنه ينبغي عليك أن تقبل» ورد بيجن بلهجة حازمة «السيد الرئيس أرجوك لا تهديدات»، ولم يكن رد بيجن رجاء أو استعطافًا بل كان تهديدًا لكارتر وتلميحًا له بأنه إن كان ثمة من يهدد فهو بيجن وليس كارتر، وذلك لأنه، على المدى القريب، فإن فشل مؤتمر كامب ديفيد يعني فشلًا للرئيس كارتر، وعلى المدى المتوسط فهناك الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي وعلى المدى البعيد فهناك انتخابات الرئاسة في سنة 1980م وفرصة كارتر لإعادة انتخابة رهن

يـدي بيجـن، وما عليـه إلا أن يعطي الإشـارة إلى جماعات الضغـط الصهيونية وإلى طابـوره الخامـس في الكونجـرس وفي الإدارة وفي الوسـط الإعلامي وفي كل مكان.

في يوم 11 سـبتمبر تلقى الوفد المصري المشروع الأمريكي وكان بعيدًا كل البعـد عن التصـورات المصرية، ولم يتضمن غالبية النقاط التي تم مناقشـتها في الاجتـماع بين الوفدين المصري والأمريكي، وفي يوم 14 سـبتمبر 1978م حدث لقاء بين «السادات وديان» ودار فيه الآتي:

ديان: إنك رجل شجاع وصريح؛ لذا سأحدثك بدوري بمنتهى الصراحة، إنـك تعتقـد أن المشـكلة هي في حـل القضية الفلسـطينية، ولكن حل المشـكلة الفلسـطينية يعتبر هينًا بالنسـبة لمشـكلة المسـتوطنات والمطارات الإسرائيلية في سـيناء، ويجـب أن تعلـم أنه لا مناحـم بيجن ولا شـيمون بيريـز ولا أي زعيم إسرائيلي آخر يسـتطيع التخلي عن المسـتوطنات والمطارات في سيناء بأي حال، والمسـألة لا ترجع إلى رغبة في التوسع عن طريق الاحتفاظ بتلك المستوطنات، وإنـما تتعلق بالأمن؛ إذ تشـكل هذه المسـتوطنات حزامًا دفاعيًّـا لإسرائيل وقد صممـت وأقيمـت على هذا الأسـاس، فالشـعب الإسرائيلي لا يخشـى من بين الـدول العربيـة إلا مـصر؛ فهـي الدولـة الوحيدة القـادرة على تهديـد إسرائيل تهديـدًا حقيقيًّـا، ولقد أكدت حرب أكتوبر هذا الشـعور وبالتالي فإن الشـعب الإسرائيلي وبالتالي الكنيسـت لـن يقبل على الإطلاق التخلي عن المسـتوطنات والمطارات في سـيناء، وعـلى ذلك يجب أن تعلم أنه حتـى لو وافق بيجن جدلًا عـلى إخلاء المسـتوطنات من حيث المبدأ، فلن يسـتطيع تنفيـذ ذلك قبل مدة لا تقل عن خمس أو سـت سنوات بعد اتفاقية سلام بين مصر وإسرائيل قد يمكن بعدهـا إقناع الرأي العام الإسرائيلي، من خلال ممارسـته لعلاقات السـلام مع مـصر في هـذه المـدة بصدق نوايا مـصر في الحفاظ على سـلام دائم وأن المسـألة ليست مجرد مناورة مرحلية.

وقال السادات: وماذا عن ترتيبات الأمن التي اقترحتها؟

ديان: ذلك وحده لن يوفر للشعب الإسرائيلي الشعور بالأمان.

السادات: وهل تتخيلون أنه من الممكن أن أعقد اتفاق سلام معكم لا يشمل إزالة المستوطنات ونقل المطارات، وأستعيد سيناء منقوصة السيادة ؟

ديان: إن لم تفعل فسنستمر في احتلال سيناء وفي ضخ البترول.

السادات: ولماذا لم تقولوا ذلك من البداية؟ ولماذا حضرتم إلى هنا إذن، لكي تضيعوا وقتي ووقتكم ووقت الرئيس كارتر؟

ديان: بل لقد قلناه منذ البداية ولكنكم لم تريدوا أن تصدقوا، ولقد أردت أن أشرح لك حقيقة الأمر بصراحة ووضوح، حتى لا تعلقوا آمالا خادعة على شيء يستحيل أن يوافق عليه بيجن في الوقت الحالي على الأقل.

أدى هذا التعنت إلى وصول المباحثات لطريق مسدود مما أدى إلى اتخاذ الوفد المصري إجراءات مغادرته كامب ديفيد، وهنا تدخل كارتر وقام بالضغط على الجانب الإسرائيلي، من أجل التخلي عن المستوطنات الإسرائيلية والمطارات، حتى لا تنهار المفاوضات وهو ما تم واستكملت الأطراف الطريق حتى توقيع اتفاقية كامب ديفيد.

بعد أن أذعنت إسرائيل للشروط المصرية الخاصة بالانسحاب الكامل من سيناء وتسليمها لمصر خالية من المستوطنات والمطارات، وافقت مصر وإسرائيل خلال مباحثات «كامب ديفيد» على الاقتراح الأمريكي بعقد مؤتمر ثلاثي بالولايات المتحدة، تم الإعلان فيه عن التوصل لاتفاق من الطرفين في عام 1979م والتوقيع على «وثيقة كامب ديفيد»، حيث احتوى الاتفاق على وثيقتين هامتين لتحقيق تسوية شاملة «للنزاع العربي / الإسرائيلي».... **كما يلي:**

الوثيقة الأولى إطار السلام في الشرق الأوسط: ونصت على أن مواد ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأخرى للقانون الدولي والشرعية، توفر الآن مستويات

مقبولة لسير العلاقات بين جميع الدول، وتحقيق علاقة سلام وَفْقًا لروح المادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وإجراء مفاوضات في المستقبل بين إسرائيل وأية دولة مجاورة ومستعدة للتفاوض بشأن السلام والأمن معها - هو أمر ضروري لتنفيذ جميع البنود والمبادئ في قراري مجلس الأمن رقمي 242 و338.

الوثيقة الثانية إطار الاتفاق لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل: وتشير إلى توقيع مصر وإسرائيل في 26 مارس عام 1979م معاهدة السلام، اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، وفقًا لقراري مجلس الأمن 242 و238، وتؤكدان من جديد التزامهما بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في «كامب ديفيد».

الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء:

كانت مراحل الانسحاب المرحلي من سيناء مفصلة بالبند الثالث للمادة الأولى من البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي، ويشتمل البرتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن على تسع مواد:

المادة الأولى: أسس الانسحاب.

المادة الثانية: تحديد الخطوط النهائية والمناطق.

المادةالثالثة: نظام الطيران العسكري.

المادة الرابعة: النظام البحْري العسكري.

المادة الخامسة: نظام الإنذار المبكر.

المادة السادسة: عمليّات الأمم المتحدة.

المادة السابعة: نظام الاتصال.

المادة الثامنة: احترام النصب التذكارية للحرب.

المادة التاسعة: الترتيبات المؤقتة.

بداية الانسحاب الإسرائيلي:

طبقًا للملحق العسكري يكون الانسحاب المبدئي على خمس مراحل فرعية، تتراوح مدتها ما بين شهرين وتسعة أشهر من تاريخ توقيع المعاهدة في 26 مارس 1979م، يتم خلال هذه المرحلة الانسحاب الإسرائيلي المبدئي حتى خط «العريش - رأس محمد»، ثم تتم المرحلة الأخيرة للانسحاب الكامل للحدود الدولية خلال ثلاث سنوات.

في بداية إبريل 1979م بدأت إسرائيل في سحب بعض المعدات الثقيلة تمهيدًا للانسحاب وَفْقَ المرحلة الأولى، وبدأت استعداداتها لتسليم مدينة العريش يوم 25 إبريل 1979م، لم تكف إسرائيل عن إثارة المشاكل؛ ومنها طلب السماح لسكان مستوطنة ينعوت وهي تقع 2 كم شرق مدينة العريش بالاستمرار في زراعة أراضيها، كما طلبت استمرار بقاء بعض الإسرائيليين في العريش وكذا السماح للصيادين الإسرائيليين بممارسة الصيد في مياه العريش وهو ما رفضته مصر، وبالمقابل طالبت بتنفيذ إجراءات التطبيع مبكرًا وهو ما يخالف نصوص المعاهدة، كما حاولت عند تبادل وثائق المعاهدة في 25/ 4/ 1979 أن يتم التبادل دون الخطابات والملاحق التكميلية بها، فإسرائيل لا تخجل من أن تنتقص من الالتزامات التي أقرتها ولا تخجل من مخالفة نصوص المعاهدة وتتناسى أن الأرض والسيادة لهما ثمن دفعته مصر غاليًا من الدم والمال والجهد.

بدأت اللجنة العسكرية المشتركة يوم 29/ 4/ 1979م في منطقة الطاسة بسيناء لتحديد المنطقة «أ» والخط المرحلي، وعمل الترتيبات اللازمة لحفل تسليم مدينة العريش في 27 مايو 1979م فاتخذت اللجنة العسكرية المشتركة عدة قرارات أهمها:

- إعادة مدينة العريش، والمنطقة «أ»، والطريق الساحلي لبحيرة البردويل، ومطار العريش، والطريق الجنوبي إلى مقدمة بير لحفن، يوم 25 مايو 1979م.
- تجهيز الترتيبات لزيارة الرئيس السادات ومناحم بيجين.

- الاتفاق على استخدام باقي القوات الإسرائيلية بين العريش وبير لحفن لإخلاء القوات وباقي المعدات خلال أوقات النهار، ولمدة ساعتين في الليل وَفْقَ جدول زمني.
- تحديد خط المنطقة الأولى، والخط شبه المرحلي والخط المؤقت جنوب الطريق الساحلي.

تم الانسحاب الإسرائيلي من العريش في 25 مايو 1979م وأقيم الاحتفال في 26 مايو، وألقى نافون رئيس إسرائيل خطابًا يكشف ما في الصدور فقال «**ها نحن قد سلمناكم العريش**»، وفي خطاب السادات رد في حدة «**أنا لا أقبل أن يقول أحد سلمناكم العريش، ولكننا استعدناها بالقتال المرير والدم الغالي الذي أهدر في سيناء**».

وفور الانتهاء من تسلم مدينة العريش بدأ العمل للإعداد للمرحلة الفرعية التالية للانسحاب الإسرائيلي، كانت هذه المرحلة تتضمن الانسحاب من مناطق البترول والمعادن في سيناء على مساحة 6000 كيلو متر مربع، وكانت تشتمل على مناطق أم بجمة، عسل، ومطامير، وادي فيران ووادي سدر، إضافة إلى 9 آبار، وفي 26 مايو 1979م بدأ الانسحاب الثالث، والذي استردت فيه مصر مساحة 7000 كيلو متر مربع في جنوب سيناء، تمتد 90 كيلو مترا داخل سيناء من شاطئ خليج السويس، وتضم الجزء المتبقي من وادي فيران ومجموعة آبار جوفية، وتشتمل على جزء من طريق أبو رديس - الطور بطول 38 كيلو مترا، ورفع عليها العلم المصري.

ثم بدأت مباحثات اللجنة العسكرية المشتركة لتسليم المرحلة الرابعة، وهي منطقة الطور، وسانت كاترين، وجبل موسى، والجفجافة، ورأس محمد، وتبلغ مساحتها 1500 كيلو متر، وكانت هذه المنطقة هدفا إسرائيليًّا للاستيطان والاستمرار في الاحتلال حيث مهدت لها طريقا بطول 50 كيلو مترا، وأنشأت

مطارًا في سانت كاترين وزودت المطار بممرين لاستقبال الطائرات خفيفة الحمولة، وأقامت موتيلات سياحية ومستشفى وفصولًا دراسية محدودة.

المعروف أن هذه المنطقة تاريخية حيث تضم كنيسة العليقة، والكنيسة الكبرى ودير سانت كاترين، كما تحتوي على مخطوطات أثرية نادرة، كما يوجد حول الدير سور هائل لحماية الدير، ولأن هذه المنطقة تعرضت للتهويد الكامل، لذا سارعت مصر بتعيين اللواء فريد عزت وهبة محافظًا لجنوب سيناء، وتمت إجراءات سريعة لمحو عملية التهويد ولتمصير كل الملامح الإسرائيلية، فتم سحب البطاقات الإسرائيلية من سكان جنوب سيناء واستبدالها ببطاقاتهم الأصلية المصرية، وكذلك تمصير رخص السيارات ورخص القيادة، كما أمدوا المنطقة بمجمعات استهلاكية للمواد التموينية وكذا استبدال العملات الإسرائيلية بالعملات المصرية من فروع البنوك المصرية في أبو رديس، وتسلمت مصر حقول علما في 25 نوفمبر 1979م، ذلك الحقل الذي اكتشفته إسرائيل وساومت عليه خلال جميع مراحل المفاوضات.

في 10 ديسمبر 1979م بدأت اللجنة العسكرية المشتركة تبحث إجراءات تسليم المرحلة الخامسة التي تسترد فيها مصر القطاع الأوسط لخط العريش - رأس محمد لمساحة 225 كيلو مترا، وتضم منطقة المضايق الاستراتيجية علاوة على ثلاثة مطارات عسكرية وهي: المليز - تمادة - السر، بهذه المنطقة مجموعة من الطرق الرئيسية وتضم طريق القطاع الأوسط بسيناء بين الإسماعيلية والحسنة بطول 200 كم، وطريق الشط - متلا بطول 40 كم، وطريق جبل الحيطان - الحسنة بطول 77 كم، وطريق السويس - الحسنة بطول 90 كم، تم التسليم في 25 يناير 1980م وبذلك تكون مصر قد استردت 45 ألف كيلومتر من شبه جزيرة سيناء، ويكون بذلك قد تمت المرحلة الأولى وَفْقَ الملحق العسكري ووَفْقَ بروتوكول الانسحاب الإسرائيلي، مع وجود قوات لحفظ السلام الدولي بين مصر وإسرائيل.

الانسحاب الإسرائيلي النهائي خلف الحدود الدولية:

في منتصف يناير 1982م بدأت المباحثات الخاصة بإتمام الانسحاب النهائي إلى الحدود الدولية الدائمة لمصر، تلك الحدود المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب البريطاني، وفي المادة الثانية من معاهدة السلام 1979م.

بدأ التباحث في 22 يناير 1982م بين عيزرا وايزمان ووزير الدفاع المصري الفريق كمال حسن علي، لاستكمال انسحاب إسرائيل حتى الحدود الدولية وَفْقَ المادة الثانية من البروتوكول الخاص بانسحاب إسرائيل والبند حـ، ووَفْقَ الملحق العسكري وكذا المادة الثانية البند الثاني.

تم هذا الانسحاب في غياب الرئيس السادات الذي اغتيل في «حادث المنصة» من قبل تنظيم إرهابي ينتمي للتيار الديني المتشدد، وغياب عيزرا وايزمان، وفي وجود إرييل شارون كوزير للدفاع الإسرائيلي عرض وزير الدفاع المصري على شارون 50 مليون دولار ثمنا لمنشآت «مستوطنة ياميت» أسوة بما تم في جنوب سيناء، لكن شارون رفض العرض المصري وقرر تدمير ياميت بدعوى الخوف من عودة المستوطنين اليهود إليها أو حدوث مشاكل على الحدود، وقام بتدمير المستوطنة الأقرب إلى حدود إسرائيل، شارون بدوافعه العدائية كان يكره أن ينتفع المصريون بها وقام أيضًا بتدمير 24 بئر ماء، وظل إرييل شارون حريصًا على الإبقاء على نقاط تسمح لإسرائيل بخلق خلافات مع مصر قبل إتمام الانسحاب، وظهر الخلاف على بعض النقاط الحدودية وتأزم الموقف عند «نقطة 91» وهي نقطة طابا،لتصبح طابا مسرحًا جديدًا للصراع المصري - الإسرائيلي، راهنت إسرائيل على أن تفوز بغنيمة ما من الأرضي المصرية بدلًا من أن تخرج خالية الوفاض على غير ما تعودت، لكن مصر جعلت من طابا ساحةً للصراع القانوني الدولي مع إسرائيل وأضافت من خلال هذا الصراع فصلًا جديدًا من فصول الانتصار على أرض سيناء المقدسة.

وترتب على «اتفاقية كامب ديفيد»(الملاحق الأمنية) التي لها علاقة مباشرة بالوضع الأمني في سيناء:

ملحق: البروتوكول الخاص بالانسحاب الإسرائيلي وترتيبات الأمن

المادة الأولى

أسس الانسحاب:

1. تقوم إسرائيل بإتمام سحب كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء، في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

2. لتوفير الأمن لكلا الطرفين سيصاحب تنفيذ الانسحاب على مراحل، الإجراءات العسكرية وإنشاء المناطق الموضحة في هذا الملحق وفي الخريطة رقم (1) والمشار إليها فيما بعد بكلمة «المناطق».

3. يتم الانسحاب من سيناء على مرحلتين:

أ. الانسحاب المرحلي حتى «شرق خط العريش / رأس محمد»، كما هو مبين على الخريطة رقم (2) وذلك خلال تسعة أشهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

ب. الانسحاب النهائي من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، من تاريخ تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.

4. تشكل لجنة مشتركة فور تبادل وثائق التصديق على المعاهدة، من أجل الإشراف على وتنسيق التحركات والتوقيتات أثناء الانسحاب، وإحكام الخطط والجداول الزمنية وَفْقًا للضرورة في حدود القواعد المقررة في الفقرة (3) أعلاه، والتفاصيل المتعلقة باللجنة المشتركة الموضحة في المادة (4) من المرفق لهذا الملحق، وسوف تحل اللجنة المشتركة عقب إتمام الانسحاب الإسرائيلي النهائي من سيناء.

المادة الثانية

تحديد الخطوط النهائية والمناطق:

1. بغية توفير الحد الأقصى لأمن كلا الطرفين بعد الانسحاب النهائي فإن الخطوط والمناطق الموضحة على الخريطة رقم (1) يتم إنشاؤها وتنظيمها على الوجه التالي:

أ. **المنطقة «أ»:**

1. المنطقة «أ» يحدها من الشرق الخط «أ» (الخط الأحمر)، ومن الغرب قناة السويس والساحل الشرقي لخليج السويس كما هو موضح على الخريطة رقم (1)
2. تتواجد في هذه المنطقة قوات عسكرية مصرية من فرقة مشاة ميكانيكية واحدة ومنشآتها العسكرية وكذا تحصينات ميدانية.
3. تتكون العناصر الرئيسية لهذه الفرق من:

أ. ثلاثة ألوية مشاة ميكانيكية.

ب. لواء مدرع واحد.

جـ. سبع كتائب مدفعية ميدانية تتضمن حتى 126 قطعة مدفعية.

د. سبع كتائب مدفعية مضادة للطائرات تتضمن صواريخ فردية أرض / جو وحتى 126 مدفعًا مضادًّا للطائرات عيار 37 مم فأكثر.

هـ. حتى 230 دبابة.

و. حتى 480 مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع.

ز. إجمالي حتى 22 ألف فرد.

ب – **المنطقة «ب»:**

1. المنطقة «ب» يحدها من الشرق الخط «ب» (الخط الأخضر)، ومن الغرب الخط «أ» (الخط الأحمر) كما هو موضح على الخريطة رقم (1).

2. توفر الأمن في المنطقة «ب» وحدات حدود مصرية، من أربع كتائب مجهزة بأسلحة خفيفة وبمركبات عجل، تعاون الشرطة المدنية في المحافظة على النظام في المنطقة، وتتكون العناصر الرئيسية لكتائب الحدود الأربع من إجمالي حتى 4000 فرد.
3. يمكن إقامة نقاط إنذار ساحلية أرضية قصيرة المدى ذات قوة منخفضة، لوحدات الحدود على ساحل هذه المنطقة.
4. تنشأ في المنطقة «ب» تحصينات ميدانية ومنشآت عسكرية لكتائب الحدود الأربع.

جـ - المنطقة «ج»:

1. المنطقة «جـ» يحدها من الغرب الخط «ب» (الخط الأخضر)، ومن الشرق الحدود الدولية وخليج العقبة كما هو موضح على الخريطة رقم (1).
2. تتمركز في المنطقة «جـ» قوات الأمم المتحدة والشرطة المدنية المصرية فقط.
3. تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل هذه المنطقة.
4. توزع قوات الأمم المتحدة داخل المنطقة «جـ» وتؤدي وظائفها المحددة في المادة السادسة من هذا الملحق.
5. تتمركز قوات الأمم المتحدة أساسا في معسكرات تقبع داخل مناطق التمركز التالية والموضحة على الخريطة رقم (1) على أن تحدد مواقعها بعد التشاور مع مصر:

أ. في ذلك الجزء من المنطقة في سيناء، التي تقع في نطاق 20 كم تقريبا من البحر المتوسط وتتاخم الحدود الدولية.

ب. في منطقة شرم الشيخ.

د – المنطقة «د»:

1. المنطقـة «د» يحدها من الشرق الخط «د» (الخـط الأزرق)، ومن الغرب الحدود الدولية كما هو موضح على الخريطة رقم (1).
2. تتواجد في هذه المنطقة قوة إسرائيلية محدودة من أربع كتائب مشاة ومنشآتها العسكرية وتحصينات ميدانية ومراقبي الأمم المتحدة.
3. لا تتضمن القـوة الإسرائيلية في المنطقة «د» دبابات أو مدفعية أو صواريخ فيما عـدا صواريخ فردية أرض/ جـو تتضمن العناصر الرئيسـية لكتائب المشاة الإسرائيلية الأربع حتى 180 مركبة أفراد مدرعة من كافة الأنواع وإجمالي حتى 4000 فرد.
4. يسـمح باجتياز الحـدود الدولية مـن خلال نقـاط المراجعة فقط والمحددة من قبل كل طرف وتحت سيطرته ويكون هذا الاجتياز وَفْقًا للقوانين والنظم المعمول بها في كل دولة.
5. تتواجد بهذه المناطق تلك التحصينات الميدانية والمنشآت العسكرية والقوات والأسلحة المسموح بها والمحددة في هذا الملحق.

المادة الثالثة

نظام الطيران العسكري:

1. تكـون طلعات طائرات القتال وطلعات الاسـتطلاع، لمصر وإسرائيل فوق المنطقتين «أ» و«د» فحسب، كل في منطقته.
2. تتمركـز الطائـرات غـير المسـلحة وغـير المقاتلـة لمـصر وإسرائيـل في المنطقتين «أ» و«د» فقط، كل في منطقته.
3. تقلـع وتهبط طائرات النقل غير المسـلحة المصرية فقط في المنطقة «ب» ويمكـن الاحتفـاظ في المنطقـة «ب» بعـدد 8 طائـرات منهـا، يمكـن

تجهيـز وحدات الحدود المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسـلحة لأداء وظائفها في المنطقة «ب».

4. يمكـن تجهيز الشرطـة المدنية المصرية بطائرات هليكوبتر غير مسـلحة لأداء وظائف الشرطة العادية في المنطقة «جـ».

5. يمكن إنشاء مطارات مدنية فقط في هذه المناطق.

6. دون المسـاس بأحكام هذه المعاهدة، يقتصر النشاط الجوي العسكري في المناطق المختلفة وفي المجال الجوي الواقع فوق مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق.

المادة الرابعة

النظام البحري العسكري:

1. يمكـن للقطع البحْريـة التابعة لمـصر وإسرائيل التمركـز والعمل على سواحل المنطقتين «أ» و«د» كل في منطقته.

2. يمكن لـزوارق حرس السـواحل المصرية خفيفة التسـليح أن تتمركز وتعمـل في الميـاه الإقليميـة للمنطقة «ب» لمعاونة وحـدات الحدود في أداء وظائفها في هذه المنطقة.

3. تؤدي الشرطة المدنية المصرية والمجهزة بزوارق خفيفة مسلحة تسليحًا خفيفًا وظائف الشرطة العادية داخل المياه الإقليمية للمنطقة «جـ».

4. ليـس في هـذا الملحق مـا يعتبر انتقاصًا مـن حق المرور الـبريء للقطع البحرية لكلا الطرفين.

5. يمكن أن تقام في المناطق المختلفة موانئ ومنشآت بحْرية مدنية فقط.

6. دون المساس بأحكام هذه المعاهدة يقتصر النشاط البحْري العسكري في المناطق المختلفة وفي مياهها الإقليمية على ما هو مقرر على وجه التحديد في هذا الملحق.

المادة الخامسة

نظام الإنذار المبكر:

يمكن لكل من مصر وإسرائيل إنشاء وتشغيل نظم إنذار مبكر في المنطقتين «أ» و«د» فقط، كل في منطقته.

المادة السادسة

عمليات الأمم المتحدة:

1. يطلب الطرفان من الأمم المتحدة أن توفر قوات ومراقبين للإشراف على تنفيذ هذا الملحق وبذل كل جهودها لمنع أي خرق لأحكامه.
2. **يتفق الطرفان، كل فيما يخصه، على طلب الترتيبات التالية فيما يتعلق بقوات ومراقبي الأمم المتحدة:**

أ - تشغيل نقاط مراجعة ودوريات استطلاع ونقاط مراقبة على امتداد الحدود الدولية وعلى الخط «ب» وداخل المنطقة «جـ».

ب - التحقق الدوري من تنفيذ أحكام هذا الملحق مرتين في الشهر على الأقل، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

جـ- إجراء تحقق إضافي خلال 48 ساعة بعد تلقي طلب بذلك من أي من الطرفين.

د - ضمان حرية الملاحة في مضيق تيران وَفْقًا للمادة الخامسة من معاهدة السلام.

3. تنفذ الترتيبات المقررة عاليه لكل منطقة بواسطة قوات الأمم المتحدة في المناطق «أ»، «ب»، «جـ» وبواسطة مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة «د».
4. يرافق أطقم التحقيق للأمم المتحدة ضباط اتصال من الطرف المختص.
5. تخطر قوات الأمم المتحدة ومراقبوها كلا الطرفين بالنتائج التي يتوصلون إليها.
6. تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها الذين يعملون في مختلف المناطق بحرية الحركة والتسهيلات الأخرى الضرورية لأداء واجباتهم.
7. لا تتمتع قوات الأمم المتحدة ومراقبوها بأية صلاحيات للسماح باجتياز الحدود الدولية.
8. يتفق الطرفان على الدول التي تشكل منها قوات ومراقبو الأمم المتحدة، وسيتم ذلك من الدول غير ذات العضوية الدائمة بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
9. يتفق الطرفان على أن تقوم الأمم المتحدة بوضع ترتيبات القيادة التي تضمن أفضل تنفيذ فعال لمسئولياتها.

المادة السابعة

نظام الاتصال:

1. عقب حل اللجنة المشتركة يتم إنشاء نظام اتصال بين الطرفين، ويهدف هذا النظام إلى توفير وسيلة فعالة لتقييم مدى التقدم في تنفيذ الالتزامات وَفْقًا لهذا الملحق وحل أية مشكلة قد تطرأ أثناء التنفيذ، كما تقوم بإحالة المسائل التي لم يبت فيها إلى السلطات العسكرية الأعلى

للبلديـن كل فيما يخصـه للنظر فيها، كما يهدف أيضًا إلى منع أية مواقف قد تنشأ نتيجة أخطاء أو سوء فهم من قبل أي من الطرفين.

2. يقام مكتب اتصال مصري في مدينة العريش، ومكتب اتصال إسرائيلي في مدينة بئر سـبع، ويـرأس كل مكتب ضابط من البلـد المعني يعاونه عدد من الضباط.

3. يقـام اتصال تليفوني مباشر بـين المكتبين وكذا خطوط تليفونية مباشرة بين قيادة الأمم المتحدة وكلا المكتبين.

المادة الثامنة

احترام النصب التذكارية للحرب:

يلتـزم كل طـرف بالمحافظـة على النصـب المقامة في ذكرى جنـود الطرف الآخر بحالة جيدة، وهي النصب المقامة بواسـطة إسرائيل في سـيناء والنصب التي ستقام بواسطة مصر في إسرائيل، كما سيسمح كل طرف الوصول إلى هذه النصب.

المادة التاسعة

الترتيبات المؤقتة:

ينظـم المرفـق لهذا الملحـق والخريطتـان رقـم (2)و(3) انسـحاب القوات المسلحة الإسرائيلية والمدنيين إلى ما وراء خط الانسحاب المرحلي، وكذا حركة قوات الطرفين والأمم المتحدة حتى الانسحاب النهائي.

طابا.. ملحمة دبلوماسية النصر

قضية علامات الحدود:

عند تعريف طبيعة قضية طابا، لا بد من التأكيد على أنها قضية سياسية من الطراز الأول قبل أن تكون خلافًا قانونيًّا أو عسكريًّا، فالسياسة الإسرائيلية المعتمدة منذ تأسيس دولة إسرائيل وأهدافها التوسعية تتشكل بنظام نهش وهضم أجزاء من الأراضي العربية المحيطة بها، وتستهدف إسرائيل من قضية علامات الحدود إلى سرقة أرض مصرية والفوز بها كغنيمة ثمينة اقتصاديًّا واستراتيجيًّا وعسكريًّا، وأسطورة التفوق الإسرائيلي التي استمرت ركيزة مهمة من ركائز السياسات الإسرائيلية أصابها الكثير من الاهتزاز والترنح بفعل حرب أكتوبر 1973م، وبالمقابل في تقديرها أن العقلية العربية تحتاج إلى كثير من النضج والإجادة وراهنت على أن المصريين لن يفلحوا في إثبات حقهم السيادي في طابا، بمعنى أن إثبات التفوق على الأداء المصري في غير المجال العسكري كان هدفًا إسرائيليًّا حاضرًا.

انبثقت معاهدة السلام عن إطار الاتفاق لإبرام معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل الموقع في 17 سبتمبر 1978م، نصت المادة الأولى فقرة (1) من معاهدة السلام في 26 مارس 1979م على أن «تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما»، كما نصت الفقرة (2) من المادة ذاتها على أن «تسحب إسرائيل جميع قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء»، ونصت المادة الثانية من المعاهدة على

أن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب.

وقد تشكلت لجنة مشتركة وَفْقًا للمادة الرابعة من معاهدة السلام للقيام ضمن أشياء أخرى بوظيفة «تنظيم تعليم علامات الحدود»، وأثناء قيام اللجنة بعملها لتحديد الحدود الدولية لم يتسن الاتفاق على تعيين مواضع بعض العلامات على طول خط الحدود، والتي يبلغ عددها 91 علامة حدودية، وكان ذلك قبل 25 إبريل 1982م التاريخ الذي تحددَ وَفْقًا للملحق (1) من معاهدة السلام للانسحاب النهائي لإسرائيل خلف الحدود الدولية، وفي 25 إبريل 1982م وافقت كل من مصر وإسرائيل على إحالة المسائل الفنية المتعلقة بالحدود «لإجراء يتفق عليه من شأنه التوصل إلى قرار كامل ونهائي وَفْقًا للمادة السابعة من معاهدة السلام»، ووافق كل طرف خلال تلك الفترة على «التحرك إلى ما وراء الخطوط التي بينها الطرف الآخر»، ولم تسفر المباحثات إعمالا بالمادة السابعة من معاهدة السلام بين الطرفين بوساطة أمريكية عن التوصل إلى اتفاق.

وبالرغم من ورقة إبريل 1982م سار الإسرائيليون قدما في صنع ما يمكن تسميته «الأمر الواقع» وفي اتجاهات متنوعة، ففي الاتجاه العسكري وعلى مختلف فروع القوات العسكرية البحرية والبرية والجوية قامت إسرائيل بممارسات وصفتها مصر وَفْقَ تقديراتها «بالانتهاكات»، بهدف التأثير على السيادة في المنطقة وقد رصد جهاز الاتصال المصري هذه الانتهاكات وقدم 53 احتجاجًا، وبالمقابل قدمت إسرائيل 21 احتجاجًا، هذه الاحتجاجات بالطبع لا تعتبر حجة قانونية لكنها تضعف إلى حد كبير من شرعية الأمر الواقع الذي تحاول إسرائيل أن تخلقه وتثبته.

مشاهد الانتهاكات الإسرائيلية:

- لم تقدم إسرائيل أية مبررات للوجود العسكري في المنطقة المتنازع عليها، كما أن الأمر لم يقتصر على الدوريات العسكرية وإنما تصاعد بزيارات عديدة من القيادات العسكرية الإسرائيلية، حتى زيارة وزير الدفاع أرييل شارون في ديسمبر 1982.
- تعمد الإسرائيليون إثارة حمية القوات المصرية لدفعهم لارتكاب عمل يستندون إليه في تصفية الوجود المصري في المنطقة بأكملها، كان الاستفزاز الإسرائيلي بهدف الضغط والتأثير على الدبلوماسيين المصريين الذين يجرون المفاوضات.
- استكمال بناء «فندق سونستا» واستكمال ملحقاته الفندقية، مع التوسع في بناء رصيف بحْري أمام الفندق تحت ادعاء استخدامه في النشاط السياحي.
- إقامة سلك شائك من العلامة (90) إلى البئر الواقعة شرق شجر الدوم بثلاثين مترا، ثم إقامة سلك آخر يمر عبر منطقة شجر الدوم.
- إحاطة منطقة من الشاطئ بالسلك الشائك لاستخدامها من جانب العسكريين الإسرائيليين.
- غرس 15 عمودًا على جانبي بوابة الحدود المصرية - الإسرائيلية بشكل مؤقت في ديسمبر 1985م، مع وضع لافتة على بعد 30 مترًا من بوابة المركز المصري باللغة العبرية وباللغة الإنجليزية «منطقة عبور».
- رفعت أعلاما عديدة على المنطقة تحمل نجمة داود، كما تم رفع علم إسرائيل على الربوة الجرانيتية الموجودة بالمنطقة.

تصورت إسرائيل أنه يمكنها أن تساوم وتضغط على مصر لكن الذي حدث من إبريل 1982م هو عكس ما توقعته إسرائيل، فقد سحبت مصر

سفيرها من تل أبيب بعد غزو إسرائيل للبنان، وتوقفت مفاوضات طابا في أول أكتوبر 1985م، لاشك أن الموقف المصري أدى إلى إطالة أمد النزاع لكنه كان مفيدًا، حتى يكون واضحًا للجميع أن هذه المفاوضات لن تشكل عامل ضغط على إرادة مصر أو تجعلها تتخلف عن قضايا أمتها، سعت مصر إلى تحسين علاقاتها مع الدول العربية وأحدثت تقاربًا هامًّا مع منظمة التحرير الفلسطينية، مقابل تجميد علاقتها مع إسرائيل حتى تشكل هي ضغطًا متزايدًا على الحكومة الإسرائيلية من خلال منهج الحكومة المصرية في تبريد عملية السلام، بدا الخيار أمام إسرائيل صعبًا ما بين استمرار سياساتها في طابا وإفساد سياساتها في المنطقة التي اعتبرت معاهدة السلام مع مصر أهم أركانها.

سعت إسرائيل بداية إلى الوصول إلى حل توفيقي ولكن ثبت لها عدم إمكان الوصول إلى حل تفاوضي، وسعت مصر إلى دفع إسرائيل إلى التحكيم من خلال ضغط مصري على إسرائيل لتقبل مبدأ التحكيم أكثر من ثلاث سنوات وثماني جولات من المحادثات حتى وافقت في 13 يناير 1986م، ثم استغرق توقيع مشارطة التحكيم ثمانية شهور أخرى من المفاوضات الشاقة في 11 سبتمبر 1986م.

قضية رأس النقب:

المقصود بقضية رأس النقب هو الخلاف حول موضع العلامات الأربع 85، 86، 87، 88 فهذه المنطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة تمتد بين المنطقة من قمة جبل الردادي (علامة 82) إلى العلامة 88، وتشمل رأس النقب منطقتين مختلفتين حيث يضم الشمال قسمًا من هضبة النقب ويخترقها في الجنوب الجزء الأعلى من حوض وادي طابا، أما القسم الشمالي فيضم الأجزاء الجنوبية من هضبة رأس النقب ومنابع وادي طابا، يضم هذا الجزء جبل فورت وجبل فتحي علاوة على ذلك فرأس النقب تضم ممر رأس النقب (درب الحج) ممر رأس النقب – السويس، من هذا التوصيف الجغرافي البسيط يتضح أن رأس

النقب هو بداية القسم المنيع استراتيجيًّا، وأن الطبيعة قد وفرت لمصر مانعًا طبيعيًّا لحمايتها وحماية ثرواتها الاقتصادية ومواضعها الاستراتيجية.

سعت إسرائيل إلى الالتفاف على الحقائق الجغرافية وأن تلغي ثوابت قانونية وتاريخية بمحاولة إعادة تعليم مواقع العلامات الأربع حتى تتمكن من إحكام السيطرة والقبضة الإسرائيلية، وأن تضيف لها مواقع حصينة طبيعية ومواقع حاكمة بالنسبة للعقبة وشبكة كبيرة من الطرق المهمة، إضافة إلى طريق مفتوح من أم الرشراش (إيلات) إلى السويس.

قضية رأس النقب التي طرحت للتحكيم ومحاولة زحزحة الحدود غربًا لصالح إسرائيل، لم تكن المحاولة الأولى، ففي 10 مايو 1960م أثناء مرور إحدى دوريات الكتيبة اليوجوسلافية من قوة الطوارئ الدولية على خط الحدود عثرت على علامة حدود حديثة البناء في «الكنتلا»، ثم وجدت ثلاث علامات أخرى جديدة على نفس الخط؛ أي على مواضع علامات 27، 85، 87، 91، وأحيل الأمر إلى مراقبي الهدنة ثم فتح تحقيق مرفق بتقرير جاءت فيه العلامات الجديدة مكتوبًا عليها باللغة الإنجليزية واللغة العبرية، وأكد أن إسرائيل هي التي قامت ببناء العلامات الجديدة في تلك المنطقة النائية، حاول رئيس المراقبين الدوليين «الجنرال جياني» إجراء اتصالات مع المسئولين الإسرائيليين لكن لم يستجب له، فقام بالاتصال بالمسئولين المصريين وتم الرد عليه بخطاب يتضمن إحداثيات خط الحدود الدولي، وبالتالي أصبح لدى قوة الطوارئ الدولية وثيقة يمكن الاستدلال بها على مواضع العلامات الأصلية، وقد جاءت الإحداثيات لخط الحدود المصري متطابقة مع مواضع علامات الحدود التي حاولت إسرائيل أن تضمها إليها باعتبار أن المنطقة نائية ووعرة، ويمكنها أن تفلت بهذا العمل من أية رقابة وتفوز به في غفلة من قوات الطوارئ الدولية وفي ظل غياب الوجود العسكري المصري.

حاولـت إسرائيـل بذلك انتـزاع أكثر من عشرة كيلومـترات من الأراضي المصرية لانتزاع المواقع الاستراتيجية الحاكمة والسيطرة على الطريق المؤدي إلى قناة السـويس، فهي تسعى لتوسـيع وتأمين أهم مساحة تطل على خليج العقبة لتكـون بالقـرب من مضايق تيران وسـنافر، إضافة إلى كـون رأس النقب نقطة انطلاق سريعة إلى المفترق، فمواضع علامات الحدود 85، 86، 87، 88، 91 هي مرتكز المثلث الجنوبي، وتتركز القيمة الاستراتيجية بصورة بارزة على السواحل عامة ورأس شـبه جزيرة سـيناء عند شرم الشـيخ خاصة، لذلك فالسيطرة على مواضع هذه العلامات الخمس تشكل ضلعًا من محور الحركة البرية الأساسية، ولا شـك في أن لمنطقة شرم الشـيخ أهمية اسـتراتيجية قصوى والاقتراب منها أو تهديدهـا إسرائيليًّا يقلل من أهميتها فهي مفتاح اسـتراتيجي للمثلث الجنوبي وتتحكم في كل خليج العقبة عن طريق مضيق تيران.

لذلك يتأكد أن السيطرة على رأس النقب يمكن استراتيجيًّا وعسكريًّا من تحقيق مفاجأة عسكرية لمصر، وهو ما استغلته إسرائيل في حرب 5 يونيو بشكل كبير غير ميزة التوسع الإقليمي والسيطرة على الأراضي المصرية ومحاولة ضمها إلى إسرائيـل، وهو ما دفع إسرائيل بالتزييف والادعاء المضلل أن تزحزح الخط الحـدودى المـصري الثابت غربًـا لصالح إسرائيـل رغم الدلائـل القطعية التي تثبت مواضع العلامات التي تحاول إسرائيل أن تشكك في مواضعها.

كانـت الدلائل قاطعة لصالح مصر من الوثائـق البريطانية والخرائط ومن وثائق الأمم المتحدة سـواء اتفاقيات الهدنـة (رودس 1949م) أو من تقارير قوة الطـوارئ الدولية المرابطـة على الحدود المصرية الشرقيـة، والتقارير الوافية عن انتشـار قـوات الأمم المتحدة على طول الحدود الشرقيـة رفح - طابا على خليج العقبـة، إضافـة إلى ذلـك هو وجـود العلامـات الحدوديـة 1906م؛ فقد كانت باقيـة على ماهي عليه، ووَفْق ما جاء بالمـادة الأولى من اتفاقية 1906م إضافة إلى الخرائط الإسرائيلية ذاتها قبل عام 1982م، معنى هذا أن إسرائيل كانت تسـعى

بالمناوشـة والمساومة والمقايضة بالعلامات التسـع الشمالية مقابل الحصول على تنازلات في مواضع العلامـات الجنوبية 85، 86، 87، 88،وتراءى للإسرائيليين أن افتعـال الخـلاف في العلامـات التسـع الشـمالية سـيقوي مركزهم بالنسـبة للعلامـات الجنوبيـة لتضيف لإسرائيل مزايا اسـتراتيجية عظيمـة لها وحرمان مصر وتجريدها من مزاياها الأصلية.

لذلك كان منطوق الحكم هو:

- تقـضي المحكمة بأربعة أصـوات ضد صوت واحـد، أن علامة 85 تقع في الموضـع الذي قدمته مصر، وكان الفـارق بين ما قدمته مصر وادعته إسرائيل 2238.36م.
- تقـضي المحكمـة بأربعة أصوات ضد صـوت واحد أن علامـة 86 تقع في الموضـع الذي قدمته مصر، وكان الفـارق بين ما قدمته مصر وادعته إسرائيل 1740.52م.
- تقـضي المحكمـة بأربعة أصوات ضد صـوت واحد أن علامـة 87 تقع في الموضـع الذي قدمته مصر، وكان الفـارق بين ما قدمته مصر وادعته إسرائيل 1655.0م.
- تقضي المحكمة بأربعة أصوات ضد صوت واحد أن علامة الحدود رقم 88 تقـع في الموضع الذي قدمته مـصر، وكان الفارق بين ما قدمته مصر وادعته إسرائيل 44.33م.

قضية طابا ـ العلامة «91»....

انتهجـت مـصر موقفًـا ثابتًـا طـوال الوقت وهو أنـه لا حلول وسـطًا فيما يتعلق بقضية السـيادة على الأرض، بينما سـعت إسرائيـل إلى أن تأخذ المحكمة بأحـد الموضعين اللذين تقدمت بهـما لعلامة الحدود 91، وهي تعلم بأنه احتمال ضعيـف، فإمـا أن تعجـز هيئـة الدفـاع المصرية عـن التدليـل وإثبـات موضع

العلامة الحدودية 91، وإما أن تعجز هيئة التحكيم نفسها عن التوصل إلى قرار يثبت أحقية محددة لأي من الطرفين، وبذلك تظل منطقة طابا تحت السيطرة الإسرائيلية والدخول في مفاوضات لا تنتهي، ثم يتم تثبيت الأوضاع والأمر الواقع فلربما تصبح طابا جزءًا مضافًا إلى إسرائيل.

تعريف موضع العلامة 91 كما قدمه «الكابتن روبرت أوين» في تقريره النهائي 28 أكتوبر 1906م عن عمل بعثة حدود سيناء، «يبدأ خط الحدود من خليج العقبة عند رأس طابا، وهي النقطة التي تلتقي فيها سلسلة الجبال شمال طابا بالبحر، ومن ثم على طول السلسلة في اتجاه شمالي غربي، ثم عند نقطة معينة في اتجاه الشمال الشرقي جنوب جبل فتحي حتى المفرق، على رأس الممر الواقع على حافة الهضبة»، وفي موضع آخر من التقرير جاء فيه «أعتقد أن الحدود ينبغي أن تسير على طول سلسلة الجبال الشمالية لطابا في اتجاه شمالي، حتى تصل إلى جبل فتحي على ألف ياردة من رأس نقب العقبة وسوف تحتفظ طبعا بطابا، ثم إن خط الحدود ينبغي أن يسير على نحو لا يسمح بمنح الأتراك أي موقع يتحكم في طابا الذي سيصبح طريقنا إلى طابا وبالتالي منفذنا على الخليج».

الحقائق التاريخية التي تضمنتها الوثائق البريطانية تؤكد أن الجانب التركي قد استجاب للمطالبة المصرية الخاصة بتأميم وادي طابا، وتلك الحقائق مسجلة في التقرير النهائي عن عملية التعليم وقدمه الكابتن أوين، وهكذا فقد تم بذلك ضمان كل من وادي طابا للجانب المصري ولكن في مقابل جبل فتحي وثميلة الردادي، حيث طالب المبعوثون الأتراك ببئر تقع على الفرع الشمالي في أقصى الشرق من وادي مايين، وقد تمت الاستجابة لهذا الطلب، وفي نفس التقرير يذكر الكابتن روبرت أوين «أن طابا هي البقعة التي تصطدم فيها سلسلة المرتفعات بمياه الخليج، لذلك فقد ضمنت مصر بذلك كل وادي طابا»، معنى هذا أن طابا بتعريفها الشامل من وادي طابا وقلعة طابا ووديان طابا ورأس طابا التي تصطدم بمياه خليج العقبة وفق الوثائق المتعددة هي داخل الأرض المصرية،

وتمارس عليها الحكومة المصرية السيادة، وأن العلامة الحدودية (علامة باركر) 91 قد أقيمت عند نهاية الجرف وعلى بعد 170 مترًا من الخليج.

إن قضية موضع العلامة 91 أو قضية طابا كان لها أهمية قصوى لدى إسرائيل فهي ذات طابع جيو - سياسي، حيث طمعت إسرائيل في وجود حقيقي على خليج العقبة ومن ثم في البحر الأحمر لأهداف عسكرية وسياسية، فبذلت إسرائيل كل الوسائل ما بين التضليل والتزييف وقلب الحقائق في التشكيك بتفسير ما جاء باتفاقية 1906م والتشكيك في تفسير ماهية طابا والتشكيك في مصرية طابا ومظاهر السيادة عليها، فضلا عن التشكيك في الخرائط والوثائق والمقارنة بأن لمصر على خليج العقبة 260 كم بينما إسرائيل لها 12 كم فقط، كما لم ولن يتوقف السعي الإسرائيلي إلى توسيع شرفة إيلات على خليج العقبة والذي كان هدفا من أهداف حربي 1956م و1967م ثم في مفاوضات السلام وصولا إلى التحكيم الدولي، فإسرائيل تعتبر طابا امتدادًا طبيعيًّا لإيلات، وبالتالي تهدف من وجودها في طابا إلى:

- تأمين ميناء إيلات.
- القرب الشديد من المراكز والطرق الحاكمة في سيناء.
- القرب من شرم الشيخ ورأس محمد ورأس نصراني.
- طابا تشكل أحد مفاتيح الاستيلاء على جنوب شبه جزيرة سيناء.
- الاقتراب أكثر من جزيرتي تيران وسنافر، لمراقبة الوجود المصري العسكري.

وكذلك في إطار توسيع الشرفة البحْرية المطلة على البحر الأحمر لإسرائيل خطة مستقبلية طموح، قائمة على منافسة مصر أو القضاء على أحد مصادر تميز مصر ألا وهي قناة السويس، فلدى إسرائيل مشروع شق قناة بحْرية تربط البحر الأحمر من خلال خليج العقبة بالبحر الأبيض المتوسط مرورًا بالبحر

الميـت، هـذا المشروع يتطلب منطقة انتظار واسـعة حول مينـاء إيلات وهذا لا يتوافر إلا باحتلالها لمنطقة طابا علاوة على ذلك تدخل جزيرة تيران في المخطط الإسرائيلي بشأن مشروع القناة.

لهذا حرصت إسرائيل بشـدة – في إطار أسطورة التفوق وفي إطار أطماعها التوسعية – على تقديم الحجج للتشكيك في موضع العلامة 91 كما قدمته مصر، سـواء بالتشـكيك في صلاحيـات «باركـر حاكم سـيناء البريطـاني» باعتباره لم يكـن عضوًا في اللجنة المصرية، وبالتالي شـككت في علامـة باركر وموضعها، كـما شـككت في تطبيـق المبدأ الفنـي لوضع علامـات الحدود الـذي ينص على الرؤيـة المتبادلة، وشـككت في الوجود المصري وعدم قـدرة مصر على إبداء أية مظاهر حضارية لطابا، وشـككت في اسـتفادة مصر من طابا سـواء من الناحية الاقتصاديـة والسـياحية وحتى العسـكرية، كـما كان هناك هدف سـياسي مهم بالنسـبة لإسرائيـل فإن (قرار242) ينص على انسـحاب إسرائيـل من «أراضٍ» ولم يقـل «الأراضي»، وتمسـك الإسرائيليون بهذه الكلمة لأنهـم لو طبقوها مع مصر فسيضطرون إلى تطبيقها بالانسحاب من الجولان ولبنان والضفة الغربية وفلسطين، وهو ما جعلهم يتمسكون بطابا كنموذج للمراوغة.

لكـن أمام الحقائق الثابتة والبراهين الحقيقية، جاء تاريخ التاسـع عشر من مـارس في العـام 1989م ليمثـل يومًا خالـدًا في التاريخ المصري، يومًا لا ينسـى فهو يوم «استرداد طابا» وعودتها لأحضان الوطن الأم،أي للسيادة المصرية يوم رفع الرئيس المصري حسـني مبارك علم مصر خفاقًـا على أرض طابا المصرية، معلنًـا للعالم أجمع عودة السـيادة المصرية الكاملة على آخـر نقطة حدود مصرية محتلـة قائلًا: «**لقد ارتفع علم مصر على أرض طابا، ولن ينكس علم مصر أبدًا، سوف يظل علم مصر شامخًا خفاقًا على بركة الله**».

فمعركة طابا الدبلوماسية درة على جبين المفاوض المصري، حيث انتصرت إرادة الفكر المصري على إرادة الفكر الإسرائيلي، وتم تحطيم الأسـطورة الزائفة

للعقلية الإسرائيلية في معركة شرسـة بين العقول والأفكار لا تقل عن شراسـة المعركـة الحربيـة في أكتوبـر 1973م، وأصبـح حكـم المحكمة بـأن طابا مصرية وسـامًا على صدر كل المشـاركين في عودتها، وتسلح الوفد المصري خلال تلك المعركة بالتاريخ والقانون والجغرافيا والمبادئ والأوراق والمسـتندات والشهود لاسـترجاع الأرض، فاعتبرت ملحمـة طابا من أبرز ملاحـم التاريخ المصري بالرغم من أن طابا منطقة صغيرة لا تتجاوز مساحتها (1020 مترًا مربعًا)، لكن مـصر كانـت ترى دائـمًا، ولاتـزال، أن أرض الوطن لا تقبـل التجزئة ولاتقبل المسـاومة، وأن كل حبة رمل في أرض طابا تمثل مصر كلها لأنها جزء من ترابها ورمـز لسـيادتها، ضم فريق التفاوض المصري خبراء أمثال الفريق كمال حسـن علي ولواء محسـن حمدى ولواء طه المجدوب ولواء لبيب شرابي، وبطرس غالي وأسامة الباز وطاهر شاش وعمرو موسى.

طريق عودة الأرض:

سـلكت مصر في سبيل اسـترداد طابا طريقًا طويلًا مجهدًا، جاء أول إعلان رسمي عن مشكلة طابا في مارس 1982م قبيل حوالي شهر من إتمام الانسحاب الإسرائيلي من شبه جزيرة سيناء، عندما أعلن رئيس الجانب العسكري المصري باللجنة العسكرية المشُتركة المشكلة لإتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء، أن هنـاك خلافًا جذريًا بين مصر وإسرائيل حـول بعض النقاط الحدودية وخاصة «العلامة 91»، وأثير النزاع مرة أخرى يوم إتمام الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في الخامس والعشرين من إبريل 1982م، وحرصا من القيادة السياسـية المصرية على إتمام الانسـحاب الإسرائيلي في موعده وعدم إفساد فرحة الشعب المصري بعودة سيناء، فقد اتفق الجانبان المصري والإسرائيلي على تأجيل الانسحاب من منطقة طابا وحل النزاع بالرجوع لقواعد القانون الدولي وبنود اتفاقية السـلام المصرية – الإسرائيلية، وبالتحديد وَفْقًا للمادة السابعة، والتي تنص على:

1. تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضات.

2. إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضات تحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم.

ونص الاتفاق المؤقت الذي وقعه الطرفان في حينه، على عدم قيام إسرائيل ببناء أية إنشاءات جديدة في المنطقة لحين فض النزاع.

بالرغم من ذلك قامت إسرائيل بافتتاح فندق «سونستا طابا» في 15 نوفمبر 1982م والإعلان عن بناء قرية سياحية هناك، كما قامت أيضًا بإجراء بعض العمليات الرمزية التي تشكل نوعًا من فرض السيادة الإسرائيلية على منطقة طابا، خاضت مصر صراعًا قانونيًّا دوليًّا طويلًا ومريرًا نتيجة للخلافات التي أثارتها إسرائيل حول علامات الحدود، بعد استنفاد كافة أنماط المفاوضات كشكل من أشكال تسوية النزاعات طبقًا لبنود معاهدة السلام، أبلغت مصر إسرائيل إصرارها على ضرورة اللجوء للتحكيم الدولي كوسيلة لحل النزاع، وقد كان الموقف المصري شديد الوضوح باللجوء إلى التحكيم بينما رأت إسرائيل أن يتم حل الخلاف أولًا بالتوفيق.

كان أمام الوفد المصري في اللجنة العسكرية المشتركة العديد من الحقائق تم التوصل إليها، منها أن المادة الثانية من معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية قد نصت على (إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لاتمس) وقد تضمنت أن تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة، وتم تحديد خط الحدود منذ إبريل 1981م بالوثائق والصور الجوية ومواصفات العلامات، وكانت العلامات الدولية موجودة منذ عام 1906م عندما كانت فلسطين تحت الانتداب البريطاني ومصر تحت الحكم العثماني، إذن إسرائيل لم تكن موجودة والإنجليز هم الذين وضعوا العلامات من رقم «1 وحتي 91»، وهي عبارة عن قائم هرمي بطول «3أمتار» مبنية بأحجار من البيئة، يتوسطها عمود حديد يكتب عليه رقم العلامة، ووجود إسرائيل في سيناء منذ

1967م وحتـى 1982م منحها الفرصـة للتلاعب في العلامات وأماكنها، فتركوا بعضهـا وأزاحـوا أخرى ودمـروا غيرها وهكذا؛ تحسـبًا للمفاوضـات، وكان الخلاف على (13علامة دولية)، بدأ الفريق المصري يستطلع الأرض وكان معه الإسرائيليـون والبداية كانت مـن رفح حتى خليج العقبة، فبـدأ الإسرائيليون يختلفـون مع الفريق المصري على مواقع العلامات والخلاف كان على (5 أمتار) وحتى(190 سـم)، إلا (العلامة 85) كانـوا يريدونها داخل الأراضي المصرية بـ (2.5 كـم) وكان لديهم هدف خفي ونية سـيئة، تمثلـت في أن يحدث تأخير عن ميعاد الانسحاب بسبب أن الفريق لم يعاين خط الحدود ويحدده، فأدرك الفريق ذلـك وقرر تحديد باقـي العلامات بالكامل وما يختلف عليه يترك مؤقتًا للعودة إليـه مرة أخرى لاحقًا، وأصبح الاختـلاف على13(علامة دولية) بالادعاء أنها في غـير أماكنها، وهذا التغيير كان سـيغير خط الحدود بالكامـل لتحقيق فوائد طبوغرافيـة لصالح إسرائيـل، بحصولهم على تل أو هضبـة أو طريق ما، وهذه كانت أطماع آرييل شارون؛ لأنه كان يريد امتلاك إسرائيل طريقًا مباشرًا يسهل للجيش الدخول بدباباته وخلال (48 ساعة) يصل إلى قناة السويس.

أزمة «العلامة 91»:

كان الفريق العسكري المصري يتحرك في منطقة ترسيم الحدود ومراجعتها بطائـرات الهيلكوبـتر الإسرائيليـة أو بالعربـات الخاصـة بهـم، وعنـد الانتهاء مـن تحديـد (العلامـة 90) طلـب الفريـق الصعـود إلى (العلامـة 91) فأبلغهم الإسرائيليون أن الهليكوبتر لن تستطيع الهبوط فوق الجبل، فطلبوا سيارة نصف جنزيـر فقيل لهـم السـاعة الآن 5م ولديهم تعليـمات بعدم التحـرك والرجوع، فصمـم أعضاء الفريق المصري على المعاينة وصعدوا على أرجلهم وكان الفريق مكونًا من (اللواء محسـن حمدي، واللواء عبدالفتاح محسـن مدير إدارة المساحة العسـكرية، ومصور، وجنديان من الصاعقـة)، لم يجد الفريق (العلامة 91) إنما وجـدوا آثـار القاعدة الحجرية بدون العمود الحديـدي، وقال الإسرائيليون إن

مكان العلامة في الوادي؛ تحقيقًا لهدفهم السياسي والعسكري والاقتصادي، وقالوا هذا «شجر الدوم» وعمود التلغراف وبئر المياه التي ذكرها الوفد المصري كعلامات إرشادية عن الموقع، قدم أعضاء الوفد الإسرائيلي وقتها صورة مفبركة لشخص يدعى شالوم بتاريخ عام 1900م مع أنه لم تكن توجد إسرائيل في ذلك التوقيت، وأثناء وجود الفريق بالأعلى وجدوا مخرًّا للسيول شديد الوعورة فنزل جنديا الصاعقة المصريان داخله، استغرقا (20 دقيقة) ثم صعدا حاملين العمود الحديدي وطوله متران وعرضه 15 سم ووزنه ما بين 60 – 70 كجم ومكتوبًا عليه رقم (91) فسجلوه بالصور واستخدم فيما بعد في المحكمة، وهنا بدأت المشكلة بوجود خلاف في الانسحاب من منطقة اسمها (وادي طابا) وأبلغ (الفريق أحمد بدوي) على نقطة الخلاف، وكان (وزير الدفاع أريل شارون) هو الذي أعطي تعليماته لطاقم المساحة الإسرائيلي بتدمير وتغيير مكان (العلامة 91) حتى يخلق مشكلة تعطل الانسحاب خلف خط الحدود طبقًا للمعاهدة مادام لم يتم تحديد خط الحدود، وهذا كان غير مقبول في العرف المصري إطلاقا، والشعب المصري كان ينتظر 25 إبريل لانسحاب إسرائيل من كامل سيناء بفارغ الصبر، فرفض الفريق المصري ذلك رفضًا باتًّا وصمم على تنفيذ الانسحاب في موعده، ثم يتم التفاوض على نقطة الخلاف أو بتدخل طرف ثالث أو بالذهاب إلي المحكمة، واستمر الخلاف محتدمًا حول (العلامة 91) و25 إبريل من عام 1982م يتبقى له 3 أيام، فطلب بيجن الفريق كمال حسن على لمقابلته في القدس وسافر معه اللواء محسن حمدي وبطرس غالي وأسامة الباز وتقابلوا معه في المكتب بتل أبيب، **قال بيجن: لن أنسحب في 25 إبريل لأننا مختلفون في نقاط عديدة، ولدي ضغوط من الكنيست بعدم الانسحاب وأرجو أن نتقابل مساء في المنزل**، وبالفعل ذهب الفريق ووجدوا شارون معه ووجدنا حوالي (14 فردًا) قادمين إليه **فقال: هؤلاء أعضاء الكنيست يعلمون أنكم قادمون إلي وجاءوا يعارضون**، وأعطاه شارون ورقة نظر فيها وأعطاها

إلى الفريـق كمال حسـن على فقرأهـا ومررها إلى بطرس غـالي فقرأها ثم مررها إلى أسـامة البـاز، وهنا ظهـرت الوطنية المصرية والحدة والحسـم وسرعة بديهة الدبلوماسـية المصريـة عندما «**قال بطرس غالي: سـيادة رئيس الوزراء لا يصح أن تفـرض صيغة على رئيس جمهوريـة، والورقة كان مكتوبًا بها: يلتزم حسـني مبـارك رئيـس الجمهوريـة ويتعهد بما تعهد بـه أنور السـادات**»، وعندما عرف الطـرف الأمريكـي بالأزمة أرسـلوا السـفير «ستوسـل» مبعوثًا مـن الخارجية وقابـل الرئيـس مبارك ثم الفريـق أبوغزالة، وأعطاه مذكرة مـن الرئيس ريجان لحل المشـكلة بين الطرفين وكان وسيطًا لأن أمريكا شريكة في المعاهدة،ثم اتفق على صياغة ورقة أطلق عليها فيما بعد (ورقة 25) التي تشمل الحل بين الطرفين، وتقابل مع الفريق المصري في فندق السـلام السـاعة الواحدة من صباح يوم 25 إبريـل قبل الانسـحاب بـ (10 سـاعات)، ووقع على الورقة بـأن يقف الطرف الإسرائيـلي عند الخط الذي تدعيه مصر وتحال القضية إلي التحكيم اسـتنادًا إلى (المادة 7 – من معاهدة السـلام)، ووافق الجانب الإسرائيلي وتم الانسـحاب في 25 إبريل 1982م كما حددت المعاهدة تمامًا.

ماطلت إسرائيل بعدها في قبول مبدأ التحكيم، ودخلت مصر في سلسـلة مـن المفاوضات الماراثونية مع الجانب الإسرائيلي الذي ظل يماطل ويتهرب من التحكيم الدولي لمدة وصلت إلى خمسـة وأربعين شـهرًا، أي في الثالث عشر من ينايـر 1986م حين وافقت إسرائيل على القبول بمبدأ التحكيم، ودخل الجانبان إلى مرحلة جديدة من المفاوضات لصياغة بنود «مشـارطة التحكيم» والاتفاق عـلى تفاصيلها، وجرت هذه المفاوضات بالتنـاوب في مصر وإسرائيل وانتهت إلى التوصـل إلى «مشـارطة تحكيـم» وقعـت في 11 سـبتمبر 1986م، وهي تحدد شروط التحكيـم ومهمـة المحكمة في تحديـد مواقع النقـاط وعلامات الحدود محل الخلاف.

جذور الأزمة والأطماع الإسرائيلية:

يشير المؤرخ المصري الكبير د. يونان لبيب رزق للرغبة الاستراتيجية الثابتة للدولة الصهيونية في الوجود بالبحر الأحمر، وتبلور ذلك في مشاركتها بالعدوان الثلاثي على مصر 1956م، حيث أرادت توسيع الشرفة الإسرائيلية المطلة على خليج العقبة، وذكرت ذلك في محاضر اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي برئاسة بن جوريون، وكان ذلك هو أهم دوافعها أيضًا لحرب 1967م، ولذلك تكمن أهمية طابا بالنسبة لدولة إسرائيل في أنها هي تلك الشرفة الصغيرة من الأرض المطلة على رأس خليج العقبة، والممتدة على شاطئ طابا بين سلسلة الجبال الشرقية وربوة جرانيتية قليلة الارتفاع ملاصقة لمياه الخليج، والتي تبلغ مساحتها 1020م2، وهي لهذا ذات أهمية بالغة لمدينة إيلات ونلحظ أن طابا كانت تحظى بالكثير من الاستثمارات السياحية الإسرائيلية في فترة الاحتلال بين عامي 1967م و1988م وكانوا بذلك يحاولون التأكيد على أن المدينة يستحيل أن تعود للسيادة المصرية ثانية.

لذلك دأبت إسرائيل على تزييف التاريخ بل والجغرافيا، فضلا عن التضليل الإعلامي الذي يعتبر من الركائز التي تعتمد عليه السياسات الإسرائيلية في إدارة الصراع مع العرب، فكان رهانهم على عجز المصريين عن إثبات حقهم في طابا وكان رهان المصريين على توفيق الله والعمل الجاد والحقائق التاريخية والجغرافية، ومن هذا المنطلق عمد الإسرائيليون على تزييف الحقائق خلال فترة السيطرة على المنطقة من 1967 إلى 1982م فقاموا بمحاولة تغيير معالمها الجغرافية لإزالة علامات الحدود المصرية قبل حرب يونيو، وقاموا بإزالة أنف الجبل الذي كان يصل إلى مياه خليج العقبة وحفر طريق مكانه يربط بين مدينة إيلات الإسرائيلية ومدينة طابا المصرية، وكان على المصريين أن يبحثوا عن هذه العلامات التي أزالتها إسرائيل من الوجود ولم يعثر على العلامة الأساسية (رقم 91) التي هي العلامة الأخيرة، بل لم يعثر في البداية إلا على موقع العلامة قبل الأخيرة التي شاع لبعض الوقت أنها الأخيرة.

معركة إثبات الحق المصري:

قررت مصر أن تكون معركتها «تحرير طابا» قانونية دبلوماسية تستخدم فيها كافة الوثائق والمخطوطات التي تحصل عليها من دور المحفوظات العالمية، لكي تثبت للعالم أجمع أن حق مصر لاريب فيه وغير قابل للتنازل وكانت مصر واثقة من حقها التاريخي، ففي 13 مايو 1985م صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 641 بتشكيل (اللجنة القومية العليا لطابا) من أبرز الكفاءات القانونية والتاريخية والجغرافية، وكانت لجنة تمثل مصر حقًّا وهي التي تحولت بعد ذلك إلى هيئة الدفاع المصرية في قضية طابا، وقد أخذت على عاتقها إدارة الصراع في هذه القضية من الألف إلى الياء مستخدمة كل الحجج لإثبات الحق، ومن أهمها الوثائق التاريخية التي مثلت نسبة 61٪ من إجمالي الأدلة المادية التي جاءت من ثمانية مصادر، وقد نصت مشارطة التحكيم على أن المطلوب من المحكمة تقرير مواضع علامات الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب؛ أي في الفترة بين عامي 1922 - 1948م وبالرغم من ذلك فإن اللجنة المصرية بدأت البحث في الوثائق بدءًا من ثلاثينيات القرن التاسع عشر والوثائق في الفترة اللاحقة على عام 1948م حتى حرب يونيو ونتائجها.

تم تعقب الوثائق الممثلة لخمس فترات زمنية:

الأولى: الفترة السابقة على عام 1892م الخاصة بقضية الفرمان العثماني التي حصلت فيها مصر على اعتراف من الباب العالي بتحديد الخط الفاصل بين الولاية المحروسة وبقية الأملاك العثمانية.

الثانية: بين عامي 1892ـ 1906م ويميزها صناعة خط حدود مصر الشرقية في حادثة طابا الشهيرة 1906م والتي تأكد بعدها كون طابا جزءًا لا يتجزأ من سيناء، وقد تحددت علامات الحدود من رفح إلى طابا.

الثالثة: بين عامي 1906ـ 1922م وهو عام قيام دولة ذات سيادة في مصر مما أعطى لخط الحدود طابعه الدولي بعد أن كان يوصف بالحد الفاصل، كما أنه كان عام قيام الانتداب البريطاني على فلسطين وتغيرت بذلك السلطة القائمة على الجانب الآخر من خط الحدود.

الرابعة: هي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين من 1922ـ 1948م.

الخامسة: بين عامي 1948ـ1967م فترة الوجود الإسرائيلي في فلسطين وفيها اعتراف إسرائيلي بخط الحدود في اتفاقيات الهدنة الموقعة عام 1949م وانسحاب عام 1956م، ويشهد على ذلك طرف ثالث هو الأمم المتحدة ممثلة في قوات الطوارئ الدولية التي رابطت على خط الحدود من 1956 إلى 1967م.

وقد جرى البحث عن هذه الوثائق في دار الوثائق القومية بالقلعة، وثائق وزارة الخارجية البريطانية، دار المحفوظات العامة في لندن، دار الوثائق بالخرطوم، دار الوثائق بإسطنبول، محفوظات الأمم المتحدة بنيويورك.

كان نظام التحكيم يتم على أسلوبين إما تحكيم ثلاثي من (3 قضاة) وإما خماسي من (5قضاة)، وتشكك الفريق المصري في النظام الثلاثي، لأنه يتكون من قاض يمثل مصر والثاني يمثل إسرائيل والثالث محايد، ومن الممكن جدًّا أن إسرائيل بأساليبها التاريخية الملتوية قد تؤثر على طرفين فرفض التحكيم الثلاثي، وطلب التحكيم الخماسي قاضيًا يمثل مصر وآخر يمثل إسرائيل وكل طرف يختار قاضيًا محايدًا والأربعة قضاة يختارون القاضي الرئيس، ومثل مصر د. حامد سلطان وكان رجلًا عظيمًا واختار الفريق المصري رئيس المحكمة الدستورية لفرنسا، ومثل إسرائيل د. روث لابيدوت واختاروا قاضيًا سويديًّا والقضاة الأربعة اختاروا القاضي الرئيسي جونار لاجرجرين وجنسيته سويدي.

كانت وقائع المحاكمة في منتهى القوة والشراسة والاستعداد والتحضير من كلا الطرفين وكل فريق يلقي بما يملكه من مستندات وشهود، وبدأ الفريق المصري التحضير لهذه المحكمة منذ 1986م حتى 1988م، بتوفير المستندات والاستعداد بالشهود وقامت المحكمة بالمعاينات والاستطلاعات وسماع الشهود، وكان الشاهد الميداني الرئيسي اللواء محسن حمدى وقدمت شهادته بعد شهادة الفريق كمال حسن على ثم اللواء عبدالحميد حمدي قائد المدرعات حينها؛ لأنه خدم في هذه المنطقة وهو ملازم ثان، وقد أحضر الفريق المصري شاهدين اثنين من قوات الأمم المتحدة وكانا من يوغسلافيا وخدما في ذات المنطقة في 1957م أي بعد عدوان 1956م، وشهدا في صالح الموقف المصري وقدم الفريق شهادته مدعمة بالصور والمستندات.

وفي يوم الخميس 29 سبتمبر 1988م كان العالم أجمع على موعد مع الحلقة الاخيرة من ملف قضية «السيادة على طابا»، ففي جلسة تاريخية في قاعة «مجلس مقاطعة جنيف» حيث كانت تعقد جلسات المحكمة، دخلت هيئة المحكمة يتقدمها رئيسها القاضي السويدى «جونار لاجرجرين» لتنطق بالحق وعودة الأرض لأصحابها، في حكم تاريخي بأغلبية 4 أصوات والاعتراض الوحيد من القاضية الإسرائيلية بالطبع، ويقع الحكم في (230 صفحة) وانقسمت حيثيات الحكم لثلاثة أقسام، الأول إجراءات التحكيم ويتضمن مشارطة التحكيم وخلفية النزاع والحجج المقدمة من الطرفين، والثاني أسباب الحكم ويتضمن القبول بالمطلب المصري (للعلامة 91)، والثالث منطوق الحكم في صفحتين جاء فيه في الفقرة رقم 245 «**النتيجة - على أساس الاعتبارات السابقة تقرر المحكمة أن علامة الحدود 91 هي في الوضع المقدم من جانب مصر، والمعلم على الأرض حسب ما هو مسجل في المرفق (أ) لمشارطة التحكيم**»كما جاء في منطوق الحكم «**أن منطقة وادي طابا بأكملها وبما عليها من منشئات سياحية ومدنية، أرض مصرية خالصة**».

الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية أثناء أزمة طابا عبر عن أحد انطباعاته الهامة التي لخصت مشهدًا كبيرًا بقوله:

«من المواقف التي لا تنسى في مفاوضات طابا، هناك موقف هام ويا ريت نتعلم منه نحن العرب جميعًا.. حيث كنا نعمل بروح الفريق ونبذل أقصى ما لدينا من جهد.. وأذكر أن شامير رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت حضر عملية التحكيم الدولي بالمحكمة خمسة محكمين؛ ثلاثة محايدون من السويد وفرنسا وسويسرا، ومحكم من مصر وهو الدكتور حامد سلطان، ثم محكمة إسرائيلية.. وأحمد الله أن طابا أعيدت لنا بأربعة أصوات للمحكمين ضد صوت واحد، وهو بالتأكيد المحكمة الإسرائيلية.. وأهم ما في هذه القصة أنه عندما سئل شامير بعد الحكم: كيف تحضر التحكيم الدولي في قضية موقفكم فيها ضعيف وموقف مصر قوي جدًّا.. رد قائلًا: كنت أظن أن المصريين سيخطئون قانونيًّا أو يهملون القضية كالعادة.. ولكن لم يحدث هذا.. وبذلك نرى أن إسرائيل تكسب بعض المواقف لا عن شطارة ولكنها تستفيد من أخطاء العرب».

ورغم حكم هيئة التحكيم الحازم والنهائي ظلت إسرائيل تماطل في تنفيذ الحكم لمدة ستة أشهر، وبدأت مرحلة أخرى من التسويف والمماطلة، واستغرقت المفاوضات اللاحقة على الحكم هذه الشهور لنقل ملكية الفندق المقام على أرض طابا لمصر، وكذلك إجراءات دخول الإسرائيليين إلى طابا، وطال الجدل حتى تم في 26 فبراير 1989م توقيع الاتفاق النهائي لخروج إسرائيل نهائيًّا من آخر نقطة مصرية، على أن يتم هذا في 15مارس 1989م وتأخر حفل توقيع هذا الاتفاق 25 دقيقة، للاعتراض على مساحة (4.62 متر) يمر فيها خط الحدود بسبب بناء إسرائيل لكشك حراسة خرساني تم في النهاية تقسيمه بين الطرفين.

الفصـل الرابع

التنظيمات الإرهابية المسلحة
في سيناء

لماذا الإرهاب في سيناء.. ؟!

يمثل النشاط الإرهابي الذي يضرب كثيرًا من دول المنطقة مصدر التهديد الأهم والأخطر للأمن القومي، ليس لمصر وحدها بل لسائر دول المنطقة، وعلى الرغم من أن ملف الإرهاب ليس ملفا حديث النشأة فإن مساحة انتشاره وتطور وسائله وقدرته على تهديد تماسك الدول، فرض نفسه بقوة على المشهد المركب الذي تشهده المنطقة منذ نهاية عام 2010م، وازداد الشعور بخطره دوليًّا بعد الظهور المفاجئ لتنظيم داعش في منتصف العام الجاري.

الحقيقة المباشرة أن دول الشرق الأوسط تعج بالجماعات الإرهابية، وهي تمثل بلا شك تهديدًا فعليًّا خطيرًا لأمن دول المنطقة ووحدتها الجغرافية وتماسك مجتمعاتها، لكنها ليست الحقيقة الوحيدة؛ فالثابت أيضًا أن خطر تلك الجماعات لا ينصرف إلى دولة دون غيرها، ومن ثم فإن مواجهة ذلك الخطر لا ينصرف أيضًا إلى دولة دون غيرها، بصرف النظر عن مسئوليتها في تعاظم ذلك الخطر وبصرف النظر عن كونها مصدرًا له أو مستوردًا لفاعليه أو ضحية لتداعياته، والذي تأكد من طول تجربة التعامل مع هذا الخطر أن تلك الجماعات الإرهابية الكثيرة خرجت من رحم واحد وتتغذى من جذر واحد، فلا بديل اليوم عن استئصال ذلك الرحم واقتلاع هذا الجذر، فمحاربة أية جماعة أو فرع إرهابي هنا أو هناك هو نوع من الحرث في الماء أو مزيد من الجهد الضائع ما دامت تلك الجماعات قد ظلت قادرة على إعادة إنتاج نفسها تحت مسميات وتشكيلات أخرى، وهذا التكاثر والانشطار السرطاني هو ما تمكنت تلك التنظيمات من اكتسابه طوال مشوارها الدامي.

منـذ أن خفـت حدة المواجهة الأمنيـة مع الإرهاب في أواخر التسـعينيات نتيجة لتضافر جهود الدولة على كافة مستويات التصدي للظاهرة، وبدء تراجع الموجـة الإرهابيـة بعد ظهور مرحلـة المراجعات الفكرية داخل السـجون التي قادهـا مجموعة القيادات التاريخية للتنظيمات المسـلحة القديمة،في هذا التوقيت بـدأت العناصر الإرهابية التي لم تؤمن بمبـدأ المراجعات ولم تتبن مبادرة وقف العنـف تبحـث لهـا عن مـأوى آخـر، يحقق لهـا الأمان بعيـدًا عن أعـين أجهزة الأمن ويوفر لها بيئة صالحة لتجميع صفوفها فلم تجد أفضل من منطقة سـيناء، وسـاعدها عـلى ذلك الظـروف الخاصـة السياسـية والاقتصاديـة والاجتماعية والجغرافية لمنطقة سيناء.

حيـث تبلغ مسـاحة سـيناء تقريبا 60 ألف كـم مربع وتتـماس جغرافيًّا مع قطـاع غـزة في جزء من الشريط الحـدودي الشرقي ومع الجانـب الإسرائيلي في بقية المسـاحة من هذا الحد الشرقي نفسـه، ولها مسـطح مائي يتجاوز ألف كم، 220 كم على سـاحل البحر الأبيض و200 كم بقناة السويس و600 كم تقريبًا في خليج السـويس وخليج العقبة، بالإضافة إلى الطبيعة الجبلية الوعرة لسيناء من جبال شاهقة ووديان عميقة وكذلك الصحراء الشاسعة.

سـاعدت كل هذه العنـاصر على إمكانية تهريب الأسـلحة والأشـخاص وإخفـاء المطلوبـين للعدالـة في دروب الصحـاري وكهوف الجبـال، مما صعب معه إمكانية المواجهات الأمنية الناجحة، وقد حدثت مواجهات أمنية كبيرة في الفترة السـابقة لثورة يناير وكان آخرهـا عامي 2005 - 2006م في جبل الحلال، وقبـل هـذه المواجهات وبعدهـا كانت هنـاك مواجهات أمنية بصـورة محدودة للغاية وَفْقًا لظروف كل حدث.

وعقـب ثـورة يناير حدثـت موجة مـن التغـيرات السياسـية والاجتماعية بصـورة حـادة لم يسبق لهـا مثيـل، أدت إلى وجود خلـل أمني كبير في الشـارع المصري بشـكل عام وفاقمت من معضلة سـيناء الأمنية بشـكل خاص، حيث

وضعت اتفاقية السلام مع إسرائيل الموقعة عام 1979م بملاحقها الأمنية قيودًا صارمة على الوجود العسكري المصري المسلح في شبه الجزيرة، مما أدى إلى وقوع تلك المنطقة الحدودية فريسة لفراغ أمني كبير ساعد في نشاط الجماعات الإجرامية والإرهابية.

ولهشاشة الوضع الأمني في سيناء زادت صعوبة المواجهة الأمنية وأصبح الأمر يمثل عبئًا كبيرًا على كاهل الشرطة التي فقدت جزءًا كبيرًا من قدرتها على المواجهة، بسبب كثرة الاحتجاجات والتظاهرات وفقد القدرة على توفير المعلومات الأمنية اللازمة، الأمر الذي استوجب معه أن تكون المواجهة شاملة وفى خطوط متوازية اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا للوصول إلى نتائج أمنية مرضية، ولا نستطيع في هذا الصدد أن نغفل تعقيدات المحيط الإقليمي لهذه المنطقة، فقطاع غزة وإسرائيل حاضران في المشهد السيناوي دون شك وبمساحة تعطي الأمر مزيدًا من الصعوبة.

إذ نجحت الثورات في تغيير بعض الأنظمة العربية، لكنه بعد فترة زمنية قصيرة من اندلاع الثورات العربية والإطاحة بالأنظمة الموجودة في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن وقيام أنظمة جديدة من نتاج تلك الثورات، تبين أن هذه الثورات هي بداية لموجة جديدة من الإرهاب، ربما تكون موجة أشد ضراوة من الموجات السابقة، حيث فوجئ الجميع بالصعود القوي للتيارات الإسلامية بمختلف أطيافها في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011م وخاصة التكفيرية الجهادية في شبه جزيرة سيناء، حيث عادت هذه التيارات مرة أخرى إلى الساحة أكثر قوةً ونشاطًا، وأصبحت أكثر قدرة على التأثير بقوة في مجريات الأحداث وقامت بعمليات عنف كبيرة ومتنوعة على نحو يفرض واقعًا جديدًا لم يكن مألوفًا من قبل.

بدا أن هناك قرارًا ما قد اتخذ بتمركز هذه التنظيمات في سيناء، ثم سرعان ما نمت وتضخمت وأتخمت بالمال والسلاح وتدفق العنصر البشري إلى هناك

مـن كل حَـدَب وصَـوب، فمنهم من كان عائـدًا من جبهات الخـارج الجهادية بعـد فـترات من المنـافي الاختيارية أو هربًا مـن القبضة الأمنيـة الصارمة لنظام مبـارك، ومنهـم مـن كان داخل مـصر ويمارس حالـة الكمـون الظاهري حتى تتغـير الظروف العامة بما يسـمح له بالعودة لحمل السـلاح، والمجموعة الأهم هـي التي صدر بحقها قرارات عفو رئاسي لمن كان يقضي فترات عقوبة سـابقة أو قيـد الاعتقـال لخطورة نشـاطه وَفْق قانون الطـوارئ الذي كان سـائدًا قبل ثورة يناير، وهؤلاء جميعًا بالإضافة إلى عناصرَ جديدةٍ تم ضمها بصورة سريعة توجهـوا إلى شـمال سـيناء في توقيت واحـد تقريبًا بـما يوحي أن هنـاك تخطيطًا مسـبقًا في اختيار المكان ليتجمع كل هذا الخليط في نقطة واحدة ليعاود نشـاطه الإرهابي المسـلح، اسـتفحل خطر هذه الجماعات التي تشـكلت سريعًا في عهد الرئيـس محمد مـرسي، والذي كان يغض الطرف عنها وعن نشـاطها التنظيمي والعملياتي المتزايد، مما جعل سـيناء في شـهور معدودة تصبح أحد أهم وأخطر معاقل التنظيمات الجهادية المسـلحة في المنطقة، والتي يجمع بينها قاسـم مشترك واحد هو اسـتخدام العنف المسـلح لتحقيق أهدافها، كما يغلب عليها التشـدد الفكري لدرجة تصل في كثير من الأحيان إلى درجة التكفير.

تنقسم التنظيمات الإرهابية المسلحة في سيناء إلى نوعين:

التنظيمات التكفيرية:

وهـي مجموعة التنظيـمات التي يقـوم فكرها على تبني تفسـيرات مغلوطة تقوم بالأسـاس على تكفير المجتمع ككل، فهـي تكفر الحاكم ابتداء ثم ينتقلون إلى من ينكر بعض التعاليم الدينية بل ويمتد إلى تكفير من لايكفر الحاكم، ومن ثـم يكون عنوانهم الأكبر التكفير المطلق لعموم الناس، باعتبارهم من الراضين بالكفـر أو غـير المنكرين له، علمًا بـأن الفكر التكفيري في مصر ليس له انتشـار واسـع أو بيئة ملائمة تسـمح بوجود دعائم قوية له تثبت من فكرة وجوده على الأرض، لذلـك فهـو دائـمًا في صراع حاد مع المجتمع الذي يرفضه بشـدة نظرًا

لتهافت حجته وضعف منطقه، ويتميز هذا الفكر أيضًا بشدة غلوه وشططه عن الفطرة السليمة، لكن خطر هذه الجماعات الشديد يتبلور من حيث لجوءُها إلى العنف المباشر واستحلالها للدماء والأموال لاسيما ضد مؤسسات «الدولة الكافرة» من وجهة نظرهم، وكذلك استهدافهم المتكرر للأقباط والعناصر العاملة في المجال الشرطي والأمني ومؤخرًا أدخلوا قوات الجيش في بؤرة أهدافهم بشكل عام، وهم في ذلك يتحركون تحت شعار «الغاية الشريفة تبرر الوسيلة».

هذه الطائفة من الجماعات التي تنزع إلى التكفير لايمكنها الظهور أو التكيف بسهولة داخل المجتمع المصري، لعدم وجود روابط تنظيمية كبيرة تجمع أفرادها وأيضًا افتقادها للبيئة المجتمعية الحاضنة لانتشارها في غالبية المجتمع المصري؛ لذلك لجأت للبيئة السيناوية محاولة اللعب على تناقضاتها مع بقية عناصر الدولة ومراهنة على العادات القبلية والعشائرية التي قد تدعم هذه الطائفة في كونها بالأساس مجتمعات مغلقة قد تتلاقى مع أصحاب هذا الفكر في مساحة ما.

التنظيمات الجهادية:

التنظيمات الجهادية هي تلك الجماعات أو التنظيمات المسلحة التي تنتهج «العنف كغاية» ضد النظم السياسية العلمانية - من وجهة نظرهم - المسيطرة على الدولة، من أجل إلحاق الهزيمة بها على أساس أن العلاقة بينهم وبين تلك الأنظمة هي جولات حرب متبادلة، يعمل كل طرف فيها لإثبات قوته وإلحاق الهزيمة بالطرف الآخر والقضاء عليه، وفي مرحلة تالية لوضع مشروع - تلك الجماعات - السياسي والفكري موضع التنفيذ.

أهم ما يميز تلك المجموعات الجهادية هي براجماتيتها التنظيمية الواضحة التي تعبر عن نفسها بقدرتها السريعة على تغيير ولاءاتها وَفْق مصالحها

التنظيمية، فارتباطها الأساسي بمن يقدم التمويل ولمن يدعم بالسلاح، وهذا هو المفتاح الأهم بالنسبة لأي جماعة مسلحة أعلنت الجهاد ضد أي نظام، وليس غريبًا أو مستنكرًا لديها أن صديق اليوم يصير عدو الغد وعدو اليوم قد يصير حليف الغد، لمجرد تلاقي المصالح التي يعلن عنها بوضوح والتفسيرات والفتاوي الدينية جاهزة لديها للتطويع ناحية بوصلة من يقدم المال ومن يدعم بالسلاح، كما أن تتبع مسيرة عمل تلك الجماعات المختلفة - أيًّا كان اسمها أوعنوانها على اختلافها واختلاف منهجيتها ومرجعيتها الفكرية - لا تعدم من تيار جهادي آخر أو مجموعة مسلحة منافسة تكفرها، وتعتبرها «غير شرعية» من وجهة نظرها ومن ثَمَّ تبدأ في محاربتها سواء بالعنف أو بالفتاوى التكفيرية.

جماعة التوحيد والجهاد

يعـد تنظيـم «التوحيـد والجهـاد» من أقـدم وأخطر الجماعات المسـلحة في سـيناء، وهـو تنظيـم مـصري متطرف شـديد العنف يقدم نفسـه عـلى أنه أحد تنظيمات السـلفية الجهادية، لكن واقع التنظيـم يضعه في مربع الفكر التكفيري أكثر من اقترابه من الفكر السلفي، فمؤسس التنظيم (الدكتور/ خالد مساعد) انشق عن «الجماعة السلفية الدعوية» في نهاية عام 1997م وبدأ منذ ذلك التاريخ في تأسيس تنظيم هو الأشرس والأكثر عنفًا في جميع التنظيمات التي اتخذت من سيناء ملاذًا لها.

في عـام 2000م بـدأ طبيب الأسـنان خالد مسـاعد المقيم بمدينـة العريش تأسـيس التنظيـم، مـن غـير المعـروف مـا إذا كان «مسـاعد» ارتبـط في البداية بتنظيـمات أجنبية من عدمه لتكتمه الشـديد وحجبه أيـة معلومات عن أعضاء التنظيـم، فلـم يعلم الأعضـاء أن التنظيـم الذي ينتمـون إليه يطلق على نفسـه اسـم «التوحيد والجهاد» إلا في أغسـطس 2005م بعد انضمامهم للتنظيم بأربع سـنوات كاملة، خالد مساعد ينتمي لقبيلة السواركة وهي من أشهر القبائل في سيناء ولها مواقف مشرفة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في سيناء بين عامي 67 و1973م، وتلقى خالد تعليمه الجامعي في كلية طب الأسـنان بجامعة الزقازيق ويرجـح أنه التقى في هذه الجامعة بطالب من كليـة الحقوق من محافظة البحيرة يدعـى (نصر خميس الملاحي) والذي انتقل فيما بعد إلى الإقامة مع قائد التنظيم بمدينـة العريش في حي السـمران، وهنـاك انضم إليهم (نايـف إبراهيم صالح الديب) الذي أصبح فيما بعد مسئولًا عن خلية العريش.

شكل هذا الثلاثي النواة الأولى لأول تنظيم إرهابي مسلح على أرض سيناء منذ عودتها كاملة للسيادة المصرية، المعلومات التاريخية حوله أفادت بأن قائد التنظيم كان عضوًا بجمعية الشبان المسلمين وكان يلقي دروسًا دينية في «مسجد الملايحة» بالعريش بعد صلاة العصر يومي الإثنين والخميس، ويتناول دروسًا في العقيدة خاصة حول الجهاد، وذلك في غضون عام 2000م وأنه تمكن من ضم بعض المترددين على هذا المسجد، بينما نشط مساعداه الملاحي والديب في المساجد الأخرى بمدينة العريش وتمكنا من إقناع بعض الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و25 عامًا بأفكار التنظيم والانضمام إليه.
في عام 2001م وقعت تفجيرات 11سبتمبر تلتها ارتكاب إسرائيل لمذبحة جنين عام 2002م، واستغل قادة التنظيم هاتين المناسبتين لإقناع المزيد من الشباب بضرورة الجهاد ضد الأمريكيين والسفر إلى أفغانستان وفلسطين للجهاد ضد القوات الأميركية، ثم اندلعت بعد ذلك الحرب الأميركية على العراق في مارس 2003م وبعدها عمل قادة التنظيم على إقناع الخلايا التي كونوها بضرورة القيام بعمليات إرهابية ضد السياح الأجانب داخل مصر الذين شاركت دولهم في احتلال العراق.

التقى قائد التنظيم خالد مساعد مع (سالم خضر الشنوب) في هذا التوقيت الفارق من عمر التنظيم، وهو من منطقة بالقرب من مدينة الحسنة جنوب العريش، أصبح الشنوب هو المسئول العسكري للتنظيم وقام بتدريب العناصر التي انضمت فكريًا وكانت تنتظر النقلة الحركية التي مهد لها خالد مساعد وفق الأسباب السالفة، واستغل الشنوب قريته (الفراقدة) البعيدة عن الأنظار والمجاورة لجبل الحلال وسط سيناء لأعمال تدريب الأعضاء على الأسلحة وتصنيع القنابل واستخدام قذائف آر بي جي،في هذه الفترة التحضيرية تمكن المسئول العسكري للتنظيم سالم الشنوب من إقناع أشقائه محمد وعودة وسلامة بالانضمام للتنظيم، وتمكن الشقيق (عودة الشنوب) خلال عام 2003م

من ضم عناصر جديدة للتنظيم في محافظة الإسماعيلية، حيث استغل استئجاره لمزرعة بمنطقة (زرزارة - مركز التل الكبير) وأقنع الفلسطيني (ياسر عبد الله محيسن) بالانضمام للتنظيم وكلفه بضم عناصر جديدة، وبالفعل تمكن الأخير من إقناع ابن عمه (أحمد إبراهيم محيسن) بالانضمام للتنظيم، وكل من سليمان شويهر وعيد شويهر وموسى غنيم وعدد آخر من أبناء القرى المجاورة، وكان على رأسهم (أحمد عيد سلام) الذي أصبح فيما بعد مسئول خلية الإسماعيلية.

في بداية عام 2004م انقسم التنظيم إلى عدة خلايا أهمها خلية العريش وكان المسئول عنها نايف إبراهيم الديب وتضم في عضويتها أكثر من 10 أعضاء على رأسهم سليمان البلاهيمني وسليمان الزيور، وخلية وسط سيناء وجبل الحلال والمسئول عنها سالم الشنوب وهو أيضًا المسئول العسكري بالتنظيم، خلية رفح لم يُعْرفْ من كان المسئول عنها لكن كان أهم أعضائها شخص يدعى (ناصر أبو زقول) ومعه وليد قريع وأحمد قريع وعدد آخر من العناصر المجهولة، وخلية نخل كان المسئول عنها (حماد جميعان) وضمت الخلية عددًا من العناصر أبرزها الفلسطيني إياد سعيد صالح وسليمان فليفل اللذان فجرا فندق طابا في أكتوبر 2004م، وكذلك خلية الإسماعيلية التي كان المسئول عنها أحمد عيد سلام وضمت المجموعة السابق ذكرها... أكدت جميع التحريات التي أجريت حول التنظيم، ومعظم اعترافات المتهمين الذين تم القبض عليهم فيما بعد أن قائد التنظيم خالد مساعد والقيادي نصر خميس الملاحي هما اللذان توليا تمويل التنظيم من جهة غير معلومة حتى لقيادات التنظيم الآخرين.

في غضون عام 2004م اتجهت نية قيادات التنظيم إلى تنفيذ عمليات إرهابية داخل البلاد، وتولى التخطيط لها قائد التنظيم خالد مساعد والمجموعة القيادية التي تضم سالم الشنوب المسئول العسكري ونصر خميس الملاحي وعيد سلامة الطراوي وحماد جميعان ونايف إبراهيم الديب، واختارت هذه المجموعة (مدينة طابا) كهدف لها نظرًا لتردد الإسرائيليين عليها، وتم تحديد «فندق هيلتون طابا»

و«مخيمي البادية وجزيرة القمر» السياحيين بنويبع، وتم اختيار «يوم الخميس 7 أكتوبر» لتنفيذ التفجيرات، وصدر التكليف بتوجه 10 من أعضاء التنظيم للتنفيذ يقودهم (حماد جميعان) وذلك بواسطة ثلاث سيارات مفخخة، وأشارت التحقيقات الخاصة بتلك العملية إلى أن أعضاء التنظيم قاموا بتفريغ الألغام ومخلفات الحروب في سيناء للحصول على المواد المتفجرة، وبعد تنفيذ التفجيرات هرب بعض أعضاء التنظيم إلى المنطقة الصحراوية المجاورة لمدينة رفح قرب الحدود مع إسرائيل، بينما اختبأت المجموعة الثانية في جبل الحلال وسط سيناء، فيما كانت خلية الإسماعيلية لا تعرف أن التنظيم الذي تنتمي إليه هو منفذ التفجيرات.

شكلت هذه العملية الثلاثية المركبة حالة من الذهول والمفاجأة العاصفة لأجهزة الأمن في منطقة تصنف كإحدى المناطق الهادئة، وبدا أن الأمن في هذا التوقيت لم يكن لديه أدنى معلومات عن هذا التنظيم الجديد؛ لذلك احتاج الأمر إلى عمل معلوماتي مكثف يجيب عن الأسئلة العديدة التي فتحت الأبواب على مصاريعها أمام كل الاحتمالات، فأرسلت مجموعة أمنية من القاهرة إلى العريش للعمل على هذه القضية، وأصدر وزير الداخلية اللواء حبيب العادلي بيانًا غامضًا مقتضبًا ذكر فيه أن منفذي تفجيرات طابا هم 7 أفراد فقط وليسوا أعضاء في تنظيم إرهابي أكبر، وكان المقصود من هذا أن يترك التنظيم يتحرك بحرية - لفترة زمنية - حتى يمكن لأجهزة الأمن جمع المعلومات اللازمة بناء على هذه التحركات، لكن التنظيم كان يسابق الزمن ويتمتع بنشوة نجاح عمليته الأولى فعاود نشاطه من جديد قبل أن يصل الأمن إلى شيء ملموس، قام سريعًا في ملاذاته الآمنة بجبل الحلال بالتخطيط لتفجير المناطق السياحية في مدينة شرم الشيخ، وقام قائد التنظيم خالد مساعد والمسئول العسكري سالم الشنوب ونصر خميس الملاحي وعيد سلامة الطراوي بتحديد موعد زمني لتفجيرات شرم الشيخ وذلك في مايو 2005م، وكلفوا أعضاء التنظيم بسرقة عدد من السيارات وجلب المواد المتفجرة من المناطق الجبلية عن طريق شرائها

من مهربي تلك المواد الذين كانوا يشترونها بدورهم من لصوص المحاجر، لتنفيذ عملية تفجيرات جديدة من دون الإفصاح لأعضاء التنظيم عن مكانها.

اختارت المجموعة القيادية عيد سلامة الطراوي للإشراف على تنفيذ تفجيرات شرم الشيخ التي تحدد لها يوم 23 يوليو 2005م، وقام المشرف على العملية الطراوي يرافقه ثلاثة عناصر اتخذت الأسماء الحركية (شافعي وسامي وحنفي) باستطلاع المدينة واختيار أماكن التنفيذ، وفي الموعد المحدد توجهوا للمدينة عبر الدروب الجبلية وتوجه الانتحاريون الثلاثة داخل المدينة ليفجروا أنفسهم في (فندق غزالة) و(كافتيريا يرتادها السياح) و(منطقة تجارية بالقرب من منطقةالسوق)،بينما عاد المشرف على العملية يرافقه 4 عناصر إرهابية إلى مدينة العريش لإطلاع قائد التنظيم على ما حدث، وهربوا جميعًا بعد ذلك في صحراء وسط سيناء بالقرب من منطقة جبل الحلال.

خلال شهري أغسطس وسبتمبر من نفس العام تمكنت أجهزة الأمن من تمشيط مساحات شاسعة من صحراء سيناء، حيث أسفرت عمليات الملاحقة والاشتباكات المسلحة مع أعضاء التنظيم عن قتل ما يقرب من 20 من الأعضاء في مقدمتهم قائد التنظيم خالد مساعد وعدد من مرافقيه، وكذلك في عملية أمنية كبيرة شهيرة تمت في جبل الحلال قتل المسئول العسكري بالتنظيم سالم الشنوب وألقي القبض على 25 آخرين، في مقدمتهم يونس عليان أبوجريد وأسامة النخلاوي والفلسطينيان ياسر عبد الله محيسن وأحمد إبراهيم محيسن وسليمان شويهر وعيد شويهر وأحمد عيد سلامو(عادل حبارة) الذي سيبزغ نجمه بعد ثورة يناير عقب موجات الإفراج عن الإرهابيين، وعودته مرة أخرى إلى سيناء ليلعب دورًا محوريًا في معاودة نشاط التنظيم بقوة، وتورطه في التخطيط وتنفيذ أحد مذابح رفح الشهيرة (مذبحة رفح الثانية - 19أغسطس 2013م) ضد قوات الشرطة باغتيال 25مجندًا، قبل إلقاء القبض عليه في مدينة العريش بضربة أمنية ناجحة يوم 1سبتمبر 2013م.

وفي محاولـة مـن باقـي أعضـاء التنظيـم الهاربين تخفيـف الحصـار الأمني والملاحقـة الدائرة بجبل الحلال تم تنفيذ هجوم انتحاري في أغسـطس 2006م ضد (القوات متعددة الجنسـيات) في معسـكرهم بالقـرب من (مطار الجورة)، وتبـين أن مـن بين الانتحاريين القيادي نصر خميـس الملاحي ليكون بذلك آخر قيادي من هذا الجيل يلقى حتفه بعد المجموعة التي سبقته.

من المحطات الفكرية الهامة لهذا التنظيم الذي اسـتمر بعد تلك الضربات الأمنية للصف الأول من قياداته، أن مجموعة خالد مساعد التي دخلت السجون تنفيذًا لعقوبات مختلفة التقت هناك مع مجموعات تتبع (جماعة الشوقيين)، وهي جماعة أسسـها قبل سـنوات مهندس زراعي من جنوب القاهرة يدعى (شوقي الشيخ)، تقوم أفكارها على تكفير المجتمع والحكام والجيش والشرطة، فر كثير من عناصرها إلى سـيناء هربًا من الملاحقات الأمنية خاصة بعد موجة للإفراج عـن بعض الإسـلاميين المحبوسـين منـذ التسـعينيات، وتم ذلك سـنة 2006م ليعـاود التنظيـم إعادة تشـكيل نفسـه بطبعاته الجديـدة، وكان لالتقـاء عناصر مـن هاتين الجماعتين أن حدث بينهم وحدة فكرية وأطلقوا على أنفسـهم اسـم (التكفـير والجهـاد)، ثم غـيروا الاسـم إلى (القاعدة والجهاد) حـين وجدوا أن كلمة التكفير غير مستساغة ولا تجذب لهم أتباعًا جددًا.

هذا التنظيم الذي دعا لإقامة إمارة إسـلامية في سيناء، ارتبط فكريًّا بحكم قياداته بتنظيم القاعدة الأم، وكان يتواصل بشـكل مستمر مع (جيش الإسلام الفلسـطيني) الموجـود في غزة، والذي اتهمه مباشرة وبالاسـم وزيـر الداخلية الأسبق حبيب العادلي بالوقوف وراء (حادث كنيسة القديسين) في الإسكندرية مطلـع العـام 2011م، كما ثبت أنه تم تدريب المجموعـة التي نفذت عملية شرم الشـيخ في العـام 2006م في منطقـة «ديـر البلـح» بغـزة، وألقت أجهـزة الأمن المصرية حينها القبض على (أيمن نوفل) من قادة عز الدين القسـام واتهمته بأنه وراء تنفيـذ العملية، إلى أن تم تهريبه في واقعة اقتحام السـجون أثناء ثورة يناير

حيث ظل في أسيوط لمدة يومين، ثم تم تهريبه من أسيوط إلى سيناء ثم غزة عبر الأنفاق، كما تبين أن عناصر عديدة من التوحيد والجهاد تلقت تدريبها على أيدي كتائب القسام بعد هروبهم من سيناء لقطاع غزة خلال عام 2007م نتيجة لتشديد خناق الأمن عليهم، وعقب الثورة تم العكس حيث نزحت عناصر جهادية فلسطينية من غزة لداخل سيناء هربًا من ملاحقات حماس لتنضم إلى التنظيم وتحدث به نقله نوعية ثانية مكنته من ممارسة عملياته في وقت مبكر بعد ثورة يناير مباشرة، وهم من هذا التاريخ بالفعل غيروا اسم التنظيم للمرة الثالثة ليصير (التوحيد والجهاد).

بعد ثورة يناير في العام 2011م عادت عناصر التنظيم للتجمع والعمل سريعًا وبقوة مرة أخرى، ففي 16 سبتمبر 2011م كشف الأمن المصري عن منشورات توزع في سيناء باسم «الجماعات الجهادية» وكان وراءها تنظيم التوحيد والجهاد بتشكيله الجديد، وجاء المنشور الذي وزع باليد وتمت تلاوته على منابر المساجد تحت عنوان «الإنذار الأول والأخير»، حيث قام التنظيم بإلقائه في مدينتي رفح والشيخ زويد وبعض مناطق العريش، وجاء في المنشور أن الجماعات الجهادية بسيناء تعلن «سيناء إمارة إسلامية» لها عادات وتقاليد مستمدة من الشريعة الإسلامية.. ولا داعي لوجود قوات الجيش والشرطة في سيناء، وتردد أن من قام بصياغة البيان (الشيخ/ أبو منذر الشنقيطي) مفتي التنظيم، لتبدأ بعدها سلسلة متلاحقة من العمليات الإرهابية ضد قوات الشرطة والجيش الموجودة بالمنطقة.

كان أشهر تلك العمليات عملية الهجوم على (قسم ثان العريش) لمرتين متتابعتين، ثم محاولة استهداف مبنى مديرية أمن شمال سيناء بقذائف آر بي جي، وأيضًا مجموعة من العمليات المتفرقة ضد قوات الأمن والجيش الموجودة على الطرق الرئيسية في العريش وعلى طرق الشيخ زويد ورفح وكانت تلك العمليات في العام 2011م وسقط في أغلبها ضحايا ومصابين من رجال الشرطة

والجيش، ثم جاءت العملية الأكبر في يناير من العام 2012م حين قام التنظيم بخطف (25 خبيرًا صينيًّا) يعملون في أحد المشروعات بوسط سيناء، على خلفية احتجاجات ومساومات مع أجهزة الأمن تتعلق بالمطالبة بالإفراج عن خمسة متهمين في العمليات الإرهابية التي سبقت ثورة يناير وتابعين للتنظيم، واستطاعت أجهزة الأمن في حينها الإفراج عن المخطوفين بعد مفاوضات مريرة وتهديدات مفتوحة بوساطة مشايخ بدو سيناء الذين تدخلوا بالضغط المباشر للإفراج عن هؤلاء المحتجزين.

وبقيت مجموعة من الاتهامات المعلقة في رقبة هذا التنظيم حتى الآن فهناك شبهات قوية تتردد، حول كونه المسئول عن الجماعة التي تورطت في قتل (16 جنديًّا مصريًّا) تابعين لقوات حرس الحدود بالقرب من مدينة رفح، في شهر رمضان يوم 5 أغسطس 2012م فيما أطلق عليها إعلاميًّا (مذبحة رفح)، وأن هناك تنظيمات من الجانب الآخر في قطاع غزة قد شاركت وساعدت التنظيم في تنفيذ تلك العملية الكبيرة وهي تلك التنظيمات التي ترتبط بالتوحيد والجهاد منذ وقت مبكر، فدارت الشكوك حول جماعة «ألوية صلاح الدين» و«أكناف بيت المقدس»، وهما التنظيمان اللذان كان التوحيد والجهاد في هذا التوقيت يتلقى منهما الدعم اللوجستي والتدريبي.

كما دار حديث طويل داخل القبائل السيناوية - التي بدأت تستشعر الانزعاج الشديد مما يحدث حولها - أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين جماعة التوحيد والجهاد و«جماعة أنصار الإسلام الفلسطينية»، وقيل داخل أروقة القبائل إنهم من نفذ عملية خطف الجنود السبعة في مايو 2013م، تحت قيادة الجهادي (هاني أبو شيتة) شقيق الجهادي حمادة أبو شيتة المحكوم عليه بالإعدام في قضية تفجيرات طابا، والهجوم على قسم شرطة ثان العريش الذي راح ضحيته 5 من أفراد الشرطة ومدني واحد عام 2011م.

تنظيم أنصار بيت المقدس

تعود جماعة «أنصار بيت المقدس» في جذورها إلى الجماعات المسلحة التي فرت إلى شبه جزيرة سيناء وتوجهت إلى حمل السلاح منذ نهايات تسعينيات القرن الماضي، ويرجع تأسيسها وصولًا للشكل الذي أصبحت عليه الآن إلى القيادي الفلسطيني (هشام السعيدني)، كطور جديد من أطوار جماعة «التوحيد والجهاد» التي تسمى أم الجماعات المسلحة في سيناء، وكان السعيدني أحد أمراء هذه الجماعة آنذاك لكنه كان من قيادات الجانب الآخر مقيمًا في قطاع غزة، استطاع السعيدني مبكرًا أن يكون على علاقة عضوية بما يسمى «مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس» الذي يضم تحالفًا واسعًا من التنظيمات السلفية الجهادية في القطاع، ولم تخف تلك الجماعات تطابق توجهها الفكري ومرجعيتها مع «تنظيم القاعدة».

ومثل جميع التنظيمات الجهادية المسلحة لا تعرف «أنصار بيت المقدس» حدودًا جغرافية لعضويتها، فهي تضم عناصر من جنسيات مختلفة، ففضلًا عن العناصر المصرية يأتي في المقدمة القادمون من غزة حيث الجذر الأساسي للتنظيم، ويضم أيضًا ليبيين ويمنيين وسودانيين وعراقيين وجنسيات أخرى غير عربية.

ظهر التنظيم في الأيام الأولى من ثورة يناير 2011م معلنًا في أول بيان له أنه سيتخصص في تفجير خط تصدير الغاز المصري لإسرائيل والأردن، لحرمان العدو الإسرائيلي من الغاز المصري، ونفذ أول عملياته بالفعل في فجر يوم 5 فبراير 2011م قبل رحيل نظام مبارك ثم توالت العمليات تباعًا فيما بعد، والتي وصل عدد عملياتها إلى 25 عملية تفجير لخط الغاز و50 هجومًا انتحاريًّا أو

مسـلحًا على النقـاط الأمنية الثابتة وأشـهرها «كمين الريسـة» الواقع على الحد الشرقي لمدينة العريش، وكان ذلك في إطار ابتزاز واضح من التيار الإسـلامي (خاصـة جماعة الإخـوان) للمجلس العسـكري أثنـاء فترة حكمـه الانتقالية، والشاهد على هذا التفسير أن العمليات قد توقفت مباشرة مع وصول الإخوان لسدة الحكم وتولي الرئيس المعزول محمد مرسي منصب الرئاسة.

مراحل تشكيل تنظيم أنصار بيت المقدس:

مـر التنظيم بثـلاث مراحل فارقة سـاهمت في تكوينه بشـكل كبير؛ الأولى بدأت في قطاع غزة عندما أسسـه (هشـام السـعيدني) والذي انتقل إلى الأردن هربًـا مـن ملاحقة الأمن لأعضاء تنظيـم التوحيد والجهاد، والذي كان هشـام عضوًا فيه، ليعود إلى سيناء مرة أخرى بعد هدوء مرحلة الملاحقات الأمنية فيما بعـد اجتياح سـكان القطاع للحـدود المصرية في العـام 2008م، وبدأ على الفور يجدد اتصالاته بالجماعات الجهادية الموجودة في سـيناء لإقناعها بالانضمام تحت لوائه في تنظيم جديد يكون مقره في سـيناء وفي غزة، ثم سـافر إلى القطاع حيث أسس هناك(جماعة أنصار بيت المقدس) وكانت عناصرها في البداية من الأردن ومصر وفلسطين.. اعتقلته سلطات حماس على خلفية تنفيذه لعمليات ضدها؛ لأنهـا لا تطبق الشرع من منظوره الفكري الـذي يعترف به، فقام أعضاء تنظيم بيت المقدس باختطاف أحد أهم مناصري القضية الفلسطينية بداخل غزة وهو مواطن إيطالي الجنسـية، لتشـن حماس على الفور حملة ضـد تنظيم بيت المقدس لتحريـر الرهينة الإيطالي، فقامت الجماعة بقتله وهرب السـعيدني في اللحظات الأخيرة ليتمكن بعدها من العودة مرة أخرى إلى سيناء.

مع عودة هشـام السـعيدني إلى سـيناء بدأت المرحلة الثانية في حياة التنظيم حيث أنشـأ السـعيدني (مجلس شـورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس)، كما استطاع جمع عدة جماعات تكفيرية صغيرة مشتتة في أرجاء سيناء لتنضوي تحت تلك اللافتة الجديدة وتحت قيادته، وشـكل هذا الجهد التنظيمي معظم المرحلة

الثانيـة لتنظيم أنصار بيت المقدس لكنه سـاهم في دفعه للأمام بقوة، وظل قائمًا بهـذه الصورة إلى فبراير 2013م حتى حدث التحول الثالث في (مجلس شـورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس) ليتحول إلى تنظيم أنصار بيت المقدس.

مرجعية التكفير وعقيدة الجهاد:

تعتمـد «أنصـار بيت المقـدس» كغيرهـا من التنظيـمات السـلفية الجهادية عـلى الأفكار التكفيرية لسـيد قطب حتـى الآن، وتضيف إلى برامجهـا التثقيفية كتابـات أخرى حديثـة موغلة أكثر في فكـر التكفير ككتـاب «إدارة التوحش» لمؤلـف يكنى بـأبي بكر ناجي، صدر عن جهة مجهولة تدعى «مركز الدراسـات والبحوث الإسلامية» وهو كتاب صغير يتكون من حوالي 100 صفحة وغيرها من الأدبيات المشـابهة، وتقوم أفكار التنظيم على شـقين، أولهما عبادة الله وحده لا شريـك له والدعوة إليه وتكفير أي شـخص لا يؤمن بذلـك، وثانيهما تعبيد النـاس لله بالدعـوة والقـوة في حال عدم الاسـتجابة، وتحكيـم الله في كل شيء ولا خـيرة لبشر في ذلك، وعلى ذلـك فإنها تكفر الحاكمين والمحكومين الذين لم ينقلبوا على حكامهم الطواغيت الذين يفضلون الديمقراطية وهي حكم البشر عـلى تطبيق الشريعة وهي حكم الله، ويدعو التنظيم إلى قتال الجيش المصري لا بوصفه فئة ممتنعة، ولكن لكونه جيش حكومة كافرة بحكم الله.

كان الهدف من إنشـاء تنظيم أنصار بيت المقدس في بداية الأمر هو السعي نحو تحرير القدس من الاحتلال الصهيوني كما يتضح من التسـمية، وكما أعلن عن نفسه بداية داخل قطاع غزة لكنه سرعان ما أخذ منحى مغايرًا تمامًا لما تشكل من أجله كما سـنتابع مسـيرته فيما بعد ثـورة يناير 2011م،وترتبـط تلك الجماعة تاريخيًّا بجماعة التوحيد والجهاد رغم انفصالها عنها، وتنظيم أنصار بيت المقدس يأتي على رأس التنظيمات المسـلحة التي تتبنى فكر القاعدة في سـيناء وتسير على نهجها وقد ارتبط بالكثير من العمليات الإرهابية في مصر، لكن كلا التنظيمين سـيعودان للتحالـف مرة أخرى فيما بعـد ثورة 30 يونيـو والإطاحة بالإخوان،

ويربـط البعض بين هذا التنظيم وتنظيم القاعدة في الجزيرة العربيةبسبب تبني هـذه الجماعة أفـكار تنظيم القاعدة واعتماد آلياته في تنفيـذ العمليات الإرهابية، فضـلًا عـن الاسـتخدام الإعلامـي المكثف للرسـائل المصـورة التـي تعبر عن الجماعة بنفس نهج القاعدة التي تعطي هذا السلاح أهمية بالغة، وتستخدم أيضًا هـذه الجماعة نفس التعبـيرات اللغوية التي تطلقها القاعدة على عملياتها، فمثلًا أطلقت اسم «غزوة التأديب» على عملية انتقامية لمقتل أحد عناصرها «إبراهيم عويضة» في عملية اغتيال بوسـط سـيناء عن طريق تلغيم خط سـيره على أيدي الموساد الإسرائيلي، وكان هذا ردًّا إسرائيليًّا على استهداف التنظيم لمدينة إيلات «بصاروخـين جراد»، وغزوة التأديب تلك كانت عملية إرهابية داخل الشريط الحدودي لإسرائيل قتل على إثرها اثنان من أعضاء التنظيم، فضلًا - كما أسلفنا - عـن وجـود مقطع طويل مصـور ومعد للعـرض باحترافيـة ملحوظة يحمل تفصيلات تلـك العمليات وينعي العضو إبراهيم عويضـة، ونشر هذا الفيديو على نطاق واسـع في الشـبكة الإلكترونية واحتوى فضلا عن الرسائل الفكرية والتنظيميـة، مقدمـة طويله تثني بوضـوح على تنظيم القاعـدة الأم وتتعهد فيه بالسير على نفس النهج وتورد مقاطع صوتية لزعيمها أسامة بن لادن في مقدمة هذه الرسالة المرئية.

وليـس هنـاك أصدق ولا أوضح من كلمات البيـان الصادر عن الجماعة في مرحلة التخبط داخل التسـميات، وأثناء ما كانوا يبذلونه من جهد تنظيمي من أجـل توحيـد التنظيمات المتناثرة في سـيناء تحت رايتهم الموحـدة، لتؤكد كلمات البيان مدى عمق ارتباطهم بتنظيم القاعدة وتقديم تحالفهم الجديد كأحد أفرع تنظيـم القاعدة ومكانه شـبه جزيرة سـيناء، ففـي 23 ينايـر 2012م صدر بيانهم الذي يبايعون فيه أيمن الظواهري وتنظيم القاعدة جاء نصه...

«**إلى أميرنـا الحبيب وشـيخنا المفضال أبي محمد أيمـن الظواهري، حفظك الله ونصرك وأعانك، من جنودك في سـيناء الحبيبة في أرض الكنانة نبايعك على**

السمع والطاعة في المنشط والمكره والعسر واليسر، فارم بنا حيث شئت فلن ترى ولن تسمع منا إلا ما تقر به عينك وتشفي به صدرك، فلن نقر ولن نستسلم إلا على آخر قطرة من دمنا في سبيل الله، وحتى يحكم الإسلام بعون الله تعالى، وفقكم الله شيخنا الحبيب المجاهد إلى ما فيه الخير للإسلام والمسلمين، ونسأل الله أن يحفظكم بحفظه وأن يحفظ قادة الجهاد في كل مكان، إنه ولي ذلك والقادر عليه».

واختتم البيان بتوقيع: «جنودكم في جماعة أنصار الجهاد في جزيرة سيناء».

كان هذا هو القول الفصل والتعبير المباشر من التنظيم في طوره الجديد، وبعد أن نجح أن يضم لصفوفه مجموعة من التنظيمات الصغيرة والعديد من الكوادر المدربة والهائمة داخل سيناء، معلنًا أنه سيمثل القاعدة على أرض سيناء من خلال صراع مفتوح مع النظام والأجهزة والمواطنين.

مسيرة جماعة أنصار بيت المقدس:

على الرغم من أن القوة العسكرية لهذه الجماعة ليست ضخمة، ولكن السر وراء بقائها شوكة في الظهر المصري حتى الآن رغم الحصار الأمني في سيناء، هو القدرة التنظيمية الكبيرة وسرية العمل، فضلًا عن تدفق الأسلحة والتمويل القادم إليهم من قطاع غزة، كما أنهم مدربون بشكل عالي الكفاءة وهو ما ساعدهم على البقاء لفترة أطول، وجميعها عناصر تجعل قوة هذه الجماعة مؤثرة في الوضع الأمني.

وأضحى لجماعة أنصار بيت المقدس قوة تأثيرية أتت من قدرتها التنظيمية والتدريبات المكثفة التي تتوفر لها في غزة من خلال ارتباطها الوثيق بالجماعات السلفية المسلحة الموجودة هناك، كما أصبح من الصعب اختراق بنيتها في ظل وجود دعم دائم وإمداد لوجستي وتسليحي وبشري قادمًا إليها عبر أنفاق غزة، فضلًا عن أن عناصرها تتحرك في مناطقَ تعرفها جيدًا، وكانت لها سيطرة

عليهـا عقب ثـورة 25 ينايـر 2011م لدرجة أن عناصرها كانـت تتحرك علنًا في سـيارات مسـلحة بالتوازي مع دور جماعات حليفة لها «رقيبـة دينيًّا وأخلاقيًّا» عـلى المجتمع السـيناوي، حتـى إنها أعلنـت خـلال 2011م عن إنشـاء «محاكم شرعيـة» لفض النزاعات الاجتماعيـة بين المقيمين في مناطـق الحدود في خطوة انعزاليه واضحة عن أجهزة المجتمع.

ويطلـق ذلـك التنظيـم على عملياته مسـميات مثـل «فتح» و«غـزوة»، في الوقت الذي يسـتمر فيه باستقطاب قوى جديدة بإعلانه انضمام تنظيم «أكناف بيـت المقدس» و«شـهداء الصخـرة» إليه بالتنسـيق مع تنظيـم القاعدة، ويضم التنظيم أعدادًا من شباب سيناء التابعين لقبيلتي السواركة والترابين وهي ميزة نوعية تساعده بقوة على تحقيق عنصر التأمين لنفسه وتساهم في تطور التنظيم من خـلال تلك الحاضنة القبلية، وتتركـز أنصار بيت المقدس في الشريط الحدودي بـين مـصر وغزة فيوجـد التنظيم بقـوة وينتـشر في منطقة جنـوب مدينتي رفح والشـيخ زويد في قرية الماسـورة والمهدية برفح والخروبة والسكاسكة والوادي الأخـضر والليفتـات بالشـيخ زويد ومنطقة المـزارع جنوب العريـش، وينتشر أيضًا في قرية بغداد والمغارة وجبل الحلال وجوز أبي رعد وأم شـيحان بوسـط سـيناء وقريتي الخروم والرويسـات بجنوب سـيناء، وعـدد أعضائه يصل- في أغلب التقديرات- ما بين 1500 عضو إلى 2000 عضو.

يضـم التنظيم عنـاصر أجنبية من جنسـيات متعـددة أهمها الفلسـطينيون الذيـن يشـكلون من 20٪ إلى 30٪ من تشـكيلاته، وأعدادًا أقـل من العراقيين واللبنانيـين والليبيـين، كما يقول البعـض بوجود أفغان وشيشـان بين صفوفه، ومع الأموال المتدفقة يؤكد أهالي سـيناء والخبراء العسـكريون أن التنظيم لديه أسـطول من السـيارات المسروقـة، وكميات كبـيرة من الأسـلحة والصواريخ والقذائف والقنابل، فضـلًا عن عدد كبير من الألغام الأرضية المضادة للأفراد وللمركبات المدرعة.

أعلنت (جماعة أنصار بيت المقدس) عن نفسها بشكل رسمي عقب ثورة يناير بانضمام عناصر فلسطينية تسللت من غزة للعناصر التكفيرية (بجماعة التوحيد والجهاد) بسيناء والاندماج في كيان واحد، توافقوا على تسميته جماعة «أنصار بيت المقدس» وكان أول ظهور للجماعة بتبنيها تفجير خط غاز العريش الذي يغذي إسرائيل خلال عام 2011م.. ثم عادت في 20 نوفمبر 2012م لتتبنى إطلاق صاروخ جديد على مدينة (إيلات الإسرائيلية)، ونشرت وقتها «مقطع فيديو» لشرح كيفية تنفيذ العملية، وخلال عام 2013م عادت أنصار بيت المقدس لتقصف مدينة إيلات الإسرائيلية بصاروخين استهدفا مخزنًا للوقود ومدينة سكنية.

بدا أن الجماعة - كما تريد أن تقدم نفسها - تقصر عملياتها على العدو الإسرائيلي، حتى سقط الرئيس المعزول مرسى في 30 يونيو 2013م فغيرت بوصلة عملياتها مباشرة نحو أهداف في الأراضي المصرية، فاستهدفت الأكمنة الأمنية والمؤسسات الشرطية بسيناء، وطورت من أساليبها فتدربت بالتنسيق مع حركة حماس على استخدام الأساليب الانتحارية والتفجيرات عن بعد للعبوات الناسفة والسيارات المفخخة، كما لعبت «حركة حماس» في هذا التوقيت دور التواصل مع بعض عناصر أنصار بيت المقدس في سيناء عقب إعلان حركة تمرد يوم 30يونيو 2013م التظاهر ضد محمد مرسي، لتقريب وجهات النظر بينهم وبين جماعة الإخوان والتأكيد على أن سقوط محمد مرسي من شأنه أن يقضي على أي محاولات مستقبلية لتطبيق الشريعة، وقدموا لهم الدعم المادي وأمدوهم بالأسلحة والقذائف والصواريخ، وكان لوجود العناصر الفلسطينية بجماعة أنصاربيت المقدس كبير الأثر في تدريب أعضاء التنظيم بصورة متطورة على كيفية قصف الصواريخ واستخدام العبوات الناسفة والسيارات المفخخة، والقيام بأعمال التفجيرات عن بعد.

كان التنظيم قد قام بعملية كبيرة قبل تولي محمد مرسي منصب الرئاسة لفتت إليه الأنظار بقوة، عندما خطط ونفذ تدمير وحرق «قسم شرطة ثان العريش»؛ وذلـك عندما قامت مجموعة مـن «الملثمين» قدر عددها بنحو 200 فرد بمهاجمة قسـم الشرطة الذي يقع في وسـط مدينة العريش، واستخدموا في ذلك أسلحة متطورة (آر بي جي، وقنابل وأسلحة آلية متوسطة وثقيلة)، وتصدت لهم قوات من الشرطة والجيش لتسـفر الاشـتباكات التي استمرت 6 ساعات عن مقتل 5 أشـخاص بينهم ضابطـان؛ أحدهما من الشرطة والآخر من القوات المسـلحة، إضافـة إلى إصابة 19 شـخصًا بجروح خطيرة، كانت تلك العملية تمثل سـابقة هـي الأولى مـن نوعها في مصر، كما دشـنت أول تحالف تنظيمي مـا بين أنصار بيت المقدس وجماعة التوحيد والجهاد، ثم استكمل هذا التحالف عملياته بقتل ضابط شرطة بالسياحة وشرطي آخر أمام مسجد الإسكندرية بالعريش لتتوالى بعـد ذلك سلسـلة متتابعة مـن عمليات اسـتهداف رجال الشرطـة أو القوات المسـلحة سـقط فيها العشرات من الضحايا وكانت تتم في أغلبها في محيط مدن العريـش والشـيخ زويـد ورفح، حتى دخـل التنظيم في مرحلـة كمون وهدوء ظاهري فيما بعد تولي محمد مرسي منصب الرئاسة.

كـسر التنظيـم فترة الهـدوء الظاهري في نهايـة عام حكم الإخـوان بعملية خطـف الجنـود السـبعة في مايـو 2013م، والتـي جـاءت مباغتـة وشـكلت في تفاصيلها النواة الحقيقية لبداية التفاوض بين جماعة الإخوان المسلمين - والتي كانت على رأس السلطة آنذاك - وأنصار بيت المقدس، ووضعت خلاله أسس التنسـيق بينهـما فيما تم بعد ثـورة 30 يونيو، وسـنذكر تفصيلات تلـك العملية لاحقًا حيث شكلت متغيرًا فارقًا لكل الأطراف في هذا التوقيت الدقيق - قبل ثورة يونيو بأيام.

اسـتؤنف العمل الإرهـابي بصورة أكثـر ضراوة من قبل التنظيـم فيما بعد سـقوط الإخـوان، عندمـا أعلنت الجماعـة مسـئوليتها عن مقتـل 25 من جنود

الأمن المركزي في 19 أغسطس 2013م في عملية عرفت إعلاميًّا باسم «مذبحة رفح الثانية»، ثم محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري اللواء محمد إبراهيم في سبتمبر 2013م عقب استهداف موكبه في حي مدينة نصر فور خروجه من منزله، وأسفر الحادث عن إصابات عديدة بينها عدد من أفراد الشرطة، وبعدها بثت أنصار بيت المقدس فيديو عبر الإنترنت تعلن فيه مسئوليتها عن تنفيذ العملية ذكر فيه أن منفذ العملية رائد سابق بالجيش المصري «وليد بدر» متطرف فكريًّا وتم فصله من الخدمة في العام 2005م؛ انتقامًا لما سماه بيان الجماعة «مجازر دار الحرس الجمهوري، رابعة العدوية، رمسيس، والإسكندرية»، وقد حرص التنظيم على أن يظهر هذا الضابط في الشريط المصور بملابس عسكرية - لوحظ أنها من النوع القديم الذي تم تغييره منذ سنوات - حتى يبدو لمن لا يعرف تلك التفاصيل الدقيقة أن هناك ضابطًا بالجيش يقوم بعملية اغتيال لوزير الداخلية المصري.

بعدها تبنى التنظيم الهجوم بسيارة مفخخة على مديرية أمن جنوب سيناء في أكتوبر 2013م واستهداف مبنى المخابرات العسكرية في الإسماعيلية في الشهر نفسه، وفي نوفمبر 2013م أعلن التنظيم مسئوليته عن مقتل المقدم محمد مبروك مسئول ملف الإخوان المسلمين في جهاز الأمن الوطني - أمن الدولة سابقًا - في عملية معقدة تمت بحي مدينة نصر شرق القاهرة بجوار منزل الضابط، لتلقي هذه العملية بظلال كثيفة عن مدى التعاون الذي يتم بين التنظيم وبين جماعة الإخوان المسلمين فيما عرف حينها بمصطلح «الإرهاب بالوكالة»، كما تم القبض بعدها على أحد ضباط الشرطة العاملين بمديرية أمن القاهرة والذي ثبت من التحريات تورطه في تزويد التنظيم بمعلومات، عن خط سير ضابط الأمن الوطني ومواعيد تحركاته وذلك بعد أن نجح التنظيم في تجنيد هذا الضابط لشراء تلك المعلومات منه مقابل المال.

كانـت تلك الفترة الزمنيـة نهاية عام 2013م وبداية عـام 2014م هي الفترة الذهبيـة مـن عمـر التنظيم، والتـي كان فيها قـد نجح في ضم كل مـن تنظيمي التوحيـد والجهـاد وكتائب الفرقان مما شـكل لـه نقلة نوعية في مسـتوى الأداء العمليـاتي، وشـهدت تلك الفترة بالفعل زخمًا من التصعيـد ضد أجهزة الدولة بشكل أصبح فيه اسم «أنصار بيت المقدس» مرادفًا للضربات الإرهابية النوعية القادرة على الوصول لأي نقطة داخل سيناء وخارجها.

في ديسـمبر 2013م تبنى التنظيم تفجير مديرية أمن الدقهلية (بدلتا مصر - مدينة المنصورة) والذي أسـفر عن مقتل 16 كان من بينهم 14 من ضباط الأمن وتدمـير المبنـى وما حولـه بصورة كبيرة، ثـم مهاجمة كمين أمنـي في محافظة بني سـويف بشمال الصعيد أودى بحياة 6 من رجال الشرطة، في سياق استهدافات متكـررة للنقـاط الأمنيـة الموجـودة بالعاصمة ومحافظـات الدلتا، ممـا فسر بأن التضييق والملاحقة التي تتم داخل سـيناء من قبل قوات الجيش وأجهزة الأمن دفعت التنظيم إلى عبور القناة غربًا ليمارس ضرباته، والتي أخذت منحًى أشـد خطورة بنزولها للكتلة السكانية الأكبر والأهداف الأكثر اتساعًا وامتدادًا.

في ينايـر 2014م نفـذ التنظيـم أخطر وأقـوى عملياته بتفجـير مديرية أمن القاهرة (بوسـط العاصمة)، ليعقبها بعد ذلك إسقاط مروحية عسكرية بسيناء بالقرب من مدينة الشـيخ زويد عن طريق اسـتهدافها «بصواريخ جراد»، أثناء قيامهـا بطلعـة روتينيـة لتفقد الحالـة الأمنية ورصـد منطقة الشريـط الحدودي الشرقـي، ثـم اغتيال لـواء شرطة مدير المكتـب الفني لوزيـر الداخلية في نفس الشهر أيضًا بالتزامن مع احتفال المصريين بذكرى ثورة يناير.

حـاول التنظيـم أن يخرج مـن دائرته الجغرافيـة التي يلاحق فيهـا من قبل الأجهزة الأمنية، ففي شـهر فبراير من العام نفسـه قام التنظيم بتفجير انتحاري لحافلة سياحية بمدينة طابا أسفر عن مقتل سائحين من كوريا الجنوبية إلى جانب سائق الحافلة، وقال التنظيم في بيان له إن الهجوم «جزء من الحرب الاقتصادية

ضد النظام الخائن في مصر». وأضاف البيان «سوف نراقب عن قرب تحركات هذه العصابة الخائنة من العملاء وسنستهدف كل مصالحهم الاقتصادية بهدف غل أيديهم عن إيذاء المسلمين». ومثل الهجوم تحولًا في طبيعة الأهداف التي تتعرض لهجمات في سيناء نحو استهداف المجموعات السياحية التي تزور شبه الجزيرة المصرية.

واستمرارًا للبحث عن أهداف غير متوقعة من قبل أجهزة الأمن توجه بإحدى أقوى وأخطر خلاياه في 22/ 7/ 2014م، ليستهدف التنظيم نقطة عسكرية في الفرافرة بطريق الواحات البحرية - الفرافرة بمحافظة الوادى الجديد، وأسفر عن استشهاد 21 مجندًا وضابطًا وإصابة 4 آخرين ومقتل 4 من منفذي الهجوم، وليعود مرة أخرى في يوم الجمعة 24/ 10/ 2014 م إلى سيناء حيث قام التنظيم بأكبر عملية إرهابية في سيناء خلال 4 سنوات، وهي الهجوم على نقطة عسكرية «بكرم القواديس» جنوب مدينة الشيخ زويد والذي أسفر عن استشهاد 30 مجندًا وضابطًا وإصابة 29 آخرين.

ما ظهر من قدرات التنظيم في هاتين العمليتين الأخيرتين كان يشي بأن التنظيم قد تلقى دعمًا نوعيًا من الخارج متمثلًا في عناصر جديدة مدربة تدريبًا مميزًا، فضلًا عن أنواع جديدة ومتطورة من التسليح مما أضفى على التنظيم طابعًا عسكريًّا أقرب لعمل المليشيات التي تستطيع عناصرها التعامل بكفاءة مع كافة أنواع الأسلحة المتنوعة، وبدا التنظيم وكأنه من خلال تلك العمليات الكبيرة يدشن انتقاله إلى مرحلة جديدة سرعان ما أفصحت بالفعل عن نفسها لينتقل فيها نقلة تنظيمية هائلة إلى الأمام، ففي يوم 10 / 11 / 2014م قام تنظيم أنصار بيت المقدس ببث مقطع صوتي يعلن فيه بيعته لأبي بكر البغدادي أمير تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» وجاء نصه:

جماعة أنصار بيت المقدس

محرم 1436هـ - نوفمبر 2014م

*** * ***

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الإعلامي لجماعة أنصار بيت المقدس يقدم:

كلمة صوتيّة بمبايعة خليفة المسلمين:

أبي بكر البغدادي

وانضمامها للدولة الإسلامية.

****

«بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العزيز الوهاب، منزل الكتاب، ومنشئ السحاب، وهازم الأحزاب، القائل في كتابه الكريم:

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿١٠﴾ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴾ [الصف:11].

والصلاة والسلام على الضحوك القتال ومن بعث بالسيف بين يدي الساعة حتى يعبد الله وحده، صلى الله عليه وسلم، هو القائل في الحديث الذي رواه البخاري ومسلم، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (**أُمرتُ أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى**)

أما بعد؛

فبعـد عقـود من الزمن ظـل المسـلمون يتجرعون فيهـا كئوس الـذل والهوان، والظلـم والطغيان على أيـدي الطغاة من عملاء اليهـود وحلفائهم؛ أذن الله أن ترفـع راية الجهاد في بلادنا، وشرفنا سـبحانه لنكون من جنـده الذين اختارهم لقتـال أشـد أعداء الأمـة اليهود، فنلنـا منهم نيـلًا عظيمًا، وأثخنـا فيهم الجراح في العديـد من الغـزوات كأم الرشراش وغيرها، فقام أعوانهم وحراسـهم من الطغاة والمرتدين ليحولوا بيننا وبينهم، وجاءوا إلينا بخيلهم وخيلائهم ليدكوا الأرض ويهلكوا الحرث والنسل، يريدون بذلك أن يستأصلوا شأفتنا، ويسلبوا كرامتنـا، فهبت ليوثنـا ليردوا عاديتهم وحماقتهم، قـال تعالى: ﴿وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقـرة: 193]، وقـال سـبحانه: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة:14].

ولا زالـت سـيوفنا مسـلولة عليهـم حتـى يقـضي الله أمـرا كان مفعـولًا، والحـرب بيننـا وبينهم سـجال، وهذا هـو الحـال في العديد من بلاد المسـلمين في مشـارق الأرض ومغاربهـا، حرب صليبية شـعواء على الإسـلام وأهله من اليهـود والصليبيـين وأعوانهـم مـن طواغيت العـرب والروافـض والمرتدين، وكان النصيـب الأكـبر مـن هـذه الحـرب عـلى إخواننـا المجاهديـن في العراق والشـام، التـي هي عقر دار المؤمنـين وخيرة الله من أرضـه، وفيها خيرة جنده، فارتـوت الأرض بدمـاء الشـهداء وتضحياتهـم، وتجلـت معيـة الله بالنـصر والتمكـين لعبـاده المؤمنـين، فمرغـوا أنـوف الكافريـن وحلفائهـم وأثلجـوا صدور المسـلمين وضعفائهـم بانتصاراتهم وفتوحاتهـم، وتوالت الانتصارات والفتوحات، حتى بزغ فجر جديد، وعز مجيد بقيام دولة للمسلمين، وارتفعت رايـة التوحيد وأقيمت الشريعـة وطبقت الحدود، وأزيلـت الحواجز وكسرت السـدود، وأعلنت الخلافة في العراق والشـام، واختار المسلمون خليفة لهم هو

حفيـد لخير الأنام فلم يسـعنا والحال هذه إلا أن نلبـي داعي الله، قال الله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمـران: 103]، وقـال رسـول الله صـلى الله عليه وسـلـم: «**من مـات وليس في عنقه بيعة؛ مـات ميتة جاهلية**»، فطاعـةً لأمـر الله عز وجل وطاعة لرسـوله صلى الله عليه وسـلم بعـدم التفرق ولـزوم الجماعـة، نعلـن مبايعة الخليفـة: إبراهيم بن عـواد بـن إبراهيم القرشي الحسيني، على السمع والطاعة في اليسر والعسر والمنشط والمكره، وأثرة علينا، وألا ننـازع الأمـر أهله إلا أن نرى كفرًا بواحًا عندنـا فيه من الله برهان، وندعو المسلمين في كل مكان لمبايعة الخليفة ونصرته، طاعة لله وتطبيقًا لواجب العصر المضيع.

فالحمد لله الذي أنعم علينا بقيام دولة للمسـلمين تجمع شـملهم، وتوحد كلمتهـم، وتعيد لهم عزتهم وكرامتهم بعـد أن ضيعتها أجيال الوهن لعقود من الزمن.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أوجه رسالتي لأهلنا في مصر:

مـاذا تنتظرون بعـد انتهاك أعراضكم، وسـفك دماء أبنائكـم على يد هذا الطاغوت الأرعن وجنوده، ومتى ستسـل سـيوفكم في وجوه أعدائكم لتزيلوا هذا العار عن كواهلكم؟.... أرضيتم الذل والهوان؟!

قال الله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمۡ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلۡمُسۡتَضۡعَفِينَ مِنَ ٱلرِّجَالِ وَٱلنِّسَآءِ وَٱلۡوِلۡدَٰنِ ٱلَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا وَٱجۡعَل لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٥﴾ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓاْ أَوۡلِيَآءَ ٱلشَّيۡطَٰنِۖ إِنَّ كَيۡدَ ٱلشَّيۡطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا﴾

[النساء: 75، 76].

فلا خلاص لكم من هذا الذل والصغار إلا أن تجاهدوا في سبيل الله وتقاتلوا أعداء الله، قال صلى الله عليه وسلم: **(ما ترك قوم الجهاد إلا ذلوا)** فلن تنفعكم السلمية المخزية ولا الديمقراطية الكفرية، وقد رأيتم كيف أودت بأصحابها وأربابها، ولئن تموتوا بعزة وكرامة خير من أن تعيشوا أبد الدهر في ذلة ومهانة، والسعيد من اتعظ بغيره.

وأما رسالتي لإخواني المجاهدين في كل الجبهات؛ إلى ماذا ترومون، وبأيّ شيء تطمحون؟

أبعد أن قامت دولة للإسلام والمسلمين، ونصب عليهم خليفة وأمير للمؤمنين، فإذا بكم تتقاعسون عن نصرتها، وتتخاذلون من الموقوف تحت رايتها في الوقت الذي تكالب عليها العالم بأسره، فما بالكم وما هو عذركم يا معشر المجاهدين؟

فاجتماعكم قوة وتفرقكم ضعف، وعزها عزكم لو تعقلون.

ولا خير فيكم إن خلص إليها وفيكم عين تطرف، ولا أحسبكم فاعلين.

فاحسموا أمركم، واجمعوا شتاتكم، وانصروا دولتكم، فأنتم بها وهي بكم.

ووالله، إنها لعلى الحق المبين، ومؤيدة بنصر الله القوي المتين، فاتقوا الله ربكم، ولا يغرينكم الشيطان بهمزه ولمزه، إنه لكم عدو مبين.

ألا هل بلغت اللهم فاشهد.. ألا هل بلغت اللهم فاشهد.. ألا هل بلغت اللهم فاشهد.

اللهم انصر عبادك المجاهدين، وانصر دولة الإسلام والمسلمين، وأعن أميرها أمير المؤمنين، وهيئ له البطانة الصالحة.

اللهم عليك بكل من تحالفوا على هذه الدولة، اللهم اجعل كيدهم في نحرهم، واجعل تدبيرهم تدميرهم، واجعل الدائرة عليهم.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين».

وفي يوم 14/ 11/ 2014م أعلن «**أبو بكر البغدادي - زعيم تنظيم الدولة الإسلامية - داعش**»، قبوله بيعة التنظيم في سياق مقطع صوتي له قال في جزء منه:

«أبشروا أيها المسلمون فإننا نبشركم بإعلان تمدد الدولة الإسلامية إلى بلدان جديدة، إلى بلاد الحرمين واليمن وإلى مصر وليبيا والجزائر، ونعلن قبول بيعة من بايعنا من إخواننا في تلك البلدان، وإلغاء اسم الجماعات فيها وإعلانها ولايات جديدة للدولة الإسلامية وتعيين ولاة عليها، وكما نعلن قبول بيعات من بايعنا من الجماعات والأفراد في جميع تلك الولايات المذكورة وغيرها، ونطلب من كل فرد منهم اللحاق بأقرب ولاية إليه والسمع والطاعة لواليها المكلف من قبلنا.

ويا أبناء العقيدة في سيناء الحبيبة هنيئًا لكم وأبشروا، هنيئًا لكم أيها الرجال، هنيئًا لكم قيامكم بواجب الجهاد ضد طواغيت مصر، هنيئًا لكم نصرتكم بيت المقدس، هنيئًا لكم إرهاب اليهود، وما عسانا أن نقول لكم وقد كسرتم أغمادكم وأحرقتم سفنكم ومضيتم تشقون طريقكم في الصخر، صابرون على المر قابضون على الجمر، صابروا وأبشروا، فلينصركم الله».

وبعد ساعات قليلة من نشر هذا المقطع الصوتي، قام تنظيم أنصار بيت المقدس بتغيير اسمه المستخدم في مواقع التواصل الاجتماعي وتويتر إلى اسم «ولاية سيناء»، وفي اليوم التالي أذاعت «ولاية سيناء» من خلال المواقع الجهادية ومواقع التواصل الاجتماعي فيديو يحمل اسم «صولة الأنصار»،

تضمن الفيديو العديد من مشاهد تفجير خط الغاز واغتيال العديد من ضباط ومجندي الجيش والشرطة وعمليات اغتيال لبعض المدنيين، وتصوير توثيقي لعملية «كرم القواديس»، وانتهى بخطبة من شخص يدعى «أبو أسامة المصري» قال فيها:

تحدث وهو يشير إلى بعض الأسلحة والذخائر المستولى عليها من كمين كرم القواديس قائلًا:

«هذا ما آل إلينا بغزوة مباركة على هؤلاء الطواغيت المرتدين من حاجز حدودي لهم، وبمكان يستقرون فيه ويبيتون فيه، وهذه أسلحتهم التي كانوا يستخدمونها، ويقتلون بها المستضعفين من الرجال والنساء، وهذه مدفعيتهم وذخيرتها التي كانوا يقصفون بها بيوت الآمنين بالليل وبالنهار.

ولم نجد منهم رجلًا رشيدًا أبدًا.. لم نجد منهم رجلًا عاقلًا أبدًا !!

ولكن بلغ السيل الزبى، وتعدوا الحدود حتى دخلوا على المستضعفين والمسلمين في كل مكان، وقتلوا الأطفال والنساء وهدموا البيوت وقصفوا بالليل وبالنهار، ولم يراعوا حرمةً ولا بلدًا ولا وطنًا كما يقولون.

فماذا ينتظرون منا.. وقلنا لهم قبل ذلك:

إن الحرب لم تبدأ بعد.. إن الحرب لم تبدأ بعد.

فهذا ما ترونه منا الآن، وسترون أكثر من ذلك، والباقي أدهى وأمر، إن ما ترونه الآن ليس إلا البداية، لقد فتحتم على أنفسكم بابًا لن تستطيعوا أن تغلقوه، لقد أعذرنا إلى الله عز وجل فيكم أكثر من مرة، ولكنكم لا تفهمون ولا تتفكرون ولا تتدبرون.. فانتظروا منا ما تحذرون.

ووالله الذي لا إله غيره، لقد جئناكم برجال يحبون الموت كما تحبون أنتم الحياة، فلا تظنون أن سكوتنا عنكم لضعف ولا لخور، ولكن الأمر علّكم

تنتهون، كنا نقاتل أئمة الكفر منكم ونقتل رؤساءكم وقاداتكم علَّكم تهتدون، علَّكم تنتهون، علَّكم ترون الأمر وما يحدث فيهم فترجعون.

قال الله عز وجل: ﴿فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ﴾ [التوبة: 12]، فقاتلنا أئمة الكفر وما زلتم على غيكم، وما زلتم على ما أنتم فيه، بل كل يوم تشتدون على المسلمين سطوة، وكل يوم تقتلون المستضعفين.. أما آن لكم أن تفهمونا يا قوم.

ثم أكلم قومي وبني جلدتي وأهلي من النساء والرجال والأطفال كلكم أجمعين، هذا جيشكم، إنه يأبى إلا أن يحارب الله ورسوله، إنه يأبى إلا أن يقاتل أولياء الله، إنه يأبى إلا أن يهجر المسلمين من أرض سيناء، إنه يحمي أولياءه من اليهود، لم يغضب أبدًا غضبة - ولو واحدة - للمسلمين، ولقد رأيتم بأعينكم ما فعله بالمسلمين في مصر وفي كل الميادين، إن هذا الجيش قد تخطى كل الحدود، وإن هذا الجيش قد فعل ما لم يفعله فرعون في أي قطر، إن هذا الرجل فرعون، فرعون مصر قد تخطى ما فعله فرعون، ففرعون قال: سنقتل أبناءهم ونستحيي نساءهم وإنا فوقهم قاهرون، أما هذا فقد قتل الأبناء وقتل النساء وقصف البيوت ولم يبقِ على الأرض من عمار أبدًا، ولكن هذا لن يخيفنا، ولسوف يستمر بنا الأمر، ولسوف نقتلكم أجمعين عن بكرة أبيكم أيها المرتدون، ولترونَّ منا ما تحذرون.. وعد الله سبحانه وتعالى، وهذا الأمر أمامكم بادٍ، أول صولة عليكم، ولن تكون الأخيرة علَّكم تفهمون. إلى الجنود، إلى من يتبعون هذا الفرعون أقول لهم:

لا تكونوا فيمن قال الله - عز وجل - فيهم: ﴿فَٱسۡتَخَفَّ قَوۡمَهُۥ فَأَطَاعُوهُۚ إِنَّهُمۡ كَانُواْ قَوۡمٗا فَٰسِقِينَ﴾ [الزخرف:54]، فأنتم لكم عقول، لا تكونوا كالبهائم تساقون، انظروا إلى ما يفعله هذا الرجل، ليس لكم في هذا ناقة ولا جمل.

وإلى أهالي الجنود وآبائهم وأمهاتهم:

إن أبناءكم يدخلون هذا الجيش ليعيشوا دنياهم بعده، فلم يعيشوا الدنيا ولم يلحقوا بالآخرة، فلا نصروا دينًا، ولا انتصروا لأنفسهم وعاشوا الدنيا حتى، ووالله الذي لا إله غيره لن تأخذنا هوادة أبدًا بمن كان في صف هذا الطاغية المرتد، فاعلموا هذا الأمر وافهموه، وقد كان في ذلك منا نذير ونذير ونذير، دمرت همرات ودبابات ومدرعات وقتل رءوس كفر، أما آن لكم أن تفهموا، أما آن لكم أن تفهموا، إننا والله لن نترك هذا الطريق.

ووالله الذي لا إله غيره، إن الله - سبحانه وتعالى - ناصرنا لا محالة عليه، فانظروا إلى حالهم الآن وانتظروا منا ما هو قادم، لئن لم ينتهوا عن هذا الفعل، ولئن لم ينتهوا عما يفعلون في المسلمين ليرونَّ منا كل يوم مثل ذلك، فأسأل الله سبحانه وتعالى في عليائه أن ينصرنا عليهم، ويمكننا منهم، ويمنحنا أكتافهم.

وأقول رسالة إلى إخواننا الأسرى القابعين عندهم:

فو الله إننا لم ننسكم، وهذه أولى خطواتنا لتحريركم، ولن نترككم.

وإلى أخواتنا الأسيرات: إننا لم ننسكن، وهذه هي أولى خطواتنا لتحريركن، ولن يكون الأمر على مصر فقط، بل إن الأمر سيمتد حتى نحكم شرع الله سبحانه وتعالى في كل ربوع الأرض.

فلنحكِمنَّ شرع الله - سبحانه وتعالى - في الأرض، ولنقيمن دينه، ولننصرن المستضعفين، ولنفكنَّ الأسارى، ولنكسرن الحدود، حتى يجعل الله - سبحانه وتعالى- المسلمين يمرق بعضهم على بعض في كل ربوع الأرض، لا جوازات للسفر، ولا تأشيرات، ولا غيرها من هذه الحدود التي جعلوها، فلا ينظر لهذا الأمر على أنها سيناء، ولئن متنا ليخلفن الله عز وجل أقوامًا من بعدنا، وليكونن من بعدنا أجيال وأجيال تنصر دين الله سبحانه وتعالى،

ولئن نمت في سبيل الله - جل وعلا - لخير لنا من أن نعيش في هذه الأرض ولا يحكم شرع الله.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينصر عباده المجاهدين في كل مكان.

وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت نستغفرك ونتوب إليك.

وجزاكم الله خيرًا».

وبعد هذا البيان وهذه المبايعة وانتقال التنظيم إلى طوره الجديد كفرع معتمد لتنظيم داعش الأم الموجود في سوريا والعراق، انتقل التنظيم بعملياته إلى طور جديد قدم فيها نفسه بالعناصر الجديدة المحترفة التي وصلته وبالطفرة التسليحية التي ظهرت معه على مسرح العمليات، فقام بتنفيذ مجموعة متوالية من العمليات النوعية.....

في مساء يوم 29/ 1/ 2015م قام التنظيم بشن هجوم على «مقر الكتيبة - 101» بالعريش ومديرية أمن شمال سيناء، بالتزامن مع مهاجمة العديد من المقرات الأمنية الأخرى وأسفرت عن استشهاد 29 ما بين مجند وضابط، و43 مصابًا منهم 28 عسكريًّا و15 مدنيًّا، وشهدت مدن رفح والشيخ زويد والعريش مجموعة من الانفجارات، منها استهداف فندق القوات المسلحة بالعريش بقذيفتي هاون، وفندق ضباط الشرطة بالعريش بقذائف هاون، كما تعرضت بعض الكمائن بمدينة الشيخ زويد لإطلاق النيران من جميع الجوانب وسقوط صواريخ عليها، وفي رفح تم الهجوم على أحد المقرات العسكرية وتعرض كمين الماسورة إلى إطلاق نيران شديد.

وفي 12/ 4/ 2015م قام التنظيم بهجوم متزامن على (قسم ثالث العريش - تفجير مدرعة بالشيخ زويد -هجوم مسلح على كمين الماسورة برفح)، أسفر

هـذا الهجـوم الثلاثي عن استشـهاد 14 مـن مجندى وضبـاط الشرطة والجيش، وإصابة العشرات ما بين مدنيين وأفراد قوات مسلحة وشرطة.

وبتاريخ 16/ 5/ 2015م اسـتهدف التنظيم سـيارة مدنيـة بمدينة العريش، تقـل عـددًا من القضـاة لنقلهـم مـن مقرعملهم إلى محـل إقامتهم وأسـفر عن استشهاد 3 قضاة وسائق السيارة، وجاءت هذه العملية بعد ساعات من الحكم على بعض قيادات الإخوان من أعضاء مكتب الإرشـاد وآخرين بإحالة أوراق بعضهم إلى مفتي الجمهورية للنظر في إعدامهم، في إحدى القضايا المتهمين فيها والمنظورة أمام إحدى الدوائر الجنائية بالقاهرة.

ثم بعدهـا في يوم الأربعاء الموافق 1/ 7/ 2015م قام التنظيم بأكبر وأضخم هجوم إرهابي في سيناء، حيث هاجم ما يزيد على 200 مسلح 12 موقعًا وتمركزًا أمنيًّا في الشيخ زويد، مستخدمين الأسلحة الثقيلة والخفيفة والصواريخ الموجهة وصواريـخ مضـادة للطائـرات وقذائـف الآر بي جـي، فضـلًا عن السـيارات المفخخة والعبوات الناسـفة، ونجحت القوات المسـلحة في صد الهجوم الذي أسـفر عن استشـهاد 17 مجندًا وضابطًا من القوات المسـلحة، ونتـج عنه تكبيد العناصر المهاجمة خسـائر فادحة في المعدات والأفـراد ومقتل ما لا يقل عن 205 مسـلحين، واسـتمرت هذه المعركة بين القوات المسـلحة والعنـاصر المهاجمة لما يقارب 12 ساعة متواصلة.

كتائب الفرقان

(كتائب الفرقان) من أهم وأشرس الجماعات الإرهابية التي خرجت بعد 30 يونيو 2013م لتنفذ أعمالًا إرهابية، ولم تتبن قبل هذا التاريخ أي عمليات بل لم يظهر الاسم ذاته طوال عام حكم الإخوان أو ما قبله، رغم أن هذه الفترة شهدت زخمًا محمومًا في تشكيل الجماعات والحرص على الإعلان عن نفسها، مما ألقى بشكوك عميقة حول تكوين تلك الكتائب وعناصرها التي اتسمت بالغموض الشديد رغم كونها منتجًا تكفيريًّا جهاديًّا نمطيًّا مما كانت تزدحم به سيناء في هذا التوقيت.

عدم الإعلان أو توافر معلومات حول تشكيل تلك الجماعة - ذهب بالتفسيرات إلى كونها قد تشكلت داخل عباءة «أنصار بيت المقدس»، أو أن تكون قد تشكلت خارجها ثم سارعت بعد ذلك في الاندماج معها، وهناك تفسير آخر حدد عناصرها بأنهم مجموعة تنتمي فكريًّا وتنظيميًا لإحدى فصائل قطاع غزة السلفية الأكثر تشددًا، وانضم إليهم مجموعة من العناصر المصرية قبل البدء في تنفيذ عملياتهم.

عمليات (تنظيم كتائب الفرقان) رغم محدودية عددها لكنها عبرت عن تنظيم قادر بالكوادر والتسليح أن ينتج عملًا إرهابيًّا نوعيًّا، فقد بدأت في منطقة سيناء والمناطق المجاورة لها ثم انتقلت مبكرًا في تطور سريع فارق لتحاول أن تنفذ عمليات أخرى في القاهرة وباقي المحافظات المصرية وهو ما نجحت فيه أيضًا.

كتائب الفرقان كانت تمثل منافسًا قويًا لأنصار بيت المقدس فكلاهما كانا يتقاسمان العمليات الإرهابية النوعية بعد 30 يونيه، ولم تكد أنصار بيت المقدس تعلن مسئوليتها عن عملية ما حتى تعلن كتائب الفرقان مسئوليتها عن العملية التالية.

من أهم العمليات التي قامت كتائب الفرقان بتنفيذها قبل أن تنضم لأنصار بيت المقدس، أنها قامت في يوم 14 أغسطس 2013م برصد واستهداف العقيد أركان حرب محمد الكومي رئيس استطلاع الوحدة الثامنة دفاع جوي وقد نجحت الجماعة في قتل اثنين آخرين كانا بالسيارة مع العقيد الكومي، بعد أن أمطرت السيارة بوابل كثيف من النيران من مجموعتين من العناصر المسلحة كانتا موجودتين في أماكن بالطريق سمحت لهما بمحاصرة السيارة، وحالت كثافة النيران المفاجئة من أن يتمكن حارس العقيد الكومي أو هو شخصيًّا من التعامل مع القوة المهاجمة، نفذت العملية في مفارق أبوصوير على الحدود ما بين محافظتي الشرقية والإسماعيلية وكان ذلك من خلال «كتيبة النصرة» التابعة لكتائب الفرقان كما أذاعت بعد ذلك في مقطع مصور أظهر صور الضحايا بعد تنفيذ العملية، كما جاء بنفس المقطع المصور المنشور على شبكة المعلومات الإلكترونية قيام الجماعة باستهداف رجل قالت إنه من الطغاة والمرتدين.

ثم بعد أيام قليلة في 30 أغسطس 2013م ذهبت كتائب الفرقان للعملية الأكبر والأخطر، عندما نجحت عناصر مسلحة من التنظيم في الوصول إلى منطقة قريبة جدًّا من المجرى الملاحي لقناة السويس، كانت هذه المنطقة تقع في منطقة أحراش على الضفة الشرقية للقناة - أي من داخل سيناء - مما مكن تلك العناصر المسلحة من استهداف (السفينة الصينية - كو سكو آسيا) بقذيفتين آر بي جي، ورغم عدم إحداث خسائر مؤثرة في السفينة الصينية فهي بالأساس سفينة نقل حاويات لكن تلك العملية شكلت نقلة نوعية، في مدى الخطورة الداهمة للعمليات الإرهابية التي وصلت للمرة الأولى لمرفق استراتيجي

بحجم «قناة السـويس» يكتنفه العديد من التشـابكات الدولية، لضمان تسـيير الملاحة العالمية فيه بشكل آمن وهي مسئولية الأجهزة المصرية بصورة مباشرة.

ومن قناة السـويس كهدف هو الأخطر مما قام به التنظيم إلى هدف حيوي آخـر له أيضًا درجة أهمية غير اعتيادية، ففي فجر الإثنين 7 أكتوبر 2013م خرج التنظيم من سيناء ليصل إلى أطراف القاهرة العاصمة ويقوم باستهداف «مركز البث الفضائي - القمر الصناعي» بجوار حي المعادي، استخدم عناصر التنظيم قذائـف الآر بي جى للمرة الثانية في تنفيذ الهجوم حيث أطلق قذيفتين أحدثت إحداهما ثقبًا في أحد الأطباق العملاقة بقطر متر تقريبًا، وتضمن المقطع المصور الذي تم بثه مباشرة بعد تنفيذ العملية بعنوان (البيان الثالث - لمجموعة كتائب الفرقان)، الذي قالت فيه «إنها تعلن استهداف المركز الرئيسي للأقمار الصناعية بالمعادي لسـان حال سـحرة فرعـون - بقذيفتين صاروخيتـين من آر بي جي»، ودعت كتائب الفرقان من سـمتهم «أبناء الإسـلام وأهـل التوحيد» إلى تحديد أهدافهم، وعدم الفرقة، مضيفة.. لا تأخذكم رأفة بهم بدعوى أن منهم جهالًا، فأهل الكفر والشرك من المنتسبين إلى الإسلام يعاملون بما يستحقونه ويقاتلون عليـه، والجهل لا يعطي شرعيـة لتجمعات الكفر والشرك، بل تقاتل وتحارب، وجاء ذلك حسب نص البيان المنشور حينئذ.

بعـد هـذه العمليات وهـذا البيـان اختفت الجماعـة تقريبًـا والأرجح أنها انضمـت لجماعة أنصار بيـت المقدس فأصبحوا جماعة واحدة، وربما يفسر ذلك القوة التي بدأت تكتسبها أنصار بيت المقدس عن باقي الجماعات الأخرى التي نشـأت بعد 30 يونيو 2013م، فمعظم التقارير الأمنية ترجح أن كتائب الفرقان مـن بعد عملية القمـر الصناعي بالمعادي اتخذت قرارًا بالعمل تحت لواء أنصار بيت المقدس، خاصة أن هناك مجلس شورى عامًّا يجمع هذين التيارين وتيارات جهاديـة أخرى، فربـما كان وراء الدعوة الرغبة في توحيد الصفوف واكتسـاب مزيد من القوة بالعمل تحت مظلة واحدة مادامت الأهداف واحدة.

وأغلـب التكهنات تذهب أيضًا إلى أن هذه الجماعة نفذت أكثر من عملية، ولكـن لم يسـعفها الحظ إلا بالإعـلان عن هذه العمليات قبـل أن تنضم لجماعة أنصار بيت المقدس، ولعل هذا هو السر وراء بعض العمليات التي نفذت على أرض سـيناء ولم تعلن أي من الجماعات المسـلحة تبنيها حتى هذه اللحظة، فقد تكـون هـذه الجماعة قد نفذتها ثـم انضمت لأنصار بيت المقـدس، ثم تم إغفال هذه العمليات فيما بعد أو تجاهلها التنظيم الذي غير جلده بعد أن انضم لجماعة أنصار بيت المقدس.

كشـفت نيابـة أمن الدولـة العليا خـلال تحقيقاتها واعترافـات المتهمين في «القضية رقم 423 – حصر أمن دولة عليا»، النقاب عن أن قائدي كتيبة الفرقان محمـد أحمد نصر وهاني مصطفى أمين عامر، اتصلا بأيمن نوفل قائد كتائب عز الدين القسـام، ورائد العطار القيادى بالحركة، واتفقا معهما على إعداد القسـام للجماعة عسكريًّا وبدنيًّا، وإيجاد مساحة للعمل العسكري المشترك بينهم، وبدأ العمـل بتسـلل محمـد أحمد نصر قائـد كتيبة الفرقـان، وبصحبتـه كل من: أحمد سليمان محمد، محمد سمري محمد، أيمن أنور عبدالرحيم – الهارب، وتنسيقهم معًا وإرسـالهم لمجموعـة أخرى ضمت: محمد أحمد محمود عيد قيشـاوي، أحمد أشرف عبدالرحمـن – فلسـطيني، ومجموعـة أخـرى بقيـادة المتـوفى – عبـدالله ربـاع، الذين تلقوا جميعًا في غزة تدريبات عـلى كيفية إعداد وتصنيع المفرقعات واستخدام الأسلحة النارية وقذائف الهاون.

وأقـر «المتهم رقـم 158 – أحمد سـليمان محمد سـليمان» أثنـاء التحقيقات، بانضمامـه لما يسـمى كتيبة الفرقان التـي تكفر الحاكم، وتوجـب الخروج عليه، وأنـه تأثر بكتابات وإصدارات أيمن الظواهري، وأنه أسـس شركة للبرمجيات بمشـاركة القيـادي هـاني مصطفـى أمـين الـذي كان عضـوًا سـابقًا في جماعـة الإخوان، وأن شريكه تولى مسئولية حملة الانتخابات الرئاسية لـ «حازم صلاح

أبو إسماعيل» في الإسماعيلية، ثم انضما معًا لـ كتيبة الفرقان التي أسسها محمد أحمد نصر، والتي أصبحت فيما بعد جزءًا من أنصار بيت المقدس.

وذكر أحمد سليمان أن «كريم محمد أمين - محبوس»، هو من اقترح للجماعة اسم الفرقان، وأن محمود عبدالعزيز عبدالقادر من شمال سيناء تولى قسمها الإعلامي، وأنهم اعتمدوا على التمويل الذي كان يأتيهم بصورة منتظمة من قطاع غزة، وأنه تم تقسيم كتيبة الفرقان إلى مجموعات، منها مجموعة الإسماعيلية، ومجموعة العريش، ومجموعة القاهرة التي اتخذت مقرًّا لها بشارع الملك فيصل في الجيزة.

اتفقت قيادة عز الدين القسام مع محمد أحمد نصر، على تنفيذ عمليات مسلحة ضد النظام المصري بعد عزل محمد مرسي، هذا ما أشار إليه أحمد سليمان بقوله: المتهم الرابع محمد أحمد نصر الأستاذ بجامعة قناة السويس والهارب، قرر استهداف بارجة أمريكية حال مرورها بقناة السويس بقذائف الآر بى جي، كلفه بعدها المتهم الخامس المحبوس هاني مصطفى أمين بدراسة إمكانية ذلك، فرصد مرور البوارج المارة بالقناة من مسكنه المطل عليها، ورأى صعوبة استهداف أى بارجة وأنه يمكن استهداف أى سفينة أخرى تمر من القناة، فحضر إليه قائد الفرقان محمد أحمد نصر وبحوزته قذيفة آر بى جي، وعدد آخر من القذائف التي أخفاها في سيارته الميتسوبيشي فضية اللون، ثم استقلا السيارة ومعهما أبو حفص محمد سمري - هارب، ومروا من ناحية مهدمة من سور المجرى، لتحديد الموقع الأمثل لاستهداف السفن المارة، وفي يوم 22 من شهر رمضان عام 2013م استقل هاني مصطفى ومحمد أحمد نصر دراجة بخارية، وراقب أحمد محمود الملاح الطريق، وأمنهم المتوفى عبدالهادى أحمد عبدالهادي بسلاح ناري، ليجتازوا جميعًا سور المجرى ويطلق هاني مصطفى قذيفة على إحدى السفن المارة، ثم عادوا ليصوغ محمد أحمد نصر بيانًا إعلاميًّا عبر شبكة الإنترنت.

ثم قامت قيادات التنظيم باستئجار شقة بمدينة الشروق سكن فيها معه محمد أحمد نصر، وأثناء تلك الفترة تلقوا اقتراحًا باندماج أنصار بيت المقدس وكتيبة الفرقان، بعدها أمرهم نصر بمرافقته وتأمينه بالسلاح، إلى أن وصلوا إلى مسكن تقابلوا فيه مع «زعيم أنصار بيت المقدس - توفيق فريج زيادة»، وكان بصحبته الهارب الخطير سِلمي سلامة المكنى بـ«أبو إسراء»، واسمه الحركي يسري، واتفقوا جميعًا على أن يتم الاندماج بعدة شروط أهمها، أن يكون محمد أحمد نصر عضوًا في مجلس شورى الجماعتين، وأن تقوم أنصار بيت المقدس بشن عدة عمليات تنسبها إعلاميًّا إلى كتيبة الفرقان، حتى يذيع صيت الأخيرة ويغدو الإعلان عن اندماجهما فيما بعد ذا وقع إعلاميٍّ كبير.

سلم المتهم هاني مصطفى لتوفيق فريج زيادة وسلمي سلامة، جهازي حاسوب محمول عليه مقاطع مصورة لموكب وزير الداخلية، بعد أن رصدته «كتيبة الفرقان»، وأعلم هاني القياديين أنه يحوز «صواريخ كاتيوشا» أخفاها بأرض زراعية تمهيدًا لاستخدامها في الاعتداء على قناة السويس مرة أخرى.

واعترف المتهم كريم محمد أمين أمام النيابة، بأن كتيبة الفرقان اعتمدت في كل أعمالها العدائية للدولة على أسلحة أمدتها بها كتائب القسام، وأن محمد أحمد نصر أوفد «محمود سمري محمد» من حي الفواخرية بالعريش - هارب، ليلتقي بأحد عناصر القسام في منطقة الريسة، وأن العنصر الفلسطيني الحمساوي أعطاه مبلغًا ماليًّا كبيرًا، و8 أسلحة كلاشينكوف وصندوق ذخيرة وقاذفتي صواريخ آر بي جي وثلاث قذائف أخرى، كما أمدت الحركة كتيبة الفرقان بأموال في غضون أكتوبر 2013م، كما أمدتهم بعدد من الأسلحة وصندوق ذخيرة أخفاها حسام أحمد محمد حسن مروان بمدينة الشروق، لاستخدامها في بعض العمليات في القاهرة.

ودفعت قيادة كتائب عز الدين القسام الذين التقاهم محمد أحمد نصر، وهما أيمن نوفل ورائد العطار، إلى استهداف وسائل الإعلام المصرية وضربها ضربة

موجعة، واعترف كريم محمد أنه في غضون سبتمبر 2013م تلقى تكليفًا برصد مبنى «قناة سي بي سي» في مدينة الإنتاج الإعلامي، وأن نصر سلمه هاتفًا محمولًا لتصوير مداخلها ومخارجها، وأنه تمكن من الدخول لمدينة الإنتاج الإعلامي بصحبة أحد العاملين بها «فهد وحيد سلامة - أحد زملاء الدراسة»، والذي تحجج له أنه يريد الحصول على فرصة عمل إعلامية، فاصطحبه إلى مقر عمله بقناة المحور وتسلل من هناك لمبنى «سي بي سي» فصور المبنى ومداخله، وسلم المقاطع المصورة للهارب محمود سمري محمد أحمد خطابي.

وعن التنسيق مع جماعة أنصار بيت المقدس قال كريم محمد أمين إن الأخيرة قامت بعدة عمليات مسلحة، ونسبتها للفرقان لتضليل الأمن وليعلو صيتها، منها الهجوم على مكتب بريد وسرقة عدة سيارات لمسيحيين، ومحاولة استهداف قناة السويس، ومنها ما اقترحه المتوفى عبدالهادي أحمد عبدالهادي من قتل ضابطي شرطة بسجن الاستقبال تربطه بهما صلة جيرة، فكلفه نصر بإمداد مهندس البرمجيات المحبوس أحمد سليمان محمد سليمان بمعلوماتهما، كما كلفه برصد «مقر البنك الأهلي - الكائن بشارع التسعين بالقاهرة الجديدة».

«محمد علي عفيفي بدوي ناصف» الذي كان يطلق على نفسه اسمًا حركيًّا «محسن»، وفي فترة أخرى أطلق على نفسه «أسامة»، اعترف بتوليه قيادة المنطقة المركزية للجماعة في القاهرة، وكان يشرف على تأسيس وإنشاء وإدارة جميع الخلايا العنقودية المتفرعة من التنظيم على مستوى الجمهورية خارج نطاق سيناء ومدن القناة.

وأوضح أنه تمكن من تكوين وتشكيل خلايا متعددة، الأولى في المنصورة وكان قائدها هو «أحمد محمد السيد عبدالعزيز السجيني - مصعب»، ومعه يحيى المنجى سعد وعادل محمود البيلي ومحمد عادل شوقي علي عجور، وعدد آخر تم تجنيدهم بمعرفة «أنور صالح أنور صالح عمران - نور» في غضون عام 2011م، والمجموعة الثانية كانت بمحافظة كفر الشيخ وكان يتولى مسئوليتها

«مصطفى حسني عبدالعزيز الكاشف - خالد»، ومعه معتز محمد عبد الخالق زغلول وعدد آخر جندوا عام 2011م، والثالثة في الشرقية تولى إمارتها «إبراهيم عبدالرحمن السيد عوض - الحاج حمدان».

وبحسب اعترافاته أسس التنظيم عام 2012م خلية في مدينة السادس من أكتوبر، تلقى أعضاؤها تدريبات عسكرية في سيناء ثم سافروا لسوريا لاستكمال باقي تدريباتهم، وأنه صدر أمر بتدريب 6 من تلك الخلية على استخدام الأسلحة الآلية وأنهم تدربوا بإحدى المزارع بمحافظة الشرقية، وكانت هناك مجموعة بمحافظة الجيزة تولى الإشراف عليها «أشرف على على حسانين الغرابلي - أدهم»، ومعه محمد عبد الغني على عبدالقادر وتم تأسيسها في النصف الأول من عام 2013م، أما المجموعة السادسة فكانت في الفيوم وأشرف عليها أيضًا «محمد السيد منصور - أبو عبيدة»، ومعه صلاح الدين عبدالهادي مصطفى عبدالرحمن، والسابعة في محافظة قنا تم تأسيسها في بداية عام 2013م وأشرف عليها أيضًا أبو عبيدة، والثامنة أسسها عمر ابن «الشيخ رفاعي سرور» الذي كان شيخًا لقيادات الجبهة السلفية، وكان معه «فهمي عبدالرءوف» الذي توفي في مداهمة الجيش «عرب شركس» و«سمير عبدالحكيم - شادي» توفي في عرب شركس أيضًا.

«محمد علي عفيفي بدوي ناصف» اعترف أيضًا إنه تمكن من تكوين عدد من الخلايا المتخصصة التي ضمت عددًا من أعضاء الخلايا بالمحافظات وآخرين من خارجها، الأولى هي «الخلية الإعلامية» كان من أهم أعضائها «عبدالرحمن إمام عبدالفتاح إمام - أبو عبد الملك»، والثانية «خلية المهندسين» ذوي الخبرة الهندسية الذين يتولون تصنيع الدوائر الإلكترونية للتفجير، ومنها كان «محمد سيد أبو العينين - عماد» ومحمد رمضان طنطاوي، وكانت لقاءاتهم تتم بوحدة سكنية يمتلكها محمد رمضان في حلوان، وأنهم توصلوا لتصنيع دوائر للتفجير

عن بعد عن طريق الهاتف المحمول تسمى «دائرة الشباك»، وتقنية أخرى هي ضبط الدائرة للتفجير في توقيت محدد سلفًا قد يصل لمدة شهر لاحق.

وتابع قائلًا: كونا «خلية كيميائية» اختص أعضاؤها بإجراء التجارب لتصنيع أفضل المواد البادئة للتفجير، كان عضوًا فيها بلال إبراهيم صبحي وهمام محمد أحمد عطية، وكانت اجتماعاتها تتم بالعاشر من رمضان في شقة العضو وسام مصطفى سيد حسين، وأكد أن عضو الجماعة محمد فتحي عبدالعزيز ومحمد ربيع محمد كانت لديهما مزرعة في الشرقية يخزن فيها التنظيم الأسلحة والمفرقعات، ويجهزون فيها السيارات المفخخة وقاذفات الآر بي جي.

.... تلك كانت صورة بانورامية من داخل أحد أخطر التنظيمات الإرهابية، من واقع أوراق القضية «القضية رقم 423 - حصر أمن دولة عليا»، نقلًا عن اعترافات تفصيلية أدلى بها بعض العناصر الهامة في التنظيم الذي نشأ وترعرع على أيدي قيادات كتائب عزالدين القسام، ولفت إليه الأنظار بجرأة ومهارة عناصره التي تدربت وأُهلت للقيام بعمليات إرهابية في الفترة التي كان الإخوان في الحكم، ونفذوا سريعًا ما جهزوا وأعدوا له فور إزاحة الإخوان بثورة 30 يونيو بمجموعة العمليات التي سبقت انضمامهم لتنظيم أنصار بيت المقدس.

اللافت للانتباه في اعترافات المقبوض عليهم في هذه القضية المذكورة ورود بعض من المعلومات الهامة، مثل أن عناصر التنظيم ذات الكفاءة والتأهيل العالي كانت من ضمن المجموعة التي عرفت إعلاميًّا بـ «خلية عرب شركس»، وهي المجموعة التي تم دفعها من قبل تنظيم أنصار بيت المقدس بعد اتحاد كتائب الفرقان معه إلى المنطقة القريبة من القاهرة، لارتكاب مجموعة من العمليات الكبيرة والخطيرة في القاهرة والقليوبية والدقهلية ضد أهداف مميزة للجيش والشرطة وتمكنت الخلية من تنفيذ الكثير منها، وحين تم مداهمة مقر الخلية في قرية «عرب شركس» من قبل القوات الخاصة كان لافتا للانتباه أن

المجموعة لن تستسلم بسهولة فهي قد زرعت كمًّا كبيرًا من الألغام كنوع من الحماية لنفسها من المداهمات الأمنية، وحينها أدارت معركة مسلحة مع القوات المهاجمة استمرت نحو 6 ساعات كاملة قبل تمكن الأخيرة من قتل مجموعة منهم والقبض على آخرين غير من ارتدوا أحزمةً ناسفةً وقاموا بتفجيرها في القوات الخاصة محاولين أكبر قدر من الخسائر في صفوفهم، وقد كان لكتائب الفرقان عنصران ذكرا بالاسم في اعترافات زملائهم في ما جاء من أقوال القضية السالفة.

ظهر أيضًا اسم «همام محمد أحمد عطية» في اعترافات المتهم محمد علي عفيفي ناصف ذاكرًا أن همامًا كان أحد أعضاء «الخلية الكيميائية»، التي تخصصت في صناعة مواد التفجير ودوائرها الكهربية، همام عطية لم يسقط في قبضة الأمن في هذه القضية بل ظل هاربًا ليظهر بعدها بنحو عام كزعيم ومؤسس لتنظيم آخر موجود على الساحة الآن «تنظيم أجناد مصر»، تخصص التنظيم في القيام بعمليات إرهابية عن طريق أسلوب واحد اشتهر به هو زرع العبوات المتفجرة والناسفة، بعد تنفيذ مجموعة من العمليات بالجيزة والقاهرة استطاع الأمن من خلال نشاط تحرٍّ معلوماتي أن يصل إلى مكان اختباء همام عطية في منطقة «فيصل - محافظة الجيزة»، وأثناء مداهمة الأمن للمقر كرر همام والمجموعة التي كانت معه مشهدًا مقاربًا لما حدث في عملية عرب شركس من اشتباك مسلح شرس مع قوات الأمن فضلًا عن استخدام الأحزمة الناسفة، مما دفع قوات الأمن للتعامل بالنيران مع الموجودين داخل هذا الحي السكني المزدحم ليسقط همام عطية قتيلًا في تلك المداهمة بعد المعركة المشار إليها وسقط آخرون في قبضة الأمن من أعضاء تنظيم «أجناد مصر».

تنظيم السلفية الجهادية

يتخذ «تنظيم السلفية الجهادية» من شمال سيناء مركزًا له ولتحركاته وهو يدعو صراحة للحرب على الكفار وإسرائيل، ويتبنى التنظيم أفكار «تنظيم القاعدة» لكنه لا يتصل بها تنظيميًّا، وتقترب أفكاره بصورة كبيرة من فكر «الجماعة الإسلامية» التي ظهرت في سبعينيات القرن الماضي فيما يخص الجهاد باعتباره الفريضة الغائبة عن حياة المسلمين، مع التأكيد بأن الهدف من الجهاد المسلح هو إقامة الدولة الإسلامية وإعادة الإسلام الصحيح إلى المسلمين، ثم الانطلاق بعد ذلك لإعادة الخلافة الإسلامية من جديد في كل ربوع الأرض الإسلامية، ويحتل كتاب «الفريضة الغائبة» موقع الدستور بالنسبة للتنظيم لمؤلفه (محمد عبد السلام فرج) أحد قيادات تنظيم الجهاد في السبعينيات، والمتهم الخامس في قضية اغتيال الرئيس السادات وصدر ضده حكم بالإعدام في أكبر عملية إرهابية تمت في بداية الثمانينيات بتحالف تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية حينئذ، بالإضافة لبعض الكتابات الأخرى التي تدور في ذات الفلك كمرجعية عامة للتنظيم.

يعد تنظيم السلفية الجهادية من أكبر التنظيمات المسلحة الموجودة في سيناء من ناحية أعداد المنتمين إليه، حتى إنه يوصف بأنه تنظيم فضفاض يضم العديد من الأجنحة ترتبط فقط ببعضها فكريًّا، لكنها تتقاطع تنظيميًّا وَفْق قيادات كل جناح من أجنحة التنظيم، فهو بالفعل استطاع أن يشكل أكثر من فرع داخل سيناء نفسها بعضها موجود في منطقة شرق العريش، والبعض الآخر يتواجد في جنوب مدينة بئر العبد التي تقع على مسافة نحو 100كم غربًا من العريش، وأخطر فروع التنظيم يتخذ من منطقة جنوب الشيخ زويد ورفح بالقرب من

الشريط الحدودي مع قطاع غزة مسرحًا لتدريباته وعملياته وتواصله مع أنصاره داخل مدن القطاع، لذلك يوصف بأنه التنظيم الجسر ما بين سيناء وقطاع غزة، كما أن وجوده بقوة في أكثر من مكان داخل مدن شمال سيناء حقق له علاقات واسعة مع كافة التنظيمات العاملة في سيناء في مجال تهريب الأسلحة.

يعتمد تنظيم السلفية الجهادية على إضفاء أهمية لنشاطه المسلح وتشكيل صورة نبيلة لأعضائه، بالتأكيد على ارتباطه بالقضية الفلسطينية بشكل أساسي، وذلك لحشد الأنصار تحت هذه اللافتة البراقه ولضمان تمتعه بحاضنة القبائل السيناوية التي يتواجد وسطها، لكن بعض الأجنحة المشار إليها من هذا التنظيم انحرفت عن هذه الأفكار إلى فكرة تكوين إمارة إسلامية مركزها سيناء لتكون نواة لدولة الخلافة الإسلامية.

أعلن تنظيم السلفية الجهادية مسؤليته في بيانات إعلامية منشورة في أكثر من موقع جهادي على شبكة المعلومات الإلكترونية أنه وراء تفجيرات خطوط الغاز ما بين مصر وإسرائيل، والتي حدثت على مدار العامين اللذين أعقبا ثورة يناير 2011م، رغم أن تنظيم أنصار بيت المقدس كان يعلن تبنيه لمثل هذه العمليات، مما يدل بشكل كبير على انخراط أكثر من تنظيم في عمليات مشتركة خاصة مع تنظيم السلفية الجهادية الذي كما أسلفنا كان له تواصل جيد مع معظم الجماعات الموجودة على الساحة، وقد توافرت حينها معلومات دقيقة تفيد بأن العديد من عناصر هذا التنظيم انتقل للعمل في تنظيمات أخرى، بسبب التقارب الفكري الكبير فيما بينهم وتمتع تنظيم السلفية الجهادية بذخيرة عددية تسمح له بذلك.

كما تم الإعلان أيضًا بمعرفة التنظيم نفسه عن تبنيه لبعض العمليات المتفرقة ضد قوات الشرطة والجيش، والتي وقعت في معظمها في محيط مدينة العريش العاصمة وشرقًا بالقرب من مدينتي رفح والشيخ زويد حيث يتواجد في تلك المنطقة الجناح الأعنف من هذا التنظيم.

التكفير والهجرة (الرايات السوداء)

بدأت تلك الجماعة نشاطها في «وسط سيناء»، ثم امتدت لتجد لنفسها موطئ قدم ناحية «الشريط الحدودي» لتقترب من قلب الأحداث، وأعلنت عن نفسها من العريش مستغلةً حالة الفراغ الأمني التي عانتها سيناء فيما بعد ثورة يناير 2011م، وأطلقت على نفسها بداية اسم «تنظيم التكفير والهجرة» وعندما وجدت نفورًا ما من تلك التسمية استبدلت به اسم (تنظيم الرايات السوداء)، وهي جماعة تتبنى أفكارًا قائمة على تكفير الحاكم الذي لا يطبق شرع الله، وينسحب مفهوم التكفير على من دونه من أركان نظام حكمه وصولًا إلى قاعدة المجتمع البعيدة عن شرع الله، ويطلق أهالي سيناء خاصة سكان المدن الساحلية الرئيسة على أعضاء هذا التنظيم اسم «التكفيريين»، ولا ترى تلك الجماعة التكفيرية غضاضةً في استهداف المدنيين كونهم أبناء مجتمع كافر لا يقيم حدود الله، وتسبب بعضها في إثارة الفزع بمناطق مختلفة بالعريش خلال أشهر قليلة من ظهورها بعد تعديها على بعض المواطنين وأصحاب المحال، ودعوة بعضها لتطبيق الشريعة بالقوة وبشكل غامض غير مفهوم لذلك لا يحظى أبناء هذه الجماعة بأي تعاطف من أبناء سيناء، مما جعل العدد الأكبر من هذه الجماعة ينتشر خارج المدن وفي منطقة الوسط الفقيرة في السكان نظرًا لطبيعتها الجغرافية القاسية، وتميل هذه الجماعة التكفيرية في سيناء إلى الإنغلاق على نفسها ولا تميل إلى الاتصال تنظيميًّا بأي جماعات إسلامية أخرى، وتقوم أفكارها على تكفير جنود وضباط الشرطة والجيش بشكل واضح، باعتبارهم جنود الحاكم الكافر وأدواته لتوطيد حكمه المخالف للدين والشريعة حسب أفكارهم.

ترجع جذور تلك الجماعة إلى عام 1965م، عندما شنت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة للإخوان المسلمين بعد اتهام قادة جماعة الإخوان حينها بالتخطيط لقلب نظام الحكم، وهي القضية التي عرفت إعلاميًّا «بتنظيم 65» والتي تم على أثرها إعدام سيد قطب مع عدد آخر من قادة الإخوان المسلمين، في هذا التوقيت كان شباب الجماعة يتعرضون لمعاملة قاسية داخل السجون، ومنهم من تعرض لألوان من التعذيب، فنبتت فكرة تكفير الحاكم في ذهن الشيخ السكندري «على إسماعيل»؛ إذ صاغ حينها أفكار الجماعة وسعى للاستدلال على هذه الأفكار من الكتاب والسنة لكنه سرعان ما عاد إلى رشده وأعلن تبرؤه من هذه الأفكار، أحد شباب الإخوان المعتقلين في هذا التوقيت آمن بالفكر التكفيري إيمانًا مطلقًا، ووَفْق ما وصل إليه أنه انسحب هذا التكفير ليشمل المجتمع كله وزاد من إيمانه به ما تعرض له من تعذيب، كان هذا الشاب هو «شكري مصطفى» الذي بايعه بعض أنصار تنظيم الإخوان ليكون أميرًا للجماعة وقائدًا لها.

ظل شكري مصطفى في المعتقل عدة سنوات ثم خرج عام 1971م ليبدأ نشاطه في تكوين «جماعة التكفير والهجرة»، وغرس في نفوس الشباب الذين التفوا حوله الأفكار المتطرفة التي تشبع بها في المعتقل، وفي عام 1973م أمر بهجرة الجماعة إلى الجبال بعد أن أعلن تكفير المجتمع وتكفير الحاكم الذي لا يحكم بما أمر الله، فلجأ أعضاء التنظيم إلى الجبال والكهوف والمغارات في محافظة المنيا وتحديدًا قرب مدينة أبو قرقاص، فتم القبض عليهم في القضية (رقم 618 أمن دولة لسنة 1973م)، وعندما خرجوا من المعتقل عقب حرب أكتوبر اتسع نشاط الجماعة وزاد عدد أعضائها وانتقلوا بها إلى القاهرة، إلى أن تم تقديمهم للمحاكمة في قضية اغتيال الشيخ الذهبي وزير الأوقاف(القضية رقم 6 لسنة 1977م) وقضت المحكمة وقتها بإعدام خمسة من قادة التنظيم على رأسهم شكري مصطفى وماهر عبد العزيز.

لكن الجماعة لم تتوقف عن العمل حتى بعد إعدام أميرها وقادة التنظيم بها حيث لجأت للعمل السري، وقضى العشرات من أعضائها سنوات طويلة في المعتقلات وبعضهم أعلن توبته من هذه الأفكار، كما كان للتيار السلفي المعتدل دور كبير في إعادة الكثير من الشباب الذين آمنوا بفكر التكفير إلى الصواب، لكن الجماعة لم تمت وعادت تطل برأسها من جديد في سيناء وكان انتقال الجماعة إلى سيناء قد تم من خلال بعض أعضائها الذين خرجوا من السجون، وكانوا يمارسون نشاطهم سرًّا وبدءوا يتدربون على استخدام السلاح وأقاموا علاقات وثيقة في البداية مع بعض التنظيمات المتطرفة الأخرى في سيناء وهم من أوصلوهم لقطاع غزة، ليبدءوا هناك صقل مهاراتهم بمنطقة دير البلح داخل القطاع، في تدريبات مكثفة على معظم الأسلحة النارية والأنواع المختلفة من المفرقعات التي تستخدم في التفجير.

من أهم العمليات التي قام بها التنظيم قيام بعض من عناصره بتحطيم تمثال الرئيس أنور السادات الموجود بميدان البلدية وسط مدينة العريش، وذلك أثناء استهداف «قسم ثان العريش» بهجوم مسلح وقتل عدد من ضباط الجيش والشرطة في يوم 29 يوليو 2011م، كما قام التنظيم بتفجير «ضريح الشيخ زويد» 3 مرات استنادًا لفتوى أن إقامة الأضرحة نوع من الشرك بالله، وفي نهاية عام 2011م قام التنظيم بقتل عدد من رجال الشرطة (ضابط شرطة و3 شرطيين).

في شهر مايو 2012م استهدف التنظيم أفراد الشرطة والجيش المصري في «نقطة الماسورة» التي تقع على مدخل مدينة رفح المصرية، كما أطلق المسلحون قذيفة «آر. بي. جي» على مدرعة شرطة طراز فهد، وأسفر الهجوم عن مقتل شرطي مصري من قوات الأمن المركزي ولقي حتفه في مكان الحادث، كما أصيب عدد آخر من القوات الموجودة بالمكان.

أصدر التنظيم في نهاية أغسطس 2012م بيانًا تبرأ فيه من عملية قتل الجنود بمنطقة رفح، فيما بعد عملية اغتيال جنود حرس الحدود والتي عرفت إعلاميًّا «بمذبحة رفح الأولى»، ثم كرر هذا البيان نفسه مرة أخرى بنفي علاقته بعملية خطف الجنود التي وقعت في طريق «رفح - العريش» بالقرب جدًّا من منطقة نفوذه في مايو 2013م.

جند الإسلام

رغـم محدوديـة عدد أفـراد هـذا التنظيـم والذي تقـدره أعـلى التقديرات بنحـو 500 عنصر مقاتل، لكن يعد تنظيم (جند الإسـلام) من أخطر الجماعات والتنظيمات المسـلحة الموجودة في سـيناء،حيث إنه من أكثر التنظيمات تسـليحًا فهـو يمتلـك أسـلحة كثـيرة ومتطـورة منهـا قذائـف «آر بي جـى» ومضادات الطائـرات والدبابـات، فضلًا عن الألغـام ومدافع الجيرينـوف التي تثبت على سيارات الدفع الرباعي.

يتركز التنظيم في منطقة جبل الحلال وجبال المهدية وهي منطقة تقع جنوب العريـش بالقرب من الطريق الأوسـط خلف مدينة الحسـنة، ويشـكل التنظيم مـن هذه المنطقـة أهم قاعدة عسـكرية لـه وللتنظيمات الأخرى لشـن هجمات على إسرائيل كما يروج لنفسـه، فهو يقدم نفسـه على الساحة الجهادية بأنه معني فقـط بإعـداد المقاتلين لحرب المحتل على أرض فلسـطين، وتمكـن تنظيم «جند الإسلام» من تحقيق انتشار واسع في سيناءباعتبار كونه يمثل الجناح العسكري المسلح لمعظم الجماعات والتنظيمات في شبه جزيرة سيناء التي لا تمتلك مهارات أو أدوات قتالية، فتنحصر مهمة «جند الإسلام» في إعداد المجاهدين وتدريبهم وتسليحهم وإمدادهم بالخرائط وخطط العمليات الجهادية المسلحة في سيناء.

في يـوم الإعلان عن اغتيال أسـامه بن لادن بمعرفـة القوات الأمريكية في باكستان ظهرت تلك الجماعة في استعراض علني بمنطقة المدن الحدودية الشرقية، وشـوهدوا في هذا اليوم مع أهالي المنطقة يسـتقلون طابورًا طويلًا من سـيارات الدفـع الرباعـي المجهـزة بالأسـلحة، وهـم يرتـدون ملابس سـوداء وملثمي الوجوه يرفعون علم تنظيم القاعدة ويرفعون أسلحتهم.

تنظيم جند الإسلام ظهر لمرة واحدة بعد 30 يونيه 2013م في عملية إرهابية كبيرة واختفى بعد ذلك، نفذ التنظيم تفجير مبنى المخابرات الحربية بمدينة رفح في 12 سبتمبر 2013م، وكانت هذه العملية بمثابة العمل الأول والأخير في حياة هذا التنظيم، وأعلن التنظيم عن تبنيه عملية الهجوم والتفجير الانتحاري، والذي راح ضحيته 6 شهداء من الجنود وأصيب 17 آخرين في نفس يوم العملية، وبدت العملية لها طابع خاص في تنفيذها، لذلك سنذكر تفاصيلها لاحقًا في جزء العمليات المسلحة الكبيرة التي تمت في سيناء.

انضم تنظيم «جند الإسلام» لأنصار بيت المقدس على أرجح الأقوال فيما بعد، عندما بدأت الحملة العسكرية والأمنية تأخذ منحى أكثر صرامة ضد كل من يرفع السلاح في هذه المنطقة.

جند الإسلام في سيناء جزء من تنظيم كبير بنفس هذا الاسم في عدة دول، فامتداده أكبر من أن يتخيله أحد، ولكن مجموعاته في مصر توحدت مع تنظيمات أخرى نظرًا لقلة أعداد الأتباع وقرب أفكاره من جماعات إسلامية أخرى، فهو ككثير من التنظيمات المسلحة يسعى لعودة الخلافة الإسلامية وتحكيم شرع الله، ويقاتل من أجل ذلك كل من يقف أمام هذه الشريعة، إيمانًا منه بأن الشريعة تشكل الحياة بأكملها؛ ولذلك وجب فرضها على الناس كما فرضها الله على الخلائق.

تنظيم جيش الإسلام

يعد (تنظيم جيش الإسلام) أحد أبرز التنظيمات الجهادية المسلحة في قطاع غـزة، ولفترة طويلة كان هـذا التنظيم مقربًا من حركة حماس خاصة بعد أن قام بتحالف قوي معها، وساعدها خلال تنفيذ الانقلاب على «سلطة فتح» وتورط في معارك مسـلحة مؤثرة ضـد الأجهزة الأمنية - حينئـذ - لصالح حماس، كما تـردد بقـوة داخـل القطـاع أن أعضاء هـذا التنظيم هم مـن نفذ عمليـة اغتيال «موسى عرفات» قائد الأمن الداخلي بقطاع غزة، بعد معركة ضارية بالأسلحة النارية معه ومع طاقم حراسـته في أحد الأيام السـوداء من الاقتتال الفلسطيني الداخلي إبَّانَ هذا الانقلاب، اشـترك أيضًا أعضاء من «تنظيم جيش الإسـلام» بالـدور المؤثـر مع عناصر القسـام في تنفيذ عملية اختطـاف الجندى الإسرائيلى «جلعاد شاليط» في منتصف 2006م، لكنه تحول إلى ألد أعداء حماس فجأة دون الإعلان عن الأسـباب الحقيقية وراء هذا العداء، وشـنـت الحركة عليه هجومًا أدى لقتل الكثير من عناصره بعد سيطرتها على غزة.

وقد أسس هذا التنظيم «ممتاز دغمش» وعدد من أفراد عائلة دغمش التي كانت مرهوبة الجانب داخل مدن القطاع، قبل أن تقرر حماس إخضاعها وحملها عـلى الالتزام بقـرارت الحركـة، ويقترب فكر هـذا التنظيم من تنظيـم القاعدة وهـو يؤمـن بتوحيد كافة الجماعات المسـلحة التي تؤمن بنفـس الفكر، كما كان تنظيم جيش الإسلام مسئولًا عن اختطاف «آلان جونستون» مراسل الإذاعة البريطانية (بي بي سي) وطلب فدية مالية لإطلاق سراحه قبل أن تتمكن حماس من تسوية الأمر.

وتؤكـد العديد مـن التقارير الأمنية أن جيش الإسـلام لعب الدور الأكبر في نشر الفكر التكفيري الجهادي في سـيناء، بل إن قائده ممتاز دغمش ترك غزة تقريبًا في فترة خلافاته مع حركة حماس وبات مقيمًا بشـكل شـبه دائم في سـيناء للتجهيز لعمليات ضد الإسرائيليين، سواء كان ذلك أثناء حكم النظام السابق في مصر أو حاليًّا لأن الرجل يرى أن الجميع لا يطبقون شرع الله.

وعلاقـة جيـش الإسـلام بالتنظيـمات المسـلحة في سـيناء وطيـدة خاصة ما تشـكل منهـا بعد ثورة ينايـر 2011م، فتـولى دغمش وعنـاصر تنظيمه مهمة تدريـب وإعداد عناصر تلـك التنظيمات على التعامل مع كافة أنواع الأسـلحة والمتفجرات، وكان انتقال عناصر تلك التنظيمات إلى معسكرات قطاع غزة يتم يوميًّا وبأعداد كبيرة في فترة سميت بـ «ربيع الأنفاق» استغلالًا لفترة الشحوب الأمني الذي أعقب أحداث ثورة يناير، وبسبب تلك المعاملات المهمة اكتسب دغمـش تحالفـات مؤثـرة وهامة مـع الجماعات المسـلحة الأقوى والأشـهر في سـيناء، مما جعل حماس تعيد حساباتها بالنسـبة له ولتنظيمه فقد كانت تهتم بأن تكون حاضرة هي الأخرى في المشهد السيناوي المسلح.

ورغـم مـا ينـشر أن هناك خلافـات عميقة وعـداء قويًّا بـين تنظيم جيش الإسـلام وحركة حماس، فإن الحقيقة أن تنظيم جيش الإسلام يعتبر حليفًا قويًّا لحركة حماس ويتلقى منها دعمًا كبيرًا وهناك تنسـيق كامل بين الطرفين بخلاف ما ينشر في وسـائل الإعلام، فأهم أدواره بالنسـبة لسـيناء أنه قام بتسـليم قيادة تلك الجماعات المسـلحة العاملة هناك إلى أيـادي تنظيم حماس عن طريق توفير الدعـم اللوجيسـتي والتدريبي لتلـك الجماعات، كما أن تنظيم جيش الإسـلام كان لـه باع كبير في إمداد تلك الجماعات بالأسـلحة المهربـة فضلًا عن التعاون معهـم على تهريب بعض نوعيات تلك الأسـلحة إلى داخل القطاع، وهنا نقف أمام نقطة حرجة كاشـفة؛ فلا يمكن دخول سـلاح إلى غزة إلا بمعرفة وموافقة حركة حماس، لذلك يذهب البعض للتأكيد أن تنظيم جيش الإسـلام يعتبر هو

الجناح العسـكري السري لحركـة حماس، وأنه يقوم بالعمليـات القذرة التي لا تريـد حمـاس أن تقوم بها كتائب القسـام سـواء ضد إسرائيل أو ضـد الحكومة المصرية بطريق غير مباشر.

تنظيم أنصار الجهاد

تنظيم (أنصار الجهاد في سيناء) هو أحد نماذج (تنظيم القاعدة) المنتشرة حول العالم في أكثر من دولة، وهو يسعى إلى إقامة إمارة إسلامية في سيناء، حيث أعلن في بيانه التأسيسي الأول الصادر في 20 ديسمبر 2011م مبايعته لأيمن الظواهري زعيم تنظيم القاعدة وأقسم بالولاء له، وفي إعلان تأسيسه أشار أعضاء تنظيم أنصار الجهاد إلى أهداف عملياتهم بأن أقسموا على أن «أمريكا ومن يعيش فيها لن ينعموا بالأمان، قبل خروج كل الجيوش غير المؤمنة من أرض محمد»، تشكلت قيادات التنظيم من سجناء مصريين سابقين ينتمون إلى تنظيم الجهاد الإسلامي المصري القديم، انضموا إلى التنظيم الجديد فور أن أفرجت عنهم وزارة الداخلية في إطار فتح صفحة جديدة مع تلك العناصر، لكن بعد خروجهم من المعتقل عادوا إلى سيناء وانضموا للتنظيم الجديد، بقصد تعزيز رؤيتهم التي يشاركون فيها تنظيم القاعدة بتأسيس خلافة إسلامية في مصر.

وتتشكل تلك الرؤية بأن تكون سيناء إمارة إسلامية وأن يكون الإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع، وذلك عن طريق طرد الجيش والشرطة من سيناء والاستيلاء على جميع المقار الأمنية، وممارسة الضغط على الحكومة المصرية من أجل إلغاء الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل والتدخل لفك الحصار عن قطاع غزة.

يملك تنظيم «أنصار الجهاد في سيناء» علاقة وثيقة بتنظيم «جيش الإسلام الفلسطيني» الموجود في غزة، حيث ثبت من واقع التحقيقات التي أجريت مع بعض عناصره المقبوض عليهم أن «تنظيم أنصار الجهاد» في سيناء مدعوم من

جيش الإسلام في قطاع غزة، فقد لعب جيش الإسلام دورًا مهمًّا وأساسيًّا في تجنيد وتدريب عناصر أنصار الجهاد في سيناء، وهم الذين تلقوا تدريبًا قتاليًّا على أعلى مستوى في قطاع غزة قبل وبعد ثورة يناير 2011م مع جيش الإسلام في منطقتين بقطاع غزة، هما تل السلطان برفح الفلسطينية وخان يونس، كان التدريب يتم على جميع فنون القتال باستخدام مدافع الهاون وقذائف الآر بي جي وصواريخ جراد، فضلًا عن التعامل مع جميع أنواع الأسلحة الرشاشة والأوتوماتيكية وزرع الألغام، وتجميع عبوات المتفجرات وتفكيكها والتدريب على تفجيرها بالأسلاك الكهربائية عن بعد وباستخدام التقنيات الحديثة في الميقاتي وغيرها.

قام تنظيم «أنصار الجهاد في سيناء» بالعديد من العمليات الخطيرة، منها اشتراكه في تنفيذ بعض التفجيرات المتتالية لخط الغاز المؤدي إلى إسرائيل عبر محافظة شمال سيناء، وكذلك تنفيذ تفجير إيلات في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهي العملية التي قتل فيها 8 جنود إسرائيليين في 18 أغسطس 2011م.

مؤخرًا أكدت السلطات الأمنية أن المتهم (عادل حبارة) المقبوض عليه لاتهامه في قتل 27 مجندًا في مذبحة رفح الثانية، هو من تزعم التنظيم مؤخرًا وأن التنظيم لا يعدو كونه طورًا من أطوار تنظيم التوحيد والجهاد الذي غير تسميته أكثر من مرة، وذلك قبل انضمامه واندماجه مع تنظيم أنصار بيت المقدس وأن هذه المعلومات وَفْق اعتراف حبارة نفسه، مع اعترافه الصريح أيضًا بمسئوليته ومسئولية التنظيم عن تنفيذ المذبحة.

جماعة الدعوة السلفية

تشكل (جماعة الدعوة السلفية) أقدم التيارات الإسلامية وأوسعها انتشارًا بمختلف مناطق سيناء، تأسست في أواخر سبعينيات القرن الماضي على يد القيادي «أبي إسلام» واتخذت لها طوال مسيرتها العديد من المسميات من أشهرها «الجماعة السلفية» و«أهل السنة والجماعة»، وتحظى هذه الجماعة بشعبية كبيرة واحترام ملحوظ بين بدو سيناء نظرًا لاقترابها في سلوكها التنظيمي والدعوي من الطبيعة البدوية التي تميل إلى التدين والزهد والتقشف، وكغالبية التنظيمات والجماعات التي تنتمي إلى التيار الإسلامي نلحظ بداخل الجماعة تدرجًا للأفكار التي تؤمن بها العديد من الأجنحة داخل نفس التنظيم من الوسطية إلى التشدد، لكنها في إجمالها لا تقبل ولا تعتمد حمل السلاح والقتال، لأنها تعلن أن منهجها يعتمد على دعم القضية الفلسطينية بصور أخرى مختلفة دون الدخول في صراعات مسلحة مع أي طرف خاصة الرسمي منها، يتركز معظم نشاطها في جمع التبرعات ونقل البضائع والمواد الغذائية عبر الأنفاق إلى قطاع غزة باعتبار ذلك نوعًا من الجهاد لمساعدة الأهالي المحاصرين بالداخل، وصولًا إلى نقل السلاح إلى الفصائل المقاومة داخل قطاع غزة التي تشتبك مع المحتل الإسرائيلي.

تنتشر تلك الجماعة بمعظم مدن سيناء، كما ينتشر أصحاب الفكر السلفي في المدن والمراكز الرئيسية، ويتمركزون بشكل أساسي في مدينة العريش، إضافة إلى مدن الشريط الحدودي: رفح والشيخ زويد، فضلًا عن مراكز وسط سيناء.

ويحظى قادة التيار السلفي باحترام أبناء سيناء وتقديرهم، على عكس بعض الجماعات الأخرى التي تثير خوف الأهالي، خاصة الجماعات التكفيرية التي تميل إلى العنف.

الفصـل الخامس

الرمل المقدس..
يخضب بالدم المحرم !

الهجوم على قسم ثاني العريش:

التاريخ: 29 / 7 / 2011م.

تفاصيل الواقعة: بدأت الأحداث عقب مشاركة المئات من سكان العريش في مسيرات أمام مسجد الرفاعي بميدان البلدية، وفي نهاية المسيرة ظهر فجأة نحو مائتين من المسلحين الملتحين يستقلون سيارات دفع رباعي ودراجات نارية، وبحوزتهم عدد كبير من الأسلحة المتنوعة رافعين أعلامًا سوداء مكتوبًا عليها شعارات إسلامية، وبدءوا في إطلاق النار بشكل استعراضي في الشوارع، ثم توجهوا لتمثال الرئيس الراحل أنور السادات لتدميره بالرصاص وبعدها دمروا جزءًا من قاعدته باستخدام لودر ولم يكملوا المهمة، حيث توجهوا إلي قسم شرطة ثاني العريش ليشنوا عليه أجرأ هجوم إرهابي في تاريخ مدينة العريش عاصمة المحافظة، فقد حاصر هؤلاء المسلحون وبينهم الكثيرون ملامحهم ليست مصرية ويتحدثون لهجات عربية معظمها فلسطينية – قسم ثاني العريش لمدة عشر ساعات تقريبًا وأغلقوا الطرق المؤدية إليه، وفرضوا ما يشبه حظر التجوال في المنطقة خاصة في مربعات الشاليهات السياحية، وقصفوا القسم بأسلحة ثقيلة مثل المدافع من عيار 250 مللي و500 مللي والجرينوف وقنابل يدوية، كان الهجوم بغرض تدمير المبنى وقتل من فيه أو دفعهم للهرب لمحاولة السيطرة عليه، قوات الشرطة المكلفة بتأمينه وبمساندة من بعض قوات الجيش أداروا مع المهاجمين معركة بالنيران دفاعًا عن الأرواح ومنعًا لسقوط المبنى في أيدي الإرهابيين، وهو ما نجحوا فيه بعد ساعات طويلة من الاشتباكات الشرسة مع العلم بأن المنطقة محاطة بمساكن الأهالي فقسم الشرطة بوسط المدينة تقريبًا، ونجحت قوات الأمن في نهاية اليوم وبعد

حلـول الظلام في دفع المجموعـات الإرهابية إلى الهـروب والمغادرة عن طريق شاطئ البحر شرقًا ناحية الشيخ زويد ورفح.

قام فريق من النيابة بمعاينة مكان تبادل إطلاق النار على قسم ثاني العريش تحت إشراف المستشـار عبد الناصر التايب المحامي العام لنيابات شـمال سيناء، وقـد تـم حصر وإثبـات أكثر من 10 آلاف مقـذوف ما بـين 250 و500 مم و15 مقذوف أر بي جي فضلًا عن طلقات الرشاشات الآلية.

النتائج: أسـفر الهجوم عن وفاة خمسـة أشـخاص مدنيين من بينهم طفل، واستشـهاد ضابط معاون القسـم وأحد ضبـاط القوات المسـلحة، علاوة على إصابة21 شخصًا بينهم 8 من رجال الشرطة وجنديان من القوات المسلحة.

مذبحة رفح الأولى:

التاريخ: 5 / 8 / 2011م.

مقدمات دالة على حادث جلل...

اثنان من المجندين تابعان للقوات المسـلحة يقضيان خدمتهما العسكرية في مدينة الشـيخ زويد بشـمال سيناء.. في يوم من أيام شهر يوليو الموافق 28 شعبان يجمعان من زملاء الوحدة العسـكرية نقودًا محدودة، وينزلان إلى سـوق المدينة لـشراء بعـض الأطعمـة للـوازم الإفطـار والسـحور الخاصةبشـهر رمضان.. المجنـدان الاثنـان يفاجئهـما وهمـا بسـوق المدينـة مجموعة مسـلحة مـن راكبي الدراجـات البخاريـة يفتحـون النار عليهما في غـزارة تقتلهما في الحال، شـهود العيـان والتقريـر الطبي أكدوا أن غـزارة النيران أدت إلى بتر يـد أحد المجندين وبتر قدم المجند الآخر فضلًا عن الوفاة الفورية.

غـادرت المجموعة المسـلحة المكان هاربة إلى ملاذها الآمن وسـط صدمة وذهول جميع الأهالي الموجودين بالسوق لنفس غرض الجنديين وهو شراء لوازم رمضان القادم في اليوم التالي، تم نقل الجثتين في سـيارة دبرت على عجل وسط

تعليقات الاستغفار والاسترحام عليهما، وذرف الموجودون دموعًا ساخنة وغاضبة؛ فأكثر ما أوجعهم أن تتم الجريمه في سوق مدينتهم ولا يتمكنوا من عمل شيء حيالها، وما زاد من الألم أن القتلة لا يعرفون الجنديين وليس بينهما أي ضغائن أو خلفيات سابقة فضلًا عن كونه المشهد الأول الذي يراه أهالي سيناء لعملية إرهابية ترتكب ضد جنود الجيش المصري.

لم يكن هذا المشهد الدامي خارجًا عن السياق، فهو آخر حادث وقع في شهر يوليو الذي كانت حصيلته في شمال سيناء على سبيل الحصر كالآتي: إطلاق الرصاص على مندوب شرطة تابع للحماية المدنية في مدينة العريش، وإصابته بطلقتين نافذتين بالبطن والصدر وخضع للعلاج بإجراء ثلاث عمليات جراحية، قتل أمين شرطة تابع لإدارة البحث الجنائي بخمس رصاصات؛ اثنتان في الرأس وثلاث في البطن وسط مدينة العريش، إصابة رقيب شرطة تابع لقسم شرطة الحسنة بثلاث طلقات في الكتف والقدم وحرق سيارة الشرطة التي كان يستقلها، وقد أجري له عمليتان جراحيتان، إصابة ضابط شرطة من قوة الأمن المركزي المكلفة بحراسة الحدود بمنطقة رفح بمجموعه من طلقات الرصاص والشظايا المتفرقة، أثناء مواجهة مع مهربي الأنفاق، وأصيب بالعديد من الإصابات أشدها أنه فقد عينه اليمنى تمامًا، خطف سائحين أمريكيين ومرشدهما المصري ومساومة الأجهزة الأمنية للإفراج عن تجار مخدرات يقضون عقوبة جنائية بسجن برج العرب، وتم تحرير المختطفين بعد ماراثون طويل من المفاوضات استغرق أسبوعًا كاملًا قبل إطلاق سراحهم ونقلهم للقاهرة بطائرة عسكرية.

الأحاديث التي دارت خلال هذا الشهر الدامي في شمال سيناء - وقد كان الشهر الأول من حكم الرئيس الإخواني محمد مرسي - عن بدء ظهور معادلات إقليمية وصفقات وتعهدات قدمها النظام الجديد تخص هذه المنطقة، ففي العهود السابقة كان إطلاق رصاصة واحدة على مجند واحد تقلب أوضاع

المنطقة رأسًا على عقب ويتبعها إجراءات كثيرة حتى ولو كان بعضها شكليًّا، لكن الصمت المريب الذي مارسه النظام إزاء تلك الوقائع كان يفتح الباب على احتمالات مفزعة، أهالي هذه المنطقة بالحس الراداري الفطري لديهم أيقنوا بأنهم يعيشون الفصل الأول من ترتيب كارثي، ودليلهم الأهم في ذلك أن من كانوا يرتكبون هذه الجرائم في وضح النهار وضد أجهزة الأمن تحديدًا وبأسلحة لم تتوافر بهذا الكم من قبل... هؤلاء أنفسهم هم من كانوا يحشدون الأتباع لانتخاب محمد مرسي رئيسًا ويرفعون خلال ذلك الرايات والشعارات الإسلامية.

تفاصيل المذبحة: في الخامس من أغسطس وبعد دقائق معدودة من أذان المغرب الرمضاني الذي ينشغل فيه الصائمون بتجهيز وتناول طعام الفطور، قامت مجموعتان مسلحتان بالهجوم على وحدة عسكرية من قوات حرس الحدود المصرية بالقرب من مدينة رفح باستخدام الأسلحة الآلية والقذائف الصاروخية، مع استيلاء المجموعة المهاجمة على بعض من أسلحة الوحدة ومدرعة من طراز (فهد) وقاموا بالتوجه بها إلى معبر «كرم أبو سالم» في محاولة لاقتحامه، وقد استطاعوا النفاذ للجانب الآخر بالفعل تحت وابل كثيف من إطلاق النيران مما دفع القوات الجوية الإسرائيلية للقيام بطلعة جوية سريعة تمكنت من تدمير المدرعة التي اقتحمت الحدود بمن فيها، وأسفر الهجوم عن استشهاد 16 من ضباط وجنود الجيش وإصابة سبعة آخرين، وكان المهاجمون الملثمون يهتفون وهم يقتلون الشهداء: الله أكبر.. الله أكبر.. لا إله إلا الله.. يسقط الخونة.

جاء في بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أذيع على قناة النيل للأخبار يوم 6/ 8/ 2012م : «أن مجموعة إرهابية بقوة 35 فردًا هاجمت إحدى نقاط تمركز قوات حرس الحدود المصرية بمدينة رفح، مما أسفر عن استشهاد 16فردًا وإصابة 7 آخرين منهم 3 إصابات حرجة.. كما قامت المجموعة

الإرهابية بالاستيلاء على مركبة مدرعة واستخدمتها في اختراق الحدود المصرية الإسرائيلية من خلال معبر كرم أبو سالم جنوب قطاع غزة، حيث تعاملت معها القوات الإسرائيلية ودمرتها.. وتزامن مع هذا الهجوم قيام عناصر من قطاع غزة بالمعاونة من خلال أعمال قصف من مدافع الهاون على منطقة معبر كرم أبو سالم، واستولى المهاجمون على 21 بندقية آلية و30 صندوق ذخيرة من مقر الكمين».

شواهد عديدة أكدت وجود دعم وتعاون ملموس من الجانب الآخر بقطاع غزة فقد أكد شهود العيان بمدينة رفح اشتراك عناصر فلسطينية معروف انتماؤهم مع المجموعات المصرية في تنفيذ العملية، وتؤكد شواهد أخرى في طريقة الهروب واتجاهاته عن وجود دعم لوجيستي واضح من الجانب الآخر المعروفة انتماءاته، وهو ما أدخل الإسرائيليين على الخط فورًا دون تردد ويفسر استهدافهم السريع للمعدات التي قام المهاجمون بالاستيلاء عليها من الموقع المصري عقب الهجوم، وتوجهها ناحية الشريط الحدودي في تخطيط يوحي بأنهم كانوا في طريقهم لتنفيذ هجوم ما على النقاط الحدودية الإسرائيلية لإكساب العملية طابعًا جهاديًّا، أو كان الترتيب أن يكون الهروب من هذا الطريق الذي يمكن من خلاله الوصول إلى قطاع غزة، خاصة مع استنفار باقي النقاط الحدودية المصرية والإسرائيلية على وقع قذائف الهاون التي رُجِّح وقتها أن تكون صادرة من داخل القطاع باتجاه المنطقة الحدودية لدعم العمل الإرهابي ولتشتيت الانتباه.

ظلت الأحداث والصور تصنع في سيناء على نار هادئة، وإن كان هدوءها الخادع لم يخفِ كم هي عنيدة وموحية وكاشفة لأقصى الحدود، فبعد حادث رفح الدامي بأيام استنفد غرضه السياسي من قبل الرئيس الإخواني محمد مرسي بالإطاحة بالمشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان، فضلًا عن تفكيك المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي أدار المرحلة الانتقالية بعد ثورة يناير،

والذى سبقه - بسبب الحادث أيضًا - إزاحة اللواء مراد موافي مدير المخابرات العامة واستخدام ملابسات جنازة الشهداء في الإطاحة بقائد الحرس الجمهوري وقائد الشرطه العسكرية، وقد تم تنفيذ تلك العملية السياسية النوعية خلال ثلاثة أيام، وفي ذروة البدء للعملية «نسر» المكلفة بمهاجمة وتطهير المنطقة الحدودية من الجماعات المسلحة، واستغل أيضًا ضغط الرأي العام الغاضب والمصدوم من الحدث كونه على استعداد لتقبل موجة الإقالات وعلى استعداد للتغافل عن الاستخدام السياسي للحدث بهذه الصورة مقابل وضع الأمور في نصابها الصحيح وإعادة الأمن ومحاسبة المتورطين في هذه العملية.

إطلاق صواريخ «جراد» من سيناء على إيلات:

التاريخ: 17 / 4 / 2013م.

وكأن رمال سيناء المقدسة لم تكتفِ في هذا العام المظلم باستقبال طلقات الإرهاب الأسود حتى يدار على ساحاتها الممتدة والمفتوحة صراع جانبي آخر، كان في أساسه يحاول أن يدشن لسيناء صورة المنطقة المنفلتة والساحة الجاهزة لاستخدامها بأي صورة لكل الأطراف المحيطة بها من جميع الجهات، ففي صباح هذا التاريخ انطلق صاروخان من طراز «جراد» من وسط سيناء في اتجاه مدينة «إيلات» الإسرائيلية ليسقطا في مناطق مفتوحة وفارغة بالمدينة فلم يحدثا أي نوع من الخسائر البشرية أو المادية، لكنهما فتحا الملف الأصعب وبدت هذه العملية وقد دشنت للصراع القادم في هذه المنطقة المزدحمة بعدد لا يستهان به من التنظيمات المسلحة، وقد أعلن أحدها؛ وهو تنظيم (مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس) في اليوم التالي مباشرة مسئوليته عن العملية في بيان تفصيلى أشبه بالرسالة الموجهة إلى الأطراف المعنيين بالعملية، وحملت كلمات البيان ما يدعو للقول إن العملية برمزيتها الواضحة قد ينحصر هدفها في إخراج هذا البيان الذي يذكر رسالة هي الأهم بالنسبة للجماعة وللتيار السلفي الذي تمثله في مكان التنظيم الأصلي بغزة وفرعه النشط بسيناء.

وقد جاء في البيان ما هو نصه: «تمكن أسود مجلس شورى المجاهدين في أكناف بيت المقدس من استهداف مدينة أم الرشراش المحتلة (إيلات)، بصاروخين من طراز جراد وتمكن مجاهدونا من الانسحاب بسلام تحفهم عناية الرحمن.. وإننا نؤكد للعدو اليهودي أن مكان وزمان جهادنا ضده نحدده نحن المجاهدين بعد التوكل على الله القوي العزيز، وإن التهديدات، والتصريحات والضغوطات لن تثنينا عن طريق التوحيد ودرب الجهاد.. ونحن نكرر مطالبتنا لعقلاء حركة حماس بالضغط على حكومتهم، للكف عن ملاحقة واعتقال المجاهدين والدعاة السلفيين في قطاع غزة، ونؤكد على ضرورة إطلاق سراحهم جميعًا تحسبًا لأي عدوان يهودي غادر على السجون، وقد علمنا أن المعتقلين بدءوا إضرابًا مفتوحًا عن الطعام منذ أسبوعين؛ فأي ظلم بعد هذا ؟!

أما أسرى المسلمين في سجون اليهود فندعوهم للصبر والثبات، ونقول لهم لبيكم أيها المستضعفون.. إن قصف إيلات جاء ردًّا على استمرار معاناة الأسرى المستضعفين في سجون بني يهود، وقيام الجيش الإسرائيلي بمهاجمة المظاهرات التي خرجت في الضفة الغربية، للتنديد بوفاة الأسير ميسرة أبو حمدية وتعمد قتل شابين من سكان طولكرم بدم بارد».

انتهت كلمات البيان الصادر عن التنظيم المسلح وبدت جميع الأطراف تتعامل مع الحدث المربك كل فيما يخصه من شأن، بدأت من النظام الرسمي المصري الذي نفى أن تكون الصواريخ قد أطلقت من الأراضي المصرية وهو تصريح متعجل سقط في الفراغ مباشرة في اليوم التالي لصدوره، حيث فحصت الأجهزة الإسرائيلية موقع الحدث وبتقنياتها التكنولوجية على الحدود تستطيع كشف المكان التقريبي لانطلاق الصواريخ وهو ما حددته بمنطقة وسط سيناء، وجاء بيان التنظيم وإن لم يصرح تحديدًا بمكان الإطلاق فإن كلماته تشي لفاحص مبتدئ بالمكان كون الإطلاق جاء من خارج الأراضي الإسرائيلية وبعيدًا عن قطاع غزة، لتبقى صحراء سيناء هي المكان الأكثر ترجيحًا بالفعل

للإطـلاق، وجاء الجانب الإسرائيلي كطرف ثانٍ معنـيٍّ بما حدث فكان فحصه للهجوم وتحليلاته المعلوماتية تتم على خلفية خبرة متراكمة لديه بهذه الهجمات، وتمـرس ودقـة لا يسـمح لنفسـه معهـما بالوصول إلى تفسـيرات ملتبسـة فقدر عـلى الفور بأن الخسـائر الماديـة للعملية لا تذكر، ووصل سريعًـا إلى المعادلات المصاحبة والملابسـات فجاءت تصريحاته وخطواته هادئة ومقتضبة على لسـان قائـد شرطـة مدينة إيـلات الجنـرال «رون جارتنـر»، بإعلانه أن الحيـاة عادت لطبيعتها في مدينة إيلات ولكن لا تزال الملاجئ المحصنه مفتوحة تحسبًا لوقوع أي عمليات أخرى.

وبقـي الطرفـان المعنيان مباشرة بهـذا الهجوم الصاروخـي وهو ما حددته كلمات البيان بدقة، ففي جانب يقف تنظيم (مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس) وهو أحد أقدم وأنشط التنظيمات السلفية المسلحة في قطاع غزة، ومـن أوائـل التنظيمات التي حرصـت على وجود فرع لها في سـيناء كظهير آمن لها اسـتغلالًا للوضع المفتوح في سـيناء في المنطقة الحدودية، واسـتثمارًا لأرضية النفـوذ السـلفي المنتشر بـين الموجودين في هـذه المنطقة من أهلهـا أو الوافدين عليهـا، ويحقـق لها الوجود في سـيناء ميزة نوعية مضافة تسـمح لها بممارسـة ما لا تستطيع ممارسته داخل قطاع غزة،كما تقترب أيضًا من اللحم الإسرائيلي الحي الـذي تضعه كأول أهدافها، وكتسـويق لوجودها بالأصـل. ويقف في الجانب الآخر من الصورة حركة حماس وحكومتها بقطاع غزة، والتي تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين ذات التوجه المغاير للتيار السلفي في كثير من الأمور، فضلًا عن ترتيباتها الخاصة بإدارة هذا المكان من خلال سيطرتها على القطاع ودخولها في ترتيبات سياسية مع أطراف عديدة في المنطقة ولديها من التشابكات ما يبتعد بها كثيرًا عن نشـاط الجماعات ذات التوجه السلفي التي ما زالت تمارس أعمالًا بعيدة عن الالتزام الرسمي العام، وهكذا تتفكك أهم شفرات الرسالة (البيان) ويظهر المُرْسـل والمرسـل إليه في مواجهة مباشرة.. السـلفيون بإحدى أذرعهم

المسلحة في مواجهة الإخوان المسلمين، وذلك بصواريخ «جراد» من أرض مصرية إلى إسرائيل في عملية لا تنتج خسائر تذكر، وهكذا قرأت إسرائيل الرسالة سريعًا فالتزمت الصمت تشاهد المعركة عن قرب وتتسمع النتائج فهي تفهم هذا المكان ككف يدها وتعرف متى يعلو صوتها.

جاء بالبيان (الرسالة) عبارات احتلت معظم محتواه تقريبًا تحمل (عتابًا مريرًا) من الجماعة السلفية للإخوة في حماس، من نوع مناشدة العقلاء وتوسيطهم علنيًّا بالضغط على حكومتهم وأجهزتها الأمنية للكف عن ملاحقة واعتقال المجاهدين والدعاة السلفيين في قطاع غزة، فهؤلاء السلفيون يعانون بالفعل من تضييق خانق تمارسه حماس عليهم وذكر هذا الأمر صراحة - لأول مرة - في بيان رسمي يزيح الستار عن بعض المسكوت عنه مما يدور بقطاع غزة، وعن ممارسات حكومة حماس القمعية ضد من هم خارج فصيلها، بغض النظر عن كون الاثنين من المفترض أنهما تحت احتلال إسرائيلي ويحملان نفس التوجه الإسلامي العام، ومن المفترض أنهما خاضا معًا العديد من المحطات في مسيرة تشكيل قطاع غزة الحالي، فمن هذه المحطات الفارقة التي من المهم ذكرها أن السلفيين كانوا عامل ترجيح ظاهر في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، وسببًا رئيسيًّا لوصول حماس إلى السلطة بالأغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة الموجودة حتى اليوم، فضلًا عن المشاركة الأهم بالتحالف المشترك في الانقلاب على السلطة الفلسطينية الشرعية المتمثلة في حركة فتح وإخراجها من القطاع، وإزاحتها إلى «رام الله» لتخلو غزة إلى الإسلاميين كما روج وقتها، وهذا التاريخ المشترك والذكريات العامرة بالمواقف هي ما أنتجت عبارات العتاب الساخن التي وردت لتستنكر قيام حماس بشكل مباشر بملاحقة حلفاء الأمس، ولم تكتف بالتضييق عليهم بل ألقتهم في سجونها، وتطورت وامتدت أوضاع السلفيين داخل السجون والمعتقلات الحمساوية لدرجة الوصول إلى الإضراب عن الطعام احتجاجًا على اتساع هذه الظاهرة مؤخرًا بشكل فاضح،

ولهذا أسبابه التي تعرفها الجماعات السلفية وبدأت ترصدها على واقع الأرض من تغيرات.

عند ذكر أسباب التغير الذي طرأ على حركة حماس تدخل مصر إلى قلب المعادلة مباشرة، فحماس تعيش الآن المتغير الأكبر في حياتها التنظيمية والذي يتجاوز بمراحلَ كبيرةٍ حتى استيلائها منفردة على قطاع غزة، فهي تحصد الآن وبأقصى سرعة ممكنة حصاد وصول الإخوان المسلمين للسلطة في مصر، فضلًا عن التهامس حول دورها الفعال في هذا الوصول، وبالطبع أخرج هذا المتغير حركة حماس من مربع التضييق والملاحقة التي كانت تتشارك فيه مع المنظمات السلفية إلى فضاء السلطة الرحب والمتعايش مع الأوضاع الجديدة وَفْقَ حسابات مختلفة تمامًا عما سبق، وكان بالطبع أحد تجليات هذا الوضع الجديد توقيع اتفاق الهدنة طويل المدى مع الجانب الإسرائيلي برعاية مصرية كاملة، وفي صلب هذا الاتفاق المحافظة التامة على أمن إسرائيل والكف عن إطلاق الصواريخ أو العمليات ضدها وبضمان مصري شامل لتنفيذ تفصيلات ما تم الاتفاق عليه، وتناقل الضمان من الإخوان المسلمين الحاكمين في مصر بضمانهم لحركة حماس في عدم ممارستها أية أعمال عدائية ضد إسرائيل ليمتد الضمان إلى حركة حماس التي تمنع تمامًا أي فصيل جهادي آخر يتبنى الكفاح المسلح من ممارسة أية عمليات ضد إسرائيل، ومن هنا جاءت رسالة تنظيم (مجلس شورى المجاهدين - أكناف بيت المقدس) لتعبث في هذه الضمانات وتحاول إرباك الأمور، ودفع الأمر مع حماس إلى حد المواجهة معها بصواريخ تحمل مطالب عاجلة داخل قطاع غزة، وتحمل للقاهرة رغبة مكتومة لضرورة دخولها في ترتيبات ما يدور وَفْقَ موازين للقوى تحتفظ بها الجماعات السلفية ويعرفها الإخوان المسلمون بالقاهرة جيدًا، ولكنهم يتشاغلون عنها ويؤثرون الجفاء الذي بدأ بينهم وبين السلفيين السياسيين الذين لعبوا معهم دورًا يتشابه كثيرًا مع ما دار في غزة من الوصول للسلطة وإحكام القبضة على الأمور

العامة، فالتخطيط والفكر والخطوات تكاد تتطابق في مشاهد التاريخ القريب بين طريق الصعود في إمارة غزة الإسلامية وبين السلطة الحاكمة في قاهرة المعز جوهرة تاجهم في هذا التوقيت.

ما هو معلوم بالضرورة وبدقة لكل من إخوان مصر وحماس غزة أن تنظيم مجلس شورى المجاهدين ومن خلفه مجموعة ليست بالقليلة من التنظيمات السلفية، تمتلك من الإمكانات ما يفوق بكثير عملية إطلاق صاروخي «جراد» في صحراء إسرائيلية فارغة وأن الأمر وَفْقَ شفرة تعامل هذه المنظمات بينها وبين بعضها يخضع لقواعد تبدأ بإرسال المطالب والتنبيه ونقل الاحتجاجات، ثم تأخذ فيما بعد الأشكال التصعيدية التي يمكن التمدد خلالها، والتي تحسب خسائرها بدقة متناهية، منعًا لتجاوز الخطوط أو إحداثًا لإرباك لا يسمح به طبيعة العمل السري المسلح. الكل تعامل من قبل مع الكل ويعرفه جيدًا والخدمات المتبادلة بين كل الأطراف حاضرة في الذاكرة ولها تأثيرات عميقة في خطوات الوصول التي عبرها أصحاب السلطة في مصر وفي غزة.

كنا قد وصلنا إلى شهور قليلة قبيل ثورة 30 يونيو بعد عام واحد من حكم الإخوان والجفاء السياسي بين الإخوان والتيار السلفي في القاهرة بدا ظاهرًا في العديد من المواقف؛ فشهر العسل بين الاثنين أوشك على النفاد ومكتب الإرشاد بدأ يقدم الجماعة الإسلامية وحزبها السياسي بديلًا لحزب النور الوعاء السلفي الأكبر لهذا التيار العريض، وبدأ يعتمد على جماعة حازم أبو إسماعيل في بعض المهام الخشنة في الشارع والإعلام وهو فصيل سلفي ملتبس التوجه يحاول اللعب في المنطقة الرمادية، لكنه جاهز دائمًا في الشارع لتقديم الخدمات ومواجهة الخصوم لنظام الإخوان ما دام الأخير في سدة الحكم، لذلك كانت أطراف الصراع في القاهرة الملتهبة بإرهاصات الثورة القادمة لكن ساحة المعركة كانت على رمال سيناء في أقصى الحدود الشرقية، وهو ما ظهر من تلاعب بالصواريخ والخروج العلني في بيان فاضح لما يدور بين حلفاء الأمس

القريـب.. وبقي لنا أن نعرف أنه في هـذا الأمس القريب أوفد الرئيس المصري الإخواني آنذاك أحد مسـاعديه السلفيين وقتها للتباحث مع الجماعات المسلحة الرابضـة في تلك المنطقـة، حول أمور التهدئة في خطـوة التفافية حول الأجهزة الأمنية العاملة في سـيناء مما أثارها في حينه، ودفع تلك الأجهزة إلى أن تتسـاءل فيما بينها.. إن كان هذا هو نمط أداء الرئاسة المصرية، إذن ترى ماذا ستفعل هذه المرة لتنفيذ ضماناتها التي قطعتها على نفسـها أمـام الجانب الإسرائيلي في اتفاقية التهدئـة التي رعتها ما بين حماس وإسرائيـل، وهذه الأخيرة تقف غير بعيد من كل هذا تسـمع وتراقب هذا المشـهد وتزن تداعيات هذا الـصراع الجديد بدقة لتحدد متى ستقول كلمتها فيه.

عملية اغتيال الضابط محمد أبو شقرة:

التاريخ: 9/ 6/ 2013م.

تفاصيـل العمليـة: لقي ضابـط الشرطة محمد سـيد عبد العزير أبو شـقرة من قوة مكافحة الإرهاب الدولي بجهاز الأمن الوطني بشـمال سـيناء مصرعه، إثـر إطلاق النار عليه من جانب مجموعة إرهابيـة بمدينة العريش، تعليق أمني مقتضب صدر مباشرة بعد العملية ذكر فيه: «الضابط كان يقود سـيارة خاصة بجهاز الأمن الوطني بشـارع رئيسي في مدينة العريش، قبل أن يتعرض لهجوم إرهابي مسلح أسفر عن مقتله في الحال»، وكان معلومًا في هذا الوقت المبكر من شـهود عيان الحادث أن المهاجمين اسـتولوا على السيارة التي كان يستقلها محمد أبو شقرة ثم لاذوا بالفرار بعد تنفيذ العملية خاصة أنهم لديهم مصابون.

كشفت التقارير الطبية للصفة التشريحية الأولية لجثمان الشهيد الرائد محمد أبو شـقرة أن الضابـط قتل بـ7 طلقات منها 4 في الـذراع اليمنى، و3 رصاصات بالصـدر والظهـر، بالإضافـة إلى آثار دمـاء كثيفة بالرأس لم تتبين أسـبابها، وأن الجناة دهسوه بسيارة الشرطة التي سرقوها بعد أن سقط قتيلًا. ما سجلته النيابة

العامة برئاسة المستشار عبدالناصر التايب المحامي العام لنيابات شمال سيناء، في التحقيقات الرسمية لملابسات الواقعة ومناظرة الجثة ومكان الحادث «أنه تبين أن الضابط محمد أبوشقرة كان يرتدي ملابس رياضية، ويستقل بمفرده سيارة نصف نقل «دوبل كابينة» تابعة لجهاز الأمن الوطني، وأن ركاب سيارتي دفع رباعي استوقفوه بمكان عام بمدينة العريش، وأطلقوا عليه وابلًا من الرصاص في صورة انتقامية، وسرقوا السيارة تاركين جثته ملقاة على الأرض، وأشارت التحقيقات أيضًا إلى أن جثة الضابط ظلت لفترة بالشارع العام وأن أحد المواطنين نقل جثته إلى مستشفى العريش العام.

تحريات الأجهزة الأمنية وبعض من شهود العيان بالمنطقة نقلوا بعضًا من مشاهد سيناريو وتفاصيل الحادث: «إن سيارتي نصف نقل يستقلهما 4 أفراد استوقفتا سيارة الشرطة التي كان بداخلها شخص يرتدي الملابس الرياضية، والسيارة التابعة للشرطة كانت تبدو كأنها سيارة مواطن عادي، وأن الموجودين بالمكان ظنوا في البداية أن الأمر يتعلق بسرقة السيارات مثلما هو الحال بالمحافظة، وهو خطفها تحت تهديد السلاح، وأن أحد الأشخاص كان ملثمًا وترجل من السيارة حاملًا في يده سلاحًا آليًّا حاول جذب الضابط من داخل السيارة بالقوة إلا أن المجني عليه أخرج مسدسه وأطلق رصاصة أصاب بها أحدهم داخل السيارة الأخرى، وليس الذي كان يحاول جذبه، أحد الأشخاص داخل سيارة الجناة أطلق عدة أعيرة نارية باتجاه الضابط لكنها أصابت زميله الذي كان يقف بجوار السيارة، وعندها ترجل الضابط من سيارته حاملًا في يده الطبنجة لكن أحدهم أطلق الرصاص عليه مباشرة فسقط على وجهه أرضًا، وبعد سقوطه أطلق الملثمون عليه عدة أعيرة نارية بالظهر، ورفع الآخر صديقهم المصاب إلى صندوق سيارة الشرطة وانطلق بها بسرعة فائقة، وأثناء انطلاقه بالسيارة دهس جثة الضابط وهى ملقاة على الأرض للتأكد من وفاته وفروا هاربين من المكان».

تقرير أمني صدر بعد أسابيع من الحادث وتم تسليمه للنيابة العامة بشمال سيناء تضمن التحريات والمعلومات التي توصلت لها أجهزة الأمن، بأن شابًّا فلسطيني الجنسية يدعى «محمد يوسف محمد المنايعة» ينتمي لتنظيم «جيش الإسلام» هو قائد مجموعة الجناة، وهو المسئول عن قتل النقيب محمد أبو شقرة الذي استشهد بمدينة العريش بمساعدة بعض من عناصر بدو سيناء المنتمين للتنظيمات الإرهابية بسيناء، ودلت المعلومات أن خطة «المنايعة» كانت تستهدف خطف الضابط لكن العملية فشلت بسبب شجاعة الشهيد في التعامل معهم، ونجاحه في إصابة أحدهم بطلق ناري وإطلاق نيران سلاحه الميري في اتجاه الآخرين محاولًا إصابتهم مما دفعهم إلى تصفيته على الفور بمعرفة المذكور».

عملية خطف الجنود:

التاريخ: 16 / 5 / 2013م.

تفاصيل العملية: البداية كانت في ليل الأربعاء 15/ 5 قبل ساعات من الجريمة في «ميدان البلدية» الميدان الرئيسي لمدينة العريش العاصمة، بوقفة احتجاجية ضمت بعض أعضاء الجماعات المسلحة التي أصبح أعضاؤها يترددون على مدينة العريش بشكل دوري، واشترك أيضًا بعض من عائلات أشخاص محكوم عليهم حضوريًّا وغيابيًّا في قضايا جنائية مطالبين بالإفراج عن المحبوسين على ذمة أحكام قضائية والكف عن ملاحقة الصادر ضدهم الأحكام الغيابية، واستكملت تلك الفعاليات بقيام المشاركين بالتوجه إلى الطريق الدولي الساحلي (العريش رفح) وقاموا بقطعه عند منطقة الوادى الأخضر وهي نقطة واقعة ما بين الشيخ زويد ورفح، ومر اليوم بفعالياته التي تقترب من الروتينية في هذا المكان.

حملت الساعات الأولى من يوم الخميس بلاغًا من سيارتي أجرة للقوة الأمنية الموجودة على الطريق الدولي باستيقافهما من قبل مجموعة مسلحة

واختطـاف (7 جنـود) تحـت تهديـد السـلاح، والهروب بهـم جنوبًـا في المنطقة الصحراويـة تقريبًـا عنـد نفس نقطة الـوادي الأخضر.. وانقلبـت على إثر هذا البلاغ شـمال سـيناء ومن ورائها مصر كلها رأسًـا على عقب، لم تمتلك الأجهزة الأمنيـة رفاهية انتظـار أول ضوء لبدء التحـرك؛ فقد كان المطلـوب معلوماتٍ كاشـفةً سريعةً توضع على مكاتب القادة صباح الخميس، وقد مر نهار الخميس بكاملـه يحمل نهرًا من المعلومات والقياسـات التي تدفقـت على القاهرة في كل الاتجاهـات المعنيـة بالحدث، وهـو ما وضع بالفعـل بداية الخيـوط التي حملت مجموعة من المعلومات الأولية للموقف.

الخيـط الأهـم في هـذا اليوم كان هو التأكـد من عدم تورط أي مـن قبائل أو عائـلات سـيناء في هذا الأمر بصورة مبـاشرة، بل إصابتهم بصدمـة تماثل صدمة الأجهزة الأمنية في درجة التصعيد الذي تمارسه الجماعات المسلحة التي أصبحت تعيش على نفس المكان وتزاحمهم فيه على الأرض، وشكل هذا الخيط هذه الدرجة من الأهمية؛ لأن جميع الأجهزة الأمنية بطبيعة الواقع لا تستطيع التحرك في قضايا مـن هـذا النـوع إن كان طـرف المواجهة فيهـا يمثل القبائـل، وهو مـا جعل هذه المعلومـة الغالية تحتل رأس جميع التقاريـر التي طارت إلى القاهرة، واحتلت أيضًا مقدمة كل خطط وتصورات الحركة نحو تنفيذ الهدف المطلوب بتحرير الجنود.

قـضى الخاطفـون يومي الخميـس والجمعـة في صمت تام، وقـضى الجهاز الأمنـي بـكل فروعه نفـس اليومين في ترتيـب أوراقه ومعلوماتـه على الأرض والانتقـال بغرفـة عملياتـه إلى مدينـة العريـش، لإدارة أزمة ما ظهـر منها يشي بأنها سـتحمل طبيعة النفس الطويل، قضت الرئاسـة الإخوانية هذين اليومين في تلقـي الخـبر الصدمـة والتلعثـم في إصدار البيانـات وتصحيحهـا.. وإذا بها تتلقـى أولى شـظايا هـذا اللغم لتصيبها مبـاشرة، عندما وجدت نفسـها في محل اتهـام بالتدبير أو التنسـيق أو – في أخف الصور – الترتيب لاسـتغلال الحدث لأغراضهـا الشـخصية، وقـد كانـت الشـظية بالفعل مـن النوع الـذي أصاب

الوجـه، فالموقـف برمته غـير طبيعي أن تدير الرئاسـة هذه الأزمة تحت سـطوة الاتهـام الـذي لاحقها من اللحظة الأولى، فمفردات الحـادث كلها تدور حول جنود للجيش والشرطة ومن فوقهم اعتبارات الهيبة والسـيادة، وذاكرة حادث اغتيال جنود رفح ما زالت سـاخنة في العقـل الجمعي للرأي العام الذي وضع شـكوكه كلها في رقبة الرئاسـة وجلس يتابع ويصدر الأحكام التي شـابها كثير من التسرع والإشاعات.

أمـضى الجيـش اليومين الأولـين أمام اختبـاره الأول والأصعـب، عنوان العبث بالسـيادة يمسه شخصيًّا، والرصيد الإيجابي الذي حصده طوال الأشهر السابقة على الجريمة يضعه على المحك الصعب في أعقد العمليات القتالية وهي تحرير الرهائن وبإضافة مسرح عمليات هو الأصعب والأخطر يحتاج الأمر إلى قدر عالٍ من ثبات الأعصاب، وقد مارسـت قيادات الصف الأول هذا الثبات بصـورة رفيعة.. وضعت آذانهـا كاملة بجوار أجهزتها المعلوماتية تسـتقي منها الوضع والمطلوب لحظة بلحظة، ونقلت ما وصل إليها بصورة مهنية إلى مراكز خططهـا لتخـرج بخريطة عمل متشـابكة ومعقـدة للغاية، وهو ما بـدا متوازنًا وفاعلًا في هذين اليومين وجاهزًا تمامًا دون ارتباك لما تم بعد ذلك.

مسـاء السـبت 18 / 5.. ووَفْـق خطـة التحـركات المعقدة المعـدة في غرفة عمليات القوات المسـلحة، اتخذ قرار تحرك القوات التي ستكلف بتنفيذ عملية عسـكرية بالمكان وتم تحركهم بعد دقائق من اتخاذ القرار بالفعل، فقد استُكمل قدر معقول من المعلومات التي كشـفت مسرح العمليات بتفاصيله، وحددت أماكـن وتحـركات الخاطفين بصورة تقترب جـدًّا من الواقع وتضـع إمكاناتهم وفـق المعايـير الدقيقـة للمواجهة، ومـا يمكن نقله مـن تعقيد الخطة أن مسـار الوساطات الذي انطلق في اتجاهات عديدة كان يتم تحت متابعة دقيقة ممن يدير العملية برمتها، والسماح بالتغطية الإعلامية للتحركات العسكريه كان في سياق الرسائل الضاغطة على العديد من الأطراف وليس على الخاطفين وحدهم !!

جانب آخر من تشـابكات الخطة تم سريعًا في التنسـيق مع القوات الدولية المكلفة بمراقبة التحركات العسـكرية في (المنطقتين ب، ج)، وأيضًا مع الجانب الإسرائيلي لضمان عدم الإرباك بشـكاوى دولية، وسـمح هذا الإنجاز بدخول طائرات الأباتشي المتطورة وتحليقها، لممارسة مهام عمليات وتصوير وما يمكن أن تكلف به وَفْقَ ما هو مرسوم أو بتطور الأوضاع عند بدء العمليات.

تحـرك القـوات السريـع ووصول «اللـواء/ أحمـد وصفي - قائـد الجيش الثـاني» آنـذاك إلى مدينـة العريـش صباح الأحـد - نقل الأحـداث إلى موقعها الصحيـح وسرق الجميع، ترك القاهـرة غارقة في ارتباك الاجتماعات ودعوات الحوار العبثية مع أحزاب وجبهات لحشـد رأي سـياسي حول تدخل بعمليات عسـكرية، وكانـت هـذه الدعـوات الرئاسـية الإخوانيـة المتهالكـة وأصحابها يتحركون تحت تأثير إصابة الشظية الجارحة والاتهام الذي يلاحقهم.

أغـلى أنـواع المعلومـات التـي وصلـت لقيـادة العمليـة دار حـول تحديد أشخاص الخاطفين وأكَّد من أكثر من مصدر أن كلًّا من:

- **كمال علام**.. المحكوم عليه بالإعدام غيابيًّا، في قضية قسـم ثان العريش عام 2011م (قتل ضابط شرطة وضابط جيش وأربعة أفراد شرطة).
- **سـليمان البلاهينـي**.. تاجر مخـدرات، وله ملف جنائـي ومنضـم مؤخرًا للتيار التكفيري منخرط في أحد التنظيمات المسلحة.
- **خليـل المنيعـي**.. محكوم عليه غيابيًّا بالسـجن في قضيـة تفجيرات شرم الشـيخ وأحـد أعضـاء تنظيـم التوحيـد والجهـاد، وهو تنظيم مسـلح موجود في سيناء.
- **حـرب المنيعي**.. أحد مهربي الأسـلحة في سـيناء، ومطلـوب لأكثر من جهة أمنية نظرًا لخطورة نشاطه وتشابك علاقاته مع أطراف خطرة.

- **إسلام أبوشيتة والسادات أبوشيتة**.. وهما شقيقا حمادة أبوشيتة الذي يقضي عقوبة السجن المؤبد في القضية التي شارك فيها كمال علام.
- **سليم أبوحمدين**.. أحد عناصر المنظمات التكفيرية المسلحة.
- **خليل سليمان صالح**.. محكوم عليه غيابيًّا في العديد من القضايا الجنائية.

يدور حولهم شبهات قوية حول تورطهم أو تلامسهم مع جريمة خطف وأسر الجنود بدرجات متفاوتة، فمنهم المنفذ المباشر ومنهم المخطط وآخر يدير مسألة الإخفاء، وكان من المعلومات الغالية أيضًا أن تحدد مربع تقريبيٌّ يقع في المنطقة ما بين مدينتي رفح والشيخ زويد بالجهة الصحراوية جنوب الطريق الدولي الساحلي.

بدأت القوات الموجودة في مسرح العمليات تنفيذ بنود الخطة في سرعة يتطلبها الموقف بشكل عام، فبدأ طيران الأباتشي يقوم بطلعاته الجوية التي جمعت صورًا دقيقة وتفصيلية عن مكان العملية، وتزامن معها تحرك سريع على الأرض من قوات مدرعة خفيفة مدعومة بمجموعات الصاعقة وقوات العمليات الخاصة التابعة للشرطة، لتنفيذ مهام الحصار والعزل عن مربع الخاطفين في إحكام يضيق تدريجيًّا، مع تنفيذ تمشيط وعمليات بحث دقيق عن أماكن متوقع الإخفاء فيها أو التحرك داخلها، دارت هذه العمليات بنجاح في مناطق (الجورة - البرث - الزوارعة - الجميعي - صلاح الدين)، وأسفرت عن العديد من حالات ضبط ومصادرة لأشخاص وسيارات وسلاح بوتيرة أدخلت العملية في طور آخر.

كان ممن أصابهم شظايا ذلك الحادث شيوخ ورؤساء القبائل السيناوية، فاللغم على أرضهم وانكشاف عدم سيطرتهم على الأحداث قد يصيب أوضاعهم في مقتل، وهم يعتمدون صيغًا متعددة في التعامل مع الدولة ليس من بينها هذا التصعيد الذي أربكهم قبل غيرهم، فبالإضافة إلى تعاون مثمر

في مجال المعلومات كان لهم إسهام ثمين في حسم العملية برمتها، من خلال رسالة موجزة منهم للخاطفين تفيد بأن جدية خيار الحسم العسكري ورفض التجاوب مع تسليم الجنود قد يحولان موقفهم إلى المشاركة في ضبطهم وأن العمل العسكري قد يتسع بما يقلب الأوضاع برمتها إلى الأبد، وألقوا إلى الخاطفين بنصيحة الاحتفاظ بالأوضاع التي تحقق لهم مكاسب على الأرض في ظل حكم الإخوان، وبنصيحة عن كيفية الإفلات المؤقت بترك الجنود طواعية بالطريقة التي تمت بالفعل.. وقد نفذ الخاطفون ما جاء بالرسالة حرفيًّا، فأنفاس القوات المشاركه في العملية كانت قد اقتربت منهم لحد الخطر الذي جعلهم يتجاوبون سريعًا مع الروشتة البدوية للقبائل، والتي تمت أيضًا بترتيب مع قيادة العملية.. وتم الأمر.

أهداف العملية موجودة نصًّا في أوراق مضبوطات (خلية تفجير السفارات)، باستهداف قوات الجيش والشرطة في عمليات مسلحة أو خطف جنود أو تفجير مواقع تابعة لهما وخاصة في منطقة سيناء، وكانت الضربة الأمنية بضبط الخلية قبل القيام بأي من أهدافها، ومن قبلها خلية أخرى والاثنتان لهما ارتباطات وثيقة بالجماعات المسلحة في سيناء - أفقدت تلك الجماعات صوابها ودفعها لتنفيذ شيء ما على الأرض لكنه لم ينتج أثره هذه المرة، وبقي صراعهم مع الأجهزة مؤجلًا إلى حين وإلى ترتيب آخر، فقد دخلت المواجهة إلى أطوار جديده بالفعل.

بقي حديث الصفقة والتبادل الذي لم يخرج في نهايته عن وعود جدية بفتح ملف الطلبات وبحثها وطرح ما يمكن عمله على طاولة البحث، لكن هذا كان مشروطًا بأن يتم بعد انتهاء العملية وليس أثناءها، ووضع شيوخ القبائل كراعين لهذا الملف تضميدًا لجراح أصابتهم وتثمينًا لدور لم يهدأ طوال أيام الأزمة.

سيناء رهينة تحررها ثورة 30 يونيو

التاريخ: الأسبوع الأخير قبل زلزال 30 يونيو 2013م.

افتتحت سيناء مشهدها الخاص في ثورة 30 يونيو مبكرًا بالطلقات الغادرة التي استهدفت «العميد محمد هاني» فألحقته بركب شهداء جهاز الشرطة، ففي نحو الساعة الرابعة والنصف عصرًا من يوم 29 / 6 اغتالت مجموعة مسلحة «العميد محمد هاني» مفتش الأمن العام بوزارة الداخلية بشمال سيناء، حيث أطلقت عليه وابلًا من الرصاص أثناء توجهه إلى منزله في شارع متفرع من شارع البحر في العريش، وكانت المجموعة المسلحة تتكون من ثلاثة ملثمين يستقلون سيارة «بك أب - بيضاء - تايلاندي» أحدهم السائق والآخران يجلسان في الصندوق الخلفي للسيارة، المعاينة الأولية لموقع الحادث وبحسب شهود العيان تشير إلى أنه تم رصد «العميد محمد هاني» منذ لحظة خروجه من المديرية في اتجاهه لمنزله، حيث إنه معروف عنه مواعيده المنضبطة ذهابًا وإيابًا، كما أنه كان لا يرتدي الزي الرسمي، وأنهم انتظروا لحظة دخوله الشارع الضيق الذي ينتهي إلى العمارة التي يقطن بها العميد ليستهدفوه بوابل من النيران ثم فروا هاربين.

كان هذا المشهد الافتتاحي الذي وقع في قلب مدينة العريش العاصمة إيذانًا ببدء معركة الاستنزاف السيناوي المبكر لحدث 30يونيو، والتي خطط لها مبكرًا في اتفاق شيطاني معلن ما بين نظام الإخوان والجماعات الإرهابية المسلحة الرابضة هناك، وأريد لهذا الاتفاق أن يكون معلنًا حتى يستخدم في إرهاب الأجهزة الأمنية للدولة من ناحية ولإرباك المنظمين والداعين لاحتجاجات يونيو من ناحية أخرى، وكان عنوان هذا التآمر بوضوح أنه في حال تأزم موقف نظام الرئيس مرسي أمام أحداث القاهرة ستعلن سيناء مباشرة كإمارة إسلامية تحت سطوة سلاح وإرهاب الجماعات الموجودة بالمنطقة.

هذا الوحش الشرس الذي استجلبه نظام الإخوان مباشرة بعد قيام ثورة يناير من جبال أفغانستان وشريط باكستان الحدودي، قاموا بالتعاون مع عناصر حماس المدربة والخبيرة بهذه الشئون بتسكينه في المنطقة الحدودية المسماة بشرق العريش، ووضع لهذه المجموعات خطط عاجلة لتكوين مجموعة من المنظمات الإرهابية المسلحة لبعضها فروع في غزة ولبعضها ارتباطات عضوية بتنظيم القاعدة، ونجحت هذه التنظيمات التي رفعت الرايات التكفيرية التقليدية في خلق مجال حيوي للعمل في منطقة جبل الحلال وما حوله استغلالًا لحالة الانسحاب الأمني العام في هذه المرحلة، ووقع هذا التحالف الشيطاني في هذا التوقيت بحروف سوداء بين جماعة الإخوان التي تبدأ رحلتها السياسية العلنية لأول مرة في تاريخها، وبين هذا الإرهاب المنظم الذي دأب على بيع سلاحه لمن يدفع أو لمن يقدم التسهيلات والخدمات اللازمة، باندلاع ثورة 30 يونيو حان وقت الحصاد المر لما أنجزته الجماعات لصالح تنظيم الإخوان وما أفسحت الإخوان لهم من مناخ ملائم للتطور ولتعاظم القوة والإمكانات.

وضح التآمر الشيطاني المعلن في مواجهة الشعب واستمع الناس لأول مرة في مصر صراحة من يهدد باقتطاع جزء من الوطن لصالح الرئيس، لكن لم فطن هؤلاء المتآمرون أن رمال سيناء التي يقفون عليها ابتلعت قبلهم جيوشًا أقوى وأعتى من هذا الذي يهددون به، كانت قوات الجيش قد اتخذت خطوة هامة استباقية لهذا المخطط بعدم سحب قواتها التي اشتركت في عملية تحرير الجنود السبعة الذين تم اختطافهم منذ شهرين، ولم تفصح القوات المسلحة أو الشرطة عن سبب عدم سحب تلك القوات بعد انتهاء عملية تحرير الجنود، تقديرات القوات المسلحة بأجهزتها المعلوماتية ذكرت مسبقًا أنها ستواجه بالفعل عمليات على الأرض في وسط أحداث سياسية صاخبة وكبيرة ستدور في العاصمة، وسيتم استخدام الورقة السيناوية كورقة ضغط صريحة للنيل من الثبات الذهني لقواتها التي سيقدر لها أن تشتبك مع المشهد بقوة، لذلك

بقيت القوات وظلت طائرات الأباتشي رابضة في مطار العريش وأعلن عن استمرار حملات تطهير المناطق التي تأوي الإرهابيين وهو إعلان خداعي تمامًا، فقد مارست القوات المسلحة الموجودة بمناطق العريش والشريط الحدودي أكبر قدر من السكون اللازم، واكتفت بتطبيق رقابة صارمة على منطقة الأنفاق للحيلولة دون وصول أي نوع من الدعم البشري من الجانب الآخر، وكانت تعرف أن هناك من هم بالداخل منذ فترة بعيدة أوكلت مهمة متابعاتهم إلى أجهزة القاهرة وحرصت على أن يتم هذا الإجراء بأكبر قدر من الهدوء وعدم ترويجه إلا كأخبار تعطى الإيحاء بالروتينية.

وانشغلت القوات حقيقة بالمهمة الكبرى والأهم وهي تنظيم خطة دفاعية كاملة حول مدن: العريش العاصمة ومدينة الشيخ زويد ورفح، وهو المثلث المرشح للاستهداف في حالة تأزم موقف النظام، وهو على رأس الاتفاق الشيطاني الذي وضعت أجهزة الجيش يديها على تفصيلاته مبكرًا، فقد كان القيام بمجموعة من العمليات حول إحدى هذه المدن الصغيرة والمحدودة السكان ثم الإعلان - حتى ولو كذبًا - عن السيطرة على إحدى هذه المدن أو كلها، ورفع راية الجماعات التكفيرية عليها كفيلًا بدخول المشهد إلى منطقة لن يقبل بها الجيش تحت أي ظرف سياسي، ويخصم خصمًا فادحًا من إمكانية إدارته لما هو قادم من طوفان احتجاجي في القاهرة والمحافظات الأخرى، وهو ما بدأ الجيش مبكرًا تنسم رائحته ورصد دخوله وعبوره لكل مناطق الأمان.

عند وصول أحداث يوم 28 يونيو إلى ما يمكن تسميته ببداية الثورة، وصدور بيان القوات المسلحة الذي أعطى أطراف العملية السياسية مهلة الأسبوع الزمنية لحل التأزم، وضح على الأرض إمساك القوات المسلحة بخيوط اللعبة الرئيسية وسارت الأمور في القاهرة وباقى محافظات الجمهورية في طريق اللاعودة بين المحتجين وبين نظام جماعة الإخوان المسلمين، وأسست المحافظات المختلفة حالة احتجاجية منظمة كل منها على حدة واتسع النطاق

بصـورة تجاوزت أحـداث ثورة يناير، وخـرج خطاب محمد مـرسي ليغلق كل مسارات الحلول السياسية إيذانًا بالاحتكام لما سيتم من أحداث على الأرض.

في سـيناء دخلت الجماعات الإرهابية إلى المعادلة بمجموعة من العمليات المتفرقـة في محاولـة لتنفيـذ مـا تم التخطيط المسـبق لـه، لكنها وبسرعـة قوبلت بمقاومـة صارمـة ويقظـة لتحركاتهـا جعلـت مسـألة دخولها إلى المـدن محفوفة بالمخاطـر، حاولت تغيير تكتيكاتها سريعًا والبحث عن عملية إعلامية صاخبة مـن خـلال مهاجمة مطار العريـش بالصواريخ واسـتهداف طائـرات الأباتشي الرابضة فيـه لكن العملية تعثرت بصد المهاجمين بسرعة فاقت توقعاتهم، وأتبع ذلـك مباشرة خـروج الأباتـشي لملاحقتهـم واسـتهدافهم وتم بالفعـل إصابة المهاجمـين وتدميرهـم قبل مغادرتهم إلى الصحراء، ومرت السـاعات ثقيلة على الجماعـات التـي وجدت حائط صـد يقظ يطـوق المنطقة ما بـين العريش حتى الشريط الحدودي برفح، فبدءوا بممارسـة عمليات مسـلحة لم تنتج إلا مجموعة أبطال من الشـهداء والمصابين في صفوف قوات الأمن والجيش لكنها عمليات لا تخلق تغيرًا في الموقف بأي صورة.

ملف الجماعات الإرهابية المسلحة في سيناء ظل مفتوحًا على مساحة واسعة مـن الخطـر والتهديد فيما بعد هـذا التاريخ طويلًا، وتقلبت تلـك التنظيمات في العديد من أطوار التغير والتوحد حتى شـكلت نفسها تحت عباءة تنظيم واحد «تنظيم أنصار بيت المقدس» وصعدت شراسة المواجهة فيما بعد نجاح ثورة 30 يونيو 2013م وربما حتى يومنا هذا،حتى صارت الحرب المفتوحة ما بين الوطن والإرهـاب المسـلح عـلى رأس أولويـات النظام الجديـد بعد أن نـزع عن هذه الجماعات الغطاء السياسي الذي كانت تعيش تحته وتتكاثر، لكن وسط أحداث ثورة يونيو الكبيرة في 2013م سيسجل تاريخها أن مؤامرة عزل سيناء والسيطرة عليها فشلت تمامًا، ولم تتمكن التنظيمات الإرهابية المسلحة من استخدام مدنها كرهينة تسـاوم بها الشـعب المصري، في أسوأ مؤامرة يمكن أن تتم على الوطن،

فقد خطط الجيش والأمن واجتهدا هذه المرة ومارسا واجبهما وعملهما بجدية وصرامة مطلوبة ووضعا الأقدام على الأرض في الموضع الصحيح فلم تسقط سيناء.

العمليات الإرهابية

بعد ثورة 30 يونيو 2013م

اغتيال أفراد شرطة:

التاريخ: 5/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: قام إرهابيون بإطلاق الرصاص على فردين شرطة بحي العبور بالعريش، مما أسفر عن استشهادهما.

تفاصيل الواقعة: قام إرهابيان يستقلان دراجة نارية، بإطلاق النيران على شرطيين بحي المساعيد بالعريش مما أسفر عن استشهادهما.

هجوم إرهابي في رفح والعريش:

التاريخ: 5/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: تعرضت 8 أكمنة تابعة للقوات المسلحة - منها كمين الماسورة برفح، وكمين محاجر العريش، وكمين الجورة، وقاعدة قوات الطوارئ لحفظ السلام، ومعسكر قوات الأمن المركزي برفح - لهجوم مكثف بإطلاق دفعات نيران من عناصر مسلحة، وأسفرت عن وقوع شهيد وإصابة 6 مجندين.

اغتيال رجل دين مسيحي:

التاريخ: 6/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: مقتل رجل دين مسيحي على أيدي مسلحين يستقلان سيارة ملاكي، قرب كنيسة بحي المساعيد غرب مدينة العريش.

الهجوم على كمين وسط مدينة العريش:

التاريخ: 7/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: قيام مجموعة مسلحة بالهجوم على نقطة أمنية مشتركة للجيش والشرطة بوسط مدينة العريش، وأسفر الهجوم عن استشهاد مجند وإصابة أربعة آخرين.

هجمات مسلحة مختلفة بالعريش:

التاريخ: 8/ 7/ 2013

تفاصيل الواقعة: قيام مجموعة مسلحة بمهاجمة نقطة أمنية للجيش المصري قرب الحدود مع قطاع غزة دون وقوع إصابات، وطعن إرهابيان ضابط شرطة بمدينة العريش فأصاباه بجراح خطيرة قبل أن يلوذا بالفرار، كما هاجمت مجموعة إرهابية مسلحة محطة كهرباء «الوحشي» جنوب مدينة رفح، ولم يسفر الحادث عن وقوع إصابات.

مهاجمة كمين (صدر حيطان):

التاريخ: 10/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: قامت عناصر إرهابية مسلحة فجرًا بمهاجمة كمين صدر حيطان بوسط سيناء، بقذائف آر بي جى من على بعد أسفرت عن مقتل مدنيين اثنين وإصابة 7 آخرين بجراح بينهم 3 من جنود الجيش.

هجوم على مدرعة بالعريش:

التاريخ: 12/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: قامت مجموعة إرهابية في ساعات الصباح الأولى، بالهجوم بدفعات نيران على إحدى مدرعات الشرطة أثناء توقفها بجوار تمركز أمني بالعريش، مما أسفر عن استشهاد ضابط شرطة وإصابة مجند.

هجوم على مدرعة بالعريش:

التاريخ: 13 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: قيام مجموعة إرهابية بشن هجوم بالقذائف الصاروخية على مدرعة تابعة للشرطة بمدينة العريش، أسفرت عن استشهاد مقدم شرطة وإصابة مجند.

هجوم على أتوبيس مصنع أسمنت العريش:

التاريخ: 15 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: قام مسلحون بإطلاق قذيفة آر بي جي، على أتوبيس تابع لمصنع أسمنت العريش مخصص لنقل العمال والموظفين من وإلى المصنع، مما أسفر عن استشهاد 5 مدنيين وإصابة 15 آخرين.

اغتيال أمين شرطة:

التاريخ: 17 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: قام مسلحون بإطلاق الرصاص على أمين شرطة بحي العبور بالعريش مما أسفر عن استشهاده في الحال.

الهجوم على قسم شرطة ثالث العريش:

التاريخ: 17 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: قامت مجموعة مسلحة بمهاجمة قسم شرطة ثالث العريش، وأسفر تبادل إطلاق النيران مع قوة تأمين القسم عن استشهاد مجند.

الهجوم على كمائن أمنية بالشيخ زويد:

التاريخ: 18 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: تعرض عدد من أكمنة الجيش والشرطة المجاورة لقسم شرطة الشيخ زويد بشمال سيناء لإطلاق نار مكثف قامت به مجموعة إرهابية يستخدمون رشاشات متوسطة وأسفر الهجوم عن استشهاد أحد رجال الشرطة.

إطلاق قذائف صاروخية على مدينة العريش:

التاريخ:19 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: ديوان عام محافظة شمال سيناء، مديرية أمن شمال سيناء، قسم شرطة ثان العريش، كمين الريسة، نقاط أمنية بجنوب المدينة.. هي الأهداف التي خطط الإرهابيون لإصابتها بالقذائف الصاروخية.

عدم دقة التصويب أصابت أهدافًا مدنية وأوقعت ضحايا ومصابين مدنيين جراء القصف، قوات الجيش والشرطة خاضت معارك شرسة على طول حدود مدينة العريش الجنوبية والشرقية لتعقب المجموعات الإرهابية قبل فرارها إلى داخل المناطق الصحراوية، قذائف آر بي جي أصابت عمارة سكنية بجوار قسم شرطة ثان العريش وخلفت ضحايا ثلاثة قتلى مدنيين، وأربعة مصابين.

ذكر العقيد أحمد على المتحدث العسكري، أنه في تمام الساعة التاسعة والربع من مساء يوم 19/ 7/ 2013م قامت عناصر إرهابية مجهولة بإطلاق عدد [3] قذيفة هاون من منطقة الريسة بشرق العريش، حيث سقطت قذيفتان على منطقة غرناطة أصابت إحداهما منزلًا سكنيًّا مما أسفر عن مقتل [2] فرد مدني وإصابة آخر، وسقطت الثالثة بمنطقة «بركة حليمة» بالقرب من مستشفى العريش العام.

هجوم على تمركزات أمنية بالقرب من مدينتي العريش والشيخ زويد:

التاريخ:22 / 7 / 2013م.

تفاصيل الواقعة: نفذت جماعات إرهابية مسلحة عشر هجمات على الأقل، استهدفت مراكز للشرطة ونقاط تفتيش تابعة للشرطة والجيش منها (كمين مدخل الشيخ زويد - كمين الريسة - كمين العبور - كمين المزرعة - كمين الصفا)، تم استخدام سيارات الدفع الرباعي المثبت عليها الرشاشات المتوسطة والثقيلة وأسفرت الهجمات عن استشهاد 6 وأصيب 11 آخرون بإصابات مختلفة.

الهجوم على ديوان محافظة شمال سيناء:

التاريخ: 25/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: شهدت منطقة محيط محافظة شمال سيناء تبادلًا عنيفًا لإطلاق النار بين مجموعة مسلحة وقوات الجيش المنتشرة على الأكمنة حول المحافظة وميناء العريش، وتواصلت الهجمات الإرهابية طوال اليوم على عدد من أكمنة ومقرات أمنية بمدن العريش والشيخ زويد ورفح، وبلغ عدد الضحايا من قوات الأمن شهيدين و8 مصابين.

الهجوم على نقطة حرس حدود:

التاريخ: 25/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: هاجمت مجموعة مسلحة نقطة حرس حدود غرب مدينة الشيخ زويد، وقد أسفر الهجوم عن استشهاد ضابط وجندي وأصيب 4 آخرون.

مهاجمة 7 كمائن بشمال سيناء:

التاريخ:26/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: هاجمت 3 مجموعات إرهابية 7 أكمنة في العريش والشيخ زويد، استهدفوا خلالها أكمنة أبو طويلة والصفا ومستشفى الشيخ زويد

والكوثـر وأكمنة أخرى، بقذائـف صاروخية وآر بي جى أثنـاء الإفطار وأدت الهجمات إلى انفجار مدرعة للشرطة وإصابة جنديين وضابط من قوات الجيش واستشهاد مدنيين.

هجوم بمحيط مديرية أمن شمال سيناء:

التاريخ: 28/ 7/ 2013م.

تفاصيـل الواقعـة: تعرضت منطقة محيط مديرية أمن شـمال سـيناء لهجوم مسـلح قامت به مجموعـة إرهابية أطلقـوا قذائف صاروخية من أسـلحة ثقيلة في اتجـاه مبنى المديرية، وتعرضت مناطق المزرعة ومحيط مطار العريش لهجمات إرهابية مماثلة من مجموعتين أخريين وشوهدت قوات أمنية تلاحق المجموعات المسـلحة، وتـم اسـتخدام طائـرة أباتـشي لتوجيـه ضربـات جويـة تجـاه تلـك المجموعـات، كما وجهت قـوات أمنية منتشرة على الأكمنـة نيرانها نحو هدف إرهابي كان يقوم بقصف الطائرة ولم تقع إصابات في صفوف الأمن والجيش.

هجوم إرهابي بالقناصة على الشيخ زويد والعريش:

التاريخ: 29/ 7/ 2013م.

تفاصيـل الواقعة: قامـت عناصر إرهابيـة بإطلاق النار باسـتخدام بنادق قناصة من مسـافة كبيرة على كمين بالشـيخ زويد مما أسـفر عن استشـهاد مجند أثناء تأدية خدمته، وقام مسلحون آخرون بإطلاق النار أيضًا عن طريق قناصة على شرطي بمطافي العريش مما أسفر عن استشهاده.

هجوم إرهابي داخل مدينة العريش:

التاريخ: 30/ 7/ 2013م.

تفاصيل الواقعة: هاجمت مجموعة مسلحة تستقل سيارة ملاكي قسم ثالث العريش بإطلاق دفعات نيران كثيفة وأسـفر إطلاق النار عن استشـهاد مجند ،

وفي هجوم آخر قام مسلحون يستقلون سيارة دفع رباعي بإطلاق النار على مطافي العريش مما أدى إلى استشهاد شرطي، وهاجمت مجموعة إرهابية أخرى بنفس طريقة إطلاق دفعات النيران الكثيفة على أحد المقرات الأمنية (مبنى المخابرات الحربية) بمنطقة الضاحية بالعريش، وأدى الهجوم إلى استشهاد جندي وإصابة آخر من قوة تأمين المبنى التي تعاملت مع المجموعة المهاجمة بالنيران وأحدثت بهم إصابات وبالسيارة قبل فرارهم هاربين.

...... تلك كانت العمليات الإرهابية والنشاط المسلح على سبيل الحصر للشهر الأول الذي أعقب (ثورة 30 يونيو) وهو شهر يوليو 2013م، كانت جميع التنظيمات الإرهابية لا تزال تحاول مجابهة حدث الثورة وتعمل بالتنسيق مع جماعة الإخوان تحت عنوان واسع وهو محاولة إجهاض الثورة، وكانت تلك التنظيمات تعمل حتى هذا التاريخ فرادى؛ كل تنظيم يدير عناصره فقط وهو ما تطور بعد شهور معدودة قبل نهاية عام 2013م، فتَحْتَ وطأة الملاحقات الأمنية والعمليات العسكرية التي وجهت ضدهم وبدأت توقع منهم خسائر فادحة لم يكن أمامهم مفر سوى اتحادهم جميعًا تحت لواء (تنظيم أنصار بيت المقدس)، وهو ما وجه إليهم كتعليمات تنظيمية جاءتهم من الخارج حيث الأطراف الإقليمية التي تقوم بإمدادهم بالتمويل والسلاح وترتب لهم وصول العناصر التي يمكنها الانخراط في العمل الإرهابي المسلح.

لذلك سيكون حديثنا القادم عن العمليات الإرهابية الكبيرة التي شكلت محطات فارقة في مسيرة العمل المسلح على أرض سيناء، وهي بإجمالها جاءت بتوقيع من تنظيم أنصار بيت المقدس بعد أن ضم إليه التنظيمات الأخرى بعناصرها وإمكاناتها التسليحية، وهو ما أضفى بالفعل على العمل الإرهابي المسلح ما اصطلح على تسميته بالنقلة النوعية إلى الأمام في هذا الصراع الشرس الذي قطع من قبل الجماعات الإرهابية كل صلاته بالوطن أو بالدين مهما تستر به وحتى بالمبادئ الأولية للاعتبارات الإنسانية الفطرية.

العمليات الإرهابية

لتنظيم أنصار بيت المقدس

مذبحة رفح الثانية:

التاريخ: 18 / 8 / 2013م.

استشهد 25 مجندًا بقطاع الأمن المركزي بمنطقة أبو طويلة القريبة من مدينة الشيخ زويد بعد عملية إرهابية نفذها مسلحون تابعون لتنظيم أنصار بيت المقدس، أكدت الأجهزة الأمنية أن الجنود كانوا في إجازتهم الاعتيادية وجهزوا أنفسهم للذهاب للمعسكر لتسليم متعلقاتهم والحصول على شهادة تأدية الخدمة العسكرية، وأنهم تجمعوا في موقف «المرج» صباح يوم العملية فغالبيتهم من محافظات وجه بحري وتحديدًا محافظة المنوفية، وأنهم اتفقوا مع سيارتي ميكروباص على توصيلهم للمعسكر وبدءوا الرحلة في الثالثة عصرًا، تسبب إغلاق كوبرى السلام الذي يربط محافظتي سيناء والإسماعيلية إلى انتظارهم فترة طويلة حتى عبروا الضفة الشرقية للقناة عبر معدية القنطرة، ووصلوا إلى مدينة العريش في الساعة السابعة مساء، وتوجهوا إلى معسكرهم لكن مدرعات الجيش استوقفتهم وأمرتهم بالعودة مرة أخرى إلى مدينة العريش نظرًا لسريان حظر التجول، فنفذوا التعليمات وعادوا إلى العريش وانتظروا على أحد المقاهي بالمدينة طوال الليلة.

توصلت الأجهزة الأمنية فيما بعد وقوع العملية الإرهابية إلى أن أحد عملاء التنظيم الإرهابي اتصل هاتفيًّا بأحد القيادات من أبناء سيناء بالتنظيم، وأبلغه بوجود عدد كبير من الجنود على مقهى بالعريش وفي طريقهم للعودة

إلى معسكر الأحراش بمدينة رفح في السادسة صباحًا بعد انتهاء وقت الحظر، استغل الوقت المتبقي من الليل في تجهيز مجموعتين مسلحتين في الوقت الذي تم فيه مراقبة الجنود حتى وصلوا بسيارتي ميكروباص إلى منطقة غير مأهولة بالسكان على الطريق الساحلي الدولي، والتي كان ينتظرهم عندها الإرهابيون حيث قاموا باستيقاف السيارات تحت التهديد المسلح ثم أنزلوهم من السيارتين، وسريعًا دون تفكير واستغلالًا لعنصر المفاجأة لدى المجندين وقبل أن يبادروا بفعل شيء أو يتفهموا الموقف على حقيقته طرحوهم أرضًا وقيدوا أياديهم من الخلف، ثم أطلقوا عليهم وابلًا كثيفًا من الرصاص مما أسفر عن استشهاد 25 منهم وإصابة 3 آخرين بإصابات بالغة.

القبض على «قائد الخلية الإرهابية - عادل حبارة»:

وصلت تحريات ومعلومات الأجهزة الأمنية أن الخلية الإرهابية التي قامت بتنفيذ هذه العملية هي إحدى الخلايا الإرهابية التي انضمت تحت لواء «تنظيم أنصار بيت المقدس»، وأن قائد هذه الخلية هو المدعو «عادل حبارة» أحد أخطر العناصر الفاعلة في النشاط الإرهابي المسلح وهو ما دفعها للعمل على تتبع واقتفاء تحركاته لمحاولة الوصول إليه هو تحديدا ويمكن من خلاله الإيقاع بالمجموعة التي ساعدته في تنفيذ العملية، وبالفعل بعد الوصول إلى كم جيد من المعلومات تمكنت الأجهزة الأمنية من وضع خطة لاستدراجه من ملاذه الآمن للخروج منه والتوجه إلى مدينة العريش، وقد نجحت خطة الاستدراج، وتم إلقاء القبض على «عادل حبارة» بمدينة العريش حيث كان يستقل سيارة دفع رباعي هو وبعض معاونيه، حيث كان الفريق الأمني المكلف بتتبعه والقبض عليه يستقل سيارة أجرة ميكروباص من الأنواع المنتشرة داخل المدينة وارتدوا ملابس سيناوية تقليدية، وفور وصوله إلى أحد المحال بشارع 23 يوليو وسط العريش ونزوله ودخوله للمحل داهمته القوة وحاصرته تمامًا بالداخل، حاول حبارة أن يفجر نفسه والمكان بواسطة قنابل يدوية بحوزته

لكـن تمـت السـيطرة ثم القبـض عليـه وعـلى مرافقيه وكانـا اثنين مـن أعضاء التنظيم؛ حاول أحدهما هو الآخر أن يفجر المكان باسـتخدام حزام ناسف كان يرتديه أسـفل ملابسـه، لكن القوة الأمنية أحبطت ذلـك ولم تمكنه من التنفيذ، فقـد كانت لدى القوة معلومات مؤكـدة وتفصيلية بأن هذه المجموعة اللصيقة بحبـارة لا يتحركـون إلا وهـم مدججون بالسـلاح وبالعبوات الناسـفة، وتم اقتيادهـم بهدوء شـديد وحذر إلى مقر أمني بالعريش وتـم التحقيق الأولي معه ثم نقل ومرافقوه بمروحية عسـكرية للقاهرة لاسـتكمال التحقيقات، وخضع لمواجهـة تفصيليـة بالمعلومـات والتحريـات مـع فريق مـن المخابـرات العامة والحربية وفريق من النيابة العامة.

تحقيقات النيابة العامة:

ذكرت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا بشأن إحالة التنظيم المكون من 35 متهـمًا بقيادة الجهـادي «عادل حبارة» إلى محكمة الجنايـات بتهمة قتل الجنود في مذبحـة رفـح الثانية - أن المتهمـين كونوا خلية أطلقوا عليها اسـم «المهاجرون والأنصـار» ومـن بـين المتهمـين فلسـطيني الجنسـية، ونسـبت التحقيقات لهم أيضًا الشروع في قتـل جنود الأمن المركزي ببلبيس والتخابر مع تنظيم القاعدة بالعراق.

كانـت النيابة العامة قد تلقت إخطارًا من الشرطـة يفيد بأن جماعة إرهابية ارتكبـت مذبحـة رفح الثانية، والتـي راح ضحيتها 25 جنديًّـا من جنود الأمن المركزي «بقطاع الأحراش»، وأن عناصر إرهابية أخرى من نفس تلك الجماعة أطلقـت أعيرة نارية من أسـلحة آلية لديهـا على قوات للأمـن المركزي ببلبيس حال مرورهم بطريق أبو كبير مما نتج عنه إصابة 18 ضابطًا ومجندًا.

تولـت النيابـة العامة التحقيقـات فور إخطارهـا بالبلاغ السـابق وبتقرير معلومـات الأجهزة الأمنية، حيث كشـفت عن أن وراء تلـك الأحداث خلية

إرهابيــة تولى قيادتها «محمود محمد مغاورى وشــهرته أبو ســليمان المصري» من محافظـة الشرقية، وأنه يعتنق أفكارًا متطرفة منهـا تكفير الحاكم وإباحة الخروج عليه والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والشرطة واستهداف المسيحيين.

وانضــم إلى المتهم الســابق المتهــمان أشرف محمود أبو طالــب وعادل محمد إبراهيم وشهرته عادل حبارة والمحكوم عليه بعقوبة الإعدام في قضية تفجيرات طابا 2006م، وقام هذان المتهمان باســتقطاب باقي أفراد التنظيم وأطلقت الخلية على نفسها اسم خلية المهاجرين والأنصار.

أوضحــت التحقيقات أن التنظيم الإرهابي ارتكب جريمة التخابر، حيث اســتعان بالمتهــم «عمرو زكريا شــوق» عضو تنظيــم القاعدة بالعــراق لإمداده بالدعم المادي اللازم لرصد المنشــآت العســكرية والشرطية وتحركات القوات بسيناء.

تــم إعداد أعضــاء التنظيم فكريًّــا وحركيًّــا وتدريبهم تدريبات عســكرية خاصة، وتسليحهم بالبنادق الآلية وقنابل مجهزة ومتفجرات متطورة، وتمكنت قــوات الشرطة مــن ضبط 11 متهــمًا من أعضــاء التنظيم الإرهابــى وبحيازتهم الأســلحة والمتفجرات المذكورة، وبمواجهتهم بالأدلة اعترفوا بكونهم أعضاء بالتنظيم.

أشــارت تحقيقــات نيابــة أمــن الدولــة التــي أشرف عليهــا المستشــار تامر الفرجــاني المحامــى العام الأول والمستشــار خالــد ضياء المحامى العــام، إلى أن «عادل حبارة» اعترف باعتناقه أفكارًا جهادية تكفيرية تبيح قتل ضباط الشرطة والجيش، والاعتــداء عــلى ممتلكات الأقبــاط وأرواحهــم، للتأثير عــلى النظام الحاكم لتغيير موقفه من تطبيق الشريعة الإســلامية، وأنه كان يعتبر مصر أرض جهاد تنفذ فيها العمليات الإرهابية نافيًا أن يكون ذلك من وجهة نظره يشــكل ارتكابه لأى جريمة.

بعـد مثول عادل حبـارة ومجموعة مـن الإرهابيين أعضاء تنظيمه المسـلح للمحاكمـة أمـام القضـاء صدر بحقـه حكمان بالإعـدام هو وبعـض العناصر القياديـة بالتنظيـم وأحكام بالسـجن وصلـت في بعضها للمؤبـد وبعضها أقل قليـلًا، وكانـت تلك الأحـكام صادرة في القضيـة الأولى رقم 337 لسـنة 2013 حـصر أمن دولـة عليا أمام محكمة جنايات القاهرة وهـي المتعلقة بمذبحة رفح الثانيـة، والقضيـة الثانية رقـم 24856 لسـنة 2014 جنايات أبو كبـير أمام دائرة الإرهاب بمحكمة بلبيس وهي المتعلقة بتشـكيل تنظيم إرهابي وحيازة أسلحة ومفرقعـات وارتـكاب مجموعة مـن الجرائـم الإرهابية تحت راية هـذا التنظيم الإرهابي المسلح.

محاولة تفجير مبنى المخابرات الحربية برفح:

التاريخ: 11 / 9 / 2013م.

تفاصيل الواقعة:

في الثامنـة مـن صبـاح ذلك اليـوم دخلـت إلى منطقة شـائكة مجموعة من السـيارات قدرت - في أقـل تقدير لها - بأربعة سـيارات وربما زادوا على ذلك قليـلًا، المنطقـة الشـائكة هي وسـط مدينـة رفح المصريـة، والتي يمـر الشريط الحـدودي بين مسـاكنها حتى أنـه في بعض مواضعه يظهر المسـاكن على جانبيه مباشرة في صورة غريبة تفصل ما بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، توجهت سـيارتان على الأقـل إلى «نقطة أمنية - كمين النافورة» وهـي على حدود مدينة رفـح وتبعد عـن الشريط الحدودي بمقدار كيلومتر واحد وألقت سـيارة منهما بعبوة ناسـفة على أفراد القوة والتابعين للقوات المسـلحة، وعلى مقربة السـيارة الأخـرى تمطر النقطـة الأمنية بوابل مـن الرصاص، تعاملت القوة العسـكرية الموجـودة مع المهاجمين واسـتطاعت إحداث إصابات مباشرة بالسـيارة الأولى وقتل من فيها وفرت السيارة الأخرى من المكان، واستشهد أحد أفراد القوات

المسلحة الموجود في مواجهة النقطة الأمنية، وفسرت العملية فيما بعد بأنها لم تكن سوى لفت للأنظار وجذب لانتباه القوات الموجودة في محيط مدينة رفح الصغيرة.

فبعد حوالي عشرين دقيقة من هذه العملية دخلت سيارة محملة بعبوة كبيرة الحجم من المتفجرات إلى داخل مدينة رفح من شارعها الرئيسي، متجهة إلى «حي الإمام على» الذي يبعد عن الشريط الحدودي بنحو خمسمائة متر فقط لاغير، وانطلقت إلى مبنى المخابرات الحربية ويرجح أن يكون قد صحبها من على مسافة ما سيارة أو سيارتان بهما أفراد يحملون السلاح استعدادًا للاشتباك مع أي قوة قد تعترض طريق السيارة أو لإحداث مزيد من الخسائر بعد تنفيذ العملية، وصلت السيارة المفخخة إلى مدخل الطريق المؤدي إلى مبنى المخابرات وفيه طلب من السيارة التوقف من قبل أفراد الحراسة الموجودين بخارج المبنى، في الشارع الضيق الذي يقع به المبنى وسط الحي السكني ووسط بيوت أهالي المدينة، لم تستجب السيارة لطلب التوقف في المرة الأولى، وعندما تكرر في الثانية وهو على بعد أمتار قليلة جدًّا أثار الأمر الانتباه سريعًا للقوة الموجودة بالخارج فبدءوا التعامل بالنيران مباشرة على السيارة التي تأخذ طريقها إلى بوابة مبنى المخابرات، أطلق على السيارة دفعات من الطلقات الآلية المسلح بها أفراد الحراسة وهم ستة من المجندين التابعين للقوات المسلحة، وعلى إثر دفعة نيران من هذه الدفعات وقبل وصول السيارة إلى بوابة مبنى المخابرات ويفصلها عنه أمتار معدودة انفجرت السيارة انفجارًا هائلًا وخلفت موجة انفجارية واسعة المدى.

أودى هذا الانفجار مباشرة بحياة طاقم الحراسة بالكامل، والذى كان يهاجم السيارة من مسافة قريبة للغاية لمنع وصولها إلى مبنى المخابرات، وتحول الشخصان اللذان كانا بالسيارة إلى أشلاء على الفور، وامتدت الشظايا لمسافة واسعة أصابت كل من كان بمحيط الشارع وكل من كان قريبًا من البوابة من

الداخل، وتحطمت البوابة وجزء من السور الخارجي جراء هذا الانفجار الكبير المدوي، جاءت الحصيلة الأولى لترصد استشهاد (عدد 6 عسكريين وإصابة 17عسكريًا ومدنيًا)، كان نصيب المدنيين سبعة مصابين منهم ثلاث سيدات وجميعهم كانوا في محيط المنطقة يمارسون شئون حياتهم اليومية، وحدثت خسائر كبيرة في المنازل المحيطة بالمكان من جراء اتساع نطاق الموجة الانفجارية قدر عددها الأولي بنحو ثمانية منازل ارتفعت فيما بعد إلى نحو أربعة عشر منزلًا تضرر بتلفيات متفاوتة من جراء الحادث، ولحق عدد الشهداء بوتيرة الارتفاع ليصلوا إلى أحد عشر شهيدًا من مصابين بإصابات خطيرة أودت بحياتهم بعد ساعات من الحادث.

ساد السكون والذهول القاتل بعد هذه الأحداث المتوالية، واختفت السيارات المعاونة للسيارتين المنفذتين للعملية المزدوجة من المكان في سرعة أثارت الريبة، لم تصل السيارة التي كانت تحمل عبوة كبيرة من المتفجرات إلى مبنى المخابرات وانحصرت الخسائر في تحطم البوابة الخارجية وجزء من سور المبنى، ولم يخلف الهجوم الأول إلا تحطم أجزاء من مبنى الإعاشة المكون من حجرتين صغيرتين بجوار النقطة الأمنية، لكن قوات الجيش دفعت شهداء من جنودها المكلفين بالحراسة والخدمة في هذا المكان، وانطلقت وكالات الأنباء تطير أخبار الهجوم على مبنى المخابرات الحربية برفح عبر استهدافه بسيارة مفخخة ووقوع ضحايا من العسكريين، وأظن النقطة الأخيرة هي أهم وأخطر أهداف تلك العملية الإرهابية التي وصلت إلى أطراف عرين الأسد في هذا المكان.

أعلن «تنظيم أنصار بيت المقدس» بعد ساعات مسئوليته عن هذه العملية وهو الذي كان أعلن أيضًا في وقت متزامن تقريبًا بعد أربعة أيام من حادث استهداف وزير الداخلية أيضًا بسيارة مفخخة في القاهرة، سواء كان هذا التنظيم هو من فعلها أو لم يكن هو ويمارس حالة من الخداع لجهات الأمن والتحقيق

في الحالتـين الأمر واحـد والنتيجة أيضًا قد تكون واحدة، فهذه التنظيمات كثيرًا مـا تنفذ من العمليات ما يسـمى الإرهـاب بالوكالة، جهات التحقيق تنشـغل أكثر بمن وراء هذه العمليات كفاعل أصيل، يدخل إلى المشهد بعمليات نوعية ذات طبيعـة خاصـة في طريقة تنفيذها وفي الأهداف التـي توجه إليها ضرباتها، ويحملهـا من الرسـائل الخطرة التي تحتـاج إلى فض أغلفتها بحـرص وقراءة ما فيها بتأن للاستيعاب ولتحديد مسارات المواجهة المحتملة معها.

وصـول العمليـات إلى هـذه المنطقـة مـن رفح يـأتي في تكتيـك العمليات الإرهابيـة بمسـمى «القادمـون مـن الخلف»، والخلـف في هذا المـكان مباشرة هـو الجانـب الآخر من الشريط الحدودي والموجـود في قطاع غزة، فبدون دعم مبـاشر أو غـير مباشر مـن القطاع لا يمكـن تنفيذ هـذه العملية في هـذا المكان مطلقًـا، دخول هـذا الكم من المتفجرات - والذي قـدر بربع طن على الأقل - إلى داخل الكتلة السكنية لمدينة رفح يشير بوضوح أنه لا طريق لها سوى طريق الأنفاق، وتوفير ممر للهروب في حالة انكشاف العملية أو للمشاركين الآخرين لا مكان له سـوى طريق الأنفاق أيضًـا، فلذلك فإن حماس ضالعة تمامًا في هذه العملية دون شـك وسيناريو التنفيذ يقترب بشدة من السيناريو الذي استهدف الجنـود المصريـين في مذبحة رفح الأولى التي وقعت في شـهر رمضان، وسـواء قامـت حمـاس بتنفيذ العملية ببعض من عناصرهـا أو كلفت جماعة أنصار بيت المقدس بالتنفيذ فالأمر في الحالتين سـواء، ومابـين تنظيم حماس وجماعة أنصار بيت المقدس التي لها فرع نشط في قطاع غزة الكثير من المصالح وأوجه التعاون الذي يسمح بتكليف من هذا النوع.

بقـي المكان الـذي تم استـهدافه «مبنـى المخابـرات الحربية» وهـي الجهة المعروف عنها سـيطرتها الكاملة على هذا المكان في شـمال سيناء، وهي من أرفع الأجهزة في الجيش المصري ويهدف المنفذون للعملية أن يبعثوا برسـالة مفادها أنهـم قـادرون على الوصـول إلى أهم مـكان للجيش أو للشرطـة في حالة وزير

الداخليـة دون الوضـع في الاعتبـار أو الأهميـة حجم الخسـائر المتوقعة، فضلًا على المراهنة على الأثر النفسي السـلبي الـذي قد يخلفه مثل هذه العمليات لدى القوات الموجودة على الأرض.

عملية تفجير مديرية أمن جنوب سيناء:

التاريخ: 7/ 10/ 2013م.

تفاصيـل الواقعة: استشـهد 5 من أفـراد الشرطة المعينين بخدمـات التأمين الرئيسية في المواجهة لمبنى المديرية، وأصيب 55 آخرون ما بين ضباط وجنود كانوا أيضًـا في محيـط المكان وقت تنفيـذ العملية، جاء ذلك أثر انفجار سـيارة مفخخة أمام مديرية أمن جنوب سـيناء بمدينة الطور يقودها أحد أبناء سـيناء لا يتعدى عمره العشرين عاما، وقد أعلن تنظيم أنصار بيت المقدس مسئوليته عن العملية الإرهابيـة في بيـان صادر بمقطع مصور لمنفذ الهجوم وهو يسـتعد لتنفيذ العملية ويذكر بالمقطع كلمة يعلن فيها إيمانه ورغبته الشـخصية في الاستشـهاد، وباسـم التنظيم موجهًا تهديده لقوات الجيش والشرطة بسيناء بالمزيد من العمليات.

عملية استهداف حافلة نقل جنود بالشيخ زويد:

التاريخ: 20/ 11/ 2013م.

تفاصيـل الواقعة: استشـهد 11 مـن أفراد الجيش وأصيـب 37 آخرون، إثر انفجـار سـيارة مفخخـة (هيونداى فيرنـا) كانـت متوقفة على جانـب الطريق السـاحلي الدولي ما بين العريش والشـيخ زويد، وبمجرد مـرور حافلة الجيش التي كانت تقل عددًا من الجنود بمنطقة «الخروبة» بالقرب من مشـارف مدينة الشيخ زويد تم تفجيرها عن بعد.

عملية استهداف طائرة عسكرية بشمال سيناء:

التاريخ: 25/ 1/ 2014م.

تفاصيـل الواقعة: اسـتهدفت مجموعة إرهابية مسـلحة طائرة مروحية من طـراز «إم آى 8» كانـت تقـوم بمهمـة أعـمال التصويـر الجوي لعدد مـن البؤر الإرهابية جنـوب منطقة الخروبة، قامت المجموعة الإرهابية بإطلاق صاروخ سـام 7 مثبت على سـيارة دفع رباعي، مما أسـفر عن سـقوط الطائرة التي كانت تطير على ارتفاع منخفض واستشـهاد طاقمها بالكامل وهم ضابطان وطياران وملاح جوي.

إطلاق صواريخ على مدينة العريش:

التاريخ:14 / 7 / 2014م.

تفاصيـل الواقعة: تـم إطلاق 3 صواريـخ من مجموعة إرهابيـة على مدينة العريـش، حيـث سـقط أحدهـا أمام «سـوبر ماركت الخـير» بضاحية السـلام بالعريش وأدى إلى مقتل 7 وإصابة 25 آخرين من بينهم عدد كبير من الأطفال، وأشـارت التقديـرات الأمنية لهـذا الإطلاق أن المكان المسـتهدف بالصاروخ الأول هو مقر مديرية أمن شـمال سـيناء الذي يبعد عن مكان سقوط الصاروخ بـ 200 متر تقريبا، كما سـقط الصاروخان الآخران بجوار مقر «الكتيبة 101» مما أدى الى استشهاد جندى وإصابة جنديين آخرين.

وذكـر المتحدث العسـكري العميد محمد سـمير في بيان للقوات المسـلحة «اسـتمرارًا للعمليـات الإرهابيـة لعناصر الإرهـاب والتطـرف،ودون مراعاة لحرمة شهر رمضان الكريم تم استهداف معسكر قطاع تأمين شمال سيناء مساء الأحـد الموافـق 14/ 7/ 2014م بقذيفتـي هاون، أسـفرتا عن استشـهاد جندي وإصابـة 3 آخريـن، بالإضافـة إلى سـقوط قذيفة هـاون أخرى بمنطقة سـوق الضاحية بالعريش أسـفرت عن استشـهاد 7 من المواطنين المدنيين، وإصابة 25 آخرين، وتم نقل المصابين إلى مستشفى العريش العام».

الهجوم على النقطة العسكرية (كرم القواديس):

التاريخ: 24 / 10 / 2014م.

تفاصيل الواقعة: قامت العناصر الإرهابية بمهاجمة النقطة العسكرية بكرم القواديس، ويقع تجمع كرم القواديس بزمام قرية أبولفيتة إحدى قرى الشيخ زويد، ويبعد التجمع عن قرية الخروبة 8 كيلومترات وعن قرية الطويل نحو 4 كيلومترات، وتؤدي 4 طرق رئيسية إلى كرم القواديس، وهي طرق (الخروبة- كرم القواديس) و(الطويل- كرم القواديس) و(كرم القواديس- الشيخ زويد) و(كرم القواديس - أبولفيتة)، ويقطنها عدة عائلات من قبيلة السواركة، ووَفْقَ ما جاء بالتقارير الأمنية فإن تفاصيل وقائع الهجوم المركب كانت على النحو التالي:

في الواحدة ظهرًا بالتوقيت المحلي أمام نقطة تفتيش كرم القواديس التابعة لمدينة الشيخ زويد بشمال سيناء:

اقتحمت سيارة ربع نقل حمراء اللون محملة بنحو نصف طن من مادتي (TNT) و(C4) شديدتي الانفجار، وأحدثت تلفيات ضخمة في آليات الجيش الموجودة على مدخل الكمين، وأدت إلى استشهاد عدد من الأفراد على الفور نتيجة الموجة الانفجارية الضخمة.

عقب التفجير هاجمت مجموعتان من المسلحين (لم يحدد عددهما) نقطة التفتيش مستقلين سيارات دفع رفاعى وملثمين، جزء منهم يرتدي الملابس المموهة والجزء الآخر يرتدي الملابس السوداء، قامت المجموعة الأولى بإطلاق القذائف الصاروخية ونيران الأسلحة الثقيلة على الكمين من جهة الجنوب، ثم إطلاق النار من الأسلحة الآلية والمتعددة باتجاه النقطة بغزارة للقضاء على أي مصابين أو ناجين من التفجير، وتولت المجموعة الثانية الهجوم على قوات الدعم القادمة لنجدة أفراد الكمين.

في الثانية ظهرًا بالتوقيت المحلي، بدأت سيارات الإسعاف (مدنية وتابعة للجيش) في التوافد على المكان،ففجر المتهمون عددًا من العبوات الناسفة التي تم زرعها في وقت سابق على الطريق المؤدي لموقع الهجوم، وقام آخرون باستهداف سيارات الإسعاف بقذائف «آر بي جى» ومدافع «جرينوف» من أجل زيادة أعداد الشهداء والمصابين نتيجة الهجوم.

في نحو الثالثة عصرًا بالتوقيت المحلي وصلت تعزيزات أمنية، والتي لاحقت المهاجمين الذين فروا بعربات دفع رباعي إلى المناطق الجبليةودخلت فى اشتباكات مباشرة معهم، ثم قامت القوات الأمنية (من الشرطة والجيش) بإغلاق مداخل ومخارج المنطقة المحيطة بموقع الهجوم لسرعة القبض على الجناة،وجرى تمشيط جميع المناطق بواسطة مروحيات «الأباتشي» مع رفع حالة الطوارئ، في الرابعة والنصف مع استمرار المواجهات حاول المسلحون استهداف المروحيات العسكرية بقذائف «آر بي جى - جراد» لكنهم لم يتمكنوا من إحداث إصابات بها نظرًا لكثافة النيران والمناورة التي قامت بها الطائرات التي تواجدت بمحيط العملية من الجو.

في الخامسة مساء تمكنت القوات المشتركة من غلق محيط المنطقة، ودارت اشتباكات عنيفة بين مجموعة مسلحة لم تتمكن من الهرب وقوة أمنية بمنطقة كرم قواديس حيث مقر التفجير الأول، واستطاعت القوات تصفية تلك المجموعة بالكامل قبل أن يتم الدفع بتعزيزات أمنية إضافية وإغلاق كافة الطرق وسط حالة من الاستنفار الأمني.

نتائج العملية الإرهابية: استشهاد 30 ما بين ضابط ومجند وإصابة 28 آخرين، على رأسهم العميد أركان حرب مقاتل / خالد مصطفى محمد توفيق قائد عمليات القوات المسلحة بشمال سيناء، أثناء قيادته لقوة دعم متوجهًا بها لنجدة الكمين.

والجديـر بالذكـر أن هجـوم (كـرم القواديس) اسـتخدمت فيـه العناصر الإرهابيـة لأول مـرة تكتيـكًا جديـدًا من القتـال (هجوم ثلاثي مركـب) وهذا الأسلوب الجديد يتلخص في الصورة التالية:

أسـلوب (الهجـوم الثلاثي المركـب) ضد هدف واحد كبير سـبق أن اتبعه تنظيم القاعدة الإرهابي في ضرب القوات النظامية في أفغانستان ويطلق عليه في أدبيات التنظيم اسـم «تكمين الكمين»، ونفـذه الإرهاب في مصر للمرة الأولى في عملية كرم القواديس بالشيخ زويد.

أسـلوب (الهجوم الثلاثي المركب) الذي نقل من أفغانسـتان إلى مصر كان يتبعـه قيادات تنظيـم القاعدة عند اسـتهداف قوات الجيـش والشرطة، ويقوم عـلى أن يهاجم الإرهابيون «الهدف» مسـتخدمين كميـات كبيرة من المتفجرات والأسـلحة الثقيلـة، بعدهـا ينصبـون كمينًا على بعد مسـافة محـددة من الهدف الأصلي، ودور هذا الكمين ضرب القوات التي من المتوقع أن تسارع إلى منطقة الاشـتباكات لمواجهة العنـاصر المهاجمة ومعاونـة القوات المسـتهدفة، ومن ثم يمطـر الإرهابيون القـوات المعاونة بوابل من نيران الأعيرة الثقيلة، ولا يتوقف هذا الأسلوب عند هذا الحد بل يتم فيه إعداد كمين ثالث لاستهداف عمليات إجلاء المصابين وضرب سـيارات الإسـعاف، وغالبًا يزرع الإرهابيون عبوات ناسـفة وألغامًـا قبـل العملية بسـاعات وربـما أيام بهـدف إيقاع أكـبر عدد من المصابين في صفوف القوات وهي في النهاية عملية واحدة.

تعتمد العملية المركبة على أكثر من مرحلة هجومية ويشـترك بها عدد كبير مـن العنـاصر الإرهابية المنفـذة، إضافة إلى عنـاصر الدعم تسـمى «المجموعة الاحتياطيـة» وتتواجد على مسـافات قريبة من العناصر المنفذة، تلك المجموعة تكون على اسـتعداد دائم للاشـتراك في الوقت المناسـب، وغالبًـا هذا التكتيك في تنفيـذ العمليـات المركبـة ينتهـي بالنجـاح، إذ إن القوات المسـتهدفة تباغت بالمراحل الهجومية التي تجهض أي رد فعل لها ولا تعطيها أي فرصة للمواجهة.

مـن المفهوم أن العناصر الإرهابية التي تنفـذ مثل هذا النوع من العمليات لا بد أن يكون لديها خبرات قتالية، كأن تكون قد شاركت من قبل في حروب أو في اشتباكات مسلحة كبيرة، ولا تقتصر مهاراتها فقط على المشاركة في عمليات إرهابيـة من قبيل تفخيـخ السـيارات أو زرع العبوات الناسـفة، وعناصر هذه العمليات تتشكل غالبًا من ضباط أو مجندين سابقين في جيوش مختلفة خاضت معـارك وحروبًـا ويتميـزون بمهـارات ميدانيـة كـما كان يحدث في أفغانسـتان وعـلى غرار ما يحدث الآن مع داعش بالعراق وسـوريا، ومن ثم فإن الداعمين لقوى الإرهاب داخليًّا وخارجيًّا يسـتعينون بمثل هؤلاء لتنفيذ هذه العمليات النوعية، ولا يعتمدون كثيرًا على تكفيريين أو إرهابيين مبتدئين لكونها عمليات شبه عسكرية.

بعـد الحـادث دعا السـيد رئيـس الجمهورية عبـد الفتاح السـيسي «مجلس الدفاع الوطني» للانعقاد، وبدأ الاجتماع في السـاعة الثامنة والنصف من مساء يـوم تنفيذ العملية برئاسـة رئيـس الجمهورية، وبحضـور كل من رئيس مجلس الـوزراء، ووزراء الدفـاع والداخلية والخارجية والماليـة، ورئيس أركان حرب القـوات المسـلحة، ورئيس المخابـرات العامة، وقادة الأفرع الرئيسـية للقوات المسـلحة، ورئيس هيئـة العمليات، ومدير المخابـرات الحربية، وذلك للوقوف على مستجدات الأوضاع الداخلية والموقف الأمني في البلاد.

وبعـد انتهـاء اجتماع مجلسـ الدفاع الوطني وجـه السـيد الرئيس كلمة للأمة قال فيها:

في البدايـة أوجـه التعـازي لـكل المصريين وللجيـش على الشـهداء الذين سـقطوا الجمعـة 24 / 10 - لكن من المهم أن نكون عـلى علم بالهدف المقصود من تلك العملية التي حصلت على دعم خارجي.

- «إن هنـاك دعـمًا خارجيًـا تم تقديمـه لتنفيذ هـذه العمليـة ضد الجيش المصري.. الكلام هذا يحدث لكسر إرادة مصر والمصريين، وكسر إرادة الجيـش المصري الذي يعتبر عمود مصر.. هل المصريين ينتوون النجاح وإعادة الدولة مرة أخرى، هل تتحركون في جميع الاتجاهات، وتحققون النجاح في كل شيء؟ لا ليس مطلوبًا أن تنجح مصر».
- «أتحـدث إلى كل المصريـين أن ينتبهـوا لما يحـاك لنا، كل مـا يحدث نحن عـلى علـم به ومتوقعينـه وتكلمنا فيه وتحدثنا عنه مـن قبل 3 – 7 ونحن على علم بأن هذا مشوار هنمشيه، وأمر سوف نقابله، وكنا نقول إما أن يواجه هذا المصريين أو الجيش فاخترنا الجيش، مش عايزين نتهز».
- «اوعوا تتصوروا سـقوط أولاد مصر مايوجعناش، وولاد مصر سـقطوا علشان تفضل مصر، وأنا قلت مرة قبل كده ده وفي شهداء سقطوا قبل كده وفي شـهداء هيسـقطوا تاني وثالـث، لأن دي قضية وحرب كبيرة، مـصر بتخـوض حرب وجـود وده معنـاه إن احنا يا مصريـين كلنا على قلـب رجل واحـد مانتلخبطـش، المؤامرة كبـيرة ضدنا، أنـا ما بقلقش إلا مـن حاجة واحده بس خوفي عليكوا يـا مصريين، لكن أي حد تاني وأي تحـدي تاني وأي تهديد تاني لا يشـغلني طول مـا المصريين واقفين ومنتبهين، ومش ناسـيين إن الهدف كان إسقاط الدولة ومش ها تسقط بفضل الله سبحانه وتعالى وبفضل المصريين الموجودين، كل التحديات الموجودة تهون وكل المشاكل الموجودة تهون طالما الشعب المصري منتبه وصامد مع جيشـه وشرطته وأجهزة الدولة يد واحدة، هو حد هيخش بيننـا وبـين بعض ويلخبطنـا ولا إيه، ده الخطـر الحقيقي علينـا أن احنا نشوف دايما التحدي وعنينا عليه واحنا ثابتين ومتحركين في اتجاه هدف واحد،إعادة الدولة المصرية إلى مكانتها ويزيد وده مش سـهل ده عاوز

صبر، وفي معاناه وفي ألم ودم كلنا ها ندفعه علشــان خاطر بلدنا دلوقتي وللأجيال القادمة».

- «انتو عارفين سيناء كانت هتبقى عاملة ازاي، كانت هتبقى كتلة إرهاب وتطرف لا يستطيع أحد أن يتخلص منها، وأنا قلت إن المعركة في سيناء ممتـدة لن تنتهي في أسـبوع أو اثنين أو شـهر أو اثنين، مـن فضلكم احنا ثابتين وراسـخين كلنا ومحدش أبدًا هيقدر يكسر لا إرادة المصريين ولا إرادة الجيش، ولا حد هيقدر يدخل بين الشعب المصري ووحدته وبين قيادته ده الخطر الحقيقي».
- «النهـاردة وامبارح أخذنا إجراءات، والإجـراءات التي اتخذناها اليوم سوف تبقى في إطار التطور الذي حدث سوف يجابهه تطور من عندنا.. والمنطقـة الحدودية بيننا وبين القطاع لا بـد هيبقى في إجراءات تتعمل، لإنهاء هذه المشكلة من جذورها مشكلة رفح والمنطقة الحدودية».
- «في إجـراءات كثـيرة سـوف تتخذ في الفـترة القادمة، بقـول للمصرين اطمئنوا ودايمًا تكونوا عندكم أمل وثقة في الله سبحانه وتعالى أولًا ثم في نفسـكم، وإن شاء الله لازم الغد هيكون أفضل، لأني بقول دايمًا الهدف هـو البنـاء والإصـلاح وليس الهـدم والقتـل، ولا يمكن ربنا سـبحانه وتعالى هيدعم غير البناء والإصلاح وما ينفع الناس».
- «مـرة أخرى البقاء لله سـبحانه وتعالى، وتعازي مش لأهالي الشـهداء، ولكـن لـكل المصريـين لأنهم أبنـاء مصر، وسـقطوا من أجـل أن تبقى مصر.. وستبقى أن شاء الله مصر.. تحيا مصر».

أصدر السيد رئيس الجمهورية قرارًا جمهوريًّا بإعلان حالة الطوارئ وحظر التجوال في مناطق بشمال سيناء لمدة 3 شهور وكان نصه:

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور

وعلى قانون العقوبات

وعلى القانون رقم 162 لسنة 1958 بشأن إعلان حالة الطوارئ

ونظرًا للظروف الأمنية الخطيرة التي تمر بها محافظة شمال سيناء

وبعد أخذ رأي مجلس الوزراء

قـــــرر

(المادة الأولى)

تعلن حالة الطوارئ في المنطقة المحددة: شرقًا من تل رفح مارًّا بخط الحدود الدولية وحتى العوجة، وغربًا من غرب العريش وحتى جبل الحلال، وشمالًا من غرب العريش مارًّا بساحل البحر وحتى خط الحدود الدولية في رفح، وجنوبًا من جبل الحلال وحتى العوجة على خط الحدود الدولية، لمدة ثلاثة أشهر اعتبارًا من الساعة الخامسة صباح يوم السبت الموافق 25 من شهر أكتوبر سنة 2014.

(المادة الثانية)

يحظر التجوال في المنطقة المحددة بالمادة الأولى من هذا القرار طوال مدة إعلان حالة الطوارئ، من الساعة الخامسة مساء وحتى الساعة السابعة صباحًا أو لحين إشعار آخر.

(المادة الثالثة)

تتولى القوات المسلحة وهيئة الشرطة اتخاذ ما يلزم، لمواجهة أخطار الإرهاب وتمويله وحفظ الأمن بالمنطقة، وحماية الممتلكات العامة والخاصة وحفظ أرواح المواطنين.

(المادة الرابعة)

يعاقب بالسجن كل من يخالف الأوامر الصادرة من رئيس الجمهورية بالتطبيق لأحكام القانون رقم 162 لسنة 1958 المشار إليه.

(المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارًا من تاريخ نشره.

الهجوم على مقر الكتيبة 101 ومديرية أمن شمال سيناء:

التاريخ: 29 / 1 / 2015م.

تفاصيل الواقعة: في السابعة والنصف مساء حدثت سلسلة هجمات متتابعة ومتزامنة على عدد من المقرات الأمنية بشمال سيناء في مدينة العريش، استهدفت مقر «الكتيبة 101»، وفندقًا لضباط الجيش بالعريش، واستراحة لضباط الشرطة بميناء العريش، ونقاط تفتيش أخرى، ومديرية أمن شمال سيناء، واستخدم في الهجوم السيارات المفخخة وقذائف الهاون، حيث هاجمت 3 سيارات مقر «الكتيبة 101» ومقر مديرية أمن شمال سيناء، حيث اتجهت السيارة المفخخة الأولى وهي (فنطاس مياه) محمل بما يقرب من 5 طن من المتفجرات صوب البوابة الأولى للكتيبة، وعند اقترابه من البوابة قامت قوات التأمين الموجودة أمام مقر الكتيبة والقوات الموجودة أعلى متحف العريش المتاخم لمقر الكتيبة بإطلاق النيران المكثفة على السيارة، مما أدى إلى انفجارها وحدوث دوي هائل ودخان كثيف وموجة تفجيرية ضخمة، أسفر ذلك عن تحطم السور الخارجي للكتيبة، وتهشم زجاج وشرفات المنشآت والمواقع الأمنية والحكومية المجاورة

والمنازل الخاصة بالمواطنين بحي الضاحية، والتي أضيرت بشدة بسبب تحطم النوافذ الزجاجية والأبواب.

واتجهت السيارة المفخخة الثانية من نوع (تايلاندي) صوب مديرية أمن شمال سيناء، وتصدت لها قوة تأمين بوابة المبنى وأطلقوا عليها الرصاص، وتصدوا لها أيضًا بالحواجز الحديدية لتنفجر بعبوتها الناسفة خارج البوابة، وأسفرت عن استشهاد كامل أفراد قوة التأمين.

أما السيارة الثالثة فكانت (ميكروباص) بداخله 4 انتحاريين يرتدون أحزمة ناسفة، نزل منها الأربعة وقام ثلاثة منهم بتفجير أنفسهم أثناء الاشتباك مع قوات الأمن، والانتحاري الرابع ادعى أنه «صول» بالجيش لكي يجتمع الجنود حوله، ومن ثم يقوم بتفجير نفسه، لكن المجند «الشحات شتا» تشكك في أمره وتوجه إليه وحده لفحصه فوجده حاملًا لحزام ناسف، مما دفعه لاحتضانه والزحف به بعيدًا عن زملائه لحمايتهم فلم يجد الإرهابي بدًّا من تفجير نفسه.

شكل الهجوم الانتحاري الثلاثي الضربة الافتتاحية للعملية فقد توالى مباشرة بعد ذلك موجات من قصف قذائف الهاون على نفس تلك الأهداف وعلى أهداف أخرى، وقد كان ظهور قذائف الهاون في هذه العملية يشكل متغيرًا جديدًا يظهر على ساحة العمليات للمرة الأولى ورجح إطلاقه من منطقة تقع جنوب مدينة العريش وهي القريبة من الظهير الصحراوي للمدينة، وأحدثت القذائف العديد من الخسائر البشرية والمادية في المباني التي كانت تسقط عليها وبسبب عدم دقة التصويب أصابت العديد من القذائف مجموعة من الأماكن المتاخمة للأهداف المقصودة وكان في بعضها مبانٍ مدنية لسكان مدينة العريش.

وعقب الهجوم قامت قوات من الصاعقة والعمليات الخاصة بتطويق مدينة العريش وعزلتها بشكل تام تحت غطاء جوي، ثم انتقلت القوات إلى مناطق وقرى الشيخ زويد ورفح وبدأت في التدخل السريع،شهدت تلك

المناطـق إطلاق نـيران مكثفًا واسـتهدافًا لكل الأهداف المتحركة واسـتطاعت القـوات تصفية كل المجموعات المسـلحة التي كانت تهاجـم تلك المناطق، مع العلـم بأن المجموعات الإرهابية كانت تسـتخدم في هـذا المكان قذائف الهاون أيضًا بجانب الهجوم المباشر بالرشاشات المتوسطة والثقيلة.

أعلنت حالة الطوارئ في مستشفى العريش العسكري، وبدأت في استقبال الشـهداء والمصابين من العسكريين ورجال الشرطة والمدنيين، وتحويل بعضهم على الفور بواسـطة سيارات إسـعاف نقلتهم إلى مطار العريش، ومن المطار تم نقلهـم بالطيـارات الحربيـة إلى مستشـفيات الزيتون التخصـصي ومعهد ناصر والهلال والبنك الأهلي ودار الشفا بالقاهرة لتلقي الإسعاف والعلاج اللازم.

لماذا نالت الكتيبة 101 النصيب الأكبر من الهجوم:

السـبب الـذي جعل الإرهابيين يركـزون ضرباتهم على تلـك الكتيبة، هو أنها تعتبر مقر قيادة للقوات المنتشرة في العريش والشـيخ زويد ورفح، وتشـغل الكتيبـة مسـاحة تزيد على الكيلو مـتر في الاتجاهات الأربعـة، وتخرج من تلك الكتيبـة الحمـلات العسـكرية والأمنيـة المكـبرة وقـوات الصاعقـة التـي تنفذ العمليات النوعية ضد البؤر الإرهابية، فضلًا عن وجود أماكن الإعاشـة لعدد كبـير من القـوات بداخلها وهو ما راهنـت الجماعة الإرهابيـة عليه في إحداث أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف الجنود، وربما يطال القصف بالهاون أحد مباني القيادة فتقع خسـائر في صفوف القادة والضباط أيضًا وهو حتمًا سيصيب الحالة المعنوية عندما تكون العملية الإرهابية موجهة إلى مركزهم مباشرة.

كما أن الأفراد الذين يتم القبض عليهم خلال العمليات الأمنية يتم نقلهم لتلك الكتيبة لإجراء التحقيقات الأولية معهم قبل توزيعهم على جهات الأمن الأخرى المختصة في العريش والإسماعيلية، والكتيبة تقع في أقصى شرق ضاحية السـلام وغرب ضاحية الريسـة، وتغلق القوات محيطها بالمتاريس الترابية، فيما

يتولى أفراد حراستها المراقبة من أعلى سطح مبنى المتحف القومي لشمال سيناء المجاور لبوابتها الفرعية الشمالية التي تحاذي نهاية الطريق الدولي القادم من رفح، والبوابة الرئيسية للكتيبة تطل على مقر مديرية أمن شمال سيناء ويفصل بينهما شارع ومتاريس ترابية.

أصدر «تنظيم أنصار بيت المقدس» بيانًا نشر على موقعه بشبكة التواصل الاجتماعي «تويتر»، أعلن فيه مسئوليته عن الهجمات الإرهابية في العريش ورفح والشيخ زويد، مشيرًا إلى أنه تضمن استهداف «الكتيبة –101 المنطقة الأمنية بضاحية السلام» بـ3 سيارات مفخخة وانغماسيين، وتبنى الهجوم على كمائن الغاز بجنوب وشرق العريش والهجوم على كمائن «البوابة، أبوطويلة، الجورة» ومعسكر الزهور بالشيخ زويد، بالإضافة إلى الهجوم على كمائن «الماسورة، ولافي» بمدينة رفح.

ذكر التنظيم لأول مرة في بيانه كلمة (انغماسيين)، وتعريف الانغماسي من وجهة نظر الجماعات الإرهابية:

1. دخل هذا الاسم قاموس التعريفات الإرهابية على يد «تنظيم القاعدة».
2. هو مقاتل ذو كفاءة عالية، يرتدي حزامًا ناسفًا، ومزودًا بأسلحة خفيفة، يقاتل حتى تنفذ ذخيرته، ثم يفجر نفسه إذا لزم الأمر.
3. وصف به بعض مقاتلي «تنظيم القاعدة» الذين نفذوا عمليات داخل العراق.
4. ظهر في سوريا مع دخول «تنظيم القاعدة» خط المعارك والجماعات الموالية لها مثل جبهة النصرة إلى جانب الجيش الحر، في قتال الجيش السوري.
5. لعب الانغماسيون دورًا كبيرًا مع «تنظيم داعش» الذين اعتبرتهم داعش الكتيبة الأكثر تأثيرًا في حربها ضد خصومها.

6. اعتمدت «داعش» على الانغماسيين في عملياتها في سوريا بشكل كبير، حتى أصبحوا يمثلون مصدر رعب حقيقي لقوات النظام السوري.
7. تصفهم التنظيمات الإرهابية المسلحة بأنهم كتيبة الصفوة من المجاهدين في أي تنظيم، وغالبًا ما يكونون مفتاحه لأي نصر يحققه.
8. يعرف تنظيم القاعدة الانغماسي بأنه «من يغمس نفسه في صفوف العدو أثناء المعركة»، وهو من يشارك في العمليات الانتحارية من المنتمين الجدد للتنظيم.
9. الانغماسيون يرتدون ملابس مماثلة لملابس العدو، ويحاولون التطابق معهم في المظهر، فيحلقون اللحى والشعر إذا لزم الأمر، ثم يتسللون للمواقع المهاجمة بالتزامن مع الاقتحام، ويستغلون الفوضى التي يحدثها لعمل الخدعة، وفي النهاية إما الهرب وإما تفجير أنفسهم.
10. يكون الانغماسي مخيرًا في تنفيذ العملية الانتحارية ما بين استخدام الأسلحة أو المتفجرات، حسب مقتضيات ساحة المعركة، وفي تفجير نفسه من عدمه، بشرط عدم العودة دون تحقيق الهدف المطلوب.

نتائج العملية: استشهاد 29 مابين ضابط ومجند، و43 مصابًا منهم 28 عسكريًّا و15 مدنيًّا.

بعد 48 ساعة من الهجوم الإرهابي أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بيانًا كان نصه:

انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة في جلسة طارئة صباح اليوم السبت الموافق 31 يناير 2015م، برئاسة السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، حيث بدأ المجلس بالوقوف دقيقة حدادًا على أرواح شهدائنا الأبرار، كما استعرض المجلس أبعاد وتداعيات الحادث الإرهابي الذي تعرضت له منطقة شمال سيناء يوم الخميس الموافق

29 يناير 2015م، واستمع السيد الرئيس لشرح تفصيلي لملابسات الحادث والإجراءات التي تقوم بها القوات المسلحة لمجابهة آثار الحادث وتطهير منطقة سيناء من العناصر الإرهابية والإجرامية، وأشاد السيد الرئيس خلال الاجتماع بجهود القوات المسلحة في التصدي للعمليات الإرهابية والإجرامية في كافة ربوع مصر بالتعاون مع أشقائهم من عناصر الشرطة المدنية، وما يبذلونه من تضحيات فداء لشعب مصر العظيم.

وفي نهاية الاجتماع أصدر السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، قرارًا جمهوريًّا بتشكيل قيادة موحدة لمنطقة شرق القناة ومكافحة الإرهاب بقيادة اللواء أ.ح/ أسامة رشدي عسكر، مع ترقيته إلى رتبة الفريق اعتبارًا من اليوم السبت الموافق 31 يناير 2015م.

.... والله ولي التوفيق.

أهمية هذا القرار الجمهوري جاءت كي تمنح صلاحيات كاملة ومحددة لقائد عسكري، مع توحيد سيناء الشمالية والجنوبية تحت قيادة واحدة، لدعم منطقة سيناء وعمليات الجيش المصري بها، والعمليات العسكرية والأمنية تحت قيادة الفريق أسامة عسكر ستتم من خلال إدارة مركزية مختلفة عن القيادة الموجودة بالقاهرة،مما يعني تركيز المجابهة ومقاومة الإرهاب حتى لا يكون هناك أكثر من رأي أو تصرف أو خطة تخلق تضاربًا في الآراء،ويشكل القرار بالفعل تسهيل عملية التنسيق بطريقة أكثر فاعلية وجدية في اتخاذ قرارات العمليات بعيدًا عن الجهات المتعددة.

عملية اغتيال القضاة في مدينة العريش:

التاريخ: 16 / 5 / 2015م.

تفاصيل الواقعة: قرابة الساعة 12 ظهرًا كان هناك مجموعة من القضاة (4 قضاة وسائق) يستقلون أوتوبيسًا سياحيًّا بعد أن تركوا سياراتهم الخاصة في

مدينة الإسماعيلية، والقضاة يحضرون دوريًّا من الإسماعيلية إلى العريش لنظر بعض القضايا في المحاكم الجزئية بشمال سيناء ومقرها مدينة العريش، وعند وصولهم إلى العريش وبالتحديد بطريق المساعيد في الحي الذي يبعد 2 كيلومتر من قلب المدينة، هاجمت مجموعة مسلحة تستقل سيارة دفع رباعي الأتوبيس السياحي بإطلاق وابل من الأعيرة النارية بالأسلحة الآلية تجاه السيارة مما أسفر عن استشهاد 3 قضاة وسائق السيارة وإصابة القاضي الرابع.

كشف تقرير أمني أسماء المجموعة الإرهابية المتورطة في تنفيذ مذبحة العريش، حيث ذكر إن 5 إرهابيين على الأقل تورطوا في الهجوم الذي أشرف عليه «هاني أبوشيته» القيادي بتنظيم أنصار بيت المقدس، وخطط لهذا العمل «سلامة أبوودان» المطلوب رقم 3 للقبائل السيناوية، مشيرًا إلى بدء حملة عسكرية وأمنية موسعة في العريش لضبط المجموعة الإرهابية التي تضم، خويطر عبدالقادر، ومحمد حمدان جرير، ويوسف إسماعيل مبارك، وذكر بالتقرير إلى أنهم يتخذون من جنوب المساعيد مخبأ لهم، وأوضح أيضًا أن الإرهابيين محمد حمدان ويوسف إسماعيل اعتنقا الفكر التكفيري عقب اعتقالهما سابقًا، أما خويطر فقد انضم للإرهابيين عقب وصول الإخوان للحكم بعد ثورة يناير وهو من تلاميذ القياديين الإرهابيين هانى أبوشيته وكمال علام.

وتأكد لدى الأمن أن القيادي بأنصار بيت المقدس هاني أبوشيته قد أشرف بنفسه على تنفيذ العملية التي خطط لها سلامة أبو ودان وهو المطلوب رقم 3 لدى القبائل السيناوية بسبب تورطه في اغتيال أحد أبناء قبيلة الترابين، وأن الإرهابيين هاني أبورشاد ويوسف إسماعيل شاركا في العملية عبر قيامهما بمراقبة استراحة القضاة لمدة ثلاثة أيام، لتتضح صورة تقريبية للخلية التي قامت باغتيال الضباط وأفراد الشرطة والجيش في العريش، فالخلية يقودها خويطر عبدالقادر وهو القائد العسكري لتنظيم أنصار بيت المقدس بمدينة العريش، وتضم محمد اشتيوي، ومبروك عودة كريشان، وحسين عيد،

ويساندهم عناصر شابة تقوم بعمليات المراقبة لأفراد الجيش والشرطة، وأكدت التحريات أن الخلية تختبئ بمنطقة ما جنوب حي المساعيد في الظهير الصحراوي القريب منه، وتنفذ عملياتها الإرهابية ثم تهرب إلى تلك المنطقة لتختبئ داخل أنفاق أسفل الأرض بعيدًا عن أعين الأمن والطائرات التي تقوم بعمليات المسح الجوي، وهناك ملاحقة معلوماتية مستمرة من قبل أجهزة الأمن للوصول إلى مناطق الملاذات الآمنة وأماكن اختباء تلك الخلية.

هجوم الشيخ زويد:

التاريخ: 1 / 7 / 2015م.

تفاصيل الواقعة: هجوم إرهابي مسلح مكثف ومحكم بدأ في الساعة 6:55 صباحًا، تضمن الهجوم على الكمائن والارتكازات الأمنية وقسم الشيخ زويد بهدف إحداث حالة من الفوضى والفراغ الأمني للإيحاء بسقوط مدينة الشيخ زويد في أيدى العناصر التكفيرية،من أجل إعلان قيام إمارة إسلامية متطرفة لما يسمى بتنظيم ولاية سيناء ويتم الترويج لهذا الحدث على نطاق واسع بمساعدة وسائل إعلام مناهضة لمصر.

استهدف الهجوم الأول «كمين أبو رفاعي» وتمكنت قوة الكمين «بقوة 17 جنديًا مقاتلًا» من التعامل الفوري مع عربة محملة بأطنان من المتفجرات مما أدى لانفجارها وإحداث موجة انفجارية هائلة، أسفرت عن استشهاد عدد من أفراد الكمين، وقيام باقي أفراد بتنفيذ خطة الانتشار التي تم التدريب عليها مسبقًا، والخوض في معركة شرسة استمرت عدة ساعات مع العناصر المهاجمة، وتمكنوا من صد أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية التي حاولت الاستيلاء على الكمين بعد التفجير الأولي باستخدام الأسلحة الآلية وقنابل F1.

واستهدف الهجوم الثاني «كمين سدرة أبو الحجاج» وهو في توقيت متزامن مع الأول، وفيه قامت عناصر إرهابية يقدر عددها ما بين 40 – 50 فردًا مسلحين

بأسلحة خفيفة ومتوسطة وقذائف آر بي جى وقذائف الهاون، بدفع عربة مفخخة لتنفيذ تفجير الكمين وقام أحد الجنود البواسل بالتصدي لها وإطلاق النار المباشر على قائدها مما أسفر عن استشهاد الجندي وانفجار السيارة خارج حرم الكمين، وبالتوالي قامت العناصر التكفيرية بإطلاق قذائف الهاون والآر بي جى الأمر الذي أدى إلى انتشار عناصر الكمين في الوضع القتالي والدفاع عنه ببسالة، رغم وجود شهداء ومصابين وهدفهم التمسك بموقع الكمين ليخوضوا معركة عنيفة استمرت 7 ساعات، ونتج عنها فرار العناصر المهاجمة لجنوب مدينة الشيخ زويد.

وبالتوازى مع الهجومين السابقين،كانت هناك مجموعات أخرى تتحرك بعربات مسلحة دفع رباعي ومع كل مجموعةمن 3 إلى 4 موتوسيكل بإطلاق دفعات من النيران المباشرة على عدة كمائن، وهي (بوابة الشيخ زويد - كمين الماسورة - كمين الوحشي - كمين جرادة - كمين الشلاق - كمين العبيدات - كمين قبر عمير - كمين أبو طويلة - كمين الإسعاف)، وقد دارت في جميعهم معارك شرسة قبل تمكن جميع الكمائن من التصدي للعناصر المهاجمة وحرمانهم من إمكانية الاستيلاء على أي من هذه الأكمنة، ومع وقوع إصابات في صفوف الجنود المقاتلين كان هناك مجموعة كبيرة من الخسائر الفادحة في الأرواح والمعدات في جانب المجموعات الإرهابية، مما أنهى المشهد بدفع عناصرها للفرار إلى الظهير الصحراوي لجنوب مدينة الشيخ زويد.

إحباط مخطط احتلال قسم شرطة الشيخ زويد:

عقب فترة زمنية وجيزة من سلسلة الهجمات المتزامنة بالسيارات المفخخة، وردت معلومات لضباط القسم باقتراب سيارات دفع رباعي محملة بالأسلحة الثقيلة من مبنى القسم، وتحرك كل ضابط وفرد من القوة الموجودة بالقسم ليأخذ موقعه في التأمين في تعاون وتنسيق تام بين قوة القسم وقوات الأمن المركزي المشاركة في التأمين مع القوات المسلحة، في لحظات الضباط والأفراد

يقسـمون الأدوار ويوزعـون الأسـلحة، يعتلـون الأبـراج والأماكـن الحاكمة لإطـلاق النـار، والتي تمكنهم من السـيطرة عـلى الوضع، قناصة مـن الضباط يوزعون أنفسهم على الجهات الأربع وضباط وأفراد الأمن المركزي يتمركزون في مواقعهم، بعدها بدأ التكفيريون في الظهور مستقلين سيارات الدفع الرباعي أو مترجلـين في مجموعـات قـدرت بنحو الـ 10 في كل مجموعـة أو زاحفين على الأرض ويندفعون ناحية قسـم الشرطة من جميع الاتجاهات، من اتجاه السـوق أمام القسم ومن اتجاه حي الترابين خلف القسم ومن اتجاه المعهد الأزهري تجاه رفـح ومـن اتجاه مجلس المدينة بالنسـبة للقادم من العريـش، وفي الثامنة صباحًا كان هنـاك أكثـر من 120 إرهابيًّـا يفرضون حصـارًا حول القسـم ويبدءون في إطلاق الرصاص على المبنى بشـكل عشـوائي مع تحركهم في كل الاتجاهات في محاولة لاقتحام القسم واحتلاله، قوات تأمين القسم ردت على القصف النيراني بالمثل وتسـتمر المعركة حتى يسـقط 7 قتلى بين صفوف الإرهابيين مما يضطرهم للتراجـع، وعنـد العاشرة صباحًا تلقت العنـاصر الإرهابية تعليمات من خلال أجهزة اللاسـلكي التي بحوزتهم بتفخيخ الطرق ومحيط القسـم، فقاموا بإنزال عبوات ناسـفة وألغام من السيارات واتجهوا إلى الشوارع المؤدية للقسم وقاموا بتلغيمهـا كما قاموا بتفخيخ أعمدة الإنارة التـي تقع عند مداخل الطرق المؤدية للقسم، بينما اتجهت مجموعة أخرى من الإرهابيين لتلغيم مداخل المدينة نفسها بالعبوات الناسـفة لمنع أي قوات دعم من الوصول للقسـم، وبعد علم ضباط الجيـش والشرطـة بتفخيخ الطـرق لمنع الدعـم قاموا بإخطار قيـادات العريش بتلـك المعلومات حماية للقوات القادمة من هنـاك، وتعاهدوا معهم وفيما بينهم عـلى الدفاع عن القسـم حتـى آخر رجل مقاتـل فيه، وأقسـموا جميعًا على عدم السماح للإرهابيين بالوصول للمبنى مهما كلفهم ذلك وأن تكون ساحة القسم مقبرة للمهاجمين المسلحين.

في الحاديـة عـشرة صباحًا كانت مجموعات الإرهابيـين تتراوح ما بين 200 و300 مسـلح من المشـاركين في اقتحام أكمنة الجيش والهجوم عليها وغيرهم، يتجمعـون لحصار القسـم مجددًا ثـم يطلقون الرصاص بكثافة عـلى المبنى لكن قـوات القسـم ردت بإطلاق كثيـف للنيران وتمكنـت من إسـقاط 10 قتلى من الإرهابيين.

قـام عـدد مـن الإرهابيـين باعتـلاء المبـاني القريبـة مـن القسـم وواصلوا اسـتهدافه بالرصاص فيما ترد القوات المتمركزة أعلى القسم على مصدر إطلاق النيران،لتقـوم بعدهاطائـرات الأباتـشي بقصـف العقار الـذي كان يهاجم منه المسـلحون القسـم بأسـلحة ثقيلة،وقامـت بقصـف تجمعـات المسـلحين فـردَّ الإرهابيون بإشعال النار في إطارات الكاوتش لعمل ساتر من الأدخنة يحجب عـن الطائـرات رؤيتهـم، وقامت قـوات تأمين القسـم بإطلاق نـار كثيف من داخل القسـم على جميع الأهداف المتحركة في محيطه حتى قتل نحو 30 إرهابيًّا، ممـا جعل زملاءهم من المجموعات الأخرى يفشـلون في الاقتراب من القسـم حيث تفصلهم نيران القسـم عـن المبنى بـ150 مترًا تقريبًا، وفي الخامسـة عصرًا هربت جميع العناصر الإرهابية بعد فشلهم في احتلال القسم أو تدميره.

قامت الطائرات الأباتشي و16 -F بقصف مركز لمركزين لتجمع العناصر الإرهابية جنوب العلامة الدولية رقم 6 وداخل مدينة الشـيخ زويد وسـيارات دفع رباعي كانت تسـتقلها المجموعات المسـلحة أثنـاء فرارهم عقب صد هذا الهجـوم الكبير، وقامت القوات الجوية باسـتهداف عدد مـن العقارات بمدينة الشـيخ زويـد التي اعتـلى سـطحها العنـاصر الإرهابيـة وقاموا بالهجـوم منها باسـتخدام أنـواع مختلفـة من الأسـلحة، وقامـت مجموعة المتخصصـين بإزالة وتفكيك تفخيخ كافة الطرق والمداخل المؤدية للشيخ زويد حتى تمكن القوات المسـلحة مـن تنفيـذ عملياتهـا، وتم نشر قـوات من الجيـش المتمركـزة في رفح والشـيخ زويد بمعسكر الزهور لعمل دوريات وإغلاق كامل للمنافذ لملاحقة

العناصر الإرهابية والقضاء عليها، مع تكثيف التأمين على الحدود مع قطاع غزة لمنع فرار العناصر التكفيرية من الأنفاق غير المكتشفة،مع وصول تعزيزات من قوات الجيش لمكان الاشتباكات بالشيخ زويد والدفع بأعداد إضافية من قوات الصاعقة والعمليات الخاصة، وأيضًا استخدام عمليات إنزال تلك القوات على مكان الاشتباكات للابتعاد عن العبوات الناسفة والألغام الأرضية، وهو ما أدى لنجاح قوات الجيش في حصار أعداد كبيرة من العناصر الإرهابية بعدة مناطق مختلفة بالشيخ زويد وتصفيتها، إضافة إلى إرسال قوات من الجيش الثاني الميداني لمساندة القوات في مسرح العمليات أحبط محاولة السيطرة التي كان مخططًا لها من قبل الإرهابيين على مدينة الشيخ زويد، والتي كانت تتم على هامش معركة قسم الشرطة من قبل مجموعات أخرى كانت مكلفة بهذه المهمة، وأضيف لتلك المجموعات الأخيرة مهمة أخرى وهي محاولة قطع وفصل المنطقة التي تقع شرق الشيخ زويد وتضم مدينة رفح وتقدر بنحو 30 كم حتى الوصول للشريط الحدودي، وهي مهمة إرهابية فشلت أيضًا بسبب بسالة ما حدث داخل مدينة الشيخ زويد وقراءة القوات المدافعة أن هذا أحد أهداف الهجوم الإرهابي الكبير، ومن خلال الجهد العسكري والأمني الذي تم بالمواجهة تم فرض السيطرة الكاملة على مدن رفح والشيخ زويد.

عقب صد الهجوم وأثناء تأمين مناطق الاشتباكات عثر خبراء المفرقعات بشمال سيناء على 12 عبوة ناسفة زرعها الإرهابيون بالطريق الرئيسي بمحيط أكمنة طريق «الجورة»، لاستهداف الإمدادات العسكرية المتوقعة بعد الهجوم الإرهابي الذي استهدف الأكمنة الأمنية، بجانب استهداف سيارات الإسعاف ومنعها من الوصول للمصابين بمكان الاشتباكات، وتم تفجيرها بمعرفة الخبراء لتأمين مرور قوات الجيش وسيارات الإسعاف.

نقاط تحليلية للهجوم الإرهابي على مدينة الشيخ زويد:

- ذكر المتحدث العسكري بعد نحو ساعتين من هذا الهجوم أن 10جنود سقطوا ما بين قتيل وجريح في 5 هجمات في سيناء، في نفس هذا التوقيت المبكر من اليوم بدا شيء غريب يتم تسريبه بهدوء لم يلتفت إليه أحد في لهفة متابعة الأحداث، وأن تلك الأرقام المشار إليها يتم تحريكها إلى أعلى في أكثر من وسيلة إعلامية أجنبية ومصرية، فقد زادت عدد النقاط الأمنية من خمس نقاط إلى نحو خمس عشرة نقطة وهناك من وصل بها إلى عشرين نقطة أمنية في توقيت واحد.
- انتقل هذا التحريك إلى أعداد شهداء ومصابي رجال الجيش فقد وصل قبل حلول عصر اليوم إلى ما يتجاوز رقم الـ 70 ومئات الجرحى والمصابين، واستكمالًا لهذه الصورة وعلى غير المعتاد أعلن تنظيم «ولاية سيناء» الذي هو في الأصل تنظيم «أنصار بيت المقدس» قبل انضمامه لتنظيم «داعش» مسئوليته عن تلك الهجمات في بيان نشر على موقع «تويتر»، وجاء هذا التبني لعملية لازالت في منتصفها والصراع المسلح يدور بين قوات الجيش وبين التنظيم، لم يكن ما سبق نوع من التخبط في تداول أرقام لشهداء القوات المسلحة ولا تعجل غير محسوب في تبني عملية وهجوم إرهابي لازال لم يفصح عن نتائجه بعد، فقد كان الأمر مقصودًا أن يتم بهذه الكيفية تماما وَفْقَ الخطة الموضوعة لهذا الهجوم.
- الخطة الرئيسية لهذا الهجوم الإرهابي كانت تعتمد على مجموعة من التكتيكات التي سيتم تنفيذها على الأرض، وأخرى سيتم استخدام الفضاء الإعلامي العالمي والمحلي في ترويجها وتداولها بالشكل الاحترافي الذي يضمن انتشارها بأكبر قدر ممكن.
- التكتيكات الخاصة بالعمل على الأرض تلخصت في تجهيز أعداد تراوحت ما بين 250 إلى 300 عنصر مسلح، استخدمهم التنظيم في

القيـام بمجموعة من الهجمات المكثفة بأسـلحة متنوعـة بدأت بقذائف الآر بي جـي وامتـدت لتصـل إلى مدافـع مضـادة للطائـرات، وكانـت عمليـة قصف نقاط الارتـكاز العسـكري بقذائف الهـاون وفي بعضها بسـيارات مفخخة، والتي يقع معظمها جنوب الشـيخ زويد بقصد شد انتباه القوات العسـكرية وتشتيت جهودها، فضلا عن رغبة الإرهابيين في خـروج القـوات المرتكزة لحماية مدينة الشـيخ زويد مـن أجل تقديم الدعم والمسـاندة للنقاط التـي تتعرض لهذا الهجـوم الإرهابي المكثف، وكانـت مراهنـة الإرهابيين أنه في حـال نجاح تلك الخطوات السـابقة سـيتم تكليـف الجانب الأكبر مـن تلك المجموعـات الإرهابية للتوجه سريعًـا ناحية قلب مدينة الشـيخ زويـد في محاولة للسـيطرة على المدينة وهو ما تم تنفيذه بالفعل.

- المجموعـات الإرهابيـة التي تقدمـت إلى قلب مدينة الشـيخ زويد كان لهـا هـدف محدد هو محاصرة قسـم شرطة الشـيخ زويد باعتبـاره يقع في «صرة المدينـة»، كما أن رمزية قسـم الشرطة في حـال تمكن المجموعات من السـيطرة عليـه ورفع علم التنظيم كان سـيحقق الهـدف الإعلامي الـذي بـدأ في الترويج له بالفعل، وفق شـهود العيان من سـكان مدينة الشـيخ زويـد والقاطنين في الحي السـكني الملاصق للقسـم تحدثوا عن اعتلاء الإرهابيين للمباني المجاورة للقسـم، وتقدم مجموعة متخصصة قامـت بزرع الألغـام في الطريـق القادم مـن العريش غربًـا وكان ذلك مقصـودًا أن يتم أمام أعين الجميع، حتـى تصل المعلومة لقوات الجيش المتمركـزة في العريـش فلا تتقـدم لتحرير ونجدة وسـط المدينة من هذا الحصار المباغت.

- المعلومـة السـابق ذكرهـا وصلـت بالفعـل لقـوات الجيـش ولم تتقـدم الآليات العسكرية حتى لا تتكبد خسائر غير محسوبة، واستبدل الجيش

خطة مواجهته عن طريق استخدام طائرات الأباتشي التي وفرت لقيادة العمليـات صورًا تفصيلية للوضع داخل المدينـة، حتى تمكنت فيها بعد مـن دفـع وحدات القـوات الخاصة وخـبراء المفرقعـات الذين وصلوا للمـكان وبـدءوا في التعامـل مـع الموقـف، فـرق المفرقعات بـدءوا في التعامل مع عبوات وألغام وصل عددها لنحو الـ 50 عبوة ولغمًا لتوفير ممـر آمـن للقوات الخاصة التـي دخلت بالفعل للتعامـل مع الإرهابيين وجهًا لوجه.

- وَفْقَ رواية لشهود العيان الملاصقين للمشهد استغرق الاشتباك المسلح ما بين وحدات الجيش والإرهابيين نحو سـاعتين في عملية تطهير محيط وسـط المدينة والمناطق المحيطة بقسـم الشرطة، وأحبطت بكفاءة عالية محاولة السـيطرة على قسـم الشرطة وكان القتال يدور في معظم شوارع المدينة التي بدا للإرهابيين أنهم يواجهون جحيمًا حقيقيًّا وانقلب الموقف ضدهم ليصبحوا في مأزق خانق وهم يرْون بعضهم البعض يتساقطون ويفقدون مواقعهم سريعا.
- الفترة الزمنية التي كان من المنطق أن تستغرقها العملية السابقة سمحت لوسائل إعلامية ووكالات أنباء عديدة أن تتداول أخبارًا مغلوطة حول استيلاء الإرهابيين على مدينة الشـيخ زويد، وكان الإرهابيون يحلمون بتوافر صورة واحدة يمكن دفعها لوسـائل الإعلام تؤكد هذا الوضع، لكـن سرعـة المواجهة وشراسـة النيران التـي واجهتهم أسـقطت تلك المراهنة، ولم تتمكن الجهات التي تحدثت عن السـقوط وعن أسر بعض من قوات الجيش والشرطة أن تبث صورة واحدة.
- التخطيـط لهذا الهجوم الأخطر منـذ اندلاع العمل الإرهابي في سـيناء، يتشـابه كثـيرًا مع السـيناريوهات الداعشـية التـي تم انتهاجهـا في كثير مـن المـدن العربيـة التي سـقطت في أيـدي التنظيـم بالعراق وسـوريا،

وهـو يأخـذ خطوات متدرجة مـن خلال البث الإعلامـي الذي ينهك ويدمـر الحالـة المعنوية تمامًـا لكل من القـوات والأهـالي الموجودين في هـذه المدن، فبمجـرد الإعلان عن وصول طلائـع تنظيم داعش إلى أي من المدن المسـتهدفة حتى تتوالى النشرات الإخبارية التي تنقل تفاصيل السـقوط العسـكري أو الأمني، وانسـحاب الجميع واسـتيلاء التنظيم عـلى المعسـكرات والمعدات وظهـور طوابير مـن الأسرى تزين الصور التي تبث للعالم من مواقع الحدث.

- هـذه الصورة السـابقة التي لم تتحقـق للمجموعـات الإرهابية، هي ما تفـسر وجـود هذه المجموعـة من سـيارات الدفع الرباعـي التي كانت موجودة في قرية أبو طويلة على مسافة 10 كم غرب مدينة الشيخ زويد، أثناء تحليق الأباتشي لإدارة سـاحة المعركة من الجو التقطت صورا لهذه المجموعة وهي تمسـح المنطقة فبدا الشـكل لها احتفاليًّا من قبل التنظيم الإرهـابي، هكذا جاء التفسـير الأولي على لسـان المتحدث العسـكري، لكـن حقيقة الأمر أن هذا الرتل من سـيارات الدفـع الرباعي المدججة بالإرهابيين والتي ترفع أعلام تنظيم داعش بصورة مكثفة كانت تستعد للتوجه إلى شـوارع مدينة الشـيخ زويد للتصوير فيها وهم يسيرون على هيئة الطابور الداعشي الشـهير، اسـتهدفت تلـك المجموعة سريعًا من قبـل الأباتـشي في موقعها على تلك المسـافة مـن مدينة الشـيخ زويد مما رفـع كثـيرا من أعداد الخسـائر البشرية التي تكبدهـا التنظيم فضلًا عن ضحاياه في العديد من المناطق الأخرى.

- خطـة هـذه العمليـة والتكتيـكات المسـتخدمة مـن قبـل المجموعـات الإرهابية المسلحة في التنفيذ يقينًا هي قد وصلت إليهم من مقر التنظيم الأم «داعـش» بطريقة أو بأخرى، فالعنـاصر القيادية بالتنظيم الموجود بسـيناء لم يمتلك حتى هذا التاريخ من هم قـادرون على التخطيط وَفْقَ

هذا النمط الذي بدا حتى على المستوى الشكلي والإعلامي متسقًا تمامًا مع ما تم تنفيذه في أنبار العراق وبعض مناطق سوريا وظهر أخيرًا في «سرت» بليبيا، وهذا هو الدعم اللوجيستي الأهم الذي تلقته عناصر سيناء من الخارج وهو دون شك يمثل النقلة النوعية الأخطر في المسار التنظيمي لـ «أنصار بيت المقدس - ولاية سيناء».

- النقطة السابقة كانت السبب المباشر لتطور مقابل من القوات المسلحة في نمط المواجهة مع تلك العناصر الإرهابية، حيث استمرت الضربات الأمنية والملاحقات مستمرة دون انقطاع طوال شهر يوليو 2015م لضرب هذا التشكيل والهيكل الإرهابي الجديد الذي أفصح عن نفسه على أرض الشيخ زويد، لإيقاع أكبر قدر ممكن من الخسائر في صفوف وإمكانيات التنظيم ولإجهاض إمكانية تكرار هذا المشهد من قبل التنظيم الإرهابي، وهو في نهاية العمليات الأمنية يهدف إلى تقويض قدرات العمل الإرهابي المسلح في تهديد المدن الرئيسية، والتي تعتبر نقاط ارتكاز حاكمة للمنطقة مثل مدينة الشيخ زويد.

وأصدرت القوات المسلحة المصرية، بيانًا للتعليق على الأحداث الدائرة في سيناء.

ذكر البيان أنه في «الساعة السادسة و55 دقيقة صباح الأربعاء الموافق 10/ 7/ 2015م، قامت مجموعات إرهابية بالهجوم على عدد من الكمائن الأمنية للقوات المسلحة بمنطقتي (الشيخ زويد - رفح) في توقيتات متزامنة، باستخدام عربات مفخخة وأسلحة ذات أعيرة مختلفة.

وقد تمكن رجال القوات المسلحة البواسل من التعامل مع هذه العناصر الإجرامية وإحباط كافة المحاولات الإرهابية من تحقيق أهدافها، حيث قامت عناصر القوات المسلحة بشمال سيناء بمعاونة القوات الجوية بمطاردتهم وتدمير مناطق تجمعاتهم، وقتل ما لا يقل عن 100 فرد من العناصر الإرهابية

وإصابـة أعداد كبيرة منها، بالإضافة إلى تدمير 20 عربة كانت تسـتخدمها تلك العناصر الإجرامية، وجار الآن تنفيذ عمليات التمشيط بالمنطقة.

وقد أسفرت هذه العمليات الإجرامية عن استشهاد 17 من أبطال القوات المسـلحة، منهـم 4 ضبـاط وإصابة 13 آخريـن منهم ضابط، أثنـاء قيامهم بأداء واجبهم الوطني.. شـعب مصر العظيم، إن قواتكم المسـلحة تقود حربًا شرسة ضد الإرهاب دون هوادة، ونؤكد لشـعبنا العظيم أننـا لدينا الإرادة والإصرار لاقتـلاع جذور هذا الإرهاب الأسـود ولن نتوقف حتى يتم تطهير سـيناء من جميـع البـؤر الإرهابية وينعـم وطننـا الحبيب بالأمـن والاسـتقرار.. حفظ الله مصرنا الحبيبة وأسـكن شـهداءنا الأبرار فسـيح جناته، وألهم الشعب المصري الصبر والسلوان».

ونـشر المتحـدث العسـكري على صفحته الرسـمية على موقـع فيس بوك، مـا يقرب مـن 90 صورة توضح عـدد القتلى من العناصر التكفيرية والأسـلحة والمهمات التي استخدمت في الهجوم.

ثم نشر المتحدث العسـكري بعد نحو أسـبوعين بيانًا عـن حصيلة الحملة الأمنية بعد هجوم الشيخ زويد وهذا بيانه:

تقريـر عـن إجمالي نتائج أعمال قتال قوات قطاع تأمين شـمال سـيناء خلال الفترةمن 1 – 11 / 7 / 2015:

1. مقتل عدد (252) فردًا إرهابيًّا.
2. ضبـط عـدد (13) فـردًا من المطلوبـين أمنيًّا وعـدد (63) فردًا مشـتبهًا بهم.
3. تدمـير عـدد (18) مقـرًّا ومنطقـة تجمـع خاصـة بالعنـاصر الإرهابية.

4. تدمير عدد (29) عربة خاصة بالعناصر الإرهابية [(11) عربة دفع رباعي (كروز) - (10) عربات دفع رباعي (تايلاندي) إحداها مفخخة - (2) عربة فيرنا - (6) عربات ربع نقل منهم عربة محمل عليها أسلحة وذخائر وصواريخ بمنطقة (المقاطعة).

5. تدمير عدد (43) دراجة بخارية بدون لوحات معدنية خاصة بالعناصر الإرهابية.

6. تدمير عدد (32) عبوة ناسفة كانت معدة ومجهزة لاستهداف قواتنا.

7. اكتشاف وتدمير عدد (4) مخازن منها مخزن للمواد المتفجرة بمنطقة (حق الحصان).

8. ضبط كمية كبيرة من الأسلحة والذخائر المتنوعة ومعدات الاتصال [قواذف هاون - قواذف آر بي جى - رشاشات - بنادق آلية - بنادق قناصة - قنابل يدوية - أحزمة ناسفة - طلقات متنوعة الأعيرة - أجهزة اتصال لاسلكى - عدد (10) لفات سلك واير (اللفة 100م) تستخدم في أعمال التهريب (السحب) عبر الأنفاق.

صباح السبت 4 / 7 / 2015م قام السيد عبد الفتاح السيسي رئيس الجمهورية بزيارة شمال سيناء وقال في كلمة له للجنود والضباط:

- قدم الرئيس خلال كلمته التعازي والمواساة بإسم مصر لكل بيت مصري قدم شهيدًا أو مصابًا من القوات المسلحة أو الشرطة أو من المواطنين المدنيين.
- وجه خالص الشكر والتقدير لرجال القوات المسلحة البواسل على ما يبذلونه من تضحيات وجهود مضنية، موضحًا أنه حرص على ارتداء الزي العسكري اليوم لتقديم التحية العسكرية لهم، تقديرًا واحترامًا لكل فرد من أفراد القوات المسلحة ولتأكيد التضامن معهم.

- أشــار الرئيس إلى أن القوات المســلحة نجحت في إحباط مخطط خطير، وكبــدت قــوى التطــرف والإرهاب خســائر فادحة وصلــت إلى مائتي إرهابي.
- وأن التاريخ سيتوقف كثيرًا أمام ما أحرزته القوات المسلحة من بطولات ومـا قدمته مــن تضحيات، في ظل ظروف صعبة للغايــة تمر بها المنطقة، منوهًــا إلى أن الأجيــال الجديدة ستشــهد بذلــك في الســنوات القادمة، وأوضــح أنــه كان مــن الـضروري أن يعلــم المصريون حقيقــة المخطط الذي يدبر لمصر، مؤكدًا أن الأوضاع ليست فقط تحت السيطرة الكاملة ولكنها مســتقرة تمامًا، وأن المصريين بإمكانهم الاطمئنان على بلدهم ما دام الجيــش مســتمرًّا في التصدي لــكل محاولات زعزعة الاســتقرار في كافة ربوع البلاد.
- وأضاف أن هذا المخطط بدأ بمحاولة إســكات صوت مصر من خلال اغتيال الفقيد المستشار هشام بركات النائب العام، ثم محاولة الاستيلاء على جزء من أرض ســيناء الغالية لإعلان ولاية ســيناء، مشــيرًا في هذا الشــأن إلى أن منطقة الشيخ زويد لا تمثل أكثر من 1 ٪ من مساحة سيناء التي تبلغ 60 ألف كم مربع.
- كــما ذكــر أن هــذه الأحداث تمــت بالتزامــن مع الذكــرى الثانيــة لثورة الثلاثــين مــن يونيو وبيــان الثالث من يوليــو، بغية كــسر إرادة وعزيمة المصريــين ومحاولــة فــرض الأمر بالقوة، مؤكــدًا أن ثقتــه كاملة في قدرة الجيــش المصري عــلى التعامل مــع أية عمليات تســتهدف التأثير ســلبًا عــلى إرادة المصريين، رغم أن بعض وســائل الإعــلام المحلية والدولية ساهمت في إخراج الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي استهدفت عددًا مــن الكمائــن ونقاط الارتــكاز الأمنية بشــكل مغاير للواقع، لاســيما في ضــوء حروب الجيلين الرابع والخامس التي تتخذ من وســائل الإعلام

وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة، وسيلة لزعزعة الثقة لدى الشعوب وبث بذور الفتنة وعدم الاستقرار.

- وأضاف أن القوات المسلحة حريصة في عملياتها العسكرية على عدم تكبيد المواطنين الأبرياء أية خسائر، والحفاظ على أرواحهم والتأكد من عدم استهدافهم في عملياتها، ولولا ذلك لتمكنت القوات المسلحة من تحقيق نتائج أكبر وفي مدى زمني أقل، وأنه يتعين توثيق كل ما تقوم به من جهود وعمليات عسكرية ضد من يضمر لمصر وشعبها الشر والسوء، مؤكدًا أن أية قوة لن تستطيع أن تملي إرادتها على المصريين، كما وجه السيد الرئيس الشكر والتقدير لأهالي سيناء، الذين يتأثرون بشكل مباشر جراء أعمال العنف والإرهاب ويدفعون ثمن المواجهات الدائرة ضد الإرهاب، مطالبًا أجهزة الدولة بالتخفيف عنهم بقدر الإمكان وبشكل سريع.
- وأكد الرئيس أن مصر تمضي على الطريق الصحيح وتواصل مسيرتها من أجل تحقيق آمال وطموحات شعبها، منوهًا إلى أن العالم بات الآن أكثر إدراكًا للدور المحوري لمصر في المنطقة، كونها ركيزة الأمن والاستقرار فيها بل وفي العالم بأسره.

تفجيرات خط الغاز الطبيعي

بطبيعة الحال مع الحديث عن العمليات الإرهابية والنشاط المسلح، لا يمكن إغفال عمليات استهداف خطوط الغاز التي بدأت مع الساعات الأولى لثورة يناير 2011م، فالعملية الإرهابية الأولى ضد خطوط نقل الغاز الطبيعي تم ارتكابها قبل إعلان تنحي الرئيس مبارك، ثم تكررت واستمرت بعد ذلك من قبل عناصر تنظيم «أنصار بيت المقدس» باعتباره إحدى وسائل التنظيم لإثبات قدرته على الوجود في سيناء، وتمكنه من تنويع أهدافه وممارسة

نشـاطه المعتـاد عـلى الرغم مـن العمليـات العسـكرية والأمنية التـي تخوضها الدولة المصرية ضد التنظيم وغيره من التنظيمات الإرهابية المسلحة.
جدير بالإشـارة أن شـبكة خطوط نقل الغاز الطبيعي بشـمال سيناء، تضم خط غاز المنطقة الصناعية بوسط سيناء وهو أحد أهم خطوط شبكة الغاز الطبيعي، التـي تضم أيضًا خطًـا خاصًا بتغذية محطـات الكهرباء، وآخـر لتغذية المنازل، فضلا عن الخطين الرئيسـيين اللذين يقوم أحدهما بتوصيل الغاز لإسرائيل عبر أنبوب يصل إلى محطة ضخ بمنطقة الشـيخ زويد، والخط الآخر يضخ الغاز إلى المملكة الأردنية الهاشمية.

الهـدف الرئيـسي لعمليـات التفجـير: يهـدف التنظيـم الإرهابي مـن وراء عمليات تفجير خط الغاز، لتوصيل رسالة إلى أجهزة الأمن بأنهم موجودون في سيناء وبوسعهم تنفيذ أي هجمات، وقدرتهم على إلحاق أضرار مؤثرة بالمنشآت والمشروعات الحيوية في سيناء.

خطـوات عملية اسـتهداف خـط الغاز: يسـتهدف التنظيـم الإرهابي خط الغاز بشـمال سيناء بداية بمرحلة رصد وتحديد المكان الذي ستنفذ فيه العملية، وفيهـا يتـم اختيار منطقة نائيـة موجودة بعمق الصحراء التـي تمر فيها الخطوط ويكون المكان في المناطق غير المطروقة من قبل الأفراد أو السـيارات اسـتغلالًا لطبيعـة المناطـق الرملية، وبعد دراسـة الموعـد المحدد للتنفيـذ، والذي يحرص التنظيـم عـلى أن يحقق قـدرًا من الحمايـة للعناصر المشـاركة، في المرحلـة التالية يقوم المنفذون بوضع المتفجرات أسـفل الخط ويتم تفجيرها عن بعد عن طريق الهاتف المحمول أو من خلال ربط المتفجرات «بمؤقت زمني» يتم تفجيره بعد فـترة من مغادرتهـم المكان، وقد ظهرت هاتان الطريقتـان أثناء متابعة عمليات التفجير للمحطات وللخطـوط الناقلة في مواقع عدة، فبعد عمل الاحتياطات والتجهيـزات الفنيـة والإضـاءة تتـم عمليـات التفجـير لتسـتهدف الأنبـوب الناقـل للغـاز، خلال عمليات تفجير خطوط الغاز يسـتقل المنفذون سـيارات

دفـع رباعي، ويتم تقسـيم مجموعات العمل إلى مجموعتـين واحدة تتولى مراقبة الطريق والأخرى التي تضم المتخصصين تقوم بزرع العبوات الناسفة التي يتم تفجيرها عن بعد.

الخسـائر الاقتصادية: توقفت عمليات التفجـير لأكثر من عام عقب وقف عمليات التصدير إلى إسرائيل، ثم عادت مرة أخرى عقب عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 يوليو 2013م، حيث تم تفجير الأنبوب المغذي لمنطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء بعد أن تم تنفيذ 6 عمليات تفجير منذ هذا التاريخ.

وكبدت عمليات التفجير منذ بدايتها الشركة المصدرة للغاز خسائر باهظة تصل إلى 50 مليون جنيه على أقل تقدير، خاصة أن قطع الغيار كان يتم توفيرها مـن الخارج لعدم وجودهـا في مخازن الشركـة بالقاهرة، بالإضافة إلى الخسـائر التي لحقت بالاقتصاد القومي المصري، وكذلك صناعات الأسمنت المنتج من مصانع الأسمنت بمنطقة وسط سيناء.

كـما أثـرت عمليـات التفجير عـلى مشروعات توصيـل الغـاز إلى المنازل، وعـلى قدرة محطة توليد الكهرباء البخارية بالعريش، والتي اضطرت إلى العمل باسـتخدام المازوت الأكثر كلفة، في الوقت الذي تتعرض فيه كل مصانع إنتاج الأسمنت لخسائر كبيرة تعطل الإنتاج الذي يحتاج إلى تدفق مستمر للغاز لضمان القـدرة على الوفـاء بالتزاماتها، كما أن الدولة كذلك تتكبد خسـائر كبيرة للغاية حيث يؤكد المسـئولون «بشركة جاسكو» المشغل الرئيسي للخط والمسئول عن إصلاحـات خطوط الغاز في سـيناء، أن كل مـرة يتم فيها تفجـير الأنبوب يتم إصلاحه بملايين الجنيهات تدفع من ميزانية الدولة.

1 - 5 فبراير 2011

قامـت مجموعة مجهولة في سـاعة مبكرة من صباح هـذا اليوم بتنفيذ عملية تفجير بأحد خطوط الغاز الرئيسـة بمدينة العريش، مما أدى إلى حدوث حرائق في خط الشيخ زويد وتعالت ألسنة النيران بالمنطقة.

2 - 27 إبريل 2011

فجـر مجهولـون خط الغاز الذي يتـم من خلاله تصدير الغـاز الطبيعي إلى إسرائيل عبر شـبه جزيرة سـيناء، حيث شاهد جميع سكان مدينة العريش ألسنة اللهب وهي تتصاعد في سماء المنطقة الجنوبية الصحراوية بارتفاع مئات الأمتار.

3 - 4 يوليو 2011

فجر مجهولون خط أنابيب في شـبه جزيرة سيناء، والذي يستخدم لتصدير الغاز المصري إلى الأردن وإسرائيل، مما أسفر عن اندلاع النيران في المكان الذي تم استهدافه جنوب العريش من دون أن يبلغ عن وقوع ضحايا.

4 - 12 يوليو 2011

نقل التلفزيون المصري عن محافظ شـمال سيناء قوله إن انفجارًا قد وقع في محطة توزيع على خط أنابيب الغاز المصري في شـمال شـبه جزيرة سيناء، تحديدًا في المنطقة الصحراوية جنوب غرب مدينة العريش.

5 - 26 سبتمبر 2011

ذكرت مصادر أمنية أن انفجارًا وقع في محيط مدينة العريش بشـمال سيناء، استهدف خط الأنابيب المصري الذي يزود إسرائيل والأردن بالغاز، حيث أكد شـهود عيان أن ثلاث مجموعات مسـلحة كانوا على متن سـيارات دفع رباعي شوهدوا متجهين ناحية هذه المنشآت الغازية.

6 - 25 نوفمبر 2011

تعـرض خط أنابيب الغاز المـصري الذي يزود إسرائيـل والأردن لتفجير جديـد ولم يحدث إصابـات، ووقع على بعد نحو 60 كم غـرب مدينة العريش، شمال شبه جزيرة سيناء.

7 - 28 نوفمبر 2011

تعـرض خط نقل الغاز إلى إسرائيـل والأردن لتفجير «مزدوج» جديد، مما أدى إلى اشتعال النيران في الأنبوب المار بمحافظة شمال سيناء.

8 - 24 ديسمبر 2011

أعلنت شركة «جاسكو» للبترول، المشغل لمحطة إمداد الغاز الطبيعي في سيناء، عن تلقيها بلاغات بتفجير خط الغاز المؤدي إلى الأردن وإسرائيل.

9 - 5 فبراير 2012

فجر ملثمون مسلحون خط الغاز المؤدي إلى إسرائيل والأردن، في المنطقة الواقعة 8 كم غرب حي الزهور بمدينة العريش في محافظة شمال سيناء.

10 - 6 مارس 2012

ذكرت الأجهزة الأمنية أن تفجيرًا جديدًا وقع في خط الأنابيب الذي ينقل الغاز الطبيعي من مصر إلى الأردن، في جنوب غرب الشيخ زويد.

11 - 9 إبريل 2012

تعرض خط الأنابيب الذي يصدر منه الغاز المصري إلى إسرائيل والأردن عبر سيناء لتفجير كبير، أفاد شهود عيان أن رجالًا مقنعين أقاموا حفرة قرب أنبوب الغاز في منطقة نائية جنوب مدينة العريش قبل أن يضعوا بها متفجرات قاموا بتفعيلها عن بعد.

12 - 22 يوليو 2012

فجر مجهولون خط أنابيب الغاز المصري في سيناء في الساعات الأولى من الفجر بمنطقة الجورة، وللمرة الأولى في عهد الرئيس الأسبق محمد مرسي.

13 - 25 نوفمبر 2012

أعلن مصدر أمني مصري مسئول، أن مجهولين قاموا بوضع عبوات ناسفة شديدة الانفجار بالقرب من مبنى للشرطة المصرية في قطاع الأمن المركزي بسيناء، وهو مخصص لمبيت جنود الحراسة على خط الغاز المصري المتجه إلى الأردن حيث استهدف المبنى قبل استكماله وكان به 4 عمال في مجال المباني

والإنشاء، وقد أصيبوا بإصابات مختلفة وتم نقل ثلاثة منهم إلى مستشفى العريش.

14 - 7 يوليو 2013

ذكر شهود عيان أن تفجيرًا وقع في خط الغاز الطبيعي المؤدي إلى الأردن في سيناء، وأكدت الجهات الأمنية حدوث التفجير، فيما قال شاهد عيان يسكن في مدينة العريش في اتصال هاتفي للتليفزيون المصري: «أرى من منزلي ألسنة اللهب ترتفع من الخط حوالي سبعة أمتار بعد التفجير».

15 - 23 يوليو 2013

هاجمت مجموعة من المسلحين خط الغاز المصري الذي يغذي الأراضي الأردنية للمرة الثانية منذ عزل محمد مرسي، وفي الوقت نفسه أطلق مسلحون النار على خط الغاز الخاص بالتصدير إلى إسرائيل المتوقف من إبريل 2012م.

16 - 1 يناير 2014

أكد شهود عيان أن سيارة دفع رباعي يستقلها 5 من الملثمين هم من قاموا بتفجير خط الغاز بوسط سيناء، موضحين أن النيران استمرت لأكثر من ثلاث ساعات، فيما تبنت جماعة «أنصار بيت المقدس» عبر حساب منسوب لها على «تويتر» تفجير خط لأنابيب الغاز في سيناء، وبحسب مسئولين أمنيين قاموا بمعاينة الموقع فإن التفجير لم يؤد إلى وقوع إصابات.

17 - 17 يناير 2014

تم تنفيذ تفجير بواسطة قذائف «آر بي جي» عن بعد، ووقع على مسار خط الغاز طريق «العريش - نخل» في منطقة خالية من السكان جنوب قرية «الريسان»، وعلى بعد ما يقارب 300 متر من الطريق بين كثبان رملية شديدة الوعورة.

18 - 28 يناير 2014

ذكرت مصادر في الشركة المسئولة عن خط الغاز المصدر للأردن «جاسكو» أن عملية تفجير تمت في خط الأنبوب المتجه إلى طابا جنوب سيناء، عند منطقة المقضبة على طريق أبوعجيلة التي تبعد نحو 30 كيلو مترًا من مدينة العريش.

19 - 26 فبراير 2014

فجرت مجموعة مسلحة خط الغاز الطبيعي جنوب مدينة العريش بنحو 40 كم، وتم التفجير بحسب المعاينة للمكان بطريقة زرع عبوة ناسفة بالقرب من الخط.

20 - 14 مارس 2014

نجحت قوات الجيش بالتعاون مع الشرطة في إحباط محاولة تفجير خط الغاز المغذي لمصنع أسمنت القوات المسلحة ولدولة الأردن، في المنطقة الواقعة بقرية «الريسان» بالقرب من منطقة الصناعات الثقيلة بوسط سيناء، على بعد «40 كم» جنوب مدينة العريش.

21 - 26 مارس 2014

فجر مجهولون خط الغاز الطبيعي بمنطقة «بئر لحفن» جنوب العريش، والواصل من مدينة العريش بمحافظة شمال سيناء إلى دولة الأردن، وسط دوي إطلاق نار مكثف في محيط منطقة الانفجار وتصاعد كبير لألسنة اللهب التي أضاءت سماء منطقة الانفجار.

22 - 19 مايو 2014

قامت مجموعة مسلحة بتفجير خط الغاز جنوب العريش في الطريق المؤدي إلى «الحسنة»، وتعد تلك العملية من عمليات استهداف خط الغاز المرة السابعة عقب عزل محمد مرسي في يوليو 2013.

23- 24 مايو 2014

فجر مسلحون خط الغاز جنوب مدينة العريش بشمال سيناء، ليرتفع عدد المرات التي تعرضت فيها خطوط نقل الغاز الطبيعي للتخريب إلى 23 مرة منذ تصاعد أعمال العنف المسلح في شبه جزيرة سيناء.

24- 31 مايو 2014

فجر مجهولون خط أنبوب الغاز في سيناء للمرة الرابعة والعشرين، وذلك بعدما قامت مجموعة مسلحة بتفجير خط الغاز من إحدى النقاط الواقعة على طول الخط الواقع جنوب مدينة العريش وغرب الشيخ زويد، بمنطقة «القريعة» وهو جزء الخط المؤدي إلى الأردن.

25- 15 أكتوبر 2014

فجر مجهولون خط الغاز المصري للمرة الثانية بمنطقة «القريعة» جنوب شرق العريش والواصل إلى دولة الأردن، وسط دوي إطلاق نار مكثف في محيط الانفجار وتصاعد كبير لألسنة اللهب التي أضاءت سماء منطقة الانفجار.

26- 23 ديسمبر 2014

ذكر مسئول أمني بشمال سيناء أن تفجيرًا قد وقع بخط الغاز نفذته مجموعة مسلحة تابعة لتنظيم أنصار بيت المقدس الإرهابي، بهدف لفت الأنظار إلى وجود التنظيم على الساحة فضلًا عما تتكبده الدولة من خسائر مادية كبيرة.

27- 19 يناير 2015

أعلن تنظيم «أنصار بيت المقدس» مسئوليته عن تفجير خط الغاز المؤدي إلى الأردن، ونشرت الجماعة على موقع «تويتر» صورًا لتفجير خط الغاز في صحراء سيناء، وأكدت أن التفجير يأتي ردًّا على مشاركة الأردن في قصف تنظيم «داعش» في سوريا والعراق.

28 - 3 فبراير 2015

فجر مسلحون مجهولون خط الغاز المار بمنطقة «الطويل» جنوب شرق مدينة العريش، فيما أشارت مصادر أمنية لقيام مسلحين مجهولين بتفجير خط الغاز عن طريق وضع عبوات ناسفة أسفل الخط ثم تم تفجيره عن بعد.

29 - 8 فبراير 2015

أفاد شهود عيان بمنطقة «الطويل» جنوب شرق مدينة العريش بأن انفجارًا كبيرًا قد سمع؛ ناتج عن تفجير أنبوب خط الغاز الواصل إلى المملكة الأردنية، فيما لم ينتج عنه تصاعد لألسنة اللهب لتوقف ضخ الغاز فيه منذ فترة.

30 - 31 مايو 2015؛

ذكرت المصادر الأمنية بشمال سيناء أن خط الغاز تم تفجيره غرب مدينة العريش بالقرب من «قرية الميدان»،باستخدام تقنية زرع عبوة ناسفة مع تفجيرها باستخدام ميقاتي، وهو خط الغاز الواصل للمدينة الصناعية بوسط سيناء.

أولى ضربات الدم على أرض سيناء

تفجيرات طابا 2004:

افتتح (تنظيم التوحيد والجهاد) بقيادة الدكتور خالد مساعد عملياته الإرهابية في سيناء بالتخطيط للقيام بثلاث ضربات متزامنة في منطقة طابا ونويبع بجنوب سيناء، وقد وقع أول الانفجارات قرابة الساعة 21:45 من ليل الخميس 7 أكتوبر في فندق هيلتون طابا، حيث انفجرت سيارة مفخخة قرب واجهة الفندق أطاحت بالجناح الأمامي مما أدى إلى إحداث دمار كبير بجسم المبنى وسقوط ضحايا قُدِّر عددهم بنحو 140 شخصًا ما بين قتيل ومصاب من نزلاء الفندق من أصل 820 شخصًا، كانوا موجودين داخل الفندق لقضاء إجازة العطلات المصرية احتفالًا بذكرى انتصار حرب أكتوبر، والإسرائيلية إجازة عيد العرش أو «المظلة»، أعقب هذا الانفجار الكبير هجومان مماثلان في مخيمي البادية وجزيرة القمر بالقرب من مدينة نويبع (جزيرة الشيطان - رأس سلطان) أوقعا مزيدًا من الضحايا، ليرتفع عدد من أُودِيَ بحياته إلى ما لا يقل عن 35 شخصًا وإصابة أكثر من 150 بجراح متوسطة وخطيرة أغلبهم من الإسرائيليين.

تدفق السياح الإسرائيليون صباح الجمعة على «نقطة عبور طابا» بين مصر وإسرائيل للعودة إلى بلادهم وقد تجهمت وجوههم التي بدت عليها علامات الذعر والتعب، شهد هذا الصباح تدافع عشرات من السيارات الإسرائيلية التي تعرف من لوحات أرقامها الصفراء مزدحمة بالسياح المتعبين، أمام نقطة عبور طابا التي تجتازها خمس سيارات في الدقيقة الواحدة في الأحوال الطارئة، في حين كان الرئيس المصري حسني مبارك قد لبى طلب رئيس مجلس الوزراء

الإسرائيلي آرييل شارون فوافق على عبور سيارات الإسعاف لنقل الضحايا إلى «مستشفى يوسيفتال» في إيلات، فضلًا عن السياح الراغبين بالعودة عن طريق نقطة العبور التي أغلقت مبدئيًّا منذ وقوع التفجيرات، وأقامت أجهزة الأمن المصرية طوقًا أمنيًّا وأبقت الصحفيين بعيدًا عن طابا، وفي بيان مقتضب حملت وزارة الداخلية المصرية «عناصر مشبوهة» لم تحدد هويتها مسئولية التفجيرات التي تبنتها منظمة «الجماعة الإسلامية العالمية»المجهولة في اتصال هاتفي بوكالة فرانس برس في القدس، أما وزير الخارجية الإسرائيلي «سيلفان شالوم» فقد اتهم تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن بالوقوف وراء التفجيرات.

أعلنت الشرطة المصرية فجر الجمعة أن السلطات المصرية أقامت حزامًا أمنيًّا بعمق 10 كم على طول الحدود الإسرائيلية-المصرية في الأماكن التي وقعت فيها الانفجارات بمنطقة طابا، كما أضافت أن الطرق المؤدية إلى أماكن الانفجارات في (طابا - 450 كم جنوب شرق القاهرة) و(نويبع - 470 كم جنوب شرق القاهرة) قد أغلقت، وأن الطريق المؤدي إلى منتجع (شرم الشيخ - 500 كم جنوب شرق القاهرة) أغلقت أيضًا مع تشديد التدابير الأمنية في مطاري القاهرة وشرم الشيخ الدوليين.

بعد أيام قليلة من هذه الافتتاحية المرعبة أعلنت مجموعة تطلق على نفسها اسم «كتائب التوحيد الإسلامية» مسئوليتها عن هذه الانفجارات، وجاء في البيان المنشور على موقعها على الإنترنت «منتدى الإصلاح» ما نصه.. «قام أربعة من إخوانكم الاستشهاديين بتنفيذ هذه العملية البطولية، على الرغم من الإجراءات الأمنية المشددة وقاموا باختراق وكر من أوكار الدعارة والفساد وقتلوا المئات من العلوج» وقالت الجماعة إنها شنت الهجوم للثأر «للشيخ أحمد ياسين» زعيم حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) الذي اغتالته إسرائيل في مارس من نفس العام، وتوعدت بأنه «ما هو إلا أول طلقة مباشرة في وجه اليهود حيث إن ضرباتنا لن تتوقف حتى إخراج هؤلاء الكفار من

أرض الإسلام» وأكد البيان أن «عدد القتلى هو أكثر بكثير من العدد المعلن عنه في وسائل الإعلام وننبه المسلمين من عدم الانخداع بالروايات الإعلامية الكاذبة»، وكعادة تلك العمليات الإرهابية الكبيرة وتضارب بيانات المسئولية عنها جرى اتصال هاتفي مع «وكالة فرانس برس في القدس» أعلن فيه متحدث مجهول تبني منظمة غير معروفة تطلق على نفسها اسم «الجماعة الإسلامية العالمية» مسئوليتها عن التفجير الذي استهدف فندق هيلتون طابا، وقال «إن الجماعة الإسلامية العالمية تعلن مسئوليتها عن تفجير فندق طابا وذلك انتقامًا للشهداء الفلسطينيين والعرب الذين يسقطون في فلسطين والعراق».

لكن ما فككت شفرته أجهزة الأمن المصرية فيما بعد أن من قام بتنفيذها هو (تنظيم التوحيد والجهاد) الذي كان يقوده الطبيب خالد مساعد، وهو التنظيم الذي غير اسمه أكثر من مرة حتى استقر على «التوحيد والجهاد» وهو من كان يشكل خلاياه داخل شمال ووسط سيناء في هذا التوقيت المبكر، وثبت من التحريات والتحقيقات التي أجريت في هذه الواقعة الثلاثية أن الذين خططوا للعملية قائد التنظيم خالد مساعد والمجموعة القيادية التي تضم سالم الشنوب المسئول العسكري وناصر خميس الملاحي وعيد سلامة الطراوي وحماد جميعان ونايف إبراهيم الديب، وبعد تنفيذ التفجيرات هرب بعض أعضاء التنظيم إلى المنطقة الصحراوية المجاورة لمدينة رفح قرب الحدود مع إسرائيل، بينما اختبأت المجموعة الثانية في جبل الحلال بوسط سيناء فيما كانت خلية الإسماعيلية التابعة لنفس التنظيم لا تعرف أن التنظيم الذي تنتمي إليه هو منفذ تلك التفجيرات التي زلزلت صحراء سيناء الهادئة.

تفجيرات شرم الشيخ2005:

ما يزيد على تسعة أشهر بقليل هي المدة الزمنية التي فصلت ما بين العملية الأولى لتنظيم (التوحيد والجهاد) وما بين إعداده للعملية الثانية التي وصفت بالأسوأ والأعنف في تاريخ سيناء، بل وفي تاريخ أجهزة الأمن خلال

مواجهتهـا مع العمليات الإرهابية مما اسـتتبع إقالة معظـم القيادات الأمنية في شـمال وجنوب سـيناء مباشرة بعد تلك العملية المروعة، خاصة مع عدم تمكن أجهـزة الأمن من الوصول إلى الخيوط الأساسـية للتنظيم بعـد تفجيرات طابا ونوفمبـر 2004م وتمكن التنظيم من ممارسـة حالة «كمون إيجابي» بعيدًا عن أعين الأمن، مكنته من تدعيم صفوفه بالعديد من العناصر الجديدة ثم الدفع بهم إلى قطـاع غزة عن طريق الأنفاق، لتلقي تدريبات نوعيـة بمنطقة «دير البلح» على التعامل مع العبوات الناسـفة وطرق تجهيز وتفخيخ السـيارات بالمفرقعات، في نفـس التوقيت الذي قام فيـه التنظيم بتدبير كمية لا يسـتهان بها من المواد التي يتم إعداد العبوات بها؛ بعضها من مهربي مادة «التي إن تي» من المحاجر العاملة في سـيناء، والبعض الآخر - فضلًا عن بقية التجهيزات - من داخل قطاع غزة ليصبح التنظيم بدرجة جاهزية تؤهله للقيام بضربته الثلاثية مرة أخرى.

تزامُنًـا مع احتفال مـصر بعيدها القومي لثورة 23 يوليو كـما اعتاد التنظيم أن يختـار توقيت تنفيـذ عملياته؛ ففي الواحدة و15 دقيقـة من صباح هذا اليوم ضربت مدينة شرم الشـيخ ثلاثة تفجيرات متتاليـة، أوقعت عددًا من الضحايا تجـاوز 85 قتيلًا ونحو 200 مصاب من المصريين والأجانب، حيث سُـمع دوي الانفجارات التي هزت مدينة السلام والجمال لتبدد الأمان وتلطخ وجه المدينة بالدمـاء والدمار، تناثرت أشـلاء الضحايا وسـالت الدمـاء البريئة وامتزجت بصرخات الفارين من الجحيم واسـتغاثات المصابين ورائحة الموت التي عبأت المكان، وتحولت السيارات الفارهة إلى بقايا حطام متفحم يشهد على العمليات التي اغتالت الأبرياء وحصدت الأرواح دون تفرقة.

الانفجـار الأول الـذي أصـاب مدينـة شرم الشـيخ كان بما يشـبه الصدمة والزلزال المدمر حدث في الواحدة و15 دقيقة تقريبًا، واستهدف السوق التجارية القديمة بواسـطة عبوة ناسـفة كبيرة من المتفجرات داخل سـيارة توقفت وسط طابـور من السـيارات قبل نقطة كمين الشرطـة الداخلة إلى السـوق بحوالي 10

أمتـار فقط، وفجأة دوى الانفجار ليطيح بكل من حوله من البشر والسـيارات والمنشآت حتى إن قوته التدميرية امتدت لأكثر من كيلو متر تقريبًا، محدثًا حفرة بعمـق مـتر ونصف المتر وعرض 4 أمتـار فضلًا عن تطاير السـيارة المتفحمة إلى أكثـر مـن 6 أمتار فـوق الأرض، تناثـرت أجزاء السـيارة تمامًا من شـدة الموجة التفجيرية ولم يعثر سـوى على شاسـيه السـيارة فقط، قال شـهود العيـان إنه قد شـوهدت الأشـلاء والقطع الآدمية متناثرة بالمكان، فالانفجار استهدف منطقة السـوق القديمة «البازار» التي تشـهد في هذا التوقيت من اليوم لحظات الذروة مـن المترددين عليها بعـد منتصف الليل للتنـزه والشراء، وأشـارت المعلومات الأوليـة والمعاينـات الفنيـة إلى أن السـيارة المفخخة كانت تحمـل كمية تصل إلى نصـف طن مـن المتفجرات وتحمل لوحـات معدنية جمرك طابـا، وأن الانفجار أسـفر أيضًا عن احتراق وتحطيم نحو 80 سـيارة بين ملاكي وأجرة وأكثر من 50 محلًا تجاريًا.

ومـن الـضروري الإشـارة إلى أنـه مـع نجـاح هـذه العمليـة هنـاك ثلاثة سـيناريوهات لهـذا الانفجـار الإرهـابي، أولهـا أن قائـد السـيارة المفخخـة قد اسـتهدف تفجـير السـيارة بمنطقة السـوق التجارية التـي تشـهد كثافة بشرية عالية في هذا التوقيت، وأنه قد حسـم أمره مسـبقًا بقرار تفجيرها وسـط طابور السـيارات المتوقفـة عـادة عند مدخـل السـوق، السـيناريو الثاني يرجـح قيام الإرهـابي قائد السـيارة بتفجيرها في هـذه المنطقة قبل مـروره على كمين شرطة بمدخل السـوق ربما خوفًا من كشف أمره، والسيناريو الثالث يحتمل أن يكون في تخطيطـه قاصدًا أحد المنتجعات السـياحية بمنطقـة خليج نعمة كما حدث في الانفجاريـن اللذيـن أعقبـا ذلك، وأن التفجـير في هذه المنطقة قـد وقع بطريق الخطأ لسبب أو لآخر.

الانفجار الثـاني وقـع بعـد نحو 5 دقائـق تقريبًا مـن الانفجـار الأول وقد اسـتهدف «فندق غزالة جاردن» أحد المنتجعات السـياحية الفاخرة على خليج

نعمـة، وربـما ما تعرض له من تفجير في هذا العمل الإرهابي يشـبه إلى حد كبير نفس سـيناريو تفجـير فندق هيلتون طابا في أكتوبر 2004م، باسـتخدام سـيارة مفخخة تحمل شحنات الموت والدمار؛ فوَفْقًا لروايات الشهود قدمت السيارة مـن اتجاه مطار شرم الشـيخ إلى وسـط المدينة، حيث انحرفـت إلى فندق غزالة وعندمـا اقتربت من الفنـدق انطلقت بسرعة فائقة لتقتحـم الواجهة الزجاجية للفنـدق وتسـتقر في قاعـة الاسـتقبال، في ثـوان قليلة تنفجـر السـيارة بالعبوة الناسـفة لتتطاير حوائط المبنى ونوافذه وتتساقط الأسقف والمنشآت الداخلية، ويتحـول المبنى الجميل إلى حطـام وركام فوق عدد كبير من النزلاء والعاملين، شـظايا الانفجار تطايرت لمسافات بعيدة اخترقت المباني المجاورة لموقع الفندق وتجاوزت الجدران، لتحدث عددًا غير مسـبوق من الإصابات من جراء العبوة التي تجاوزت النصف طن من المواد شديدة الانفجار.

الانفجـار الثالث وقع بعد دقائق معـدودة لا تتجاوز ثلاث أو أربع دقائق، ليـدوي الانفجار الإرهابي الثالث لكن هذه المرة كانت العبوة الناسـفة شـديدة الانفجـار داخـل الجراج الخـاص بمنطقة خليـج نعمة، أمـام المراكـز التجارية بالمنتجع السـياحي عند المدخل المزدحم بكثافة سـيارات وأشخاص تشبه ما هو موجود بالسـوق التجـاري في التفجير الأول، ليحطم الانفجـار عددًا كبيرًا من السيارات والباصات السياحية وسط أصوات انفجارات متتالية شديدة أحدثت عددًا من الحرائق بين السـيارات المتوقفة، وتحول المشـهد سريعًا إلى سـحب من الدخان الكثيف غطت سـماء المنطقة بالأدخنة السـوداء في ليلة لم تشهدها المدينة من قبل لتسود حالة من الهلع والذعر وسط رائحة الموت والدماء.

ذكر مسئولون حكوميون بعد بضعة أيام من التفجيرات أن عدد الضحايا بلغ 64 قتيلًا، لكن مصادر المستشـفيات ذكرت أن عدد القتلى بلغ 88 قتيلًا وأن معظم القتـلى والجرحى كانوا من المصريين، إضافة إلى 11 بريطانيًّا، 6 إيطاليين، ألمانيـين، 4 أتـراك، تشـيكي واحـد، وواحـد من فلسـطينيي 48 يحمل الجنسـية

الإسرائيليـة، وأمريكـي واحـد، الإصابات الأخـرى كانت لـزوار أجانب من فرنسـا، وأوكرانيا، وهولندا، وإسبانيا، وروسـيا، والكويت، وقطر، فضلًا عن المصريين من الزوار والمقيمين.

مجموعة أسـمت نفسـها «كتائب عبد الله عزام» تابعـة لتنظيم القاعدة أول مـن أعلنت مسئوليتها عن الهجوم الإرهـابي، جاء ذلك عـلى موقع إليكتروني وعنونـت ذلك بقولها: (المجاهدون اسـتهدفوا فندق غزالة جاردنز والسـوق القديمـة في شرم الشـيخ) كما اعترفت في البيان بصلاتهـا بالقاعدة، لكن أجهزة الأمـن المصرية كان لديها تأكيد معلومـاتي أعلنته بأن من قاموا بالتفجيرات هم مسـلحون من ذات المجموعـة التي قامت بتفجيرات طابا قبل شـهور مضت، وأن هذه المجموعة التي تُسمى «كتائب عبد الله عزام» قد تكون أحد التنظيمات الموجودة بقطاع غزة، والتي قد تكون قد قدمت دعمًا لوجيستيًّا للتنظيم المصري الذي نفذ العملية.

مـا كان لـدى الأجهزة الأمنية بعد أيام من هـذا العمل الإرهابي - وهو ما تأكدت صحته فيما بعد - أن تنظيم (التوحيد والجهاد) قد عاود نشاطه من جديد وخطط لتفجير المناطق السياحية في مدينة شرم الشيخ، وقام قائد التنظيم خالد مسـاعد والمسئول العسكري سـالم الشنوب ونصر خميس الملاحي وعيد سلامة الطـراوي بالتخطيـط لتفجيرات شرم الشـيخ، وذلك في مايـو 2005م، وكلفوا أعضـاء التنظيـم بسرقة عدد من السـيارات وجلب المواد المتفجـرة من المناطق الجبلية لتنفيذ التفجيرات الجديدة من دون الإفصاح عن مكانها.

واختـارت المجموعة القيادية المتهم عيد سـلامة الطـراوي للإشراف على تنفيـذ تفجيرات شرم الشـيخ التي تحدد لهـا يوم 23 يوليو 2005م وهي مناسـبة وطنيـة في ذكرى قيـام ثورة يوليو التـي أطاحت بالنظام الملكـي في مصر، وقام المـشرف عـلى العمليـة الطـراوي يرافقه ثلاثـة عنـاصر تتخذ الأسـماء الحركية شـافعي وسـامي وحنفي باسـتطلاع المدينة واختيار أماكن التنفيذ، وفي الموعد

المحدد توجهوا للمدينة عبر الدروب الجبلية، وتوجه الانتحاريون الثلاثة داخل المدينة ليفجروا أنفسهم في فندق غزالة وكافتيريا يرتادها السياح ومنطقة تجارية أخرى، بينما عاد المشرف على العملية يرافقه 4 عناصر إرهابية إلى مدينة العريش لإطلاع قائد التنظيم على ما حدث، وهربوا جميعًا بعد ذلك في صحراء وسط سيناء.

تفجيرات دهب 2006:

اختيار تاريخ ذكرى مناسبة وطنية عاد ليكرر نفسه في عملية تفجيرات السوق التجاري لمدينة دهب السياحية، فقد تم عشية احتفال مصر بذكرى تحرير سيناء (25 إبريل) استهداف مطعمين ومتجر من قبل مجموعة إرهابية، وقد كشف تقرير أمني صدر بعد شهور من الحادث عن التفاصيل الكاملة للعمليات الإرهابية التي شهدتها منطقة دهب والجورة في الرابع والعشرين من إبريل، وأوضح التقرير أن هذه العمليات نفذتها عناصر تنتمي إلى جماعة (التوحيد والجهاد) التي قادها الإرهابي نصر خميس الملاحي، وأن المنفذين الثلاثة الذين لقوا مصرعهم في التفجيرات هم: أحمد محمد الكريمي، ومحمد عبدالعزيز نافع، وعطا الله القرم، وقد ألقت أجهزة الأمن القبض على 22 إرهابيًّا من المتورطين في التفجيرات بينما لقي سبعة إرهابيين مصرعهم بينهم قائد الجماعة في المواجهات الأمنية، وتبين استخدام الإرهابيين مواد متفجرة من مخلفات الحروب السابقة، وأظهرت اعترافات المقبوض عليهم اضطلاع عناصر فلسطينية أصولية بمد عناصر الخلية الإرهابية بالأموال، وبهاتف محمول مرتبط بشبكة الاتصالات الإسرائيلية، كما قامت هذه العناصر الفلسطينية بتدريب الإرهابيين على تصنيع المتفجرات واستخدام الأسلحة.

وأدلت عناصر المجموعة الإرهابية باعترافات مفصلة تضمنت قيام ثلاثة متهمين أشقاء - هم منير، وأيمن، ويسري محارب - بفتح قنوات اتصال مع العناصر الفلسطينية، ثم التقوا بهم داخل الأراضي المحتلة والعريش حيث

أبدى الفلسطيني تامر النصيرات استعداده للمشاركة مع هؤلاء الإرهابيين في أي عمليات عدائية داخل مصر، وبعد ذلك سعى الإرهابي نصر خميس إلى تسفير الانتحاريين الثلاثة منفذي تفجيرات دهب إلى قطاع غزة لتلقي التدريبات على الأسلحة والتفجيرات، وجاء بالتقرير المشار إليه أن الإرهابي يسري محارب أدلى باعترافات خلال التحقيقات عن دور العناصر الفلسطينية وقال: إن هؤلاء الفلسطينيين هَنئوا قيادة المجموعة الإرهابية عقب وقوع تفجيرات دهب، وأشار محارب في اعترافاته إلى أن الفلسطينيين دفعوا 1500 دولار وعشرة آلاف جنيه لمنفذي التفجيرات، وأن هذه الأموال جاءت من حصيلة بيع مشغولات ذهبية ومن الأموال التي تم جمعها كتبرعات لمساعدة أسر الشهداء الفلسطينيين، كما ذكر أن الانتحاريين الثلاثة منفذي تفجيرات دهب دخلوا إلي المنطقة صباح يوم الحادث في24 إبريل داخل سيارة نصف نقل محملة بالخضراوات وكانت المواد المتفجرة بحوزتهم، وقد أخفوها في حقائب يد هاندباج ثم مكثوا داخل محل بقالة بالمنطقة إلى أن حان موعد تنفيذ العملية الإرهابية فقاموا بتنفيذها.

في تمام الساعة الخامسة والربع مساء ضربت المنطقة ثلاثة تفجيرات متوالية في مطعمي «نيلسون - علاء الدين» بالإضافة لمتجر «غزالة»، أودت بحياة 23 شخصًا وجرح 62 آخرين معظمهم مصريون كانوا يقضون إجازاتهم بالإضافة إلى ثلاثة أجانب بينهم صبي ألماني، أما المصابون فكان بينهم ثلاثة دانماركيين وثلاثة بريطانيين وإيطاليان وألمانيان وفرنسيان وكوري جنوبي ولبناني وفلسطيني وأمريكي وإسرائيلي وأسترالي، وتوقيت التنفيذ عادة ما تشهد فيه هذه المنطقة ازدحامًا للسائحين ولزوار المدينة بشكل عام.

أوضحت اعترافات الإرهابي محمد عبدالله أبو جرير أن الملاحي كان الرأس المدبر لهذه التفجيرات، وقال إن الملاحي استعان بكل من أحمد مصلح وعبدالله سالم لاستقطاب بقية الإرهابيين كما أكدت اعترافات باقي الإرهابيين

عـن أن الإرهـابي نصر خميـس الملاحي كان قد تمكـن من إعـادة تكوين هيكل جديـد لجماعـة التوحيد والجهـاد، حيث جمع 40 مـن العناصر الهاربـة وأعدهم فكريًّـا ونفسـيًّا وبدنيًّـا وأقنعهم بفرضيـة الجهاد وشرعية الاستشـهاد بزعم أن مؤسسات الدولة على الكفر وأن قياداتها تتحالف ضد الإسلام.

مطار الجورة 2006:

بعـد الحـادث الإرهـابي السـابق في مدينة دهـب بيومين مباشرة شـهدت منطقة الجورة بالشيخ زويد بشمال سيناء في 26 إبريل 2006م انفجارين إرهابيين نفذهمـا انتحاريان، حيث اسـتهدف الأول سـيارة للقوات متعددة الجنسـيات قـرب مطار الجـورة لكن الانتحاري فجَّر نفسـه قبل الاقتراب من السـيارة مما أدى لإصابتها بتلفيات جسـيمة بينما لم يُصَبْ أحد من مسـتقلِّي سـيارة القوات متعددة الجنسـيات، واستهدف الانفجار الثاني الذي نفذه انتحاري آخر سيارة شرطة يسـتقلها مأمور الشـيخ زويـد وبعض أفـراد الشرطة كانـوا في طريقهم لمعاينـة الحادث الأول، ولم يسـفر الانفجار عن إصابة أحد مـن أفراد الشرطة، وقـد انتقلت أجهزة الأمن لموقع الانفجارين حيث تم جمع أشـلاء الانتحاريين وعثر على أجزائهما العلوية سليمة.

التحقيقـات وشـهود العيان كشـفوا أن الحادث الأول وقـع نحو العاشرة والنصف صباحًا، عندما كانت سيارة تابعة للقوات متعددة الجنسيات خارجة من معسكر الجورة، وعلي طريق تجمع أبوزماط قرب مطار الجورة فوجئ سائق السـيارة بسـيارة أخرى نصف نقل تسـير أمامه وتعترض طريقـه وأجبرته على التهدئة من سرعته، وفجأة نزل منها شخص اندفع نحو سيارة القوات الدولية لمحاولـة تفجيرها ولكـن العبوة الناسـفة انفجرت قبل وصوله للسـيارة، وقد أسـفر الانفجار عن تمزق جثة الانتحاري إلى أشـلاء بينما أصيبت مقدمة سيارة القوات الدولية بتلفيات جسـيمة، ولم يصب سـائقها أو أحد بداخلها بأي أذى وقد تم على الفور إخطار قوات الشرطة المصرية بالحادث.

استقل العميد محمود الزموط مأمور شرطة الشيخ زويد فور إخطاره بالعملية الإرهابية سيارة الشرطة مصطحبًا عددًا من أفراد الشرطة لمعاينة الحادث، وقبل الموقع بنحو 2 كيلو متر شاهد مأمور الشيخ زويد شخصًا آخر يستقل دراجة هوائية عادية يندفع نحو سيارة الشرطة المصرية مرددًا: «الله أكبر.. الله أكبر»، وعلى الفور أيقن المأمور أنه إرهابي يستهدفهم فتوقف بالسيارة وأمر أفراد القوة المرافقة له بسرعة مغادرة السيارة والاحتماء بالسواتر الرملية، قبل اصطدام الانتحاري بسيارة الشرطة حيث انفجرت العبوة الناسفة به وفرقت جسده وأصابت سيارة الشرطة بتلفيات متوسطة، ولم يصب المأمور أو الشرطيان اللذان كانا بصحبته في السيارة بأي أذى.

انتقل أحمد عبدالحميد محافظ شمال سيناء وقيادات أمن المحافظة إلى موقع الانفجارين، كما انتقل فريق من نيابة شمال سيناء إلى موقع الحادثين للمعاينة، حيث تم جمع أشلاء الانتحاريين وتبين تمزق الأطراف العلوية والسفلية وبعض أجزاء الجذع، بينما وجدت الأجزاء العلوية بما فيها الرأس والوجه سليمة، وقد تبين من المناظرة المباشرة أن ملامح الانتحاري الأول تميل إلى الأسود الداكن وغير ملتح ويرجح أنه كان يحيط نفسه بحزام ناسف، بينما كان واضحًا على ملامح الانتحاري الثاني الملامح البدوية وهو كثيف الشعر، قامت بعدها أجهزة الأمن باستدعاء شيوخ القبائل ورموز البدو وعرض وجهي الإرهابيين عليهم في محاولة للتعرف على شخصيتيهما، أجهزة الأمن رجحت وقتها أن يكون أحد المنفذين للعمليتين هو الإرهابي نصر خميس الملاحي من منطقة وسط سيناء ومن أتباع القيادي سالم الشنوب، ويعد من المطلوبين الذين شاركوا بدور رئيسي في تفجيرات طابا وشرم الشيخ وربما تفجيرات دهب أيضًا التي تمت قبل 48 ساعة من هذه العملية الإرهابية وكانت تجري ملاحقتهم، وقد تبين صحة تلك التوقعات الأمنية بأن نصر خميس الملاحي هو من نفذ العملية التي استهدفت سيارة القوات الدولية بالقرب من مطار الجورة.

ركزت جماعة (التوحيد والجهاد) في نهجها على الإعداد للجهاد ضد القوات المشاركة في احتلال العراق 2003م خاصة الولايات المتحدة، إلى جانب إسرائيل وذلك كرد فعل على ما يحدث ضد الفلسطينيين، كما أن فكرهم ركز على ضرب القوات متعددة الجنسيات انتقامًا من دولها، كما سبق أن قاموا بعمليات رصد لبعض رجال الشرطة في محافظة شمال سيناء، ووَفْقَ المعلومات التي توافرت للأجهزة الأمنية فيما بعد تلك العمليات الإرهابية فإن خلايا الجماعة تقوم على أساس عدم معرفة بعضهم البعض، واستخدام أسماء حركية يتم تغييرها كل فترة من الوقت، مع ربط عيون العناصر عند مقابلة قياداتهم لضمان عدم الإرشاد عنهم في حالة القبض عليهم أو عن أماكنهم التي عادة ما تكون المواقع التي يتم فيها تصنيع العبوات المتفجرة ولعدم تعرف العناصر على قادة الصف الأول.

اجتياح الحدود 2008:

كل السوابق تقول إن حركة حماس تستهدف بشكل مباشر السيادة المصرية قبل ثورة يناير 2011م وبعدها، ودور الحركة في الاجتياح الكبير للحدود المصرية في يناير 2008م ما زالت تحيطه عشرات من علامات الاستفهام والريبة، فقد استخدمت الحركة مئات المساجد لتعبئة الغزاويين ضد مصر، واتهامها بالمشاركة في خنق القطاع وحصاره، وقادت حملة تحريض جبارة انتهت باجتياح 100 ألف غزاوي للحدود المصرية، وشاركت الحركة وكتائبها في هدم الجدار الفاصل بالصواريخ واللوادر.

وعلى امتداد عشرة أيام من الاجتياح ارتكبت الحركة خطايا لا تغتفر، فقد رفعت أعلام حماس على المؤسسات والمبانى المصرية بديلًا للعلم المصري، ودخل أعضاء الحركة التابعون للأجهزة الأمنية الحمساوية بأسلحتهم من الحدود المصرية وتجولوا بها في مدن سيناء، وتواطأت الحركة في النصب على التجار المصريين في رفح والشيخ زويد والعريش واشتروا أطنانا من السلع بدولارات مزيفة، وأثناء ذلك الاجتياح المريب قتل جندي مصري على أحد

أبـراج المراقبـة برصـاص أعضـاء كتائـب عزالدين القسـام، سـال دم الجندي المصري أحمد شـعبان على الرمال أثناء أدائه واجبه في تأمين الحدود رغم رفضه توجيـه سـلاحه إلى الفلسـطينيين، وتوصلـت تحريـات الأجهـزة المصريـة إلى الفاعـل، وأبلغـت حركة حماس لكنها كعادتها ماطلت وسـوَّفت وتواطأت مع القاتل رفضًا لتسليمه لمصر.

وفي هـذا التاريخ تعامل حسـني مبـارك مع الأمر بأقـصى درجات التعقل الممكـن، وأصدر تعليماتـه المباشرة لكل الأجهزة الأمنية للتعامل بهدوء شـديد مـع الموقـف، ووضع مـع عمر سـليمان مدير المخابـرات خطة احتـواء صارمة لإعـادة الأمـور إلى نصابهـا وعـودة كل من دخل الحـدود دون أي خسـائر في الأرواح الفلسـطينية، وكادت الأمور تنفلت بالفعـل لولا الأداء الحرفي المتميز للأجهـزة الأمنيـة - في هذا الوقـت التي كانت لا تزال تمسـك في يديها بخيوط اللعبة في سيناء.

الطـرح الشـيطاني عند محطة العام 2008م الذي حمـل متغيرًا جديدًا تمثل في دفـع وتحريض مباشر قامـت به «حركة المقاومة الإسـلامية - حماس» لاجتياح أهـالي القطاع لثلاث مدن مصرية، هي على التوالي من الشرق للغرب، رفح ثم الشيخ زويد حتى الوصول إلى مدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء، وهو سـيناريو تكرر - للمفارقة - بالاجتياح المسلح فجر يوم التاسع والعشرين من ينايـر في العـام 2011م بعد سـاعات معدودة من أحداث جمعـة الغضب، حيث فوجئـت مدينـة رفح بمجموعة ضخمة من المليشـيات المسـلحة تجتـاح المدينة ليـلًا لتدمر كل مظاهر الدولة بها وعلى رأسـها قوات الأمن المحدودة الموجودة بالمدينة، ومنها إلى مدينة الشـيخ زويد لتكرر السـيناريو وتستهدف أيضًا قوات الأمـن ومبـاني جهـاز الدولـة الإداري ومقـر الحـزب الوطني الحاكـم في هذا الوقـت، وكان هـذا الهجـوم لحظـة اصطياد للنظـام وهو يترنـح تحت ضربات ميدان التحرير بالقاهرة.

المعركة المنسية

منطقـة شرق العريش.. هكذا يطلق أهالي سـيناء على المنطقة التي تبدأ من نهايـة حـدود مدينة العريـش الشرقية وحتى الشريط الحـدودي الفاصل ما بين مـصر وقطـاع غزة في جـزء منه، وبين إسرائيـل في جزء آخر منـه، وتقع في هذه المنطقـة مدينتان على سـاحل البحر الأبيض المتوسـط هما الشـيخ زويد ورفح، ويمـر خلالهما الطريق الدولي السـاحلي القادم من أقـصى الغرب بداية من ضفة قنـاة السـويس الشرقية مرورًا بالعريـش ممتدًّا حتى بوابة رفـح الحدودية، ومن خلـف المدينتـين ظهير صحراوي مفتوح وممتد حتى يصل إلى وسـط سـيناء في منطقـة المضايق، ويضم هـذا الظهير الصحراوي مجموعـة متناثرة وصغيرة من القـرى البدويـة ومجموعـة أهم مـن النقاط الحاكمـة لتلك المنطقـة مثل الجورة وجبل الحلال والقصيمة والحسنة.

هذه المنطقة السـالف ذكرها فقدت مظاهر سـيطرة الدولـة المصرية عليها اعتبـارًا مـن صباح يـوم 29 يناير عـام 2011م، أي في اليوم التـالي مباشرة وعلى مسـافة سـاعات محدودة لما سـمي «بجمعة الغضب» الذى كانت أحداثه تدور في القاهرة والإسـكندرية والسـويس، واختص هذا اليوم شمال سيناء بأحداث خاصـة بها دارت في الليل وفي السـاعات الأولى من يوم 29 يناير، فمباشرة بعد انتهاء خطاب الرئيس الأسـبق مبارك الذي تم بثه تلفزيونيًّا في السـاعة الأخيرة مـن أحـداث يوم جمعة الغضب، وقـع هجوم مباغت ودارت معـارك عنيفة ما بـين مجموعـات مسـلحة - لم يكـن معلومًا هويتهـا في هذا التوقيـت - وما بين قـوات الشرطـة الموجودة في هـذه المنطقة، والمعلـوم أن الشرطـة المصرية تقوم فيهـا بـدور قوات الجيـش وَفْقًـا لقيود ونصـوص الملاحق الأمنية لـ«معاهدة

كامب ديفيد» التي تحدد هذه المنطقة بمسمى المنطقه (ج) وهو المقابل لها على الجانب الآخر داخل الأراضي الإسرائيلية المنطقة (د) والخاضعة لنفس التقييد في وجود القوات العسكرية، ويقتصر وجود قوات الجيش بأسلحته على وجود رمزي مقصور على نقاط المعابر الحدودية (رفح - كرم أبوسالم) ولهذا كانت قوات الشرطة تقوم بمهمة التأمين الكامل في هذه المنطقة ذات الطبيعة الخاصة. أسفرت المعارك الليلية الشرسة والمفاجئة عن تدمير جميع المواقع الشرطية الموجودة في المدن والنقاط الرئيسية وأهمها وأكبرها الشيخ زويد ورفح المدينتان الساحليتان، وانسحاب قوات الأمن غربًا حتى الوصول إلى مدينة العريش للاحتماء بتحصيناتها وكثافتها السكانية من وابل الهجوم غير المتوقع. وقد فسرت هذه المعركة الإرهابية الطويلة في هذا التوقيت على أنها أحد مظاهر الغضب والاحتجاج ضد جهاز الشرطة اتساقًا مع أحداث ثورة يناير في بداياتها، وإن كانت الصورة في مدن سيناء قد بدت أشد قتامة وأعنف وقعًا بكثير مما كان يحدث بالمدن الأخرى، وظن أيضًا في حينه أن الأمر موقوت بتغير الأحداث ووصول مسار الثورة إلى مستقر لها يعاد بعده ترتيب الأوضاع وهو ما لم يحدث ولم يرتب شيء، فخلال انقضاء الثمانية عشر يومًا - مدة أحداث الثورة بالتحرير وحتى تنحي مبارك - زاد الوضع تفاقمًا، وطرد من هذا المكان قسريًّا كل ما يمثل مظهرًا من مظاهر الدولة، بداية من مقارِّ الحزب الوطني إلى الوحدات الصحية ومراكز الشباب والرياضة ودورالثقافة وما شابهها من مختلف الأجهزة الخدمية التي تدل على وجود دولة في هذه المدن الصغيرة، وهذه الأجهزة الخدمية يعمل بها في الأغلب الأعم من هم من غير أبناء تلك المدن فالمعظم مغتربون، وهو ما عجل بانسحابهم سريعًا إلى مدينة العريش، لتخرج تلك المنطقة عن نطاق الدولة ويبقى هناك وجود شاحب لقوات الأمن الموجودة على المعابر والمكلفة بتأمين الشريط الحدودي في موقعها كالجزر المنعزلة في بحر واسع من المخاطر يحيطها من الاتجاهات كافة.. وتجري في النهر

مياه كثيرة صاخبة في بداية المرحلة الانتقالية وتتعدد الحوادث والجميع منشغل بما يحدث في العاصمة من ترتيبات سياسية، لتتلقى هذه المنطقة من الضربات ما يقلب الأوضاع رأسًا على عقب، فوصول السلاح القادم من المخازن الليبية التي فتحت على مصاريعها مباشرة بعد سقوط نظام القذافي وتدفق إلى سيناء في سرعة لافتة، - أخل بموازين القوة بصورة فادحة لتصبح كلمة هذه الجماعات المسلحة بالتعاون مع بعض العناصر القبلية هي العليا، ودعم ذلك التدفق السريع خلال أشهر معدودة لأعداد هائلة من محترفي العمل المسلح القادمين من خارج مصر (باكستان - أفغانستان - الشيشان - اليمن - ليبيا - تونس - ألبانيا - البوسنة) بالإضافة إلى المفرج عنهم من السجون المصرية وهم الأعضاء القدامى للتنظيمات الإرهابية، جاء هذا النزوح والتجمع السريع استغلالًا للطبيعة الجغرافية التي تعد مكانًا نموذجيًا لاستقبال هؤلاء الباحثين عن ملاذ آمن يناسب طبيعة عملهم، لتتغير المنظومة في سرعة وتسحب هذه الجماعات والتنظيمات التي تشكلت على الفور الكلمة والقوة والقرار من قبائل سيناء أصحاب المكان والأرض الأصليين، ويوضع على الأرض مسارات مغايرة لما كان سائدًا وينفتح الطريق إلى قطاع غزة في تداخل وتشابك للمصالح والمنافع المتبادلة والمتعددة.

وقائع وأحداث اليوم الطويل والثقيل في تاريخ سيناء وما تلاه من أحداث وردت في كثير من التقارير الأمنية واحتلت مكانًا بارزًا في شهادات مهمة أُدلي بها أمام رجال القضاء المصريين، وقد كان خروج تلك الحوادث إلى النور في عام الظلام من حكم الإخوان مغامرة خطيرة تحتاج إلى شجاعة نادرة.. وقد توافرت لدى كثيرين لا تعدمهم مصر في لحظات المحنة ووقت أن يدق ناقوس البطولة في الميدان، كان هناك من دفع حياته في سبيل قولة الحق وكشف المستور وكان على الجانب الآخر من لديه شجاعة واحترام العدل كي يحفظ ذلك في ذاكرة التاريخ داخل ملفات قضايا لن تسقط بالتقادم، ولذلك قد يكون مهمًّا ومفيدًا

إلقـاء الضوء على بعض مما تم ذكره من شـهادات رسـمية حول مـا أطلقنا عليه اسم (المعركة المنسية) ربما تكتمل الصورة أو جزء كاشف منها على الأقل......

اقتحام الحدود المصرية في 28 يناير 2011م:

ذكـر في جزء من محضر التحقيق الذي فتح بمعرفة المقـدم / محمد مبروك الضابط بقطاع الأمن الوطني بتاريخ 27 / 7 / 2013 الساعة 1.30م:

إيفـاد الإخـواني «محمد محمد البلتاجـي» إلى مدينة اسـطنبول التركية تحت زعـم المشـاركة في مؤتمـر نصرة غـزة، والـذي عقـد يومـي 22، 23/ 5/ 2009م واسـتغلاله ذلـك المؤتمر في عقد لقـاء تنظيمى مع أعضاء مجلس شـورى حركة حماس الفلسطينية، الذين أكدوا له خلال اللقاء على الآتي:

- أن أعضـاء حركة حماس أعطـوا البيعة لقيادة جماعة الإخوان المسـلمين بالبـلاد، وأنهـم تابعـون كحركـة حمـاس لجماعـة الإخـوان المسـلمين وملتزمون ببرنامج ومنهاج جماعة الإخوان.
- أن الانتـماء لجماعة الإخوان المسـلمين أحد الـشروط للانضمام لكتائب القسام.
- أن الطريـق إلى العمـل الجهـادي يجب أن يسـبقه الانخـراط في الأعمال الدعوية والتربوية وَفْقًا لمنهاج جماعة الإخوان.
- قيـام النظـام المـصري بالضغط عـلى حركة حمـاس للاسـتجابة لمطالب حركة فتح.

وذكر في جزء آخر منه:

علاقة حركة حماس بجماعة الإخوان المسلمين:

أمكـن مـن خـلال معلومـات مصادرنـا السريـة، والتـي أكدتهـا تحرياتنا الدقيقـة، قيـام قيادات جماعة الإخوان بإجراء تنسـيق واسـع النطاق مع حركة

حماس، خلال فترة ما قبل ثورة 25 يناير باعتبارها جناحًا من أجنحة التنظيم الإخواني لدعم ومساندة الجماعة على الصعيد العسكري داخل البلاد، حيث أمكن رصد العديد من تلك الاتصالات وذلك على النحو التالي:

- قيام قيادات التنظيم الإخواني عام 2008م بالتنسيق مع قيادات حركة حماس وحزب الله، لتشكيل بؤر تنظيمية إرهابية تضم عناصر تعتنق فكر جماعة الإخوان، وإخضاعهم لبرنامج فكري وعسكري وحركي لتنفيذ ما يكلفون به من مهام عدائية، واستخدامهم أسماء حركية في تحركاتهم من خلال دفعهم للتسلل عَبْر الخط الحدودي برفح، لتلقي تدريبات عسكرية بمعرفة عناصر حركة حماس تمهيدًا لدفعهم لإحداث الفوضى والتغيير بالبلاد.

- توجه الإخواني «حازم محمد فاروق عبد الخالق منصور» - مواليد 17/ 1/ 1965 - طبيب يقيم 4 شارع المستوصف/ الساحل/ القاهرة، لحضور اجتماعات منتدى بيروت العالمي للمقاومة ومناهضة الإمبريالية، والذي عقد في الفترة من 16: 19 فبراير 2009م التقى خلاله بالفلسطيني المكنى أبو هشام (مسئول اللجان بحركة حماس بدولة لبنان)، حيث أكد الفلسطيني خلال اللقاء أن الموقف السياسي المصري أصبح غير محتمل، وأوصى بضرورة تحرك جماعة الإخوان في مصر لإسقاط النظام باعتباره أصبح يمثل تهديدًا لبقاء الجماعة في مصر وروافدها في الخارج، وأن حركة حماس على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللازم للجماعة حال اتخاذها قرارًا بقلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة، مؤكدًا أن الشعب المصري في النهاية سوف يخضع لمن يتملك زمام الأمور والحكم، على غرار ما تم في قطاع غزة من سيطرة حماس على حكم القطاع، حيث أشار الفلسطيني المذكور إلى وجود تنسيق بين حركة حماس وحزب الله اللبناني فيما يتعلق بالتدريب

العسكري، وأن المسئول العسكري في ذلك الوقت عماد مغنية (تم اغتياله في سوريا) كان يتولى الإشراف على تدريب عناصر حركة حماس في معسكرات حزب الله، فضلًا عن التعاون القائم بينهما بشأن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تأمين الأشخاص والهيئات، وقيام قيادة حزب الله بلبنان بوضع مكاتب الحركة ببيروت داخل الدائرة الأمنية الأولى للحزب لضمان عدم تعرضها لعمليات عدائية.

ملحوظة: يشار إلى سابقة ضبط خلية لعناصر حزب الله اللبناني بالبلاد عام 2009م (موضوع القضية رقم 274/ 2009 حصر أمن دولة عليا)، والتي كانت مكلفة بإحداث حالة من الفوضى والبلبلة في الشارع المصري، للمساهمة في تفاقم الأوضاع والإيحاء بغضب الشارع المصري على نظامه الحاكم، وذلك من خلال استخدام المتفجرات التي ضبطت بحوزتهم في القيام بعمليات عنف وتفجيرات ببعض المواقع الحيوية والمهمة، بشكل يساهم في زيادة حالة الارتباك والإيحاء بضعف النظام وعدم سيطرته على مجريات الأحداث وبما يهيئ لجماعة الإخوان تنفيذ مخططهم التآمري.

- أكد الإخواني حازم فاروق اتفاقه الكامل مع طرح الفلسطيني المذكور، مؤكدًا أن موضوع إسقاط النظام المصري أصبح مطروحًا لدى قيادة الجماعة، خاصة بعد التعنت الذي تعرضت له الجماعة خلال تحركاتها الأخيرة داخل مصر، وأن الجماعة تقوم حاليًّا بمحاولة إقناع باقي القوى والتيارات السياسية الموجودة في البلاد بذلك... حيث علق الفلسطيني المذكور بأن انقلاب غزة قامت به حركة حماس بمفردها، وعقب نجاحها أيدتها باقي القوى والطوائف.

وذكر في جزء آخر منه:

- أنـه في إطـار التمهيـد لإحداث حالـة الفـوضى بالبلاد، فقـد رصدت معلومـات أحـد مصادرنا السرية الموثـوق بها عقد لقاء بمدينة دمشـق خلال شـهر نوفمبر عام 2010م، شارك فيه كل من (على أكبر ولايتي - مستشـار الإمام الخميني، وعلي فيـدوي - أحد عناصر الحرس الثوري الإيراني، وخالد مشـعل - رئيس المكتب السياسي بحركة حماس)، وأن ذلـك اللقـاء تم بنـاء على اتفـاق ورعاية مـن جماعة الإخـوان بالداخل وبالتنسيق مع التنظيم الدولي للجماعة حيث تضمن اللقاء ما يلي:
- تولى عناصر من حرس الثورة الإيراني تدريب العناصر التي سـوف يتم الدفع بها، من قطاع غزة إلى مصر وذلك في حالة حدوث فوضى.
- رفـع درجـة الاسـتعداد في خلايـا حركة حمـاس بالقطاع خـلال الفترة المقبلة، وذلك وفقًا للاتفاق مع قيادات جماعة الإخوان المسلمين.
- أن من سوف يتولى التخطيط لدخول تلك العناصر إلى مصر الفلسطيني «أكرم العجـوري - عضو حركة حماس»، نظرًا لعلاقته المتميزة مع بدو سيناء ومهربي الأسلحة بها.
- قيام الفلسـطينى خالد مشـعل بتسـليم الإيراني «على فيـدوي» عدد 11 جواز سفر مصريًا، لتسليمها إلى عناصر حزب الله اللبناني لاستخدامها أثناء دخول عناصر الحزب إلى مصر.

ملحوظة: يشـار إلى رصد سـفر الإخـواني «عصام العريـان» إلى العاصمة اللبنانية بيروت خلال شـهر يونيو 2011م، حيث التقى قيادي حزب الله حسن نـصر الله وقيـادات الحـزب ووجه لهم الشـكر على مسـاعدتهم لعنـاصر جماعة الإخوان المسلمين أثناء الثورة.

ملحوظة: تأكيد الفلسطيني إسماعيل هنية (رئيس وزراء حكومة حماس المقال) أثناء وجوده بمؤتمر بالبلاد بتاريخ 25/ 12/ 2011م، بالتأكيد على أن حركة حماس حركة جهادية تعبر عن الإخوان في فلسطين (مرفق صورة لتلك التصريحات عن جريدة المصري اليوم الصادرة بتاريخ 26/ 12/ 2011م).

ملحوظة: سبق ضبط العديد من البؤر الإرهابية الإخوانية التابعة للتنظيم، والمرتبطة بعناصر حركة حماس وذلك على النحو التالي:

«القضية رقم 1414/ 2008 حصر أمن دولة عليا» والخاصة بضبط بؤرة إرهابية، يرأسها عضو التنظيم / جمال عبد السلام رضوان (مواليد 28/ 9/ 1957 - طبيب - أمين عام لجنة الإغاثة باتحاد الأطباء العرب - يقيم 14 ش على باشا مبارك / الدرب الأحمر / القاهرة، وله محل إقامة آخر (52 ش زين العابدين / السيدة زينب)، والذي ضبط بحوزته مبلغ 10 آلاف جنيه مصري حصيلة جمع تبرعات بدعوى مساندة الشعب الفلسطيني.

سبق ضبط بعض أعضاء التنظيم الإخواني في «القضية رقم 237/ 2009 حصر أمن دولة عليا»، والخاصة بقيامهم بجمع تبرعات من المواطنين بدعوى مساندة الشعب الفلسطيني واستغلال تلك الأموال في الإنفاق على مخططاتهم مع حركة حماس، حيث عثر بحوزتهم (105 , 745 يورو، 23 , 588 دولار أمريكي، 707 , 75 ريال سعودي، 15 , 300 جنيه مصري) بالإضافة لمشغولات ذهبية متنوعة.

- أكدت المعلومات التي تم استقاؤها من عدة مصادر موثوق في صحتها تعمل داخل البلاد وخارجها، والموثوق في قدرتها نظرًا لعملها في مجال جمع المعلومات منذ فترة طويلة، عن قيام هيئة مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين (وهي تضم عددًا محدودًا من أعضاء مكتب الإرشاد وتجتمع دون باقي أعضاء المكتب)، وتضم كلًّا من (محمد بديع عبد المجيد سامي، محمد رشاد بيومي، السيد محمود عزت، محيي الدين

حامد، محمد سعد الكتاتني، محمد محمد مرسي، عصام الدين محمد حسين العريان) بعقد عدة اجتماعات خلال عام 2010م، لاعتماد خطة تحركهم لإحداث حالة فوضى في البلاد تمكنهم من تحقيق أهدافهم وذلك على النحو التالي:

- العمل على تثوير الجماهير باستخدام شعارات مظهرها مشروع ومهم، لتسيير توجهات الجماهير كالإصلاحات الديمقراطية وإطلاق الحريات وممارسة السياسة عبر الديمقراطية، وتنشيط دور المؤسسات المدنية، مستغلين في ذلك الأوضاع السلبية في البلاد خلال تلك الفترة وغير المقبولة جماهيريًّا، ثم دفع الجماهير للانتقال لمرحلة أخرى من خلال دفع بعض عناصر جماعة الإخوان لقيادة الجماهير نحو ارتكاب أعمال عنف لإشاعة الفوضى في البلاد لتحقيق مخططاتهم.
- دفع العناصر الشبابية لجماعة الإخوان المسلمين للدخول على مواقع شبكة المعلومات الدولية والفيس بوك، لاستغلال مطالب الشباب العادلة التي كان يطالب بتحقيقها في مواجهة النظام الأسبق.

ملحوظة: يشار إلى قيام قيادات الجماعة بالتصريح في وسائل الإعلام منذ يوم 24:27/ 1 / 2011م، بعدم مشاركة الجماعة رسميًّا في أي تظاهرات وأن عددًا محدودًا من شباب الجماعة يشارك بشكل شخصي.

- التنسيق مع هيئة المكتب السياسي لحركة حماس والقيادات العسكرية لحزب الله اللبناني ودولة إيران، للاضطلاع بالدور العسكري داخل البلاد بالتنسيق مع بعض العناصر البدوية الجنائية بمحافظة شمال سيناء، مقابل وعدهم بتحرير ذويهم المعتقلين بالسجون، وشراء كمية كبيرة من السلاح والذخيرة منهم وذلك لتحقيق ما يلي:

- ضرب جهاز الشرطة المصرية ضربة موجعة لإفقاده القدرة على الحركة، من خلال استهداف عدد 160 قسمًا ومركز شرطة في توقيت متزامن بتاريخ 28/ 1/ 2011م، بالأسلحة الآلية وإلقاء العبوات الحارقة والاستيلاء على الأسلحة والبنادق الخرطوش من داخلها.
- اقتحام مباني الليمانات والسجون بدءًا من ليلة منتصف 28 يناير، بهدف تهريب عناصر حركة حماس وحزب الله والعناصر البدوية من سيناء، ممن هم محكوم عليهم في قضايا إرهابية واتجار بالمخدرات، بالإضافة إلى تهريب المسجونين الجنائيين بهدف زيادة حالة الفوضى في البلاد.
- الوجود بميدان التحرير وبعض الميادين بالمحافظات لإطلاق النيران على بعض المتظاهرين، والادعاء بأن قوات الشرطة تطلق النيران على المتظاهرين السلميين.
- إسناد مسئولية تدبير وسائل الإعاشة والسيارات لعناصر حركة حماس وحزب الله اللبناني وعناصر الحرس الثوري الإيراني، الذين كانوا ينفذون العمليات داخل البلاد لمكتب رعاية الأعمال الإيراني بالبلاد الكائن بشارع رفاعة / الدقي، بالتنسيق مع هيئة مكتب إرشاد الجماعة، حيث كان يتم ذلك بمعرفة القائم بالأعمال الإيرانى مجتبي أماني (كان من عناصر مخابرات الحرس الثوري الإيراني قبل عمله الدبلوماسي بمصر)، بالإضافة إلى عدد 2 من مساعديه اللذين ينتميان للحرس الثوري الإيراني.

ملحوظة: يشار إلى قيام المرشد الأعلى الإيراني بإلقاء خطبة جمعة باللغة العربية بتاريخ 4/ 2/ 2011م لأول مرة، حيث قام خلالها بتحريض الشعب المصري على إسقاط النظام السياسي بالبلاد.

- قيام هيئة مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين «عدد 7» السابق ذكرهم الذين قاموا بعقد عدة اجتماعات لاعتماد خطة التحريك بتكليف «عدد

36» عضوًا بالجماعة، لتنفيذ مهام محددة بالخطة السابق الإشارة إليها... وذلك على النحو التالي:

- تكليف كل من أعضاء التنظيم (حازم فاروق عبد الخالق منصور، سيد عصمت محمد الحسيني، مصطفى طاهر على الغنيمي)، بالتواصل والتنسيق مع قيادات حركة حماس وحزب الله اللبناني ودولة إيران على مواعيد الدفع بعناصرهم العسكرية داخل البلاد بناء على الموعد المتفق عليه فيما بعد لتنفيذ المهام السابق ذكرها، وتقديم الدعم اللوجيستي والمعلوماتي الذي يساعدهم في تنفيذ تلك الخطة والتواصل مع قيادات مجموعاتهم أثناء تنفيذ مهامهم لإزالة أية عوائق قد تعترضهم.

- تكليف كل من أعضاء التنظيم (محمود أحمد محمد أبو زيد زناتي، أحمد على على عباس، ماجد حسن حسن زمر)، بتولي مسئولية توفير المبالغ المالية لتنفيذ الخطة وتحويل جزء من تلك المبالغ إلى قيادات حركة حماس للإنفاق على المهام المكلفين بها، فضلًا عن إمداد عناصر الحركة وعناصر حزب الله اللبناني ببطاقات هوية مصرية مزورة لاستخدامها أثناء تنفيذ مهامهم داخل البلاد.

- تكليف كل من أعضاء التنظيم (أحمد رامي عبد المنعم عبد الواحد، عبد الغفار صالحين عبد الباري أحمد، أحمد عبد الوهاب على دلة، محمد حسن محمد الشيخ موسى)، بتولي مسئولية الدخول إلى شبكات التواصل الاجتماعي «الإنترنت» للتواصل مع المواطنين وإثارتهم وبث الشائعات في أوساطهم، وتجهيز مقاطع فيديوهات مفبركة لتأليب الرأى العام على النظام القائم في ذلك الوقت، وتحفيزهم ضد أجهزة الشرطة ودفعهم للتعدي عليها وإحراق المنشآت الشرطية والحكومية.

وذكر التقرير في الجزء الأخير منه:

تنفيذ المخطط لإحداث حالة الفوضى:

أكدت تحرياتنا الدقيقة ومعلومات مصادرنا الموثوق بها، أنه في إطار قيام جماعة الإخوان بتنفيذ المخطط المرسوم، فقد قامت بالاتصال والاتفاق مع حركة حماس وحزب الله للبدء في تحريك مجموعتها الإرهابية المسلحة على الحدود المصرية مع قطاع غزة، عقب التظاهرات العارمة بالبلاد التي بدأت بتاريخ 25/ 1/ 2011، حيث قامت تلك المجموعات بالتسلل إلى محافظة شمال سيناء 28/ 1/ 2011م عبر الأنفاق بمعاونة بعض العناصر البدوية والإخوانيين / عبد الرحمن داود الشوربجي (مواليد 5/ 7/ 1956 - موظف - يقيم 23 ش كمال صلاح - حي الشوربجي - شمال سيناء)، عادل مصطفى حمدان قطامش (مواليد 1/ 9/ 1962 - طبيب - يقيم بالعريش شمال سيناء)، والفلسطيني محمد محمد محمود عويضة (مواليد 28/ 2/ 1977 - يقيم حي الشرابجة / مدينة العريش)، حيث ظهرت تلك المجموعات وهي تستقل سيارات دفع رباعي تسمى بالماردونا عليها أشخاص مزودون بأسلحة آر بي جي ورشاشات من مختلف الأعيرة، وقامت بعمليات شديدة الخطورة على مدينة رفح استهدفت جميع المنشآت الشرطية الموجودة بالمدينة، وهو ما أدى إلى تراجع جميع القوات الشرطية الموجودة في المدينة إلى مدينة العريش، وذلك لكثرة أعداد المهاجمين وامتلاكهم قوة نيرانية كبيرة، ثم حوالي الساعة الرابعة صباح يوم 29/ 1/ 2011م اتجهت تلك العناصر في اتجاه الطريق الدولي الساحلي المؤدي من رفح إلى مدينة الشيخ زويد، حيث استمرت القوات في التعامل معهم حتى نفدت ذخيرتهم، وتراجعت أيضًا القوات الموجودة في الشيخ زويد إلى مدينة العريش، حيث أصبح بذلك الشريط الحدودى من مدينة رفح إلى الشيخ زويد خاليًا من القوات المصرية وتسيطر عليه عناصر حركة حماس، واستتبع ذلك قيام مجموعة من هؤلاء العناصر بتفجير أحد خطوط الغاز، أدى ذلك كله إلى احتراق (قسم

شرطة رفح - قسم رابع العريش - قسم القسيمة - قسم الشيخ زويد)، فضلًا عـن تدمير مكتبي جهاز أمن الدولة برفح والشـيخ زويـد، وإطلاق قذائف آر بي جـي على معسـكر الأمن المركـزى بمنطقة الأحراش، عقـب ذلك توجهت تلـك المجموعـات للعريـش حيث قامت بإطـلاق قذائف آر بي جـي على فرع جهاز أمن الدولة بمدينة العريش، وكذا قيامهم عقب ذلك بالتعدي على نقاط تفتيـش مناطـق (بلوظة، الفرما، السـلام، النـصر، بئر لحفن، بغـداد، الخروبة، صـدر حيطـان، النقـب)، وإحـراق إدارة حمايـة البيئـة ومحاولة اقتحام سـجن العريـش، لكـن القوات لم تمكنهـم من ذلـك (أدت تلك الأحـداث بمحافظة شمال سيناء إلى مقتل وإصابة العديد من ضباط وأفراد الشرطة واختفاء عدد 3 ضباط وأمين شرطة منتدبين من مديرية أمن الدقهلية)، عقب ذلك قامت تلك المجموعات بالانفصال عن بعضها البعض، حيث تحركت في ثلاث مجموعات باتجاه محافظات (القاهرة والقليوبية والبحيرة)، عبر محافظة الإسماعيلية متجهة إلى سـجون وادي النطـرون وأبي زعبـل والمـرج، لتحريـر العنـاصر الإخوانية الذيـن قد تم ضبطهم واعتقالهم بتاريخ 27/ 1/ 2011م كإجراء احترازي، لحين عرضهم على نيابة أمن الدولة العليا عقب استكمال جمع الأدلة حيالهم (عدد 34 من قيادات جماعة الإخوان المسـلمين - مرفق كشـف بأسـمائهم)، على رأسهم الرئيس المعزول محمد محمد مرسي عيسـى العياط، بالإضافة إلى المسجونين من عناصر حركة حماس وحزب الله اللبناني الذين كانوا موجودين بتلك السجون، حيث وصلت إحدى المجموعات إلى سـجن وادي النطرون حوالى السـاعة 3 ص 30 / 1/ 2011م، حيث كان يرتدي أفراد تلك المجموعات الجلباب الأبيض وبناطيل سوداء وأحذية القوات العسكرية «بيادة».

يشار إلى قيام المعتقلين السياسيين الموجودين داخل سجن وادي النطرون، بإحداث شـغب داخـل عنابرهـم بتاريـخ 29/ 1/ 2011م قامت على أثره قوات التأمين بإطلاق الغاز لتهدئة الأمر.

أشـارت المعلومات إلى قيام تلك المجموعات بإطلاق نار كثيف على قوات السجن لإنفاد ذخيرتهم، حتى تمكنوا من اقتحام منطقة السجن عقب نفاد ذخيرة القـوات ووصـول المهاجمين إلى غرفة الذخيرة، وذلك عقب هدم جزء من سـور السـجن عن طريق تدبـير لودرين بمعرفة الإخوانيين إبراهيـم إبراهيم مصطفى حجاج (مواليد 29/ 8/ 1961م - مهندس - يقيم في مدينة السادات) والسيد عبد الدايم إبراهيم عياد (مواليد 25/ 2/ 1958م - مهندس - يقيم في مدينة السادات المنوفيـة)، حيـث تم فتـح 7 عنابر (عنبر 1 مخصـص للجماعة الإسـلامية، عنبر 2 مخصـص للجماعات التكفيرية والجهاديين من محافظة شـمال سـيناء، عنبر 3 كان يوجد به العناصر الإخوانية التي تم ضبطها، عنبر 4،5،6،7 به سجناء جنائيون)، وهـو ما أدى إلى هروب جميع الموجودين داخل تلك العنابر والذين يبلغ عددهم قرابـة 11161 ووفـاة قرابة 14 شـخصًا، عقب ذلك اسـتقلال العناصر الإخوانية (عدد 34) لسـيارات جيب تم توجيهها إلى باب السـجن، حيث اسـتقلوها وقام الرئيس السابق محمد مرسي بإجراء اتصال هاتفي مع قناة الجزيرة.

أشـارت التحريـات - وأكدتها مصادر المعلومـات - إلى أن العناصر التي تسـللت إلى محافظة شـمال سـيناء، وارتكبت الأعمال الإرهابية السابق الإشارة إليها بلغت قرابة 800 شخص من عناصر حركة حماس عرف منهم كل من:

1. عاهد عبد ربه خليل الدحدوح (مواليد 7 / 6 / 1983).
2. سعيد سمير سعيد شبير (مواليد 27 / 6 / 1967).
3. جمعة سالم جمعة السحباني (مواليد 10 / 11 / 1971).
4. رامي حسن على (مواليد 6 / 12 / 1975).
5. سامي فايز أحمد (مواليد 1 / 1 / 1980).
6. بلال إسماعيل محمد أبودقة (مواليد 20 / 3 / 1984).
7. هارون جمال عبد الرحمن (مواليد 22 / 11 / 1979).

8. أسامة فتحي على فرحان (مواليد 2 / 6 / 1985).

9. وليد عادل خليل البطش (مواليد 1 / 9 / 1971).

10. سيد بدر عيسى دغمش (مواليد 25 / 2 / 1973).

11. توفيق خميس حامد (مواليد 5 / 8 / 1973).

بالإضافة إلى قرابة 90 من عناصر حزب الله اللبناني، وأن تسلل تلك العناصر داخل البلاد تم عقب تنسيق قيادات مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين، وعلى رأسهم كل من (محمد بديع عبد المجيد سامي، السيد محمود عزت، محمد رشاد بيومي، محمد محمد مرسي العياط، محيى الدين حامد، محمد سعد الكتاتني)، ومع قيادات كتائب عز الدين القسام وعلى رأسهم المتوفى أحمد الجعبري، خميس أبو النور، أكرم الحية.

وعليه أقفل المحضر على ذلك في ساعته وتاريخه عقب إثبات ما تقدم ويعرض على السيد الأستاذ المستشار قاضي التحقيق للنظر.

محمد مبروك

وذكر في تقرير هيئة الأمن القومي الخاص «بالقضية رقم 371 لسنة 2013 حصر أمن الدولة العليا»:

المرفق الأول: دور حركة حماس في اقتحام السجون المصرية:

ثبت من اطلاع النيابة العامة على المرفق رقم 2 المنوه عنه بالصحيفة العاشرة من محضر تحريات هيئة الأمن القومي، أنه عبارة عن مطبوع ورقي يوضع في سبع ورقات، ومقسم لقسمين الأول معنون «دور حركة حماس في اقتحام السجون المصرية» ومثبت فيه:

- أنه بتاريخ 29 / 1 / 2011م دخلت مجموعة الفلسطيني أيمن نوفل بصحبة الوحدة الخاصة بكتائب القسام للأراضي المصرية، متسللين

عبر الأنفاق وتوجهوا من مدينة العريش للقاهرة، حيث توجهوا لسجن المرج الموجود به القيادى أيمن نوفل.

- وفي يوم 30 / 1 / 2011م قامت مجموعات مسلحة بأسلحة آلية كل منها تتألف من عشرين شخصًا، وطوقوا سور السجن وأطلقوا النيران على أبراج الحراسة وأشعلوا إطارات السيارات وقش الأرز لتكون سحبًا سوداء حول السجن، ثم قدمت مجموعة مؤلفة من خمسة عشر شخصًا، وأخذوا يطوفون حول السجن ويطلقون أعيرة نارية لاستدراج الحراس واستنفاد ذخيرتهم، وتزامن ذلك مع وصول أهالي بعض السجناء الساعين لإخراج ذويهم، وكذا وصول زمرة من البدو مستهدفين نهب ما بالسجن من سلاح ومواشٍ.
- ثم بدأت الوحدة الخاصة لكتائب القسام باقتحام سور السجن، منتهزين انسحاب وهروب الحراسة وحرروا المدعو أيمن نوفل ومحمد هشام من العنبر الجنائي للسجن، وأخرجوهما من الباب الرئيسي للسجن، حيث استقلا سيارة إسعاف كانت تنتظرهما.
- وينوه بأن المدعو أيمن نوفل قد استخدم هاتف «ثريا» حال عودته لغزة، وأن مجموعات حماس عاونها بعض بدو سيناء وكانوا جميعًا دون الثلاثين ويضعون على أكتافهم الشال الفلسطيني، وأن من قام بتأمين تهريب المذكورين لغزة ستة أفراد من البدو متعاونين مع حماس.
- ويشار إلى أن التخطيط لتهريب المدعو أيمن نوفل قد بدأ بتاريخ 29/ 1/ 2011م، حيث اتصل بحركة حماس من خلال هاتف محمول مهرب كان بحوزته داخل السجن، وأن الحركة هربت أسلحة نارية لعناصرها الموجودة بمدينة العريش لاستخدامها قبل قوات الأمن، وذلك بتواريخ 30/ 1/ 2011، 6/ 2/ 2011، 25/ 2/ 2011م.

القسم الثاني: وهو مضمون «تهريب أفراد من خلية حزب الله»، ومثبت به كيفية تهريب أحد أفراد خلية حزب الله وهو المدعو محمد يوسف أحمد منصور وشهرته «سامي شهاب»، والذي اتصل بأحد عناصر حزب الله عقب هروبه من السجن يوم 30/ 1/ 2011م، والذي بدوره خاطب وزارة الأمن والاستخبارات الإيرانية لتهريبه ومرافقه اللبناني المدعو مروان، وعليه توجه سالف الذكر لمكتب رعاية المصالح الإيرانية حيث تم استخراج جوازي سفر إيرانيين لهما، وبتاريخ 5/ 2/ 2011م غادر رئيس مصلحة الاستخبارات الإيرانية برفقة المذكورين متوجهين للأقصر، واصطحبا زوجة القائم بالأعمال الإيراني ليسبغا الصفة السياحية على سفرهم، وبمدينة الأقصر عاونهم المدعو طارق أحمد السنوسي نظير مبلغ نقدي على تهريب المذكورين للأراضي السودانية بتاريخ 6/ 2/ 2011م.

الشهادات في قضيتي التخابر واقتحام السجون:

ذكر المقدم أحمد جلال الدين توفيق ضابط بسجن شديد الحراسة بمنطقة سجون أبو زعبل:

تمكن النزلاء (المساجين) من كسر أبواب الغرف والزنازين، والتجمهر في حوش العنابر ثم كسر أبواب العنابر، وتصدت لهم قوات التأمين بخراطيم المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع، وظل الوضع على تلك الحالة حتى صباح يوم 29 يناير، حيث بدأ إطلاق النار من عناصر مجهولة على أسوار السجن الرئيسية من على ترعة الإسماعيلية والبوابة الخلفية على شريط السكة الحديدية... واستمر ذلك حتى الساعة الواحدة والنصف، لتزيد كثافة إطلاق النار بواسطة نحو خمسين سيارة ربع نقل بصندوق تسمى ماردونا، ومثبت عليها مدافع جرينوف وبداخل كل سيارة عشرة أفراد تقريبًا يرتدون ملابس بدو (أي نحو 500 شخص).

ويقول اللواء محمود وجدي وزير الداخلية الأسبق:

المقتحمـون كانـوا من عناصر حـزب الله وحركة حماس وجيش الإسـلام والجهاد الإسـلامي، واسـتخدموا لوادر في سـجن وادي النطرون لفتح أسوار السـجن، بل قاموا بإصلاح لودر معطل تابع للسجن واستخدموه أيضًا... أما أسـلحتهم فكانت مدافع جرينوف وآلي، وعثر على فوارغ طلقات لا تسـتخدم في الشرطة ولا في القوات المسلحة بمصر.

وذكر اللواء محمود وجدي وزير الداخلية الأسـبق في شـهادته، أن مساعد وزيـر الخارجيـة أرسـل خطابًا يـوم 18 فبرايـر، أي بعد تنحي مبارك بأسـبوع، يتضمـن أن مكتـب رام الله أخطـر وزارة الخارجيـة برصـد سـيارات حكومية وسـيارات شرطـة مصرية بأحـد ميادين قطاع غـزة، وهذه السـيارات دخلت القطاع يستقلها أشخاص غير مصريين.

قال المحامي أمير سالم في شهادته نقلًا عن التقرير السري لمديرية أمن شمال سيناء:

- اسـتقلت العنـاصر التـي قامـت باقتحـام الحـدود نحـو 200 سـيارة لاندروفـر، محملـة بالمدافع الثقيلـة ومدافع الآر بي جـى في إطار مخطط عسـكري واضح ومدروس لمهاجمة القـوات المصرية كافة، الموجودة في الطريق من رفح إلى الشيخ زويد، وتدمير معظم المباني الحكومية في هذا الطريـق، وإطلاق وابل من الرصاص بالأسـلحة التي في حوزتهم على معسكر الأمن المركزي في منطقة الأحراش بالقرب من الشيخ زويد... وتقدمـوا حتى العريش، وحاولوا بكل السـبل اقتحام سـجن العريش لكنهـم لم ينجحوا في ذلك، وقاموا بتدمـير مبنى مباحث أمن الدولة في تلك المنطقة.

- إن العناصر التي اقتحمت الحدود المصرية مع غزة لم تتوقف عند مشارف مدينة العريش، وإنما استمرت تتقدم في سيناء عبر الطرق غير المأهولة، بمساعدة تجار السلاح والمخدرات في سيناء، حتى تمكنت من عبور قناة السويس بالقرب من الإسماعيلية وتحديدًا مدينة فايد، ثم واصلت هذه العناصر تقدمها حتى وصلت إلى المرج وأبو زعبل ومدينة السادات ومنطقة سجون وادى النطرون، وذلك بمساعدة عناصر من الإخوان، حيث كانت في حوزتهم خرائط معدة سلفًا ومدروسة سابقًا.

ذكر اللواء عمر سليمان رئيس جهاز المخابرات العامة الأسبق في شهادته أمام المحكمة في قضية القرن:

س: خلال متابعة سيادتكم الأحداثَ التي توالت فيها بعد يوم 25 يناير إلى 28 يناير من الشهر ذاته، كيف كان حال تلك التظاهرات وكيف تم رصدها والتعامل معها ؟

ج: جهاز المخابرات تابع يومي 26 و27 ولم تكن هناك أحداث جسيمة، ولكن في متابعتنا النشاط الفلسطينى تبين وجود اتصالات بين حركة حماس وبدو سيناء، وخروج بعض المجموعات من خلال الأنفاق الموجودة بين غزة والحدود المصرية، وأنه تمَ الاتصال بالبدو والاتفاق معهم على مدهم ببعض الأسلحة والذخائر، في مقابل معاونتهم على إخراج عناصرهم من السجون المصرية، وكان ذلك تحديدًا يوم 27 يناير، وبالفعل قام البدو بتهيئة المناخ لعملية التهريب بضرب نقطة شرطة الشيخ زويد، وضرب عشوائي في جميع المناطق المحيطة بالأنفاق عن طريق الأسلحة النارية، حتى لا تقترب الشرطة أو حرس الحدود، وتمت عمليات التهريب للأسلحة والذخائر والمفرقعات والألغام، وقامت كتائب عز الدين القسام في الاتجاه الآخر من الحدود المصرية بنشاط عسكري حتى لا تتدخل قوات حرس الحدود، وبذلك نجحت

عملية تهريب أسلحة البدو وقيام البدو باصطحابهم إلى القاهرة للقيام بعملية اقتحام السجون، التي توجد بها عناصر حماس وشارك أيضًا معهم عناصر في حدود 70 إلى 90 من حزب الله الموجودين في قطاع غزة.

وذكر اللواء مصطفى محمود عبدالنبي، رئيس هيئة الأمن القومي السابق، خلال شهادته أمام محكمة القرن:

س: هل رصدتم يوم 28/ 1/ 2011 وما بعده عناصر خارجية أو داخلية تستخدم السلاح لارتكاب جرائم القتل والاستيلاء على المال العام.

ج: أيوه شمال سيناء كان لها وضع خاص، وكانوا يحتشدون أمام مقار وزارة الداخلية، وكانوا يستخدمون الحجارة، ويوم 28 بدأت مظاهر العنف تشتد في شمال سيناء وذلك بعد أن بدأ ظهور كتائب القسام وكان ذلك بغرض إدخال عناصر أخرى من جيش الإسلام وحزب الله والقسام، وحصلت فوضى تامة، تم مهاجمة سجن العريش وكان فيه أحداث عنف شديدة جدًّا، وبعد ذلك تجمعوا في مجموعات ودخلوا إلى داخل البلاد، ثم هاجموا السجون الرئيسية مع عناصر الإخوان وظهر منهم عناصر في ميدان التحرير.

س: هل تتذكر تهريب أسلحة عن طريق أنفاق سيناء بواسطة عناصر من حماس وكتائب القسام وحزب الله؟

ج: كانت كتائب القسام تجمع الذخائر من مصر.

س: ما هي أنواع الذخيرة؟

ج: المعلومات التي جاءت إليَّ أن كتائب القسام كانت بتجمع الذخيرة من مصر، وقد استخدمت هذه الكتائب الأسلحة والذخيرة حتى استخدمت في الهجوم على سجون أبوزعبل والمرج ووادي النطرون.

وذكر اللواء أحمد جمال الدين في شهادته أمام المحكمة في قضية القرن:

س: أكد اللواء عمر سليمان أن المخابرات العامة رصدت عناصر من حماس.

ج: معلوماتي أن مديرية أمن سيناء استُهدِفت من جانبهم.

وقال اللواء خالد عبدالوهاب ثروت، مساعد وزير الداخلية، رئيس قطاع الأمن الوطني

س: ما معلوماتك عن الأنفاق في سيناء؟

ج: في عناصر من حماس وكان فيهم مشاركين في اقتحام السجون، وهم رجعوا من الأنفاق بعد تنفيذ مخططاتهم من يوم 28 و29، والتوقيت دا الشرطة لم تكن موجودة، ومنطقة الأنفاق خارج اختصاص وزارة الداخلية.

.... انتهت بعض من شهادات القائمين على الأمر في هذا التوقيت الدقيق، وانفتحت على سيناء من بعد هذه الأيام التي شهدت (المعركة المنسية) أبواب معلومة من الجحيم، كان اللهيب داميًا ومؤلمًا على تلك الرمال الطاهرة التي اعتادت أن يسطر على ذراتها قصص البطولة والفداء، فإذا بها تستبدل بهما في لحظات غادرة بالخسة والقصف والاغتيال وإراقة الدم الحرام.

الفصل السادس

سيناء...

عنوان المؤامرة

مشروع جيورا آيلاند (غزة الكبرى):

تم نشر وثيقة هذا المشروع رسميًّا في (مركز بيجن - السادات للدراسات الاستراتيجية) التابع لجامعة "بار إيلان الإسرائيلية" في يناير 2010م، وصاحب فكرة هذا المشروع هو الجنرال جيورا آيلاند الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، والذي يعمل حاليًّا مديرًا لمجموعة بحثية بالمركز.

تقع الوثيقة في (38) صفحة من القطع الكبير تحت عنوان (البدائل الإقليمية لفكرة دولتين لشعبين). وهي ترى أن مشروع الدولة الفلسطينية كما هو مطروح الآن في حل الدولتين الذي تم اعتماده أمريكيًّا قبل غزو العراق 2003م، ويحظى بقبول فلسطيني وعربي أصبح الآن غير قابل للحياة.. وأنه من الضروري حسب «وثيقة آيلاند» البحث عن بدائل أخرى..**ثم طرح بديلين خطيرين:**

1. تخلي إسرائيل عن معظم الأراضي التي تسيطر عليها حاليًّا في الضفة الغربية.. لإقامة دولة فلسطينية تنضم في اتحاد كونفيدرالي مع المملكة الأردنية.
2. طرح آخر يتم فيه تبادلٌ للأراضي.. ويشمل عدة دول: مصر.. إسرائيل.. الأردن.. والفلسطينيين.

زعم آيلاند أن إسرائيل نجحت - بجهود سرية خصوصًا - في إقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على العرب، للاشتراك في حل إقليمي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، يقوم على استمرار سيطرة إسرائيل على مساحات ضخمة من الضفة الغربية، مقابل تعويض الفلسطينيين بمساحات ضخمة من شبه جزيرة سيناء المصرية لإنشاء دولة فلسطينية مستقرة وقادرة على النمو والمنافسة.

لكن أخطر ما كشفه آيلاند في وثيقته هو أن عملية الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من غزة عام 2005م كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، وهو ما رفضته مصر ولا تزال تعتبر قطاع غزة منطقة تحت الاحتلال؛ لأنها تدرك مدى وأبعاد المخططات الإسرائيلية، في وقت رحبت به حركة حماس وكان ثمن هذا الترحيب حصولها على الأغلبية المطلقة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وإزاحتها حركة فتح من غزة تمامًا في انقلاب شهير في يوليو 2007م، ولعل رفض إخوان الأردن المسيطرين على النقابات المهنية التوقيع على بيان أحمد عبيدات رئيس الوزراء السابق يكشف أنهم ضمن إطار وثيقة جيورا آيلاند الخطيرة.

ويدعي آيلاند في وثيقته أن وصول الرئيس باراك أوباما إلى البيت الأبيض هو بداية لتنفيذ هذا المخطط، معترفًا بأن مسئولًا رفيعًا ومؤثرًا في الإدارة الأمريكية سبق أن قام بالاطلاع على مشروع الوطن البديل وقال للإسرائيليين: انتظروا قليلًا حتى يتم تغيير بعض القيادات السياسية المؤثرة في المنطقة.

وهنا نتناول بعضًا من عناصر الوثيقة الخطيرة التي تكشف المخططات الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية وتصديرها للدول العربية، حيث جاء في نص وثيقة جيورا آيلاند المنتمي لليمين الصهيوني مع مطلع 2010م الآتي.....

- لا يبدو التوقيع على اتفاق سلام إسرائيلي – فلسطيني أمرًا ممكنًا في المستقبل القريب، قبل بضعة شهور كان هناك من ينظر إلى الوقائع نظرة متفائلة، وكان سبب هذا التفاؤل الموسمي السياسة المعلنة للرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، تلك السياسة التي جعلت من تحقيق السلام في الشرق الأوسط حجرًا أساسيًّا في توجهاتها الجديدة.

- لكن الواقع الموضوعي القائم في مطلع 2010م، لا ينبئ بشيء مختلف عما حدث في كل المرات الماضية التي جرى فيها تحريك عملية السلام، بدءًا من خريف 1993م (التوقيع على اتفاق أوسلو)، وصيف 2000م (مؤتمر

كامب ديفيد)، وديسمبر 2000م (خطة الرئيس كلينتون لإنهاء النزاع)، وخريف 2007م (مؤتمر أنابوليس)، فمن الصعب تصديق أن المسعى الدبلوماسي الذي فشل عام 2000م سينجح عام 2010م لاسيما بعد تغير عناصر المعادلة كلها، نحن اليوم أمام أربع وجهات نظر:

المقاربة الأولى: هي القائلة بتعذر التوصل إلي حل سياسي في المستقبل القريب.. من هنا.. من الأفضل إدارة النزاع.. وعدم حله.

المقاربة الثانية: هي التي تحاول التوصل إلى «تسوية جزئية».. والتي تقبل الاعتراف بقيام دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.. الأمر الذي يفرض نقل أراضٍ جديدة إلى الفلسطينيين.. ولكنه يمنع مواجهة المشكلات غير القابلة للحل.. مثل مشكلة الحدود الدائمة.. والقدس.. واللاجئين.. والاعتراف المتبادل الشامل ونهاية النزاع.

المقاربة الثالثة: هي التي تسعى إلى الاتفاق الدائم.. وفي رأيها برغم كل الإخفاقات الماضية والعوائق.. يجب محاولة التوصل إلى اتفاق دائم يقوم على مبدأ (دولتين لشعبين).. لأن هذا هو الحل الوحيد.. وكل تأجيل في تحقيق هذا الحل.. سيزيد في العوائق التي ستحول دونه مستقبلًا.. كما سيزيد من المخاطر المترتبة على غياب السلام.

المقاربة الرابعة: هي التي تحاول التوصل إلى اتفاق دائم.. ولكن ليس انطلاقًا من مبدأ الدولتين لشعبين.. الذي سبق وفشل أكثر من مرة في الماضي.. وإنما على أساس البحث عن حلول أخرى.. وهذا ما سنتحدث عنه في الصفحات التالية.

الحلول البديلة

إن النقاش الذي دار خلال الستة عشر عامًا الأخيرة.. أي منذ توقيع اتفاق أوسلو تمحور بين حدين: الثقة الكاملة بأن حل «الدولتين لشعبين» ممكن

التحقيق مقابل التشاؤم التام من إمكان التوصل إلى حل سياسي للنزاع، وبين هذين الحدين برزت أفكار متعددة لاتفاقات مؤقتة.

الحل الإقليمي الأول: كونفيدرالية أردنية - فلسطينية

مثل كل الدول العربية رفض الأردن قرار التقسيم عام 1947م، وسارع إلى السيطرة على الضفة الغربية، كما حاول احتلال أجزاء من الضفة كان من المفترض أن تكون تابعة للدولة اليهودية، ففي نهاية حرب الاستقلال ضم الأردن الضفة الغربية، وبعكس موقف مصر من غزة تعامل مع الأرض والسكان كجزء لا يتجزأ من الأراضي التابعة للسيادة الأردنية.

احتلت إسرائيل الضفة الغربية خلال حرب الأيام الستة في 1967م، ومنذ ذلك الحين حتى 1993م انقسمت الآراء في إسرائيل إلى موقفين: وجهة نظر حكومة حزب العمل الداعية للتوصل إلى «تسوية إقليمية» مع الأردن.. تقضي بإعطاء الأردن معظم الضفة الغربية، خصوصًا المناطق التي يسكنها العرب، على أن تحتفظ إسرائيل بمنطقتين أمنيتين : وادي الأردن في الشرق ومناطق إضافية في الغرب توسع «الخاصرات الضيقة» للدولة.. عارض الليكود كل تسوية إقليمية، ففي رأيه الضفة الغربية (يهودا والسامرة) يجب أن تبقى - لأسباب أمنية أو «تاريخية - دينية» - تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، وعلى الرغم من ذلك كان الليكود مستعدًّا لمنح السكان العرب (الفلسطينيين) في هذه المنطقة حكمًا ذاتيًّا.

في إبريل 1987م عقد في لندن اجتماع سري بين «شمعون بيريز» - الذي كان وزيرًا للخارجية آنذاك - و«الملك حسين» لحل مشكلة الضفة الغربية، عن طريق إقامة كونفيدرالية أردنية - فلسطينية، وكان المطلوب أن تتنازل إسرائيل عن معظم أراضي الضفة، يومها غضب رئيس الحكومة إسحق شامير ورفض الفكرة بصورة مطلقة، وشكل هذا نقطة تحول في موقف الأردن من الموضوع،

فبعد نشوب الانتفاضة الفلسطينية الأولى (ديسمبر 1987م) أدرك الملك حسين ضآلة حظوظ المملكة في ضم الضفة الغربية إلى أراضيها، فأعلن في يوليو 1988م أنه لم يعد مسئولًا عن الموضوع الفلسطيني وأنه من الآن فصاعدًا على إسرائيل التفاوض مع منظمة التحرير، هذا التغيير في التوجه الأردني سهَّل على إسرائيل والأردن التوصل إلى اتفاق سلام في 1994م وأغلق الطريق أمام التوصل إلى حل للنزاع الفلسطيني - الإسرائيلي.

كونفيدرالية أردنية - فلسطينية أخرى

الحل الأول المقترح هنا هو إنشاء مملكة أردنية فيدرالية.. تتكون من ثلاث «ولايات»: الضفة الشرقية.. الضفة الغربية.. وغزة، هذه الولايات تكون states بالمفهوم الأمريكي، مثلما هي حال بنسلفانيا أو نيوجيرسي تتمتع باستقلال داخلي كامل ولها موازناتها ومؤسساتها الرسمية وقوانينها الخاصة وحاكمها وسائر أشكال الاستقلال، ولكن كما هي حال بنسلفانيا ونيوجيرسي فإنها لا تملك أي صلاحية في موضوعين: السياسة الخارجية.. والقوات المسلحة، هاتان السلطتان ستبقيان ضمن صلاحية الحكم (الفيدرالي) في العاصمة عمان.

بعد سيطرة «حماس» على غزة ما زال بالإمكان تحقيق هذا الحل على مرحلتين، بداية في الضفة الغربية، وعندما تنضج الظروف يمكن تطبيقه على غزة؛ من أجل ذلك تجري إسرائيل مفاوضات مع حكومة فلسطينية - أردنية مشتركة، كما كان من المفترض أن يحدث في مؤتمر مدريد عام 1991م.

الحل الإقليمي الثاني: تبادل مناطق

في إطار تحسين اقتراح حل «الدولتين لشعبين».. اقترحت الإدارة الأمريكية على الدول العربية إعطاء إسرائيل مقابلًا، لاستعدادها للتنازل عن أراض مقابل الاتفاق، ففي نظر هذه الإدارة ليس في استطاعة الفلسطينيين

وحدهم دفع الثمن لإسرائيل (وهذا صحيح) مقابل التنازلات الكبيرة التي ستقدمها في إطار اتفاق السلام، والثمن المنتظر تقديمه من الدول العربية هو تحسين علاقاتها مع إسرائيل، وعلى الرغم من أهمية ذلك فمن الواضح صعوبة «تعويض» خسارة إسرائيل كل مناطق الضفة مقابل بوادر حسن نية أو أمور أخرى.

كما أنه من الصعب موضوعيًّا.. عدم رؤية شوائب حل الدولتين، فمن جهة ستضطر إسرائيل وفلسطين للاكتفاء بدولة صغيرة ومكتظة سكانيًّا.. ومن جهة أخرى ستكونان محاطتين بدول ذات أراض شاسعة.. مع عدد قليل من السكان (الأردن - صحراء سيناء - السعودية)، فالأمر الوحيد الذي تملكه الدول العربية بكثرة وتحتاج إليه إسرائيل وفلسطين بصورة حادة هو الأرض، فإذا تنازلت هذه الدول عن جزء قليل من الأرض، يمكن إدخال تحسينات كبيرة على وضع إسرائيل والدولة الفلسطينية... ويتناول هذا الفصل كيفية «تكبير الكعكة» بحيث يخرج الجميع رابحين...

أسس الاقتراح:

1. تنقل مصر إلى غزة مناطق مساحتها نحو 720 كيلومترًا، وتشمل هذه المنطقة جزءًا من الشريط المبني الممتد على طول 24 كيلومترًا على طول شاطئ البحر المتوسط من رفح غربًا حتى العريش، بالإضافة إلى شريط يقع غرب كرم سالم جنوبًا، ويمتد على طول الحدود بين إسرائيل ومصر، وتؤدي هذه الزيادة إلى مضاعفة حجم قطاع غزة البالغ حاليًّا 365 كيلومترًا نحو ثلاث مرات.
2. توازي مساحة 720 كيلومترًا حوالي 12 في المائة من أراضي الضفة الغربية، ومقابل هذه الزيادة على أراضي غزة يتنازل الفلسطينيون عن 12 في المائة من أراضي الضفة التي ستضمها إسرائيل إليها.

3. مقابل الأراضي التي ستعطيها مصر إلى فلسطين ستحصل من إسرائيل على منطقة جنوب غرب النقب، ويمكن أن يصل حجم الأراضي التي ستنقلها إسرائيل إلى مصر نحو 720 كيلومترًا، ويمكن أن تكون أصغر.

الفائدة بالنسبة لفلسطين

غزة في حجمها الحالي غير قابلة للحياة، ولا تملك الحد الأدنى الذي يسمح باستقلالها اقتصاديًّا، إذ يعيش فيها اليوم مليون ونصف المليون وسيبلغ عدد سكانها في 2020م مليونين ونصف المليون نسمة، فمن يصدق أن سكان غزة الحاليين قادرون على العيش برخاء في منطقة غير قابلة للنمو؟!

فحتى مرفأ صغير من الصعب بناؤه في غزة لعدم وجود مساحة كافية، أو بسبب الأضرار الكبيرة التي قد يتسبب بها لشواطئ إسرائيل نظرًا إلى قربه الشديد منها، ويخطئ كل من يشبه غزة بسنغافورة فالتجارة في سنغافورة تعتمد على التجارة الدولية، وعلى المصارف المتطورة وصناعة «الهاي - تك» أما الاقتصاد في غزة فيقوم على الزراعة والتكنولوجيا البسيطة.

إن زيادة مساحة غزة وَفْقًا للاقتراح أعلاه ستزيد شاطئها بمساحة 24 كيلومترًا، ويشمل ذلك إضافة تسعة أميال من المياه الإقليمية مع احتمال العثور على الغاز الطبيعي في هذه المنطقة، وستسمح زيادة 720 كيلومترًا على مساحة غزة بإنشاء مرفأ دولي كبير ومطار دولي على بعد 20 إلى 25 كيلومترًا من الحدود مع إسرائيل، والأهم من هذا كله: بناء مدينة جديدة يسكنها مليون شخص تشكل المستقبل الطبيعي، ليس لغزة فقط وإنما يمكنها استيعاب اللاجئين الفلسطينيين من دول أخرى.

ومقابل تحويل غزة مكانًا جذابًا ذا قدرة فعلية على التحول إلى مركز للتجارة الدولية في المنطقة، على الفلسطينيين التنازل عن مناطق في الضفة

الغربيـة، توجـد فيها منذ عشرات السـنوات مسـتوطنات إسرائيلية ومنشـآت عسكرية، وهذا تنازل مؤلم.. ولكن لا يمكن مقارنته بالفائدة الكبيرة في غزة.

الفائدة بالنسبة لمصر

مقابـل إعطاء مـصر (للفلسـطينيين وليـس لإسرائيـل) 720 كيلومترًا من أرضها «المقدسة».. **ستحصل على تلك الفوائد:**

1. أرض مقابـل أرض، إذ سـتحصل مـصر من إسرائيل عـلى أرض تقع جنوب النقب مساحتها 720 كيلومترًا.
2. مصر اليوم معزولة جغرافيًّا عن جزء أساسي من الشرق الأوسط (هو الجـزء الشرقي)، وذلك عبر البحر الأحمر إلى الشرق الجنوبي.. والبحر المتوسط في الشـمال، ومن أجل السماح بارتباط بري ستسمح إسرائيل بحفر قناة تربط بين الأردن ومصر، وستمر القناة التي يبلغ طولها نحو عـشرة كيلومترات من الشرق إلى الغرب (على بعد خمسـة كيلومترات من إيلات)، وتكون خاضعة للسيادة المصرية الكاملة بحيث لا يحتاج الانتقال من مصر إلى الأردن إلى موافقة إسرائيلية.
3. بـين المطار الجديـد في غزة الكبرى والمرفأ البحْري الجديد على شـاطئ البحر المتوسـط والقناة التي تربط مصر بالأردن يجري شـق شبكة من الطرق السريعة للسـيارات، ويمد أنبوب للنفط (مسـار هذه الخطوط سـيكون بمثابة حدود أردنية - مصرية عـلى الجانب المصري)، وتجتاز هـذه الخطوط الثلاثة القناة إلى الأردن، ومن هناك سـتتوزع شـمالًا في اتجاه الشـمال الشرقي نحو العراق والأردن، وجنوبًا في اتجاه السعودية ودول الخليـج، وسـيؤدي هـذا الربـط إلى فوائـد اقتصاديـة ضخمة، والفائـدة التي سـتجنيها مصر واضحة؛ إذ سـتحصل الجمارك المصرية

على حصتها من حركة التنقل بين الأردن والعراق والخليج العربي من جهة ومرفأ غزة من جهة ثانية.

4. تعـاني مصر مشـكلة مياه آخـذة في التفاقم، فهناك زيـادة كبيرة في عدد السـكان مقابل تراجع في مصادر المياه العذبة، وليس باسـتطاعة دولة نحو خمسـين في المائة من سكانها يعيشون على الزراعة الاستمرار لعقد أو أكثر من دون حل جذري لمشكلة المياه، الأمر الذي يقتضي توظيف استثمارات في تحلية مياه البحر وتكرير المياه، ويتطلب هذا أموالًا طائلة وتكنولوجيـا متطورة وهو مـا لا تملكه مصر، من هنـا مقابل «الكرم» المصري سـيوظف العالم في مصر (عبر البنك الدولي) في مشـاريع تحلية المياه وتكريرها.

5. لقـد أعطـى اتفـاق السـلام المـصري - الإسرائيـلي مـصر الكثـير من الإنجـازات، ولكنـه في المقابل فرض قيودًا كثيرة وقاسـية على انتشـار قواتها العسـكرية في سيناء، وسـتوافق إسرائيل كجزء من إقدامها على إجـراء تغييرات على الملحق العسـكري لاتفاق السـلام، مما سيسـمح لمـصر بأن تقـول لشـعبها : صحيح أننـا تنازلنا عن واحـد في المائة من سـيناء.. لكن هذا التنازل سيسمح لنا بعد ثلاثين عامًا بتطبيق السيادة المصرية بصورة أفضل على 99 في المائة من أرضنا.

الفائدة بالنسبة للأردن

الأردن هو المستفيد الأكبر من هذا الاتفاق من دون أن يدفع شيئًا.. **وهناك فائدتان كبيرتان له:**

1. شبكة الطرق.. وسكة الحديد.. وأنبوب النفط الذي سيربط مرفأ غزة الدولي بالخليج العربي عبر القناة الأردنية - المصرية، وسيصبح للأردن منفـذ مجاني على البحر المتوسـط (المرفأ الجديد في غـزة) ومن هناك إلى

أوروبـا، بالإضافـة إلى ذلك فـإن الجانب الشرقي للقناة سـيتحول إلى «عنـق زجاجـة» لحركة التجارة من أوروبا إلى العـراق والخليج، الأمر الذي سيدر على الأردن فوائد اقتصادية واستراتيجية كبيرة.

2. تشكل المشكلات الديموغرافية مصدر قلق للأردن.. لا سيما أن غالبية مواطنيـه هم من أصل فلسـطيني.. وعددهم آخـذ في الازدياد، ومنذ اللحظة التي تقوم فيها «غزة الكبرى» مع المرفأ والمطار الجديدين، فإن هذا سيخلق فرصًا كثيرة للعمل وسيغير الوضع في الأردن، وسيفضل الفلسـطينيون الذيـن مـن غزة (نحـو 70 ألفًـا منهم يعيشـون اليوم في الأردن) العـودة إلى ديارهم، بالإضافـة إلى جزء من اللاجئين المقيمين حاليًّا في الضفة والأردن.

الفائدة بالنسبة لإسرائيل

لدى المقارنة بين هذا الحل وبين حل الدولتين.. **تبرز أربع فوائد:**

1. الأراضي في يهودا والسـامرة سـتبقى تحت سيطرة إسرائيل (نحو 12في المائـة) وهذه مسـاحة أكبر مما يمكـن الحصول عليه في الحـل العادي، وهـذه المسـاحة من الأرض هـي التي اعتبرهـا إيهود بـاراك ضرورية للمحافظة على المصالح الإسرائيلية في قمة كامب ديفيد 2000م، وهي ستسـمح لإسرائيـل بخفض عدد الإسرائيليين الذين سـيضطرون إلى إخـلاء منازلهـم من مائة ألف إلى ثلاثين ألفًـا، يضاف إلى ذلك أن هذه المسـاحة من الأرض ستسـمح لإسرائيـل بالاحتفـاظ بالأماكن ذات الأهميـة الدينيـة والتاريخية مثل «عفـرا وكريات أربـع وأرييل» بالبقاء داخل إسرائيل ضمن شروط مريحة.

2. إن التقسـيم المتـوازن لـلأرض بـين غـزة والضفـة، سـيجعل الدولـة الفلسـطينية أكثر قدرة على الحياة، وبالتالي أكثر قوة وقدرة على احترام الاتفاق.

3. إن مشـاركة دول عربيـة مثل الأردن ومصر في الحـل، لها أهمية وتجعله ملزمًا.. وتقدم «ضمانات» قوية لاستمرار الاتفاق.

4. لا يلغي هذا الاتفاق الإقليمي الحاجة إلى «معبر آمن» بين غزة والضفة، ولكنه يقلل من أهميته فـ «المعبر الآمن» سيظل معبرًا للانتقال بين غزة والضفـة، ولكن سـائر الحركـة التجاريـة وتنقل الأشـخاص بين غزة والعالم العربي سيجريان عبر المسار الجديد.

الفوائد الاقتصادية للجميع

- إن معظم التجارة بين العراق والسـعودية ودول الخليج وأوروبا تجري عـبر السـفن التـي تعبر قنـاة السـويس، أو عبر السـفن التـي يضطرها حجمهـا إلى الالتفـاف حول إفريقيـا، وهذان الطريقان غـير مفيدين.. ولكن لا غنى عنهما في غياب مرفأ عصري على سـاحل البحر المتوسـط وفي غياب شبكة مواصلات مفيدة.
- ولكن في حال وجود مرفأ عصري على شـاطئ البحر المتوسـط في «غزة الكبرى» يسـتخدم تكنولوجيـا متطورة، مثل تلك المسـتخدمة في ميناء سـنغافورة، وفي حال تشـعبت منه شـبكة طرق وسـكة حديد وأنبوب للنفط يمكننا أن نحسن بصورة كبيرة من التجارة.. وخفض تكلفتها.
- لـن يأتي تمويل هـذا المشروع من الدول التي سـتقام فيهـا البنى التحتية التابعـة لـه ولكن من الـدول الغربية، فاليوم ينفق العـالم ملياري دولار من أجل إطعام الفلسـطينيين، ووَفْقا لهذا المشروع يمكن استخدام المال في الاسـتثمار وليس في الاسـتهلاك، وهذا الاسـتثمار يمكن استرجاعه

خلال بضعة أعوام، وسـوف تستفيد مصر والأردن مباشرة من الحركة الاقتصادية.. بالإضافة إلى دول أخرى ستستفيد بصورة غير مباشرة.

- يفضل المجتمع الدولي اليوم البحث عن حلول متعددة الطرق تستند إلى أساس اقتصادي، وليس الحلول الثنائية التي تقوم على أساس «سياسي – استراتيجي» ويعتبر الاتحاد الأوروبي النموذج الأبرز على ذلك.
- إن هـذا الحـل سيعطي للفلسـطينيين فرصـة للتحـول إلى «سـنغافورة الـشرق الأوسـط»، ومـن غير الممكـن التوصـل إلى مثل هـذا الإنجاز ضمن الحدود الضيقة الحالية لغزة.

....

فـور تسريب هـذه الوثيقة إلى وسـائل الإعلام جاء الـرد الأردني عاصفًا، ولا تزال ردود الأفعال متصاعدة إلى الآن، لكن عواصف التصريحات الأردنية قـد لا تصمد أمـام الرمال المتحركـة إسرائيليًّـا وأمريكيًّا وحتـى إقليميًّا ومحليًّا فلسـطينيًّا، ويبقى الحل هو فضح هذه الوثيقة ورفض كل من يدعمها عربيًّا أو دوليًّـا؛ لأن الأجيـال المقبلة هي من لها الحق في أرض أجدادها، وغير مسـموح أن يوافق سـياسي عربي على هذه الجريمة الكبرى التي يحاول أن يرتكبها اليمين في أمريكا وإسرائيل على حساب شعوب المنطقة.

فمما لا شك فيه أن مشروع «غزة الكبرى» الذي تمت صياغته بمعرفة جيورا آيلاند يصب بشكل رئيسي في مصلحة إسرائيل، حيث يضع الضفة الغربية عدا الــ 12 ٪ من الأراضي التي سـتحصل عليها إسرائيل تحت الحكم الأردني، وما يعنيه ذلك من تجدد المشـاكل الأمنية والسياسـية بين الفلسطينيين ونظام الحكم الأردني، وهـو ما دفع ملك الأردن الراحل الحسـين بن طلال إلى التخلص من الضفة الغربية بحصر مملكته في شرق الأردن فقط، وترك الفلسطينيين في الضفة يحلون مشـاكلهم بأنفسـهم مع إسرائيل؛ لذلك نجد معارضة شديدة من ملك

الأردن الحالي وحكومته لهذا المشروع حتى إنه يصف من يوافق عليه بالخيانة، هذا رغم الضغوط الأمريكية الشديدة التي تمارس عليه للقبول به، ورغم ما يحمله هذا المشروع من اسم ضخم (المملكة الأردنية الهاشمية الكبرى)، وأيضًا مع ضم محافظة الأنبار السنية العراقية المتاخمة للأردن إلى هذه المملكة الموسعة مستقبلًا.

أما على الجانب المصري، فإن استقطاع جزء من أرض سيناء يطل على البحر المتوسط حتى العريش، وجنوبًا إلى الرويسات وبمساحة 720 كم، يعتبر القبول به خيانة وطنية، حيث حافظ الآباء والأجداد على وحدة الأراضي المصرية خصوصًا في سيناء، وكافح المصريون بدمائهم للمحافظة على هذه الأراضي، وكانت آخر معاركهم في هذا الشأن معركة استرداد طابا عام 1981م رغم أن مساحتها لا تزيد على 1 كم مربع، فضلًا عن أن استبدال هذه المساحة الغنية بمواردها المائية والمعدنية بأراضي صحراء قاحلة في النقب، لا يشكل أي ميزة استراتيجية أو اقتصادية لمصر، ناهيك عن أن المغريات التي يقدمها المشروع حول المزايا الاقتصادية التي سيخلقها النفق المقترح لربط غزة بالضفة، هو نوع من الوهم؛ لأن هذا النفق سيكون واقعًا تحت السيادة الإسرائيلية المباشرة، ومهددًا بالإغلاق والتدمير في أي وقت ترى فيه إسرائيل أنه يشكل تهديدًا لأمنها.

أما على الجانب الحمساوي، فإن هذا المشروع يحقق لحماس كل ما تتمناه من توسع غربًا على حساب الأراضي المصرية في سيناء، ويوسع من (إمارتها) في غزة ويحقق لها الاعتراف الدولي الذي تنشده، ويلغي سياسيًّا وماديًّا خصمًا لدودًا لها يتمثل في السلطة الفلسطينية وحركة فتح، وكثيرًا ما صرح قادة حماس مؤخرًا بأن اعتراف واشنطن بحماس ممثلًا وحيدًا عن الفلسطينيين سيكون قريبًا، وهو ما يعني أن الخطوط بين حماس وواشنطن مفتوحة فعلًا خاصة حول هذا المشروع كحلٍّ للقضية الفلسطينية.

ومن اللافت أيضًا أن هذا المشروع الإسرائيلي يرتبط مع المخطط الأمريكي الهادف إلى خلق صراع بين دول «القوس السني» في المنطقة، والذي يضم دول شمال إفريقيا وتركيا ومصر والسودان والسعودية، وبين دول «الهلال الشيعي» الـذي يضـم إيـران والعراق وسـوريا ولبنـان، وبصنع هـذه المحـاور الجديدة وتحريك الصراع السني الشيعي، يمكن تفريغ الصراع العربي - الإسرائيلي من محتواه.

مقامرة الأرض مقابل العرش

صياغة «جيورا آيلاند» للمشروع السياسي لتبادل الأراضي من أجل إيجاد حل للقضية الفلسطينية من وجهة النظر الإسرائيلية، لم يكن ليصل إلى مرحلة صياغته الأكاديمية وإيداعه بأحد أهم مراكز الفكر والدراسات التابع لجامعة بار إيلان المرموقة، لم يكن ليتكامل هكذا إسرائيليًّا إلا بعد أن يكون قد عبر العديد من المحطات السياسية التي قد تساهم في بلورة صياغته أو تقربه حثيثًا من أرض الواقع؛ لذلك كان لزامًا أن نعبر إلى الضفة الأخرى من الصورة في جانبها السياسي الذي قد يتلاقى أو يتقاطع في مواضعَ كثيرة منه مع ما سبق..

بدأ الطرح الإسرائيلي هامسًا مع نظام مبارك في العام 1986م عن رؤى جديدة لحل القضية الفلسطينية محوره (قطاع غزة - شمال سيناء)، وكانت هذه الرؤى غير مكتملة المعالم من حيث الطرح، بل كانت محاولة لجس النبض مع النظام المصري وأول تماس مباشر مع نظام مبارك لمعرفة حدود تحركاته وقابليته للتعاون، الجانب المصري حينئذ كان مستغرقًا في أروقة المحاكم الدولية ينتزع حقه في مدينة طابا، فلم يأخذ هذا العرض الغائم بالجدية المطلوبة في هذا التوقيت، خاصة أنه كان بالأساس معنيًّا برأب الصدع مع الأنظمة العربية كتركة مزعجة لنظام السادات وضعته في مربع أضيق مما يحتمل؛ لذلك لم يرد أن يدخل في معادلاته اتصالات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي، وابتعد عن ترويج أي حديث عن حل للقضية الفلسطينية قد تربك مساعيه في المضمار الأهم، وجاءت الانتفاضة الفلسطينية في العام 1987م لتغلق هذا الهمس وتخلط الأوراق برمتها وتفرض واقعًا جديدًا على كل الأطراف.

في العام 1990م ووَفْقَ الدأب الإسرائيلي المعتاد أعادوا طرح الموضوع على ياسر عرفات بشأن إقامة الدولة الفلسطينية في قطاع غزة، مع ضمان أمريكي هذه المرة بإضافة بعض التحسينات على ظروف القطاع الخانقة، وبدهاء الزعيم الفلسطيني توصل إلى أن هذه التحسينات لا بد أن تكون على حساب الجانب المصري في سيناء فأسرع بحمل الرفض المصري القاطع للإسرائيليين، وتمسك بموضع قدم في الضفة (غزة وأريحا أولًا) وأدخل المصريين إلى مائدة التفاوض قسرًا ونسق معهم في جميع الترتيبات التي تمت حينئذ.

وجرت مياه كثيرة في نهر العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأعيد ترتيب أوراق اللعب في المنطقة أكثر من مرة، إلى أن جدد الإسرائيليون الحديث عن فكرة «سيناء هي الحل» بعد أن أخضعوا المقترح لبعض من الدراسات الأكاديمية، وبدءوا في العزف على هذا اللحن في العام 2006م والعام 2008م مع الجانب المصري، متمثلًا في مساحة من الأرض تضيق وتتسع وقابلة للتفاوض في هذه المنطقة من شمال سيناء كامتداد طبيعي لقطاع غزة المزعج الذي حلم الإسرائيليون يومًا بإلقائه في البحر، وتكرر تسويق هذا الطرح في العديد من العواصم الأوربية حتى يتشكل رأي عام دولي ليكون حلًّا نهائيًّا وسحريًّا للقضية الفلسطينية، وصارت جائزة الحلم الكبرى هي ابتلاع ما تبقى من الضفة الغربية داخل نطاق الدولة اليهودية، وبدأت إسرائيل تجهز تفاهمًا بهذا الشأن مع الجانب الأردني المعني الأول بوضع الضفة، وللمفارقة التاريخية الدالة التي تلقي بظلالها حتى اليوم لم تكن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بعيدة تمامًا عن هذا العرض السحري، بل في بعض تأريخ نشأتها (1987م) ذكر بأنها ولدت لتحقيق هذا الحلم الإسرائيلي الساحر.

قوبل هذا العرض برفض مصري بات في حينه، ونظرًا لابتعاد هذه الأحاديث عن العلن فكان الشد والجذب فيها يتم في الغرف المغلقة ويأخذ على الأرض أشكال وعناوين مغايرة؛ لذلك قامت مصر بتكثيف جهودها في مسألة

المصالحة الفلسطينية لمحاولة تجاوز مسألة التقسيم القسري ما بين الضفة وغزة وللالتفاف على الطرح الإسرائيلي، لكن المسعى المصري قوبل بتشدد غريب من قادة حماس ومراوغة واضحة في كل لحظات الاقتراب من الحل، وكان الفعل الإسرائيلي قبلها هو الهجوم على غزة في عام 2006م واستهداف المرافق المعيشية، ثم إحكام الحصار حول القطاع للدفع بالقضية من قضية احتلال إلى صورة من صور الإغاثة وتقديم المعونات، لمنطقة تفتقر إلى الحد الأدنى من وسائل الإعاشة وتكريس استحالة قيام دولة على هذه المساحة الضيقة المختنقة من جميع الجهات إلا من جانب سيناء!

في نفس الفترة الزمنية تقريبًا «2007 – 2010» بدأ قادة حماس (الإخوان المسلمون) في التماهي مع نفس النغمة الإسرائيلية، بالإلحاح على نغمة الحصار وغلق المعابر ومراوغات تشغيل «معبر رفح»، وساد جدل طويل حول دخول المعونات منه أم من «معبر كرم أبو سالم» وكان هذا عنوان التنافس ما بين حماس ومنظمة فتح، فقد كان توزيع المعونات على الفلسطينيين هو سلاح اكتساب الولاء واختفى الحديث عن الاحتلال أو العدوان، وكان الرد المصري في حينه يتكرر على لسان الرئيس مبارك أن قطاع غزة حتى الآن منطقة محتلة من الإسرائيليين، وعليهم والمجتمع الدولي تحمل مسئولية ذلك في وضوح، وكان هذا هو الالتفاف الثاني لمصر على ما تريده إسرائيل من عزل قضية قطاع غزة عن باقي قضية الاحتلال، والتجاهل المتعمد «الإسرائيلي / الحمساوي» لغلق 6 معابر ما بين غزة وباقي الأراضي الفلسطينية، وكان الموقف الوحيد الذي يصب في الصالح الإسرائيلي هو ما تساعدها مواقف حماس فيه من التشهير الكاذب بالحصار المصري للقطاع، وقد ظل قادة حماس يتعاطون مع الوضع بهذه الصورة المنفلتة وهو ما كان كفيلًا بخلط الأوراق مع الحسابات الدقيقة للنظام المصري، واستمر إصرار حماس على إفشال كل جهود المصالحة مع مؤسسة الرئاسة الفلسطينية ومنظمة فتح في الضفة الغربية، وقطع كل الجسور

مع رام الله والتركيز المريب إعلاميًّا في حملات مكثفة على مصر بشأن معبر رفح مـع تجاهل تام للاحتلال الإسرائيلي، وغاب تمامًا ذكر المسـتوطنات التي تلتهم الأراضي يوميًّـا والمعابر السـتة الأخـرى المغلقة في وجوههـم إلى جميع الجهات والقضية الفلسطينية التي تتسرب من أيديهم على وقع خلافاتهم الداخلية، فقط ظل الضجيج كله مستهدفًا «معبر رفح» وما وراء مدينة رفح المصرية.

محطـة العـام 2008م حملـت متغـيرًا جديـدًا تمثـل في دفع وتحريـض مباشر قامت به «حركة حماس» لاجتياح أهالي القطاع للمنطقة الحدودية باتجاه سيناء، الموقـف بلغ ذروتـه عندما تم تفجير عـدة ثغرات في الشريط الحـدودي ما بين القطاع وسيناء، تحت وقع إطلاق نيران كثيف من عناصر الأمن الحمساوي من داخل القطاع باتجاه النقاط الأمنية الحدودية المصرية مما أدى إلى استشـهاد أحد جنود الشرطة بمكان خدمته، اجتاح الفلسـطينيون ثلاث مدن مصرية بالمنطقة حتـى وصلوا إلى مدينة العريش (65 كم)، وبـدءوا في شراء ونقل مختلف أنواع البضائع والسـلع إلى غزة تحت شـعار كسر الحصار، وحسـنًا فعلت السـلطات المصريـة حينهـا أن تركتهـم ينقلون ما شـاء لهم من سـلع دون التعرض المباشر معهم، وبدأت تراود الكثيرين منهم أحلام البقاء في سيناء ذلك قبل أن تجبرهـم السـلطات المصرية على المغادرة، وتلك كانت هي البروفة الأخيرة لما كان يدور في الغـرف المغلقـة، في هـذا التوقيت كان لإمسـاك نظـام مبارك بزمـام الأمور وخاصـة عبر جهازي المخابرات العامة وأمـن الدولة من خلال مفاتيح عديدة لهذا المكان الشـائك سـبب في احتواء هذا التصرف، وإعـادة الأمور إلى نصابها مـن دون إطلاق رصاصة مصريـة، وأهالي غزة إلى قطاع غزة، وفى الإجمال قادة حماس إلى رشدهم.

المـدن الثلاث المصرية هـي على التوالي من الشرق للغرب رفح ثم الشـيخ زويد حتى الوصول إلى مدينة العريش عاصمة محافظة شمال سيناء، وهي المنطقة التي تشـكل جوهر مشروع «جيورا آيلاند غزة الكبرى» فضلًا عن أن سيناريو

الاجتياح قد تكرر - للمفارقة - بالاجتياح المسلح فجر يوم التاسع والعشرين من يناير في العام 2011م بعد ساعات معدودة من أحداث جمعة الغضب، حيث فوجئت مدينة رفح بمجموعة ضخمة من الميليشيات المسلحة تجتاح المدينة ليلًا لتدمر كل مظاهر الدولة بها وعلى رأسها قوات الأمن المحدودة الموجودة بالمدينة، ومنها إلى مدينة الشيخ زويد لتكرر السيناريو، وتستهدف أيضًا قوات الأمن ومباني جهاز الدولة الإداري ومقر الحزب الوطني الحاكم حينئذ. وكان هذا الهجوم لحظة اصطياد للنظام وهو يترنح تحت ضربات ميدان التحرير بالقاهرة، لكن قبل هذا التشابه الدال بين المشهدين كان في أيام عافية النظام بعض من محطات معالجته لخروقات حماس للأراضي المصرية، والأهم تعامله مع ما يحاك لهذه البقعة من أرض سيناء من مؤامرات وعروض سوداء.

في هذا التوقيت الحرج اعتبارًا من العام 2008م وما بعده كان النظام المصري يعيش مأزقه الخاص المتمثل في قضية التوريث، وكانت سياسته الداخلية قد غاصت بكامل أقدامها في هذا المستنقع ومعها كل تفاصيل الدولة، وبدأت سياستها الخارجية تطرق كل الأبواب المهمة والمتاحة لتسويق هذا السيناريو المشبوه والعصي على الهضم، بالطبع كان أهم وأول الأبواب هو الباب الأمريكي، وتعددت وقتها زيارات مبارك الابن للتعارف والحديث وفتح القنوات الرسمية وغير الرسمية، فخريطة الداخل الأمريكي ودوائر صنع القرار بها من التشابك الكثير، والعلاقات بين أمريكا ومصر أكثر تشابكًا وتعقيدًا سياسيًّا وعسكريًّا، وبدأ الحديث عن شركات العلاقات العامة الأمريكية المتخصصة في التسويق الإعلامي لتجهيز جمال مبارك للقاءات المدفوعة الأجر مع شخصيات نافذة في الكونجرس ومجلس الشيوخ، والدفع في اتجاه كل لوبي موجود على الساحة الأمريكية من صحافة لمجتمع مدني لروابط رجال الأعمال؛ كي يتم التسويق المطلوب وتقريب هذا الطرح المصري من ترتيبات أمريكا المستقبلية في المنطقة.

دفع الابن بقوة خلف تلك الشركات المتخصصة في تجميل الصورة وتقديم الحلول ورسم خطوط السير داخل المتاهة الأمريكية، لكن الطبخة حملت ارتباكًا كثيرًا فبدت مسمومة وكريهة الرائحة؛ لذلك استمعت أمريكا دونما اهتمام يذكر؛ ولأن ما ظهر بعد ذلك أنها كانت تراهن على حصان آخر يخلف نظام مبارك الغارب؛ لذلك لم تصدر منها الإشارات المطلوبة والمدفوع فيها الكثير، وبقي مفتاح القلب الأمريكي كالعادة في يد إسرائيل التي كانت أكثر الأطراف اهتمامًا بالإنصات إلى حديث مبارك الابن ومتابعة تحركاته وما وصل إليه في أمريكا، حتى تكتمل عندها الصورة بعد إضافة ما عند مبارك الأب ليقدمه لتمرير مشروع التوريث ولدعمه أمريكيًّا ولتسويقه إسرائيليًّا في الدوائر المعنية بهذا الأمر.

وهنا تحديدًا في العام 2010م تجدد العرض الإسرائيلي القنبلة الذي تمثل في الوصول إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية بضم أجزاء من شمال سيناء إلى قطاع غزة، وإعلان قيام الدولة الفلسطينية على هذه المساحة، فالخلاف قد تجذر بين حماس وفتح وسار في طريق اللاعودة، وعداء حماس المعلن والخفي مع فتح والسلطة الفلسطينية صار أشد وأعقد من علاقاتهم بإسرائيل؛ لهذا كان هذا التوقيت هو المثالي بامتياز لإسرائيل لتقديم ما تطلبه حماس في الخفاء لتحصل هي في العلن على الضفة وتعلنها منطقة يهودية بمستوطناتها وأراضيها.

أما بالنسبة لجانب المصريين في الصفقة فالتعويض عن أراضي سيناء المقتطعة والداخلة في هذا الحل سيكون مقابله عرضًا ماليًّا سخيًّا وصل إلى 70 مليار دولار، غير إسقاط نسبة غير صغيرة من الديون المصرية لأمريكا وحلفائها لتخرج مصر من أزمتها الاقتصادية الخانقة، مع ضمان تدفق استثمارات مباشرة داخل مصر لمدة عشر سنوات وهذا ينقل مصر نقلة واسعة إلى مصاف الدول المستقرة، وقبل كل هذا والأهم ضمان النهاية السعيدة لمشروع التوريث، هذا بشكل مختصر وجامع العرض الإسرائيلي الذي كان يحتاج لمن يضعه على المائدة.

حـاول الابن وألح في إقناع الأب بأن ما كان مرفوضًا سياسـيًّا من قبل قد يمـر تحت اللافتات الاقتصادية، فالأزمة الماليـة بالفعل خانقة وقدرة الاقتصاد المصري مكبلة بالدين الخارجي والدين الداخلي، ومن ناحية التوريث فالنجاح فيـه يضمنـه العرض الإسرائيـلي بنهايته السـعيدة في حال مـضي الأب قدمًا في تنفيذ هذا العرض.

ويرفـض مبارك العرض الإسرائيلي للمرة الثالثة أثناء فترة حكمه لقناعاته الشـخصية بأن التعاطي مع هذا النوع من العـروض قد يذهب بنظامه وتاريخه الشخصي إلى نقطة اللاعودة، ولنصيحة ذهبية من مدير المخابرات العامة الوزير عمـر سـليمان، تتلخص وَفْـقَ كلماته في أحد اجتماعـات رام الله - نصًّا - حول أن الدخـول في هـذا النوع من الصفقات ووَفْقًا لتقديـر دقيق للوضع الإقليمي كفيل بانفجار الأوضاع في وجوهنا جميعًا، وحينها ما أسهل أن تتجاوز إسرائيل كل الحدود المسـموحة لنجد أنفسـنا جميعًا وقد أمسكنا بيدينا الماء! وقد تعرض الحديث لمسألة ضرب القضية الفلسطينية في مقتل إذا تم التعاطي مع حلول غزة السابحة في الهواء، وقد جاء نص هذا الحديث في اجتماع مغلق برام الله مع قيادة فلسـطينية رفيعة المسـتوى على علم بتفاصيل العرض الإسرائيلي، وتاريخ هذا اللقاء كان في خريف العام 2010م؛ أي قبل اندلاع ثورة يناير بشهور محدودة.

ولأن سـؤال سـيناء دومًا حاضرًا وبقـوة، فمن هـذه الأرض يخرج وإليها يعود، ليكشف ويفسر ويضع النقاط التاريخية فوق الحروف الإقليمية، وله من القدرات أن يفسر بوضوح كل مشـاهد السياسـة في العاصمـة القاهرة؛ لذلك فقـد ظلت سـيناء منذ السـاعات الأولى لصباح يـوم 29 يناير مـن العام 2011م عنوانًـا ورقمًا مهمًّا في الحدث المـصري الذي تقلب على أوجه عديدة، ما بين المد والجـزر وما بين التقلب والهدوء الخادع حفرت سـيناء لنفسـها موقع الصدارة وتشـكل مشـهدها الخاص القديـم الجديـد، الأرض التي ظلت لعقـود عنوانًا للأزمـة تعـود لنفس عنوانها القديم وتدخل إلى ثورة يناير بمشـاهد فارقة، فقد

أصبحت الأسئلة مشروعة حول وصول تنظيم الإخوان المسلمين لحكم مصر وإفساح كل مسارات ثورة يناير لـه لينفذ ما تعهد به للمسئولين الأمريكيين قبيل انتخابات الرئاسة، من أن مفاتيح حل القضية الفلسطينية ملك يمينهم وناقش معهم تفاصيل كل ما سبق وَفْقَ استعداد وإمكانات فرعهم في غزة «حركة حماس»، لذلك وبعد كل ما تكشف لاحقًا هل كان مطلوبًا ومرتبًا أن يبيع الإخوان المسلمون جزءًا من سيناء لأقربائهم في غزة، وأنه كان هناك وسط أحداث ثورة يناير عربون ما قد تم دفعه في ترتيب إقليمي، برعاية إسرائيلية وضمان أمريكي للجماعة بعرش مصر كما كان معروضًا على مبارك الابن ؟

ولما سبق تحديدًا لم تترك ثورة يونيو 2013م سيناء من دون أن تشتبك معها في مشاهد أكثر عمقًا، برز ذلك في ملفها المعقد الجانب الأمني والتهديدات المنهجة والمتسارعة على منطقة شمال سيناء، لتشكل ثورة يونيو دورًا وطنيًّا وتاريخيًّا في اتجاه سيناء عبر إنقاذها من مصير مجهول، وهو المصير الذي عبر عن نفسه باندلاع فوري لمجموعة من العمليات الإرهابية التي وصفت بالحرب الحقيقية المفتوحة، استغل في تنفيذها حالة الجاهزية للمجموعات المسلحة التي تم رعايتها وإعدادها طوال عام حكم الإخوان لتشكيل ذراع إرهابي للجماعة يتم استخدامه وقت اللزوم، ومراهنة من تنظيم الإخوان المسلمين عبر فرعيه في مصر وفي قطاع غزة على قدرة تلك التنظيمات المسلحة لتشكيل وخلق أوضاع جديدة على الأرض.. وبدا ما كان يطرح ويتداول بعيدًا يمكن الآن تلمس ملامحه، وشم رائحته مخلوطًا برائحة البحر في مدن الشمال النائية هناك في أقصى الحدود الشرقية.

إمبراطورية الشر على الأرض المقدسة

الأنفـــــاق:

تاريخ الأنفاق:

فكـرة إنشـاء الأنفاق اسـتلهمها الفلسـطينيون من أنفـاق «الفيت كونج» التي حفرهـا مقاتلو «الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام» خلال حرب فيتنام مـع الولايات المتحـدة الأمريكية، وعرفت الأنفـاق الفيتنامية التي امتدت على طول 200 كم تحت الأرض باسـم أنفاق كوشي، وكان أول نفق تم اكتشافه من قبـل جيش الاحتـلال الإسرائيلى عـام 1983م؛ أي بعد أقل من عـام من كامل تطبيـق اتفاقيـة كامب ديفيد بين مـصر وإسرائيل عـام 1982م، الأنفاق في تلك الفترة كانت محدودة وكانت سـلطات الاحتلال تحاول السـيطرة عليها ومنعها وهدمها، خوفًا من دخول السـلاح لفصائل المقاومة المسـلحة خاصة مع بداية الانتفاضة الأولى عام 1987م.

يبلغ طول الشريط الحدودي ما بين مصر وقطاع غزة من البحر غربًا حتى حـدود عام 1967م شرقًا تقريبًا 13 كيلومـترًا، امتدت فيه الأنفاق لتغطي تقريبًا 8 كيلومـترات فقط من هـذا الشريط، حيث احتلت المنطقة من تل زعرب غربًا حتـى نهاية منطقـة الجرادات شرقًـا؛ أي شرق معبر رفح، وهذه المسـافة تربتها طينيـة وهي التـي تصلح لحفر الأنفاق بصـورة آمنة، ومع بدايـة الحصار الذي فرض على قطاع غزة من قبل إسرائيل عام 2006م بدأت تنمو وتتوسـع ظاهرة الأنفاق برفح بصورة كبيرة، وأصبح يهرب عن طريقها المواد والسـلع بأنواعها المختلفة، وكان أشـهرها في البداية المواد الأساسـية «كالدقيـق والأرز والزيت

والبقوليات والسجائر» لأن سعرها في الجانب المصري رخيص نسبيًّا وتدر أرباحًا لا بأس بها، ثم ازداد إنشاء الأنفاق بين عامي 2006 – 2007م بعد الغلق المتكرر للمعابر السبعة بين قطاع غزة والضفة ومدن إسرائيل، ليفقد القطاع جميع موارده المعيشية لساكنيه التي كان يستجلبها من تلك الأماكن ومنعت عنه بعد الحصار المشدد الذي تفرضه إسرائيل، وهنا بدأت فكرة التوسع الكبير في حفر الأنفاق بين قطاع غزة وسيناء كوسيلة للمقاومة، ثم تطور الأمر مع استمرار حصار غزة وغلق المعابر إلى إدارة حماس المباشرة لحفر أنفاق التهريب بين قطاع غزة ومصر، حيث اعتمدت عليها كليًّا كوسيلة لحصول أهل القطاع على مستلزمات المعيشة في وقت غلق المعابر.

كيف تحفر الأنفاق:

في الغالب تكون الأنفاق في بيوت العائلات التي ترتبط بمصاهرة أو علاقات نسب بين رفح المصرية ورفح الفلسطينية، ومعظمها يقع على الشريط الحدودي، ثم يتم تحديد سعر البيت الذي سيكون فيه فتحة النفق في رفح المصرية حسب قربه من الحدود، فمثلا كلما اقترب البيت من الحدود كان سعره أعلى، فالبيت الذي يقع على بعد 500 متر فقط سعره أكبر من ذلك الذي يقع على بعد كيلومتر أو كيلومترين، لكن إجمالًا أقل نفق لا يقل ثمنه المدفوع عن 100 ألف دولار، وهناك بيوت فيها أكثر من نفق بحسب موقعها الاستراتيجي بالنسبة لـ «حماس»، ويستغرق بناء النفق المخصص لعبور المواد الغذائية والأفراد من أسبوع إلى 15 يوما، أما النفق المخصص لعبور السيارات فيستغرق حوالي شهر ونصف الشهر.

وتحفر كل الأنفاق يدويًّا من خلال معاول حفر وجراكن لتفريغ الرمل الذي يتم استخراجه، وبالطبع لا يوجد نظام «مجسات»، وفي كل متر يتم حفره تجري عملية «تسقيف» بالخشب ليستمر العمل في المتر الذي يليه وهكذا...، أما البيوت المطلوب حفر أنفاق بها فيقف صاحب البيت على الحدود ويعطيه

«علامـة» معينـة فيبـدأ في التحـرك بناء عـلى هذه العلامـة للوصـول إلى البيت المحدد.

بعد انتهاء الحفر يتم إنارته بالكامل ووضع مراوح للتهوية في حالة استخدام النفـق لعبور الأفـراد، بعد الانتهاء من حفر النفق يتـم عمل «قطار» عن طريق وضع «موتور» في بداية النفق وموتورا آخر في نهايته، وما بين الموتورين توضع «حصيرة خشـبية» على شكل أسـطوانات أو «حصيرة صاج»، مع وضع حاجز يمنـع انـزلاق المواد المهربة على يمين ويسـار هذه الحصـيرة، وتوضع فوق هذه الحصيرة «براميل بلاسـتيكية» كبيرة مقسـومة نصفين، بحيث يمثل كل نصف منهـا وعاءً كبيرًا يحتوى البضائع، مع ربطها ببعضها البعض بحبال قوية للغاية تمـر في منتصـف كل برميل لتعطي في النهاية شـكل «القطـار» الموصولة عرباته ببعضهـا البعض، وعندما تبدأ عملية التهريب يقـوم الموتور بدفع الحصيرة من ناحية والموتور الآخر بسـحب الحصيرة من الجهة الأخرى لكي تصل البضائع من سيناء إلى غزة والعكس.

ويكون المسـئول عـن فتح النفق وغلقه صاحب البيت نفسـه ويطلق عليه «أمـين الخط»، وهذا هو المصطلح الذي يطلق على كل صاحب بيت لديه نفق، ويتلقى الأوامر ويرسـل المعلومـات التي يريدها أيضًا مـن خلال خط موبايل «أورانـج» أو «جـوال» وهـي خطـوط اتصـالات إسرائيليـة تعمـل في المنطقة الحدوديـة فقـط، يتـم تسـليمها لكل «أمـين خـط» ولا تكون له علاقة بشـبكة الاتصـالات المصريـة، أما تحديـد المواعيـد ونوعية البضاعة فيكـون من خلال عمليات التنسيق بينهما، وكل «أمين خط» لديه مجموعة لا تقل عن 3 – 4 أفراد من الشباب الصغير تتراوح أعمارهم بين 15 و22 سنة هو الذي يتولى توجيههم، ويعمـل بعض منهـم أيضًا «ناطور» عـلى الخط لتأمين عمليـات التهريب ويتم التواصل معه عن طريق أجهزة لاسـلكي، كما يحصل كل واحد منهم على 150 – 250 جنيها في «النقلة» الواحدة عبر النفق.

اتخـذت بعض العائلات التابعون لحركة حمـاس في قطاع غزة عملية الحفر كمهنة تقوم بها لحسـاب أشخاص يتولون توفير المكان مقابل مبالغ مالية تصل إلى عـدة آلاف مـن الـدولارات، يحتاج كل نفـق إلى عدد من العـمال للعمل به حيث يبلغ عدد العمال بكل نفق من 15 إلى 20 عاملًا، يعملون بنظام الورديات كل ورديـة مـن 6 إلى 8 عمال يعملون عـلى إخراج البضائع والمواد والسـلع من الأنفاق، وأغلب العاملين بالأنفاق سـواء المشاركون في الحفر أو أعمال المناولة مـن الأنفـاق يمثلون جميع مدن ومخيمات قطاع غزة، لكن النسـبة الكبرى منهم من محافظتي رفح وخان يونس وبينهم نسـبة كبيرة من الأطفال وصغار السن، ويبلـغ طـول النفق مـن 300 متر ويصل أحيانًا إلى 1500 مـتر، وعمق النفق من 8 أمتـار إلى 30 مـترًا تحت الأرض لكن هناك بعض الأنفـاق به نظام «طوابق»، أي تجـد نفقًا على عمق 8 أمتـار وتحته نفق على عمق 15 مترًا وثالثًا على عمق 20 مترًا.... وهكذا.

يحتاج كل من يريد حفر نفق إلى رخصة خاصة من بلدية رفح، كما يستلزم على المتوجه لطلب رخصة حفر نفق إلى أن يدفع للبلدية مبلغ 10 آلاف دولار، وتذكر التقديرات أن هناك بضع مئات من ملايين الدولارات أدخلتها رفح في خزانتها فترة رواج هذا النشاط فقط بهذه الطريقة.

وتتولى «حركة حماس» عبر قيادييها الإمسـاك بجميع خيوط الاتفاق حول ممارسة هذا النشاط، بداية من تحديد المكان الذي سيتم فيه حفر النفق، والتمويل اللازم لحفره، وتوفير العمال لحفر النفق المطلوب، وتحديد من سـيكون مسئولًا عن هذا النفق أمام سـلطة حماس، ونوعية البضائع التي سـيتم تهريبها، وكيفية تسليم وتسلم المقابل المادي مع كل عملية تهريب.

صناعة الأنفاق في غزة:

أدت الأنفـاق إلى انخفاض نسـبة البطالة في رفـح إلى أقل من 20٪ بعد أن كانت 50٪ سابقًا من أصل القوى العاملة في محافظة رفح البالغة حوالي 18 ألف نسمة، ويعود هذا الانخفاض إلى حالة الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه مدينة رفح في ظل ازدهار تجارة الأنفاق، حيث باتت المدينة مقصدًا للتجار والمواطنين مـن كل أنحـاء محافظات القطـاع لعقد الصفقات أو شراء السـلع والبضائع أو البحث عن فرصة عمل، الأمر الذي أدى إلى تنشيط حركة السوق في رفح ليس على مسـتوى المحلات التجارية وتجار الأنفاق فحسب بل أيضًا دب النشاط في حركة النقل والمواصلات والمطاعم والخدمات.

أصحـاب الأنفاق دائـما بالطبع من طبقة الأغنياء أو ممـن يملكون رءوس الأمـوال، فهـي تجارة مربحـة تدر الأمـوال والأرباح الطائلـة في أقصى سرعة، فتكلفـة النفق الواحد تصـل من 70 – 100 ألف دولار وفي بعض الأحيان يزيد المبلـغ عـلى ذلك، ويوجـد بالنفق أكثر من شريـك ويدار عبر الأسـهم ويجرى توقيـع العقود لدى محامين ومن خلالهم يحدد سـعر كل سـهم وعـدد الشركاء ونظـام توزيـع الأربـاح على المسـاهمين، وهنـاك أمين نفق مـصري يشرف على أعمال التهريب؛ ففتحة النفق في الجانب المصري تسـمى «عين النفق» ويسـمى المشرف عليها «أمين العين»، وهو مصري الجنسـية وفي الغالب من سكان رفح المصريـة ويحصل على نصـف أرباح النفـق، ويتولى الأمين مسـئولية هذه العين وإنزال البضائع فيها والمحافظة عليها، ويقدر البعض بأن الاسـتيراد الشـهري عـبر الأنفـاق يتراوح ما بين 35 إلى 40 مليون دولار مع العلم بأنه لا يتم تصدير أي سـلعة أو مادة لخارج قطاع غزة، أي أن الاقتصاد في قطاع غزة اسـتهلاكي والنقـد يخرج مـن قطاع غـزة باتجاه مصر والخـارج فقط، وتقـدر الأرباح التي يجنيها أصحاب الأنفاق والعاملون بها سنويًّا من 200 إلى 300 مليون دولار.

منذ سبتمبر 2008م تفرض حماس ضرائب على أصحاب الأنفاق، حيث عملت بلدية رفح من هذا التاريخ بجباية رسوم من أصحاب الأنفاق تحت مسمى (نشاط تجاري عبر الحدود)، يدفع بموجبه كل صاحب نفق مبلغ 10000 شيكل «ما يعادل 2700 دولار»، ومن لا يدفع يمنع من استكمال حفر نفقه أو يغلق نفقه إن كان يعمل، وتقول البلدية إن هذه المبالغ يتم جبايتها من أجل تأمين مرتبات الموظفين والعاملين بالبلدية وسد النفقات التشغيلية للبلدية، وفي نفس الإطار تقوم شركة الكهرباء بفرض رسوم اشتراك كهرباء «3 فاز» على كل نفق حيث يحتاج كل نفق إلى خط كهرباء، ورسوم اشتراك الكهرباء تبدأ من 1000 شيكل ويصل المبلغ إلى 3000 شيكل ما يعادل «800 دولار»، غالبية الأنفاق مع الوقت تحولت من عمل سري إلى عمل علني، لكن هناك عشرات الأنفاق ظلت ذات طابع سري، وأصبحت شبكة الأنفاق صناعة يعمل بها متخصصون بداية من قطع الصخور ومن يحدد وجهة النفق والعامل والمشرف على إخراج البضاعة، مرورًا بمن يعمل على صيانة هذه الأنفاق بشكل مستمر، وتحدث عشرات المشاكل بين أصحاب الأنفاق لتداخل الخطوط بين بعضها البعض، ويجرى حلها عبر أشخاص متخصصين بحل مشاكل الأنفاق ونسبة كبيرة من أصحاب هذه الأنفاق هم من أعضاء حركة حماس أو المحسوبين عليها، ودافعهم بالطبع جني الأرباح بأقصى سرعة ممكنة.

أنواع الأنفاق:

هناك أنفاق للبضائع الغذائية وأخرى للسلاح وثالثة للأفراد ورابعة للسيارات، وكل نفق يكون مجهزًا لنوع البضاعة التي تمر منه حيث لا توجد أنفاق شاملة لمختلف البضائع في وقت واحد، أما من الناحية الهيكلية للنفق فيمكن تصنيف الأنفاق إلى 3 أنواع من حيث نوعية الحفر، فهناك أنفاق «عيون، سلالم، مدفونة» فضلا عن أنفاق سرية لها تكتيكات خاصة في التنفيذ لا يعلم عنها أحد شيئًا، وهى مخصصة لقيادات حماس وكوادرها فقط.

«النفـق العين» يعني أنـك حينما تصل إلى نهايته يكـون هناك كرسي يجلس عليـه الأفراد الهاربون عبره ويسـحب الكرسي لأعلى بموتـور، أما النوع الثاني «سـلالم» فإنه ينتهي بسـلالم تصعد إلى سـطح الأرض على هيئة درجات تشـبه نظام المقبرة، أما «النفق المدفون» فهذا لا يظهر أفراده على سطح الأرض أبدا، بحيث يخرج من النفق إلى مخبأ سري تحت الأرض أيضًا ويظل مختبئًا.

الأنفـاق المخصصـة للسـلاح عددها الفعلي غـير معـروف، ولكنها تقدر بالمئـات، وحركـة حمـاس وحدها هـي التي تحدد مـا إذا كان هـذا النفق يصلح لتهريـب السـلاح أم لا، وهنـا تجري تحريـات مضاعفة من جانـب الحركة عن صاحـب البيت وعائلتـه وجيرانه وترصد كيف يتعامل مع الوسـط المحيط به، هل يتكلم كثيرا أم أنه كتوم؟ هل هناك أحد من أفراد عائلته له علاقة بالأمن أم لا؟ فهي في النهاية أنفاق سرية للغاية.

ويتـم حفـر النفق في رفح المصريـة وفي الجهة المقابلة تفتـح هذه الأنفاق في أماكـن تابعـة لقيادات حماس فقـط، بمعنى أنها قد تكون مدرسـة تابعة لحماس أو مركـزًا تابعـا للمخابرات في حماس، أو سـاحة كبيرة تابعة لهم أو سـجنًا، كما لا تفتح أيضًا هذه الأنفاق في أماكن على الحدود في رفح الفلسـطينية، بل يسـير بهـا بعمق كيلو ونصف على الأقل إلى ما بعد الحدود للوصول إلى هذه الأماكن المحـددة فقـط، ومن ثم يتـم تفريغ شـحنة السـلاح وتعبأ في سـيارات «جيب مصفحة تابعة لسـلطة حماس» ثم يتم توزيعها على الأمن الداخلي ومعسكرات التدريب بعد ذلك.

وهناك أنفـاق مخصصة لتهريب أسـلحة «لكتائب القسـام»، وهي تختلف عـن الأنفاق المخصصـة "لسرايا القـدس" التابعـة لتنظيم الجهاد الإسـلامي، فكل كتائب عسـكرية مسلحة لها منفذها الخاص لتهريب السلاح، لكن نشاط الأنفاق بإجماله تحت قيادة حماس.

رسوم التهريب عبر الأنفاق:

تختلف الرسـوم المحصلة من التهريب بحسـب نوع المادة المهربة، فتسعيرة تهريـب البضاعـة 1000 دولار، والأفـراد 200 دولار، أمـا السـلاح فتسـعيرة تهريب قطعة السلاح الآلي الواحدة تقدر من 500 – 1000 دولار، وعند تهريب الأسلحة الثقيلة والصواريخ يصل المقابل المادى إلى مليون دولار.

الأنفاق بعد ثورة يناير 2011م:

ارتفـع عـدد الأنفاق من حـوالي 1000 نفق قبل ثورة ينايـر 2011م إلى نحو 3000 نفـق في عـام 2014م، وخصصـت «حركة حماس» منذ ثـورة يناير 2011م – وهو التاريخ الذي شـهد توسـعًا كبيرًا في إنشـاء الأنفاق وتشـغيلها – وحدة خاصـة لحفر الأنفاق تابعة مباشرة «لكتائب القسـام» وهي وحدة مسـتقلة عن بقية تشـكيلات القسـام، وبحسـب ما رصـد بالتقاريـر الأمنية تشـيد الوحدة الهندسـية التابعة لكتائب القسـام كل نفق بأطنان من الأسـمنت حتى لا ينهار، ويكـون عـادة عريضًا إلى حد يسـمح بتحرك الأفـراد بسـهولة، وبعضها مجهز بسـكك حديدية خفيفة وعربات نقل سريعـة وفتحات جانبية، وتقدر التقارير الأمنيـة أن حماس تسـتثمر نحـو 140 مليون دولار في السـنة لحفر الأنفاق تحت الأرض، سـواء تلك التي تسـتعمل لتهريب السـلاح من جهة سـيناء أو دفعها عكسـيًّا إليها مصحوبة بالمواد المستخدمة في صناعة العبوات الناسفة، أو لتنفيذ عمليات نقل كوادر إرهابية تدخل القطاع قادمة من سـيناء للتدريب والتأهيل في معسـكرات خـان يونس ودير البلـح تحت رعاية حماس المبـاشرة، كما وضع الإشراف على حفر الأنفاق ضمن اختصاصات «بلدية رفح الفلسـطينية» التي تديرهـا حكومـة حمـاس وتراقـب بمعرفة الأمـن الوطني المنتشر عـلى الشريط الحدودي التابع لحكومة حماس أيضًا.

مسئول ميداني فلسطيني في تلك الوحدة الهندسية ذكر لجهاز أمني مصري بعضًا من تفصيلات العمل داخل إطار هذا النشاط ... (نحن نواصل عملنا وَفْقَ الخطة الموضوعة لنا، وقد أنهينا حفر الكثير من الأنفاق أثناء الحرب الأخيرة مع إسرائيل وسلمنا خرائطها للقيادة العسكرية بكتائب القسام، حيث تتم عملية الحفر بشكل سري لإخفاء العمل عن المخابرات الإسرائيلية، ويتم حفر مداخل الأنفاق في الطوابق السفلية من المنازل والمساجد والمدارس وغيرها من المباني العامة، وحفر الأنفاق هي عملية يدوية شاقة وطويلة؛ حيث يستغرق حفر نفق واحد عدة أشهر، ولا تستخدم المعدات في الحفر؛ لأنها تسبب ضوضاء قد تنبه جواسيس إسرائيل داخل القطاع لعملية حفر النفق أو تلفت نظر المخابرات المصرية، ويتم استخدام حيل مختلفة لإزالة مخلفات الحفر من موقع النفق، أما صيانة الأنفاق فهي بسيطة إلى حد ما تقريبًا؛ فلا شيء سوى النظافة ما لم تكن هناك مياه جوفية تحتاج إلى تفريغ، لكن بدون تبطين النفق بجدران وأسقف خرسانية سوف يتدهور النفق تدريجيًّا ويحتاج إلى إعادة حفر؛ لأن طبيعة التربة في غزة لينة وسهلة مع كمية قليلة جدًّا من الصخور).

أثناء فترة حكم الرئيس الأسبق محمد مرسي التي سميت هناك (ربيع الأنفاق) زاد نشاط الأنفاق بشكل كبير للغاية وأصبح التهريب من وإلى سيناء متاحًا للجميع، وسمح بتهريب كل ما يخطر بالبال بداية من المواد الغذائية مرورًا بالأفراد والأسلحة والذخائر وانتهاء بالمخدرات مثل الأفيون والبانجو والحشيش، ولكن من الملاحظ أنه في ذلك العام كثير من الأنفاق العاملة في تهريب السلع الغذائية تحولت إلى تهريب الأسلحة ومشتملاتها، وبدأت في التواصل وخدمة الأنشطة الإرهابية التي انتشرت على أرض سيناء.

أما بعد ثورة 30 يونيو 2013م فكانت الأنفاق سببًا رئيسيًّا في دخول مختلف الأسلحة لسيناء، في مقدمتها كل الأسلحة المضادة للطائرات، فضلًا عن الرشاشات الآلية الصينية الصنع، وخزن السلاح «الـ14 ونصف، والنصف

بوصة»، وبعد فض اعتصامي رابعة والنهضة أصبح يهرب منها السلاح الثقيل «قذائف الهاون - 32 و82 مللي» و«قذائف الآر بي جي» والدانات الخاصة بها، وأيضًا العبوات الناسفة التي تقوم بتصنيعها «كتائب القسام» لكون التنظيمات الإرهابية بسيناء لا تمتلك المواد التفجيرية الخاصة بها، مثل مادة TNT ، وأسلحة القنص وM 16 وهذه الأسلحة يتم تخزينها في مخازن خاصة لحين وقت استخدامها في العمليات الإرهابية.

ثم يتم نقل السلاح المهرب من خلال السيارات المسروقة التي لا تحمل لوحات معدنية، خاصة السيارات الكروز والفيرنا والتايلاندي والإلنترا، حيث تعبأ هذه الأسلحة في أجولة ثم يتم الخروج بها من منطقة الأنفاق من خلال طرق خاصة سرية بعيدة تمامًا عن أعين الأجهزة الأمنية.

عند قيام عناصر من غزة بتنفيذ عمليات إرهابية داخل أراضي سيناء يدخلون عبر تلك الأنفاق السرية وَفْقَ مواعيد محددة لتنفيذ عملياتهم والعودة مرة أخرى إلى غزة، بمعنى أنه قد يكون أمام العنصر الإرهابي نحو الساعة فقط لدخول سيناء إلى المكان المحدد وتنفيذ العملية والعودة، وبناء على هذا التوقيت يجري فتح وإغلاق النفق ولا يفتح مرة أخرى إلا مع عملية جديدة، وهم مدربون جيدًا على تنفيذ ذلك كله من خلال تكتيكات عالية جدًّا في الوقت المحدد، وقد بدءوا مبكرًا في تدريب العناصر التابعة لهم في سيناء على تنفيذ هذه الخطط والتكتيكات أيضًا.

في حالات أخرى يتم إرسال عناصر جهادية من سيناء عبر الأنفاق أيضًا إلى «معسكر جباليا» للتدريب لكونه المكان الأكثر أمنًا والأعلى تجهيزًا كي يتم فيه التدريب، وهناك أنفاق سرية تكون فتحتها داخل المعسكر مباشرة أو بالقرب منه، وبعد انتهاء المدة التدريبية تعود تلك العناصر الإرهابية إلى سيناء من خلال الأنفاق التي تسللت منها.

الدولة المصرية تواجه أباطرة الأنفاق :

بعد الهجوم الإرهابي على النقطة العسكرية «كرم القواديس» بالشيخ زويد يوم الجمعة 24/ 10/ 2014م الذي أسفر عن استشهاد 33 جنديًّا وضابطًا، اجتمع «مجلس الدفاع الوطني» في اليوم التالي وبعد انعقاده صرح السيد رئيس الجمهورية / عبد الفتاح السيسي بأنه سيكون هناك حل جذري لمشاكل المنطقة الحدودية في إشارة واضحة للأنفاق مابين سيناء وقطاع غزة.

أصدر رئيس الجمهورية يوم السبت الموافق 2014/11/29 م القرار التالي:

أصدر الرئيس عبد الفتاح السيسي، قرارًا جمهوريًّا بتحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها، وذلك بهدف تأمين المناطق المتاخمة للحدود الغربية والجنوبية والشرقية للبلاد، وفيما يخص سيناء نص القرار على الآتي :

ثالثًا: المنطقة المتاخمة للحدود الشرقية لجمهورية مصر العربية الموضحة بالخريطة المرفقة بهذا القرار من العلامة الدولية رقم (1) حتى طابا بعمق (5 كيلو) من الحدود السياسية الشرقية لجمهورية مصر العربية كالآتى:

1. المنطقة الممنوعة (المهشرة باللون الأحمر):

أ. المنطقة الممنوعة الأولى:

(1) الحد الشمالي:

ساحل البحر المتوسط من العلامة الدولية رقم (1) حتى أبو شنار ولمسافة (5) كم غربًا.

(2) الحد الجنوبي:

من العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطايرة) حتى جوز أبو رعد ولمسافة (5) كم غربًا.

(3) الحد الشرقي:

خط الحدود الدولية الشرقية من العلامة الدولية رقم (1) شمالًا وحتى العلامة الدولية رقم (6).

(4) الخط الغربي:

من أبو شنار حتى جوز أبو رعد جنوبًا.

ب - المنطقة الممنوعة الثانية:

(1) الحد الشمالي:

من العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطايرة) حتى (1) كم غربًا.

(2) الحد الجنوبي:

ساحل خليج العقبة من طابا حتى (1) كم غربًا.

(3) الحد الشرقي:

خط الحدود الدولية الشرقية من العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطايرة) حتى طابا جنوبًا.

(4) الحد الغربي:

الخط الوهمي المعتاد من غرب العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطايرة) بـ (1) كم وجنوبًا حتى غرب طابا بـ (1) كم.

2. المنطقة الثانية المحظورة (المهشرة باللون الأخضر):

أ. الحد الشمالي:

من غرب العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطايرة) بـ (1) كم ولمسافة (1) حتى جوز أبو رعد غربًا.

ب. الحد الجنوبي:

ساحل خليج العقبة من غرب طابا بـ (1) ولمسافة (1) كم حتى بئر طابا.

ج. الحد الشرقي:

المنطقـة من غرب العلامة الدولية رقم (6) (تلة الطايرة) بـ (1) كم وحتى غرب طابا بـ (6) كم.

د. الحد الغربي:

الخط الوهمي الممتد من جوز أبو رعد - جبل حمرة حتى بئر طابا جنوبًا.

وشـمل القرار القواعد المرفقة وهي تحدد القواعد المنظمة للمناطق المتاخمة للحدود وهي كالآتي:

بقرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم (444) لسنة 2014م

بشأن: تحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظمة لها.

أولًا: تتولى القوات المسـلحة وحدها مسئولية حراسـة الحدود السياسية لجمهورية مصر العربية.

ثانيًـا: القواعد الخاصـة بالمنطة الأولى (الممنوعة) المتاخمـة للحدود الدولية السياسية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية لجمهورية مصر العربية كالآتي:

1. يمنـع وجـود أي أفـراد / عربـات أو تحرك أي وسـائل انتقـال بكافة أنواعها وأشكالها (فوق / تحت الأرض)، عدا أفراد وعربات ومعدات القوات المسلحة وذلك بالمنطقة المحددة بالخريطة المرفقة بهذا القرار.

يسـتثنى من ذلك الأفـراد والعربات التابعـة أو العاملة مـع أجهزة الأمن والشرطـة المدنيـة، وذلـك بموجب تصريح يصـدر من هيئة عمليـات القوات المسـلحة عـلى أن يحـدد بـه الغـرض مـن الوجـود، وتقتـصر تحـركات الأفراد والعربات المصرح لهم بالوجود في هذه المنطقة على الأماكن المحددة بالتصريح.

ثالثًا: القواعد الخاصة بالمنطقة الثانية (المحظورة) المتاخمة للحدود الدولية السياسية على كافة الاتجاهات الاستراتيجية لجمهورية مصر العربية كالآتي:

1. يحظر الوجود في المنطقة المحددة بالخريطة المرفقة بهذا القرار على غير أفراد القوات المسلحة والعاملين بالدولة الذين تقتضي أعمالهم الرسمية وجودهم فيها والحائزين على تصاريح من هيئة عمليات القوات المسلحة.
2. يسمح لأبناء محافظة مرسى مطروح المقيمين إقامة دائمة هم أو أصولهم في دائرة تلك المحافظة قبل الخامس من يوليو سنة 1967م بالوجود في مدينة السلوم عدا - الهضْبة - دون حاجة لتصريح كتابي بذلك اكتفاءً بمراجعة تحقيق شخصيتهم.
3. يسمح لأبناء محافظات (البحر الأحمر - أسوان - الوادي الجديد) المقيمين فيها إقامة دائمة قبل 1 / 1 / 1987م هم أو أصولهم في دائرة المنطقة بالوجود فيها دون حاجة إلى تصريح كتابي بذلك اكتفاءً بمراجعة تحقيق شخصيتهم.
4. يسمح بوجود الأجانب والمصريين غير المقيمين في المنطقة المتاخمة المشار إليها بعد الحصول على تصريح من الجهة العسكرية سالفة الذكر.

رابعًا: تتخذ القوات المسلحة كافة الإجراءات والتدابير اللازمة لمواجهة المخالفين للقواعد المرفقة بهذا القرار.

خامسًا: تخصص كافة العربات ووسائل النقل وغيرها المحكوم بمصادرتها في الجرائم التي تقع بالمناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية للجهات العسكرية التي تحدد بقرار من وزير الدفاع.

نشاط تهريب السلاح لسيناء:

بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بدأ في العام 2007م ظهور نشاط الأنفاق بين سيناء وقطاع غزة، وهو ما أدى إلى خلق خطوط شبه منتظمة لدخول السلاح إلى القطاع عبر هذا الطريق، وأدت حالة الانفلات الأمني التي أعقبت ثورة يناير 2011م إلى إتاحة الفرصة للجماعات الإرهابية للحصول على كميات كبيرة من الأسلحة المهربة عبر الحدود المصرية، وكانت غالبية شحنات السلاح التي تم التعامل عليها في هذا العام والعام الذي يليه قادمة من ليبيا، فقد استطاع العديد من العناصر المسلحة بعد سقوط نظام معمر القذافي الاستيلاء على كميات هائلة من الأسلحة من مستودعات السلاح والذخائر التي سقطت في أياديهم كغنيمة هائلة لم يتوقعها أحد، وفتحت أبواب تلك المستودعات على مصاريعها لتسافر إلى جهات عديدة.

قامت هذه العناصر التابعة للعديد من التنظيمات الإرهابية التي تشكلت سريعًا في ليبيا بالتعاون مع شبكات المهربين المحترفين بتهريب الأسلحة إلى سيناء، وكان السلاح يسلك طرقًا بالقرب من السلوم ومنها إلى مرسى علم على شاطئ البحر الأحمر، وتعددت أنواع الأسلحة التي خرجت من ليبيا في هذه الفترة لتشمل معظم ما تحتاجه التنظيمات الإرهابية والمليشيات التي تعد نفسها لممارسة النشاط المسلح، مثالًا لذلك في نوفمبر 2012م استطاعت الأجهزة الأمنية المصرية ضبط وإيقاف شحنة سلاح كانت في طريقها إلى سيناء، وقد احتوت الشحنة على أسلحة مضادة للدبابات، وذخائر مضادة للطائرات، وألغام أرضية، وقذائف صاروخية (آر بي جي - جراد)، وأنواع متعددة من الرشاشات مختلفة العيار، والعديد من أنواع الذخيرة والمتفجرات، وقد قدر سعر الشحنة بما يعادل 3.3 مليون دولار.

في هذا التوقيت كذلك نشرت إسرائيل تقريرًا استخباراتيًا ذكرت فيه أن لديها معلومات تفيد بأن العديد من الأسلحة المتقدمة التي وصلت إلى سيناء

عبر ليبيا، قد تم بيعها في مزاد علني للجماعات الإرهابية سواء الموجودة في غزة، والتي تشكلت بسيناء، كما أشار الاتحاد الأوروبي في تقريره الأمني الذي يصدر سنويًا «في تقرير عام 2012م» إلى أن سيناء قد أصبحت أكبر مستورد للأسلحة الليبية المهربة.

ولم يختلف الحال كثيرًا بالنسبة لغزة التي أصبحت مصدرًا كبيرًا لتهريب السلاح للجماعات الإرهابية، إذ أعلن جهاز الأمن الإسرائيلي الداخلي «الشاباك» أن لديه معلومات تفيد بوصول العديد من الأسلحة المتقدمة من قطاع غزة إلى سيناء، مثل: صواريخ بعيدة المدى، وأسلحة مضادة للطائرات والدبابات، خاصة أن الوضع الأمني تغير كليًّا في عهد الرئيس محمد مرسي؛ إذ أعلن عصام حداد مستشار الرئيس الأسبق للأمن القومي "أن الحكومة المصرية لا ترى أن هذه الأنفاق من الممكن أن تؤدي إلى حدوث أزمة في الأمن القومي المصري، وأن غالبية الأسلحة المهربة إلى سيناء تأتي بطرق أخرى غير الأنفاق"، بعدها قامت الحكومة المصرية في عهد مرسي بتدمير عدد محدود من الأنفاق فيما ظلت غالبية الأنفاق صالحة للعبور والتهريب.

كذلك تعد دولة السودان أحد أكبر مصادر تهريب السلاح إلى كل من سيناء وقطاع غزة، ويلاحظ أن غالبية الأسلحة القادمة من السودان إيرانية المنشأ، وقد أعلنت إسرائيل في تقرير منشور العام 2009م أنها قامت بتدمير شحنة أسلحة إيرانية قادمة من السودان إلى قطاع غزة، وفي 2012م قامت إسرائيل بقصف مصنع أسلحة في السودان تدعي كل من إسرائيل والأمم المتحدة أنه تحت إشراف إيراني، وقد جاء على لسان «على أكبر صالحي» على خلفية هذه العملية: «لنفترض أن إيران أنشأت العديد من مصانع الأسلحة في السودان، فهل هذا ممنوع قانونًا؟!».

واستمر تهديد أنشطة التهريب خلال العام 2014م، حيث استطاعت البحْرية الإسرائيلية في مارس 2014م إيقاف (السفينة KLOS-C) التي ترفع

علم «بنما»، المتجهة من ميناء بندر بن عباس الإيراني إلى ميناء أم القصر العراقية ومن هناك في اتجاه بورسودان، وتفاصيل الأسلحة التي كانت مخبأة وسط شحنة أسمنت هي 40 صاروخًا من طراز أم 302 ومداه 160 كم، وصمامات وأربعة أنواع مختلفة من الذخيرة : 181 قذيفة مورتر عيار 120 مليمترا وزهاء 400 ألف قطعة ذخيرة.

وعلى الرغم من أن القوات الإسرائيلية قد أعلنت أن هذه الشحنة كان مخططًا إرسالها للجماعات الإرهابية في قطاع غزة، فإن عددًا من باحثي المخابرات الأمريكية رأوا أن هذه الشحنة مؤكدًا كانت في طريقها إلى سيناء، وذكرت لجنة من الخبراء التابعين للأمم المتحدة في تقرير أمني، أن اللجنة خلصت إلى أن شحنة صواريخ وأسلحة أخرى ضبطتها أجهزة الأمن المصرية والإسرائيلية جاءت من إيران، ويمثل ذلك خرقًا لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة على طهران.

رفضت حكومة «حركة حماس» بغزة ما أعلنته إسرائيل بأن الأسلحة المضبوطة كانت متجهة إلى غزة، بوصفه تلفيقًا إسرائيليًّا حيث إن المعلومات المتوافرة لديها أن الأسلحة المضبوطة بالأساس كانت مرسلة إلى السودان، ولم يتكهن أحد من خبراء هذا المجال عن سبب إرسال هذه الأسلحة إلى السودان في هذا التوقيت، رغم أنه بلد اتهم استخباراتيًّا أكثر من مرة بأنه عمل في الماضي كممر لشحنات السلاح الإيرانية لمناطق آخرى في إفريقيا بالإضافة إلى قطاع غزة، ولم يشر تقرير لجنة الخبراء بشأن إيران التابعة لمجلس الأمن الدولي والمؤلف من 14 صفحة قطاع غزة بوصفه الوجهة المحتملة الوحيدة للأسلحة التي أخفيت في 20 صندوقا في السفينة كلوس سي، لتبقى التهمة مفتوحة ومعلقة ما بين غزة والسودان وسيناء.

خطوط تهريب الأسلحة لسيناء:

خط السودان - سيناء: ويبدأ من السودان إلى داخل الأراضي المصرية بدءًا من منطقة حلايب عن طريق إحدى القبائل السودانية، ومنها إلى الصعيد بواسطة أفراد القبائل بالصعيد وتهريبها عبر الطرق الصحراوية والجبلية حتى جبل عتاقة، إلى أن تصل هذه الأسلحة إلى قناة السويس والقنطرة غرب لتتسلمها المجموعات المسلحة ليتم نقلها إلى سيناء، وهناك عدة طرق لنقلها عبر قناة السويس إما عن طريق قوارب بالقرب من السويس أو عبر تهريبها داخل شاحنات تحمل بضائع ومواد غذائية لتصل إلى سيناء، وعند وصولها إلى سيناء يتم استلامها بمعرفة عناصر من بدو سيناء ليتم إدخالها إلى قطاع غزة عبر الأنفاق الأرضية بين مصر وغزة بمنطقة رفح.

ومن أهم الأسلحة المهربة من خلال «خط السودان - قطاع غزة» الكلاشينكوف الروسي - البنادق بجميع أنواعها - قذائف الـ(آر. بي . جي)- القنابل اليدوية - مدافع الهاون - صواريخ جراد - الرشاشات بأنواعها - مختلف أنواع الذخائر المطلوبة للأسلحة السابق ذكرها.

خط سوريا - الأردن - سيناء: عبر هذا الخط يقوم تجار السلاح بعقد صفقات يجلبون بمقتضاها السلاح من سوريا ليصل إلى الأردن في منطقة العقبة على ساحل البحر الأحمر، ومن ثَمَّ ينتقل بواسطة لانشات بحْرية ليصل إلى الأراضي المصرية في المناطق الجبلية المعزولة ما بين طابا - نويبع بجنوب سيناء، ثم يتم شحنه إلى منطقة النقب والكنتلا بوسط سيناء، حتى يصل إلى المناطق الحدودية وهي مناطق صحراوية جبلية وعرة.. يستبقى جزء من الشحنات لاستخدامه داخل سيناء، والجزء الآخر من تلك الشحنات يتم دفعه ليصل إلى مدينة رفح ومحيطها ليتم إدخاله إلى قطاع غزة.

هذا الخط لتهريب السلاح بدأ بعد الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في العام 2008م، لكن يظل هذا الخط هو الأقل بالنسبة لسابقه، ويتم من خلاله

تهريب صواريخ جراد وقذائف الآر بي جي والرشاشات بأنواعها والبنادق والذخائر.

خط ليبيا – سيناء: بعد سقوط نظام الرئيس معمر القذافي بليبيا تحولت سيناء إلى مستودع للأسلحة الليبية التي دخلت مصر بعد سقوط نظامه، ودخلت سيناء كافة أنواع الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، بدأ بالكلاشينكوف وحتى الصواريخ ومضادات الطائرات والدبابات، وقد ساعدت الحالة الأمنية المصرية غير الكافية في دخول كميات كبيرة من الأسلحة إلى سيناء.

مسار تهريب السلاح الثقيل تحديدًا من ليبيا، هو مسار طريق السويس الصحراوي، حيث يتم تهريب السلاح في شاحنات وقود فارغة إلى سيناء عبر نفق الشهيد أحمد حمدي أو معدية السويس، أو من الإسماعيلية عبر عدة نقاط منها: معديات الفردان ونمرة 6 وسرابيوم والقنطرة غرب، أو كوبري السلام بقرية الرياح وذلك عبر مراكب الصيد بقناة السويس، ويتماثل المسار الأخير أيضًا في معدية بورفؤاد ببورسعيد.

التهريب عن طريق البحر:

لجأ المهربون على الجانبين المصري والفلسطيني سابقًا إلى التهريب عن طريق البحر تفاديًا لدفع الضرائب التي تقوم حماس بتحصيلها على السلع والبضائع، مثل: (السجائر – المعسل – الملابس – المواد الغذائية) التي تهرب عن طريق الأنفاق، ولكن بعد ثورة 30 يونيو 2013م اتخذت عمليات التهريب طريقًا عكسيًّا وأصبحت من غزة إلى سيناء، ويهرب من خلالها الأسلحة ومواد صناعة المتفجرات والعناصر الإرهابية.

وفي هذا المسار يلجأ المهربون للصيادين العاملين بشمال سيناء، ويتم الاتفاق معهم على المقابل المادي الذي لا يقل عن 100 ألف جنيه في العملية الواحدة، ويزيد المقابل باختلاف نوع السلاح سواء كان ثقيلًا أو خفيفًا، يحصل مالك

مركب التهريب على ثلاثة أرباع المبلغ ويوزع الجزء المتبقي على 6 مساعدين له يعاونونه في عملية التهريب، وأغلب المراكب المستخدمة في التهريب تكون حمولتها ما بين 5 و6 طن والطول في حدود 11 مترًا، حتى تستطيع نقل شحنة الأسلحة وفي بعض الأحيان يتم تركيب موتور إضافي للمركب حتى تستطيع الإبحار بالحمولة بشكل سريع، أو يتم نقل الشحنة على مركبين أو أكثر، وتزيد عمليات التهريب خلال فصل الشتاء لاستغلال المهربين ظاهرة الشبورة، وتتم عمليات التهريب في الأغلب ما بين 12 – 4 ليلًا حيث عملية التهريب تستغرق نحو ساعة ذهابًا وساعة عودة.

أبرز الأسلحة المهربة عن طريق البحر ما يعرف باسم «الباكسيه» وهو سلاح متعدد 250 مللي و500 مللي، وكل أنواع الـ«آر بي جي» المتر ونصف المتر، والكلاشنكوف والأسلحة الثقيلة كالجرينوف، والمدافع المضادة للطائرات والقواذف المضادة للطائرات، والذخائر والمتفجرات ومواد العبوات الناسفة، فضلًا عن قاذفات الهاون ومضادات الصواريخ وصواريخ سام 2، 6، 7 المضادة للطائرات، وصواريخ MK-8 وسلاح القنص M-16.

يتم تجهيز الأسلحة المهربة من خلال تغليفها بورق القصدير «الفويل» ثم تغليفها بمادة بلاستيكية عازلة إضافية، ثم تتم تعبئتها في براميل «ستانلس ستيل» حتى لا تصدأ إذا ألقيت في مياه البحر، وهذه البراميل مصنعة خصيصًا في ورش يتعاون أصحابها مع المهربين وتبلغ حمولة أقل برميل 500 كجم، وفي حالة إن كانت الشحنة المهربة صواريخ أو أسلحة ثقيلة يتم تفكيكها بواسطة متخصصين ثم يعاد تركيبها مرة أخرى بعد الوصول إلى الجهة المهربة إليها، وبعد انتهاء تعبئتها يقوم صاحب الورشة بإغلاق البراميل بإحكام مع ترك مساحة من الهواء داخل كل برميل حتى تطفو في حال إلقائها في مياه البحر، ثم توضع هذه البراميل المحملة بالسلاح في بطن المركب في المكان الذي يخصص لشباك الصيد على أرضية من القش، وتوضع فوقها شباك الصيد لإخفائها،

وعنـد بداية رحلة التهريب يقوم قائد المركـب بالمتابعة من عناصر تتولى مراقبة تحـركات قوات خفر السـواحل في البحـر، وفي حال هجوم قـوات الأمن على المركب فجأة يقوم قائد المركب بإلقاء براميل الأسلحة في البحر حتى لا يصبح في حالـة تلبـس، وبعد انتهاء التفتيـش يتوجه المركب إلى نقطـة إلقاء الصناديق مـن خـلال جهاز «إسـكانديل» وهو جهـاز ملاحـي يمكنه من تحديـد النقطة التـي يقف فيها، وهو متصل بالسـتلايت كـما أنه يعرف جيدًا حركـة التيارات المائيـة في المنطقـة التي وقف فيها لضمان عـدم انجرافها مع التيـارات البحْرية، ويعمـل جهـاز «إسـكانديل» بالموجـات فوق الصوتية للكشـف عـن الأعماق حتـى 300 متر تحت سـطح البحر، كما يحـدد إحداثيات المنطقة التـي يقف فيها المركـب بدقة، ويتواصل قائد المركبة مع صاحب شـحنة التهريب من خلال 3 هواتف محمولـة، وبكل من هذه الهواتف شريحة موبايل مختلفة وجميعها لا تتبع الاتصالات المصرية، وهى شرائح اتصالات إسرائيلية تابعة للشركات الثلاث لديها وهي «جوال، أورانج، وسيليكوم».

يتسلم المهربون شحنات الأسلحة في مناطق معزولة شرق العريش أو من خلال مناطق خاصة مهجورة على سـاحل البحر في الشـيخ زويد، ويتم تحميل الأسـلحة على سيارات «دفع رباعي» حتى تسـتطيع السير في الصحراء بسرعة وكفاءة، وتلك السيارات تأتي عن طريق مناطق سرية محددة من خلال مدقات في الصحـراء لتصـل إلى الشـط وتكـون محملـة بنحـو 14 إلى 15 فـردًا، لسرعة عمليـة تفريغ وتحميل السـلاح داخل سـياراتهم والهرب من المكان، ليتسـلمها المهربـون في دروب خاصـة بهم في كل من مناطق «الشـلاق، الوادي الأخضر، السكاسكة»، وهذه المناطق توجد بها طرق سرية ووعرة ومدقات لا يعرفها إلا المهربون للتحرك من خلالها بعيدًا عن أعين قوات الأمن لتوصيل شحناتهم إلى مخازنهم السرية، ويقودون السـيارات المحملة بالسـلاح وأنوار السـيارة مطفأة حيـث يسـيرون على نـور القمـر، لذلك نجـد معظم عمليـات التهريـب تكثر

في وقت اكتمال القمر لكي يكون دليلًا لهم في الصحراء، وتخبأ الأسلحة في مغارات داخل جبال (نخل - القصيمة - الكونتلا).

في بعض هذه العمليات يتم تهريب عناصر إرهابية نظير 500 دولار للفرد الواحد، ويتم وضعهم في بطن المركب ويوضع فوقهم الكثير من شباك الصيد مع السماح بحيز للتنفس، وتكون العناصر الإرهابية ترتدي ملابس الغطس لتكون جاهزة للهروب إلى مياه البحر في حالة حدوث تفتيش أمني مفاجئ، وتكون مهمة العناصر الإرهابية إما السباحة خارج المياه الإقليمية لمصر وإما الرجوع لقطاع غزة أيهما أقرب، وهذه العناصر مدربة تدريبًا عاليًا على السباحة والغطس لمدة طويلة.

جميع هذه الأسلحة التي وصلت إلى سيناء من ليبيا تم استخدامها من قبل التنظيمات الإرهابية ضد قوات الجيش والأمن المصري في الفترة الأخيرة، وخاصة بعد سقوط نظام الإخوان ومواجهة الدولة الإرهاب في سيناء، والملاحظ أن بعض هذه الأسلحة تحتاج إلى عناصر محترفة ومدربة للتعامل معها وخاصة القذائف الصاروخية، مما يؤكد أن عناصر أجنبية وصلت إلى شبه جزيرة سيناء وقامت بتدريب العناصر الإرهابية في سيناء على إطلاق الصواريخ، أخطرها على سبيل المثال «سام 7» الذي أسقط طائرة مروحية مصرية وراح ضحيتها 5 من شهداء القوات المسلحة.

خط سير الإرهابيين الأجانب:

على الرغم من أن بدايات وجود المقاتلين الأجانب في سيناء تعود إلى فترة الرئيس الأسبق محمد مرسي، فإن أعدادهم قد تزايدت بعد عزل مرسي في 2013م، خاصة بعد الدعوة التي أطلقها «أيمن الظواهري» في 24 يناير 2014م التي ذكر فيها نصًّا: «إلى إخوتنا المجاهدين في سيناء.. نرجو منكم توفير ملاذ آمن لإخوتكم المهاجرين الذين جاءوا لدعمكم».

وتشير إحدى الدراسات التي حملت عنوان «الإرهاب في سيناء» ونشرت في بريطانيا بداية العام 2015م، وقام بها كل من الباحث «أورين كيسلر» المتخصص في الشئون الإسرائيلية والباحثة «إميلي داير» المتخصصة في الإرهاب وشئون الشرق الأوسط، إلى تأكيد وجود ما يقدر بحوالي 1000 مقاتل أجنبي من تنظيم القاعدة في سيناء، وذلك بناء على معلومات حصل عليها الباحثان من مصادر للقاعدة خارج مصر وأكدها بعض شيوخ القبائل السيناوية، وهو رقم يمكن الاتفاق شخصيًّا حوله من خلال العديد من المصادر الخاصة الأخرى التي تتماس مباشرة مع هذا الملف.

وتتعدد جنسيات هؤلاء المقاتلين الأجانب، لكن أغلبيتهم قد أتوا من دول معينة: سوريا، واليمن، والجزائر، وأفغانستان، والصومال، وليبيا، وينتمي غالبية هؤلاء المقاتلين إلى تنظيمات جهادية عالمية، كما استطاعت بعض الجماعات الإرهابية الأجنبية تأسيس قاعدة جديدة لها في سيناء، حيث استطاعت قبيلة «دغمش» الفلسطينية تأسيس ما يعرف بجماعة «جيش الإسلام» في فلسطين، ثم قامت بالتوسع في سيناء لاستهداف الأمن المصري فضلًا عن التهديد بإطلاق الصواريخ على إسرائيل، وترتبط جماعة جيش الإسلام بعلاقات قوية مع أحد رجال الدين المتطرفين الأردنيين «أبو قتادة» الذي أعلنت الأمم المتحدة عن وجود اتصالات قوية بينه وبين تنظيم القاعدة، وبصفة عامة يتوقع تزايد أعداد المقاتلين الأجانب القادمين من جماعات إرهابية مختلفة خاصة مع استمرار القتال المسلح في سورية.

وعن خط سير العناصر الإرهابية الأجنبية المتوجهة إلى شمال سيناء، كشفت التقارير الأمنية المصرية عن أن البحر الأحمر هو الطريق الوحيد لتهريب وتسلل العناصر الإرهابية الأجنبية، وكذا شحنات السلاح والذخائر إلى منطقة شمال سيناء وقطاع غزة، وأضافت أن شواطئ البحر الأحمر بمناطق رأس سدر وشرم الشيخ استقبلت شحنات السلاح المهرب من ليبيا عن طريق

جبال محافظة البحر الأحمر، ثم تم نقل هذه الشحنات قبل نقطة نفق الشهيد أحمد حمدي بالبحر عبر «لنشات الصيد» التي تنقله إلى شواطئ رأس سدر، حيث يتلقفه عناصر من المهربين من البدو بجنوب سيناء لنقلها إلى مناطق الشمال عبر الدروب الجبلية التي تقع بوسط سيناء.

الحلف غير المقدس (السلفي / الإخواني) على أرض سيناء:

شهدت الفترة التي تلت ثورة يناير 2011م تحولًا دراماتيكيًّا في العلاقة بين جماعة الإخوان والتيار السلفي في سيناء، فبعد أن كان التوتر يشوب هذه العلاقة بين الفريقين طوال محطات مسيرتهم السياسية لكنها شهدت تطورًا إيجابيًّا ملحوظًا بعد أحداث ثورة يناير، طمعًا في استثمار مشترك للمتغيرات التي ظهرت بعد الثورة واستنادًا إلى بعض الخلفيات المشتركة التي تجمع بينهما، ووضع عنوان يمكن العمل تحت مظلته وهو السعي لتطبيق الشريعة وإن كانت جماعة الإخوان لم تبد أي جدية في السعي لتطبيق الشريعة فترة توليها حكم مصر، إضافة إلى أن السجون جمعت بين القيادات «السلفية والإخوانية» وخلقت حالة شبه تقارب في الرؤية السياسية بينهما، حيث إن الإخوان كانوا ينادون طوال فترة «الاستضعاف» بالحاكمية وضرورة صبغ الدولة بالصبغة الإسلامية شأنهم شأن الرؤية السلفية.

وبعد أن أصبح تنظيم الإخوان رقمًا مهمًّا في المعادلة السياسية بعد ثورة يناير وتمكنوا من فرض أجندتهم على القيادة السياسية أثناء الفترة الانتقالية، حينما تمسكوا بضرورة إجراء الانتخابات النيابية قبل إقرار دستور جديد لمصر، بدأت جماعة الإخوان في الاستعداد للمعركة الانتخابية، والتي كانت تسعى خلالها للسيطرة على البرلمان بغرفتيه، لكن ظهور القوة السلفية على الساحة وانتشار قواعدها بكثافة في المجتمع وخاصة على أرض سيناء، أربك حسابات الإخوان وجعلها تسعى لضم تلك القوة حديثة العهد في العمل السياسي إلى معسكرها، ومن هنا سعت قيادات الإخوان في سيناء للتواصل والتنسيق

مع قيادات التيار السلفي من أجل ضمانة ظهير شعبي يدعم تحرك الإخوان السياسي لحصد الأغلبية البرلمانية، وفي تحرك موازٍ آخر قام الإخوان بالتنسيق مع الجماعات المسلحة الناشئة حديثًا، حتى يمكنها مستقبلًا أن تكون ظهيرًا مسلحًا موازيًا للجيش والأمن المصري، لحماية المشروع الإخواني الحمساوي على أرض سيناء في حالة تعرضه لأي معوقات.

مع استمرار التقارب والتواصل بين الإخوان والتيار السلفي في سيناء فيما قبل ميعاد الانتخابات البرلمانية، ظهر أن الأغلبية من ناحية الأصوات تميل تجاه مرشحي الإخوان متفوقة على دعم «حزب النور» السلفي، مما جعل القيادات السلفية تمارس نوعًا من الحرية في دعم ما تريد وخلعت نفسها من عباءة جميع المدارس السلفية المعروفة «الدعوة السلفية والجبهة السلفية»، وأسسوا ما أطلق عليه جماعة «أهل السنة والجماعة» رغم أن أحد القيادات السلفية كان يعمل سابقًا المتحدث الرسمي باسم الدعوة السلفية في سيناء، لكن الولاءات والمسميات تغيرت بعد دخول الإخوان إلى الساحة السياسية بسيناء، طمعًا في ألا يخسروا أي فصيل يسعى للتواصل معهم ويمكن حصد المكاسب من ورائه، وكان الإخوان يشكلون بالطبع وقتها عنوان المراهنة الرابحة.

جاء تاريخ 13 نوفمبر 2012م ليدشن منظومة التعاون الحقيقي والخفي بين التيار السلفي بسيناء وتنظيم الإخوان، وهو التعاون الذي وصل إلى قمته في اللقاء الذي جمع بين خيرت الشاطر القيادي الإخواني بمكتب الإرشاد وقيادات الجماعات السلفية والتكفيرية والجهادية في سيناء، وقد تم اللقاء في التاريخ السالف ذكره وحضره 10 من قيادات التيارات الإسلامية منهم اثنان من ممثلي «أهل السنة والجماعة»، حيث قابلوا الشاطر مساء هذا اليوم بإحدى قرى جنوب رفح، وجاء محور الحديث الأساسي في إطار أن المؤسسة العسكرية يملؤها الغضب الشديد بعد عملية اغتيال 16 جنديًا برفح (مذبحة رفح الأولى)، وقد طالبهم الشاطر بإيقاف العمل الجهادي وأي عمل مسلح

حتى تستتب الأمـور للجماعة وتمتلك زمـام الدولة جيدًا، حيـث إن الأجهزة الأمنية - و«الأمن الوطني على وجه الخصوص» - مازالت تتابع نشـاط جماعة الإخـوان وكل التيـارات الإسـلامية، وتتوافـر لديهـا معلومات عـن تحركات القيـادات والأعضاء بالنسـبة لجماعة الإخوان أو للتيار السـلفي، إضافة إلى أن هناك تقارير سيادية قدمت للرئاسة - قاصدًا وقتها الرئيس محمد مرسي - تشير إلى تورط الجماعات المسـلحة حديثة التكوين في سـيناء والمرتبطة بقطاع غزة في عمليـة اغتيـال الجنود المصريين، وهو ما يمكن أن يضع الرئيس مرسي في حرج كبير أمام مؤسسات الدولة موضحًا - الشاطر - أن مشروع التمكين لم يكتمل بعد، خاصة أن الجماعة لم تسيطر على مفاصل الدولة الرئيسية، في هذا الاجتماع المهم والأخطر في مسيرة التحالف غير المقدس طالبهم الشاطر بأن يكون هناك تواصـل مسـتمر بينهما، وأن يكون هناك تنسـيق يومي فيما بينهـم وبين قيادات الإخوان بسـيناء وأن يبلغوه هو شـخصيًّا بأي نشـاط مسـلح يخططـون للقيام بـه، وعلى الجانب الآخر تقدم المجتمعون ومنهم قيادات لتنظيمات سـميت فيما بعد «بالسـلفية الجهادية» يطالبون خيرت الشـاطر بالتدخـل لوقف العمليات العسـكرية التي تبعت مقتل الجنود الـ16 والتي تسـتهدفهم وتنظيماتهم بشـكل مبـاشر، فجاء رد الشـاطر بأنه سـيحاول القيام بهذه المهمـة بطريقة غير مباشرة مكـررًا دقـة الوضع في هـذا التاريخ المبكر من عام حكـم الرئيس محمد مرسي، خاصـة أن الإعلام ومن خلفه الرأي العام بدأ يكيل الاتهامات في هذه الجريمة لجماعـة الإخـوان وأنصارها، بعد أن قامت مؤسسـة الرئاسـة باسـتثمار الحادثة سياسـيًّا بالتغييرات الواسـعة التي أطاحـت فيها بقيادات المجلس العسـكري وبعض رؤساء الأجهزة الأمنية.

خرج خيرت الشاطر من ذلك اللقاء بعدد من الاتفاقيات والوعود التي بدأ تنفيذها بالفعل، فمع انتهاء اللقاء الذي اسـتغرق يومًا كاملًا كانت قد تبلورت طبيعة التعاون الذي سـيجمع الطرفين، فقد اتفقـا على أن يضمن لهم الإخوان

توقف الملاحقات الأمنية في المستقبل وأن يهيئوا لهم الأرض للعمل الدعوي والسيطرة على المساجد الأهلية بمدن العريش والشيخ زويد ورفح، وتنتشر تلك النوعية من المساجد بمدن الشريط الحدودي وترتادها عناصر الجماعات الجهادية والتكفيرية، وطلب أعضاء جماعة «أهل السنة والجماعة» من الشاطر أن يمنع تدخل وزارة الأوقاف في المساجد وألا يهاجمهم المشايخ المعينون من قبل الوزارة، كما اتفق الطرفان على تهيئة المجتمع لتقبل تطبيق الشريعة الإسلامية، وأن يتيح لهم الشاطر عبر وكلائه مصادر دعم اقتصادي تمكنهم من كسب المال اللازم لتوفير دخل شهري «مرتب» للقواعد السلفية، تمكنهم من ضم المزيد من الشباب والرجال للتيار السلفي الداعم لجماعة الإخوان في سيناء، ويكون ذلك عن طريق زيادة العمل المجتمعي وتأسيس جمعيات أهلية لتوفير سلع غذائية ومرتبات رمزية للأسر الفقيرة.

أوضح خيرت الشاطر للمجتمعين معه إيمانهم كجماعة الإخوان بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في الحكم، لكنه أبدى مخاوفه من رفض المجتمع لتلك الخطوة وفشل تنفيذها وقت الدعوة لها مما يؤدي لفشل المشروع كله، فرؤية الإخوان أن تسجيل رفض المجتمع لمرة واحدة سيعنى استمرار الرفض مستقبلًا، لذا يجب أن يهيأ نفسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا لتلك الخطوة، من خلال خطة يتم تنفيذها مرحليًّا على مدى 3 أعوام، تكون سيناء وَفْقَ هذه الخطة إمارة إسلامية تحكم بالشرع وتشكل النموذج الذي يتم تطبيقه على باقي الدولة بنفس المنهج «كتاب يهدي وسيف ينصر»، باعتبار أن دعوة «أهل السنة والجماعة» سلمية بمنهج «كتاب يهدى»، وأن تتولى الجماعات الجهادية مهمة الدفاع عن الشريعة والشرعية وتطبيق الحدود بمنهج «سيف ينصر».

المشروع الاقتصادي للتيار السلفي في سيناء:

خططت قيادات التيار السلفي لتوفير مصادر تمويل مستقلة ودائمة بجانب التمويل المباشر من جماعة الإخوان، وهو ما دفعهم في فبراير 2013م

للضغط على خيرت الشـاطر في لقاء خاص عقد في القاهرة بمقر شركته بمدينة نصر، أن يسمح لهم بفتح قنوات اقتصادية مع حركة حماس عن طريق تخصيص عدد من الأنفاق يديرونها بمعرفتهم ويقومون خلالها بتوريد البضائع للقطاع، واسـتجابت حركـة حماس لوسـاطة مكتب الإرشـاد في هـذا الأمـر باعتبارها المسـئولة عن تحديد الأشخاص الذين يتعاملون معها عبر الأنفاق، فقد منحت حكومة حماس أعضاء التيار السـلفي مـا يقرب من 60 نفقًا، يهرب خلالها مواد البنـاء «رمل وأسـمنت وسـيراميك وبويات» وغيرها، كـما منحت حماس أحد رجـال الأعمال التابعـين للتيار السـلفي موافقة توريد السـيارات للقطاع وهو شـخص تحوم حوله العديد مـن الاتهامات التي يتناقلها أبناء القبائل في شـمال سـيناء، حيـث تربطه علاقـات تجارية مـع الجيـش الأمريكي خاصـة أن هناك مصـادر مقربة منه أكدت أنه عمـل مورد «مياه معدنيـة» للجيش الأمريكي في العراق وبالتحديد في محافظة «الأنبار»، وكان الاتفاق بين قيادات التيار السلفي مـن جهة وحماس من جهة أخرى، أن يكـون صافي الربح للطرف الأول 15 ٪ من نسبة الضرائب التي تحصلها حكومة حماس من المواطنين، كما كلف الشاطر رجـل أعـمال آخر وقيادي أيضًـا بالتيار السـلفي بمتابعة المنحـة القطرية لدعم مـشروع «إعـادة إعمار غزة»، وكان في هذا الصـدد شركتان قد حصلتا على حق توريـد مواد البنـاء؛ إحداهما تتبـع جماعة الإخوان ومقرهـا في نفس مقر حزب الحرية والعدالة بالعريش واسـمها شركة «البراق»، والثانية «أبناء سيناء» وهي الشركة السـلفية التي أسند إليها توريد نسبة 30 ٪ من المنحة للقطاع، كما سيطر التيـار السـلفي على توريد الحصـة - الحجر الأبيـض بديل الزلـط في الصبات الخرسـانية - للقطاع عبر الأنفاق خـارج المنحة القطرية تحت عباءة أحد رجال الأعـمال، وتسـبب ذلك في خلق فتنـة بين القبائل نتيجة اسـتعانة رجل الأعمال ببعض أبناء القبائل لحماية المحاجر المنتجة للحصة، والتي توجد في مناطق نفوذ

قبائل أخرى مما تسبب في مقتل بعض شباب القبائل، مما دعا إلى تدخل العقلاء من شيوخ وكبار القبائل لفرض تهدئة الأوضاع بين المتقاتلين.

مـن وقائـع هذه الفـترة أيضًا بين أبنـاء القبائل وممثلي الإخـوان على أرض سيناء، قيام بعض شباب مدينة الشيخ زويد بمنع السيارات العملاقة التي تنقل السـيارات للقطاع عبر معبر رفح من المرور لمدة أسـبوعين، اعتراضًا منهم على تهميش نظام الإخوان لهم ومساندته لأشخاص معروف في الأوساط السيناوية أنهـم يعملـون كمهربين، حيث يسرقون مخصصات سـيناء من السـلع المدعمة وعلى رأسها مشـتقات الطاقة «البنزين والسولار» والسـكر والدقيق والأدوية ويمـدون بهـا حركة حماس، وبعـد مفاوضات مكثفة تولتها قيادات سـلفية مع رموز القبائل التي ينتمي إليها هؤلاء الشـباب، وعدوهم فيها بالوسـاطة لدى مؤسسـة الرئاسـة لتنفيذ عدد مـن المشروعات وتوفير فرص عمـل لجميع أبناء القبائل، تم فتح الطرق بعدها أمام السيارات الموقوفة.

حرص خيرت الشـاطر - الذي كان مكلفًا من قبل مكتب الإرشـاد بإدارة ملف سـيناء ومنه التعاون والتنسيق مع التيار السلفي فيها - أن يكلف في أحيانٍ كثيرة قيـادات هذا التيـار بلعب دور «المرسـال» بـين جماعة الإخـوان وقيادات حمـاس، خاصـة فيـما يخـص المشـاريع الاسـتثمارية، وظهر هـذا الدور بشـدة في مـشروع «المنطقـة الحرة والصناعية» على الحدود المشـتركة بين مصر وقطاع غزة، وكانت قد صدرت تصريحات عديدة في يوليو 2012م أن هناك مشاريع اقتصادية عملاقة بالشراكة بين رجال أعمال فلسطينيين يتبعون حركة حماس ورجال أعمال مصريـين أغلبهم من أبناء سـيناء، لإقامة منطقة صناعيـة في المنطقة الحدودية بين رفح المصرية والفلسـطينية، وفي تصريحات أخرى بعدها زمنيًّا أن حكومة حماس خصصـت 2 مليـار دولار لأجـل شراء أراض في سـيناء لتنفيـذ ذلـك المشروع، وتعـددت اللقـاءات بين قيادات التيار السـلفي من أبناء شـمال سـيناء وقيادات حركـة حماس مثـل «محمود الزهار» القيـادي في الحركة ووزيـر خارجية حكومة

إسماعيل هنية، وأيضًا لقاء «زياد شكري الظاظا» نائب رئيس وزراء فلسطين ووزير المالية بقطاع غزة، لوضع الخطوط العريضة للمشروع المزمع إقامته على أراضي سيناء، إضافة لمواضيع أخرى تتعلق بالأنفاق وتوريد مواد البناء، وكانت اللقاءات تتم على صورة رجال أعمال من سيناء يفتحون آفاقًا للتعاون المزمع مع قطاع غزة وبعيدًا عن الرسميين الإخوان في هذا الوقت، رغم أن المشهد كان يدار بكامله من المكتب الخاص لشركة خيرت الشاطر بالقاهرة ولحساب الإخوان بداية وهم من سمحوا بأن يكون جزء منه يديره السلفيون.

بدو سيناء والولاءات المزدوجة

للمؤسسة العسكرية المصرية تاريخ نضالي كبير على أرض سيناء شاركتها فيه القبائل البدوية، والذين يطلق عليهم «المجاهدون» من بدو القبائل في سيناء، وقد توارث - بفخر - الأبناء عن آبائهم وأجدادهم تلك الروح الوطنية والنضالية مستكملين عمليات التعاون الاستراتيجي مع المؤسسة العسكرية، وضم ملف «المتعاونون مع الجيش من بدو سيناء» فئات عديدة، منهم من كرمتهم الدولة ومنهم من حصل على نوط الامتياز كونهم مجاهدين قدموا لوطنهم خدمات جليلة.

مقابل هؤلاء ظهر مؤخرًا هناك متعاونون كثر أيضًا مع حركة حماس والتنظيمات الإرهابية، ففي خلال عام 2007م وعقب سقوط قطاع غزة في أيدي مقاتلي حماس بدأت الحركة في عمليات حفر الأنفاق على الحدود بين غزة ومصر، وبدأ معها «نشاط التهريب» بجميع أشكاله من سلاح وبضائع والاتجار في البشر ونقل الأموال، الأمر الذي دفع ببعض القبائل المحسوبة على بدو سيناء في رفح والشيخ زويد وأماكن أخرى بسيناء إلى توطيد علاقاتهم مع حركة حماس وأصبح هناك مندوبون دائمون للحركة في سيناء، عملوا وما زالوا كجواسيس ينفذون تعليمات الحركة التي أغرقتهم بالمال المتحصل من عمليات التهريب، فقاموا بشراء أراضٍ بأسماءهم نيابة عن حماس تم استخدامها في

إخفاء السلاح وتخزين البضائع تمهيدًا لتهريبها لداخل القطاع، ووصل الأمر إلى استخدام حماس لهؤلاء المتعاونين الذين خانوا أوطانهم في خطف وقتل أي عنصر ترغب قيادة حماس في تصفيته بمنطقة سيناء.

وقد ظهرت علامات الثراء على قطاع كبير من أهالي المنطقة الحدودية برفح والشيخ زويد وأصبحت عملية تهريب السلاح والصواريخ والمتفجرات لحماس عبر الأنفاق أمرًا سهلًا ومتكررًا، خاصة عقب ثورة 25 يناير عام 2011م، والتي شهدت اختراقًا كبيرًا لحماس وتفعيلًا واسع النطاق لمنظومة المتعاونين معها، وكانت أبرز صور هذا الاختراق ما قامت به عناصر تابعة لحركة حماس بالدخول للحدود المصرية وتنفيذها لعملية اقتحام السجون المصرية (وادي النطرون - أبوزعبل) في قضايا منظورة أمام القضاء المصري ومتهم فيها قيادات إخوانية مصرية على رأسهم محمد مرسي وقيادات مكتب الإرشاد، وهي واقعة تؤكد حجم التعاون الكبير من قبل البدو في سيناء مع الفرع الإخواني في غزة «حركة حماس»، كما لعبت الممارسات التي شهدها عهد الرئيس المخلوع محمد مرسي دورًا كبيرًا في تغذية وتطوير تلك المناخات، حيث مارس محمد مرسي ضغوطًا كبيرة على المؤسسة العسكرية لمنعها من اقتحام منازل المواطنين القاطنين على الشريط الحدودي تحت دعوى احترام حقوق الإنسان، وهى حجة أتاحت لهذه العناصر من أهالي تلك المناطق ومن أبناء القبائل السيناوية الفرصة لممارسة كافة أنشطة التهريب، من السلاح إلى المخدرات مرورًا بالبشر وقائمة طويلة لم تغلق إلا بقيام ثورة 30 يونيو 2013م وبدء التعامل العسكري والأمني الجاد مع هذا الانفلات الكبير الذي تديره شبكات الجريمة المنظمة.

الاتجار في المخدرات:

مشكلة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية وزراعتها وإنتاجها وتهريبها والاتجار غير المشروع بها أضحت إحدى أعقد المشكلات التي تواجهها غالبية

دول العـالم، والتـي مـا زالت تشـكل تحديًا رئيسـيًّا لتزايـد أخطارهـا الصحية والاجتماعيـة والاقتصاديـة، خاصـة مـع ارتباطهـا بالعديد من أنـماط الإجرام والعنـف والفسـاد وتهديدها للأمـن والاسـتقرار والتنمية، حيـث تعد جرائم المخـدرات إحـدى صور الجريمـة المنظمة (تعد ثـاني أكبر تجـارة غير مشروعة بعد تجارة تهريب السـلاح) والتي تخل بعنـاصر الأمن القومي للدولة بمفهومه الشـامل داخليًّـا وخارجيًّا، وهو الأمـر الذي تحقق في عديد مـن البلدان، لكن الأمـر يختلـف في مـصر حيـث لم يرصد تكـون عصابـات الإجـرام المنظم على الأراضي المصريـة بالمفهـوم المتعارف عليـه دوليًّا، وإن لم ننج من امتداد نشـاط هذه العصابـات إليها (ضبطت الأجهزة الأمنية المعنية بالمكافحة بعض عناصر الإجـرام المنظـم «المافيـا الإيطاليـة وغيرهـا» وأحبطـت عددًا مـن المحاولات المتكررة للعصابات الدولية).

ونظرًا للمتغيرات والمستجدات العالمية فقد أصبح من الصعب لأية دولة - مهـما بلغت قوتها أو درجة تقدمها - أن تواجه تلك الجريمة بمفردها، لاتسـاع مسرح ارتكابها وامتداده بين قارات العالم أو لسهولة تحرك العناصر الإجرامية؛ خاصة المنظمـة منها وتنقلها وهروبها واختفائها، أو لإمكانية قيامها بأنشـطتها عـن بعد نتيجة للتقنيات الحديثة وسـهولة التنقل، مسـتغلة صعوبة تتبعها نظرًا لاصطدامهـا بعوائـق الحدود والسـيادة واختلاف التشريعـات وتباين قدرات أجهزة المكافحة من دولة لأخرى، (تنتج المخدرات في دول وتسـتهلك وتخزن وتهرب عبر دول أخرى، ويجري غسل الأموال المتحصلة منها في دول أخرى)، الأمر الذي يتطلب وعيًا وطنيًّا متكاملًا ومتكافئًا من خلال اسـتراتيجية قومية تنسـق وتحدد الجهود وتتابع وتقيم وتطور، وبما يتفق والنهج العالمي مع تفعيل التعـاون والتنسـيق على كافة المستويات المحليـة الإقليمية والدوليـة، واعتماد أساليب ووسائل غير تقليدية في البحث والتحري والمواجهة.

أدى تميز موقع مصر الجغرافي المتوسط إلى استغلال عصابات التهريب الدولية كثافة المرور عبرها، لنقل كميات ضخمة من المخدرات من الشرق إلى الغرب، ويقابلها نقل كميات كبيرة من المواد التي تستخدم في التصنيع غير المشروع للمخدرات من الغرب إلى الشرق، حيث تتمثل أهم طرق ومنافذ المخدرات إلى مصر وعبورها في التالي:

أ - **البحر المتوسط:** حيث يستخدم في عديد من محاولات التهريب نظرًا لقربه من مصدر جلب المخدرات من لبنان، من خلال المدن المصرية المطلة عليه (العريش، بورسعيد، دمياط، رشيد، الإسكندرية، مرسى مطروح).

ب - **البحر الأحمر:** حيث تستخدم قناة السويس في عمليات الترانزيت، كما تأتي شحنات عن طريق رأس الرجاء الصالح حول القارة الإفريقية، ويتم إنزالها على السواحل السودانية/ المصرية (يتم إدخالها إلى مصر أو تتجه إلى بعض دول الخليج)، ومن خلال ميناء نويبع في مواجهة ميناء العقبة الأردني.

جـ - **خط تهريب الحدود البرية المصرية/ الإسرائيلية (رفح، طابا):** حيث تهرب منه كميات صغيرة على دفعات عبر الأسلاك من إسرائيل إلى مصر (سيناء الشمالية «العلامة رقم 11 نجع شبانة، ورقم 12 المدفونة، ورقم 17 العجرة، ورقم 19 وادي الأزارق، ورقم 24 الصوان، ورقم 29 وادي العمرو، ورقم 30 وادي فرام، ورقم 35 الطوال، ورقم 39 عين القديرات..»، والجنوبية «مناطق القسيمة والكونتيلا، الطريق القديم الممتد من مدينة نويبع حتى العريش، امتداد منطقة الحدود من مدينة طابا وحتى حدود الكونتيلا، الطريق الساحلي بالقرب من طابا، الطريق الساحلي بالقرب من قرية بير صغير، نويبع ودهب..»).

د - **ميناء أسوان النهري:** حيث يستخدم لتهريب الأفيون والهيروين القادم من إفريقيا «السودان»، كما تستخدم المدقات والطرق الوعرة بين مصر والسودان (تهرب شحنات ضخمة من المخدرات تنقل إلى أسوان وقنا ثم إلى

وسط الدلتا)، وإن كان وجود القوات المسلحة قد أدى إلى انحسار عمليات التهريب عبر هذا المسار.

هـ- منطقة السلوم: حيث تستخدم لتهريب كميات من الحشيش والأفيون بعد إنزاله على السواحل الليبية، وتهريبه إلى داخل مصر عبر الصحراء والمدقات غير المطروقة، ومنفذ السلوم البري.

صنفت مصر - وَفْقًا للتقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات - أنها دولة عبور مخدرات، حيث ترد معظمها من الشرق مرورًا بقناة السويس إلى أوروبا والولايات المتحدة.

الاتجار في البشر:

يعد نشاط الاتجار في البشر ثالث أكبر تجارة غير مشروعة في العالم بعد تهريب السلاح والاتجار في المخدرات، حيث تحقق أنشطته أرباحًا تقدر بالمليارات، ويعد هذا النشاط أحد أشكال الجريمة المنظمة عابرة الحدود التي اتسع نطاقها بشكل ملحوظ خلال الحقبة الأخيرة، حيث يتم من خلالها نقل ملايين من البشر عبر الحدود الدولية سنويًّا، ليتم الاتجار بهم وينظر إليها على أنها مظهر حديث من مظاهر العبودية التي جرمتها العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

ورغم عدم وجود تعريف محدد لتلك الظاهرة، لكن التعريف المعمول به على نطاق واسع هو الوارد في المادة الثالثة من بروتوكول الأمم المتحدة المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة، العابرة للحدود الوطنية والخاص بمنع الاتجار بالأفراد، وخاصة النساء والأطفال وقمعه والمعاقبة عليه، حيث يقصد بتعبير الاتجار في الأفراد تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة

استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، (يشمل الدعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة أو الخدمة قسرًا أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء).

عرفت سيناء تجارة البشر منذ عام 1995م وزاد النشاط وأصبح أكثر انتظامًا مع كثافة هجرة الروسيات لإسرائيل عبر مطار شرم الشيخ بعد إغلاق منفذ طابا من قبل سلطات الأمن المصرية، وكان الأمر طبيعيًّا إلى حد ما وربما قانونيًّا خاصة أن تأشيرة السياحة تسمح بالتنقل عبر الجانبين، ولكثرة توافد الروسيات وأخريات من الصين وبعض الجمهوريات السوفيتية سابقًا وتوقف السلطات الإسرائيلية عن منحهم تراخيص الإقامة والعمل بسبب زيادة أعدادهم، لجأ القادمون الجدد إلى طرق غير مشروعة لدخول إسرائيل للعمل أو الانخراط فيما عرف بتجارة الرقيق الأبيض، وبمساعدة شبكات منظمة من داخل إسرائيل من مهاجرين سابقين وبالتعاون مع بعض الخارجين على القانون في سيناء، بدأ نشاط كبير وممتد لتهريب البشر عبر دروب صحراوية بعيدًا عن عيون الأمن.

المقابل المادي الكبير الذي يوفره هذا النشاط جعل الحدود المصرية مسرحًا متناميًا للتهريب لا فرق بين المخدرات أو السلاح أو البشر، واستمر الحال في وتيرة تصاعدية لكنها ظلت بعيدًا عن الضوء حتى قام الأمن المصري بالكشف عن فضيحة إسرائيلية في العام 2006م، حين اتهمت إسرائيل باستقبال أطفال أوكرانيين بهدف إجراء تجارب علمية عليهم وزرع الولاء في نفوسهم لدولة إسرائيل ثم إعادتهم إلى بلدهم، نبهت هذه القضية الأمن المصري الذي كان جهده منصبًّا على مكافحة تهريب السلاح والمخدرات بأن هناك نشاطًا آخر يتم بالموازاة لعمليات التهريب الأخرى، فمنذ هذا التاريخ تقريبًا بدأ الأمن يتعامل مع قضية الاتجار بالبشر بشكل مركز، خاصة مع تزامن ذلك مع بدء تهجير

الأفارقـة إلى إسرائيل عبر سـيناء بانتظام كلاجئين سياسـيين عن طريق الهجرة غير الشرعية، وساعد هذه الظاهرة في النمو والتطور أن المهربين المصريين كانوا يتلقـون دعـمًا كبيرًا من الجانـب الإسرائيلي - في البعض منه رسـميًّا - لإنجاح عمليـات تهريب البشر بعيدًا عن أعين وملاحقـة الأمن المصري، وتمثل الدافع الإسرائيـلي للانخراط في هذا النشـاط أن إسرائيل كانـت قد بدأت ببناء الجدار العـازل الداخـلي حـول المناطـق الإسرائيليـة وبـدأت في تطبيق حرمـان كامل لدخـول الفلسـطينيين هـذه المناطق، حيث بدأ سـوق العمل لديها يتأثر بشـدة مـن عجز الأفراد الذيـن كانوا يقومون بالوظائف والمهـن التي كانت مقصورة على الفلسـطينيين الذين تم إبعادهم، ولذلك لجأت إسرائيل للاستعاضة عنهم بالقادمين من الدول الإفريقية لتسهل دخولهم غير الشرعي عبر حدودها لتقوم باستغلالهم عبر عقود عمل متدنية الأجر ودفعهم للعمل في المهن المشار إليها.

ثـم كغيرها من الأنشـطة غير القانونية شـهدت عمليـات الاتجار في البشر تزايـدًا ملحوظًـا خـلال 2011م بسـبب الفـراغ الأمنـي الـذي شـهدته سـيناء وبالأخـص المنطقة الحدودية بعد ثـورة يناير، وهو ما ظهر بتقرير نشره «مكتب الأحـوال المدنية والهجرة» الإسرائيلي بأن نحو17 ألف متسـلل دخلوا إسرائيل خـلال عـام 2011م فقط، لكن هذا الرقم بدءًا من العام 2013م شـهد انحسـارًا كبيرًا بسبب التشديدات الأمنية وفي الآونة الأخيرة مع وجود القوات المسلحة بعـد ثورة يونيو على الشريط الحدودي تحسـنت الأوضاع بشـكل كبير، وتلقى هذا النشاط ضربة قوية وانتكاسة لم تكن في حساباته.

طرق ومسارات الاتجار بالبشر:

مع بَدْء إمسـاك شـبكات التهريب المحترفة مع عصابـات الجريمة المنظمة بأطـراف هـذا النشـاط وبَـدْء تفعيلـه عـلى أرض سـيناء، بدأت تتشـكل طرق ومسـارات لهـذه العمليـات مـن الاتجار فهنـاك ثلاثة طـرق لتهريـب الأفارقة القادمين إلى سيناء مكان العبور الرئيسي :

الأول: عبر نفق الشهيد أحمد حمدي، ويتوجهون بسيارات دفع رباعي حتى منطقة «العجرة» الحدودية جنوب «رفح» من الكيلو13 وحتى الكيلو30، حيث يوجد بهذه المنطقة أخطر مناطق التخزين والتهريب في قرى «المهدية، والبرث، ووادي العمرو، ومنطقة العجرة»، ويصلون لهذه المنطقة مرورًا بمسار الطريق الدولي الساحلي شرق قناة السويس من «بالوظة، ورمانة، وبئر العبد، والعريش، والشيخ زويد» بعيدًا عن الطرق الرئيسية، حيث يمرون في كل هذه المراكز من طرق تقع إلي الجنوب منها جميعًا، وذلك لضمان ألا توجد عليها أي حراسات أمنية وهم خبراء بها.

الثاني: يمر عبر كوبري السلام أو معدية القنطرة، ويسلك نفس الخط السابق بَدْءًا من بالوظة، وبعد ثورة يونيو عندما شددت القوات المسلحة رقابتها على منافذ سيناء الرئيسية وعلى هذين الطريقين خاصة، بدأ المهربون في استخدام الطريق الثالث هربًا من الملاحقات الأمنية المتوقعة.

الثالث: يتم التعامل مع هذا الطريق من خلال استخدام المراكب الصغيرة في تهريب الأفارقة من جنوب السويس إلى شاطئ القناة الشرقي، ومنها عبر الطريق الأوسط إلى الوسط الشرقي لسيناء وتحديدًا مركز «نخل» بالقرب من الشريط الحدودي عبر الوديان الجبلية، ومنها إلى مناطق بجبل الحلال قريبة تمامًا من سلك الحدود، وتستغرق هذه الرحلة الطويلة نسبيًّا عادة ما يقرب من 15 يومًا.

رغم أن عمليات تهريب البشر لا تتم يوميًّا بالطبع، وفي العادة يتم التجهيز لها لفترة زمنية تتجاوز الشهر، لكنه حين يبدأ نشاط العمليات يحصل المهرب على مبالغ مالية كبيرة نظير قيامه بتهريب الأفراد حتى يصل بهم إلى حدود إسرائيل، فقد تصل حصيلة التهريب لمجموعة واحدة يتم تحريكها معًا في بعض الأحيان إلى ما يتجاوز 10 آلاف دولار في اليوم الواحد، وتتجاوز الحصيلة الأسبوعية في حال الجاهزية لمجموعات متعاقبة سيتم تحريكها تباعًا إلى ملايين الجنيهات يتقاسمها القائمون على العمل بمختلف عناصره.

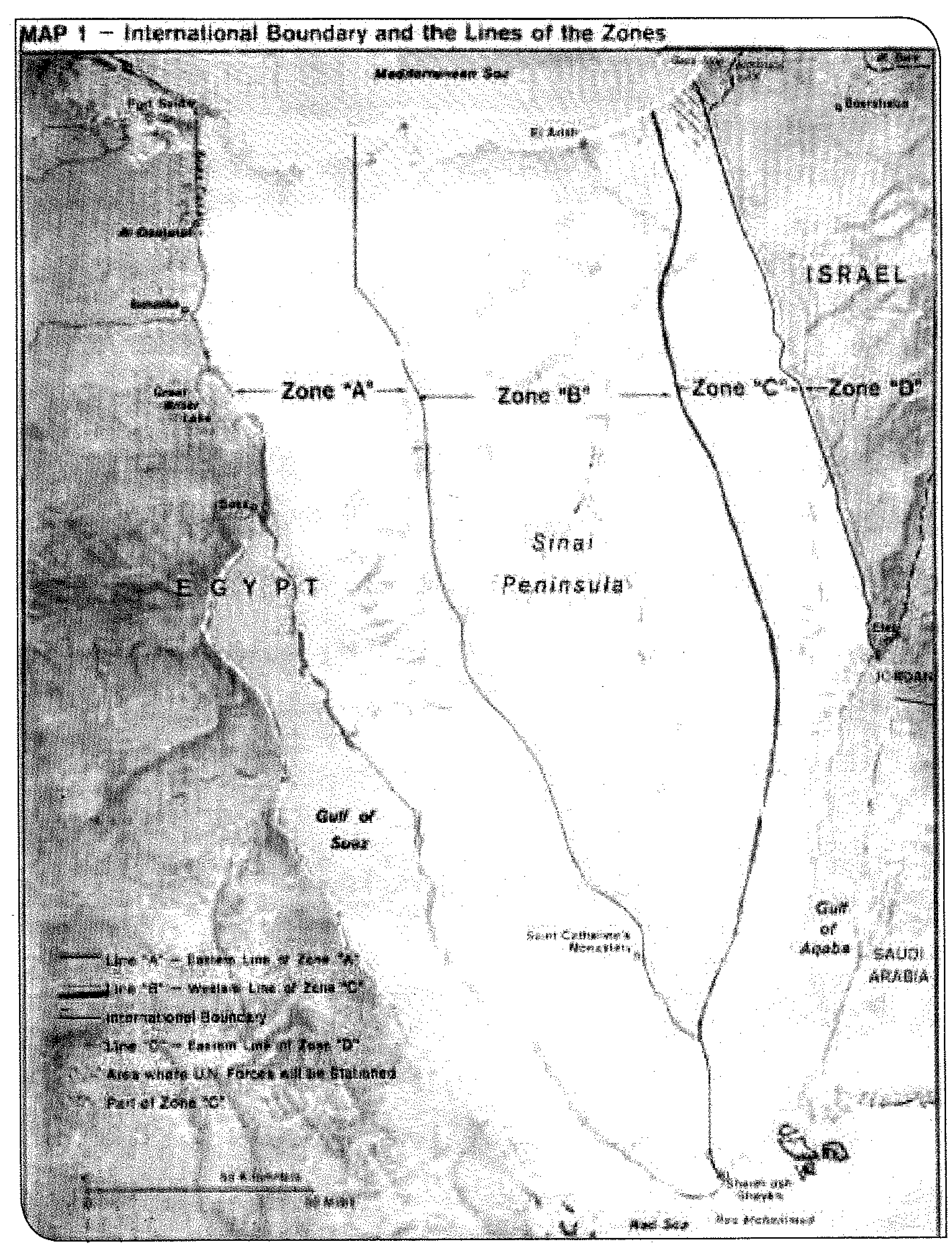
الاتجار بالأعضاء البشرية:

تطور نشاط الاتجار بالبشر بعد فترة وتحول إلى صورة أكثر بشاعة وانتهاكًا للآدمية، حيث بدأت جماعات التهريب تقوم باختطاف الأفارقة الراغبين في الهرب إلى إسرائيل واحتجازهم في مناطق سرية بسيناء، وتعذيبهم من أجل ابتزازهم والضغط على ذويهم عبر الاتصالات من أجل دفع فدية تقدر بعدة آلاف من الدولارات للشخص الواحد، أو قتلهم وسرقة أعضائهم البشرية من أجل الاتجار بها، وتشير التقارير الأمنية وأيضًا تؤكدها المنظمات الحقوقية العاملة في مجال مكافحة تجارة الأعضاء البشرية أن 50٪ من الجثث التي تصل إلى «مشرحة مستشفى العريش العام» تكون منزوعة الأعضاء، خاصة (الكبد، والكلى، وقرنية العين، وأحيانًا القلب)، حيث يتم وضع تلك الأعضاء بمعرفة المهربين وتجار الأعضاء في ثلاجات صغيرة، بعد أن يتم استخراجها من الشخص الذي تم قتله في غرفة مجهزة لانتزاع الأعضاء، أو في عربة صغيرة مجهزة لإجراء مثل هذه العمليات الجراحية أشبه بعربات الإسعاف وتنقل سريعًا عبر الحدود.

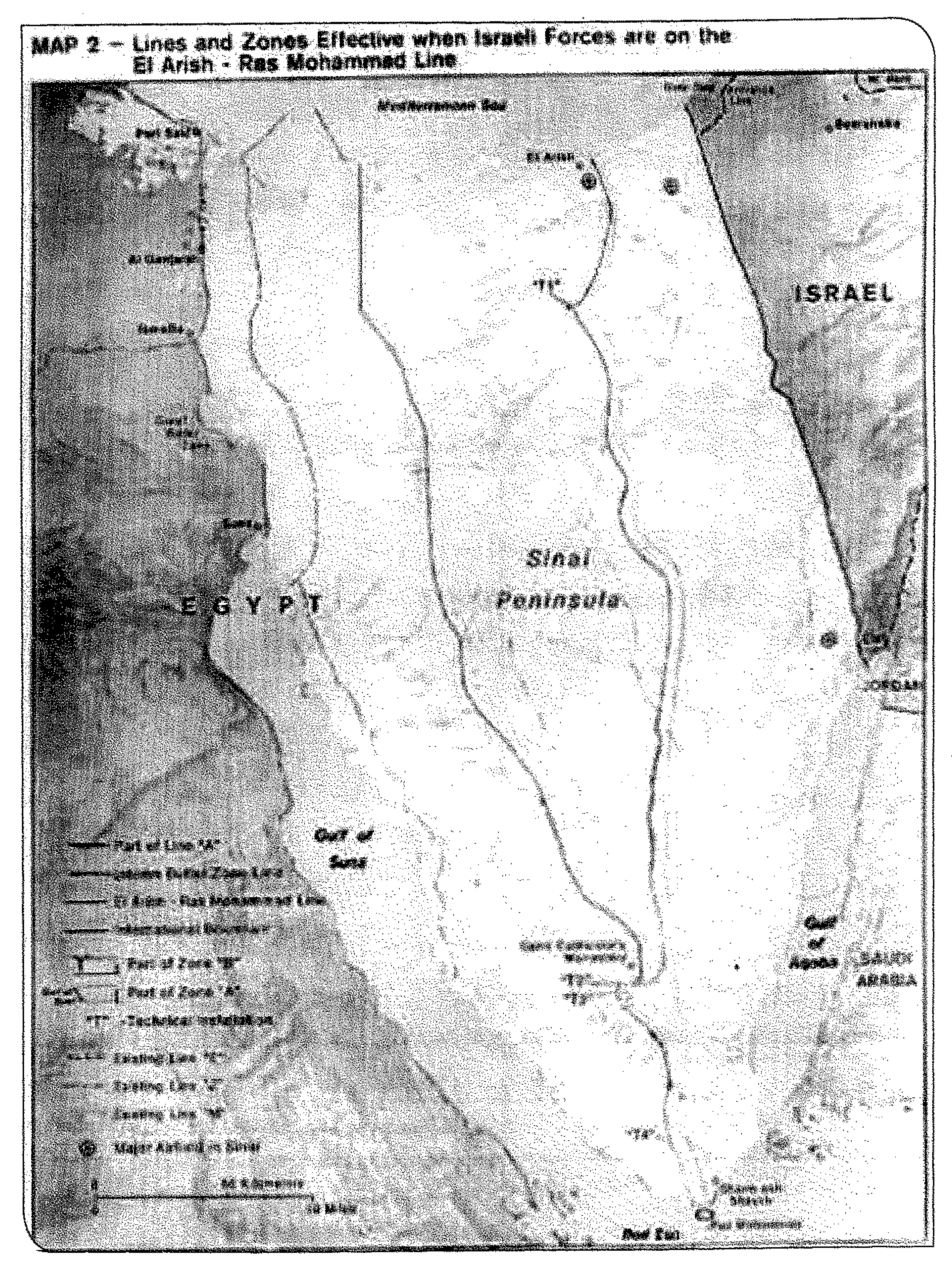
تهريب الأعضاء أو الأغشية المنتزعة من جسد الأفارقة الذين يتم قتلهم عبر الحدود إلى إسرائيل أمر بدأ يشغل نسبة ومساحة كبيرة من عملية الاتجار بالبشر، ففضلًا عن كونه هو الأكثر طلبًا الآن، فقد سهل ذلك أيضًا تعاون ضباط الجيش الإسرائيلي مع بدو سيناء من منطقتي القسيمة ووداى الجمر، فوَفْقًا لتقرير «مركز الدراسات السودانية» نقلًا عن أشخاص شاركوا في تلك العمليات عبر توريد مواطنين يحملون جنسية إفريقية أخرى يتم الاتفاق على خضوعهم لمثل هذه التجارة، فإن ثمن «الكلية الواحدة» في مصر يصل إلى 30 ألف دولار، وثمن «الخصية الواحدة» 40 ألف دولار، وثمن «الرحم» يصل إلى 40 ألف دولار، كما يبلغ ثمن «طاقم الأسنان السوداني» 15 ألف دولار، وكذلك تعرض العيون والأجهزة الداخلية الأخرى حتى القلب للبيع.

ملحق

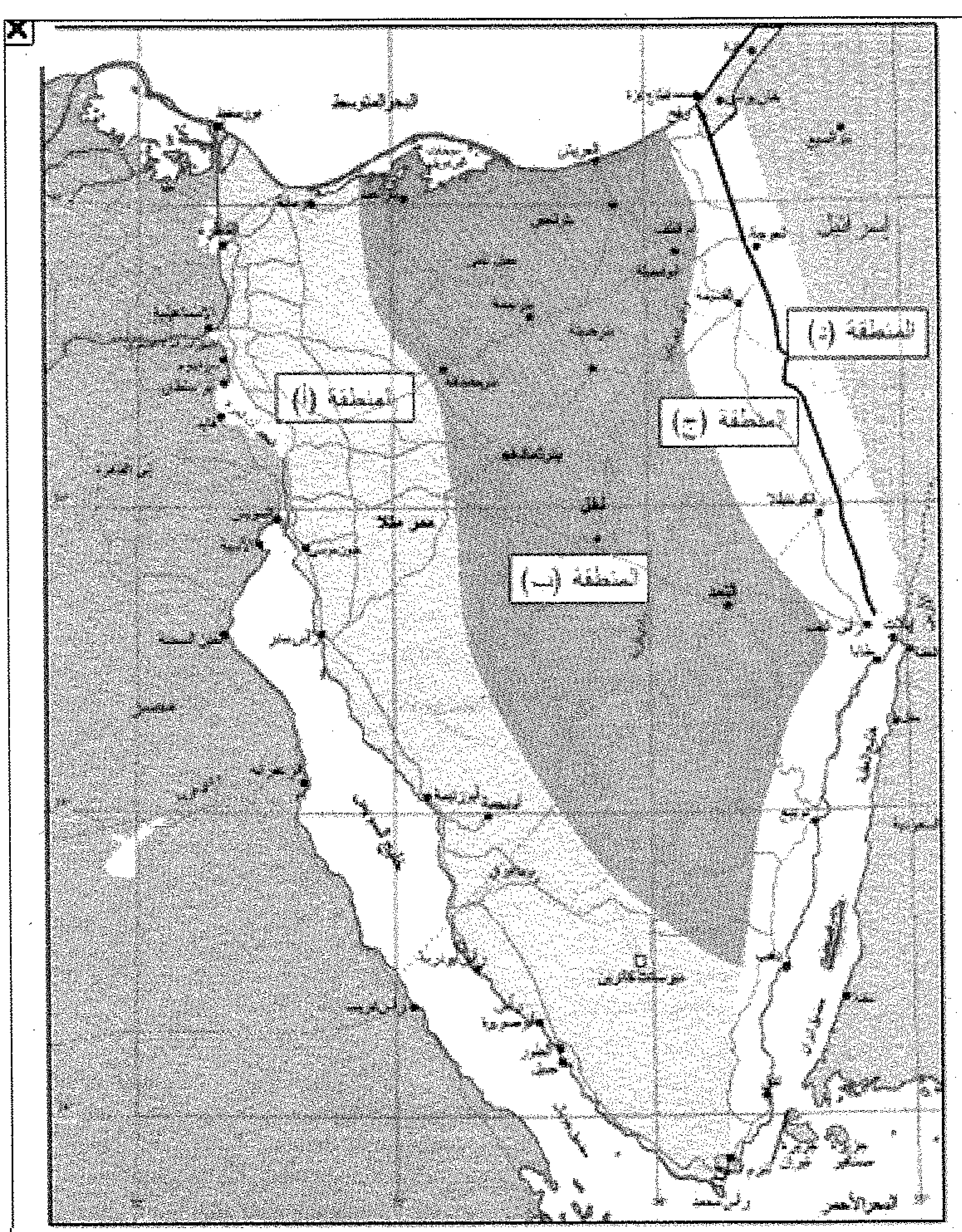
الوثائق والصور



- الخريطة (1) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق



- الخريطة (2) الخاصة بالخطوط والمناطق السارية
عند انسحاب إسرائيل إلى خط العريش - رأس محمد.



MAGELLAN Geographix (805) 685-3100 www.maps.com

<u>المناطق العازلة، بدلاً من الحدود الآمنة (اتفاقية السلام مع مصر)</u>

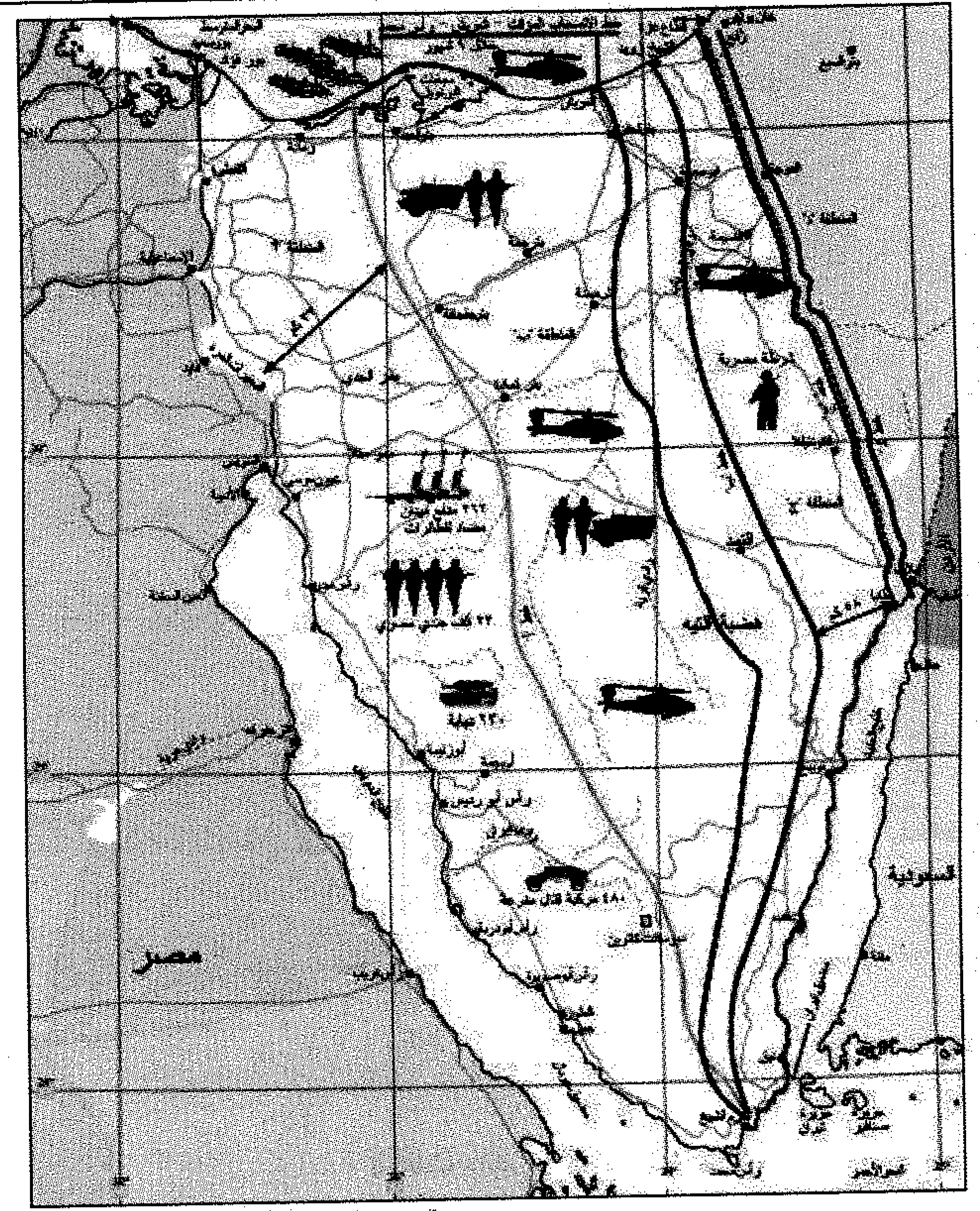
المنطقة (أ) منطقة محدودة القوات والأسلحة (مصر).

المنطقة (ب) منطقة عمل حرس الحدود فقط (مصر).

المنطقة (ج) منطقة وجود شرطة مدنية فقط (مصر).

المنطقة (د) منطقة محدودة القوات والأسلحة (إسرائيل).

المصدر: وزارة الخارجية المصرية، معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل واتفاق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧١

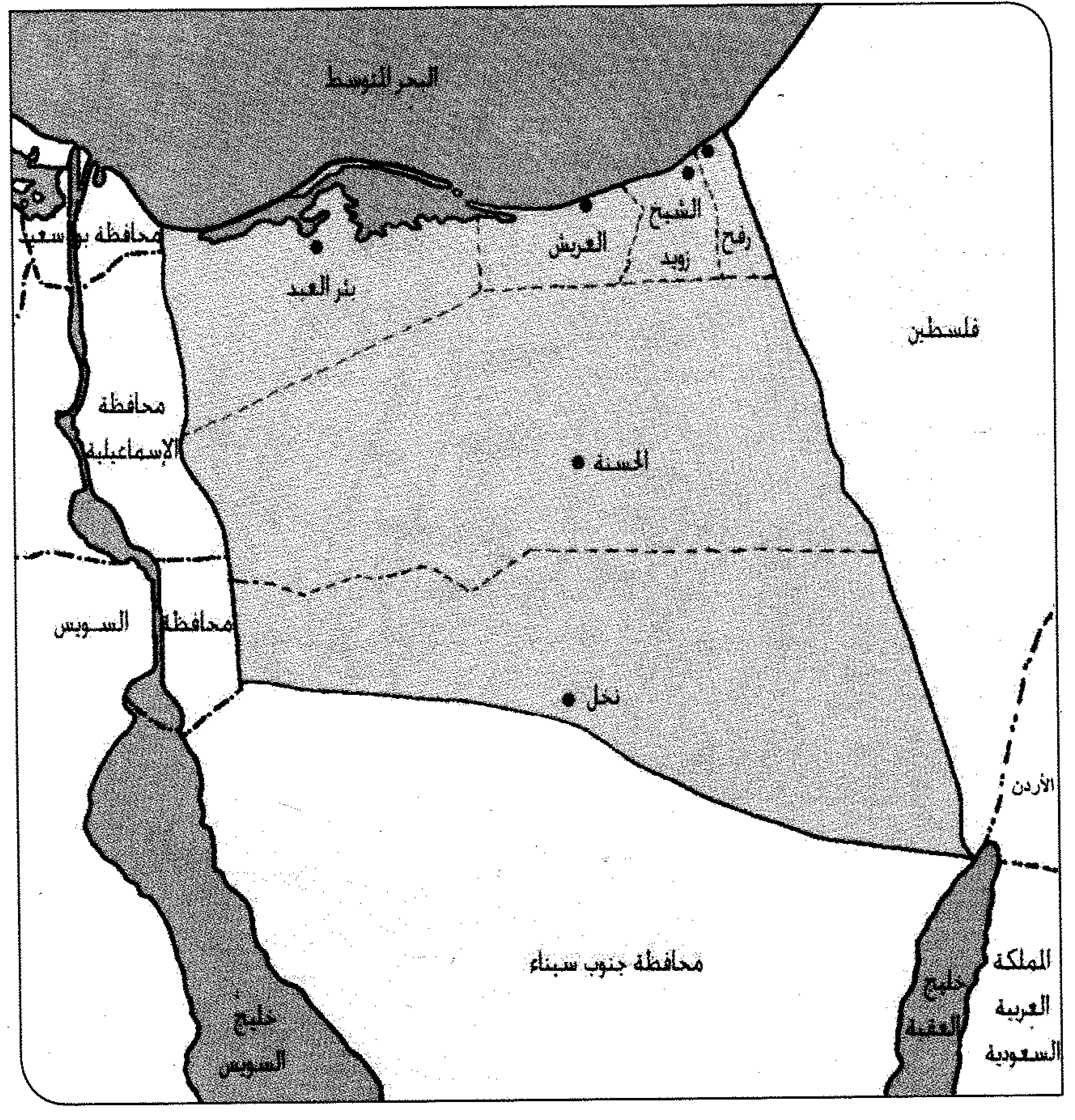


"MAGELLAN Geographix (800) 929-4627 www.maps.com"

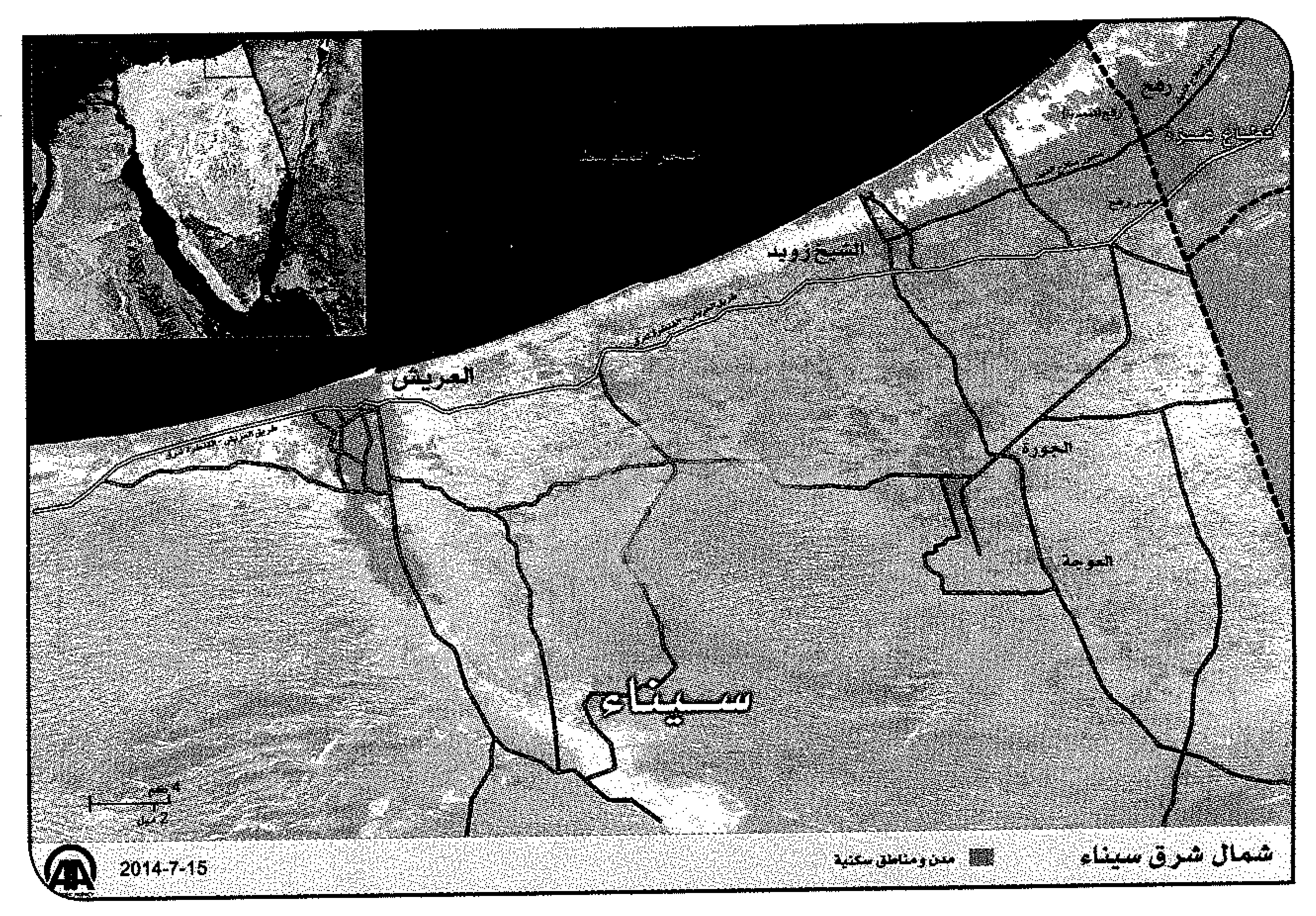
خريطة تبين توزيع القوات المصرية على أرض سيناء بعد الانسحاب الأخير

الخط (ب) يمتد من الشيخ زويد شرق العريش إلى أبو عويقيلة - جبل الحلال - طلعة البدن - القسيمة - ليلاقي الخط (أ) عند جبل كيد.

الخط (د) يمتد من شرق رفح إلى إيلات.

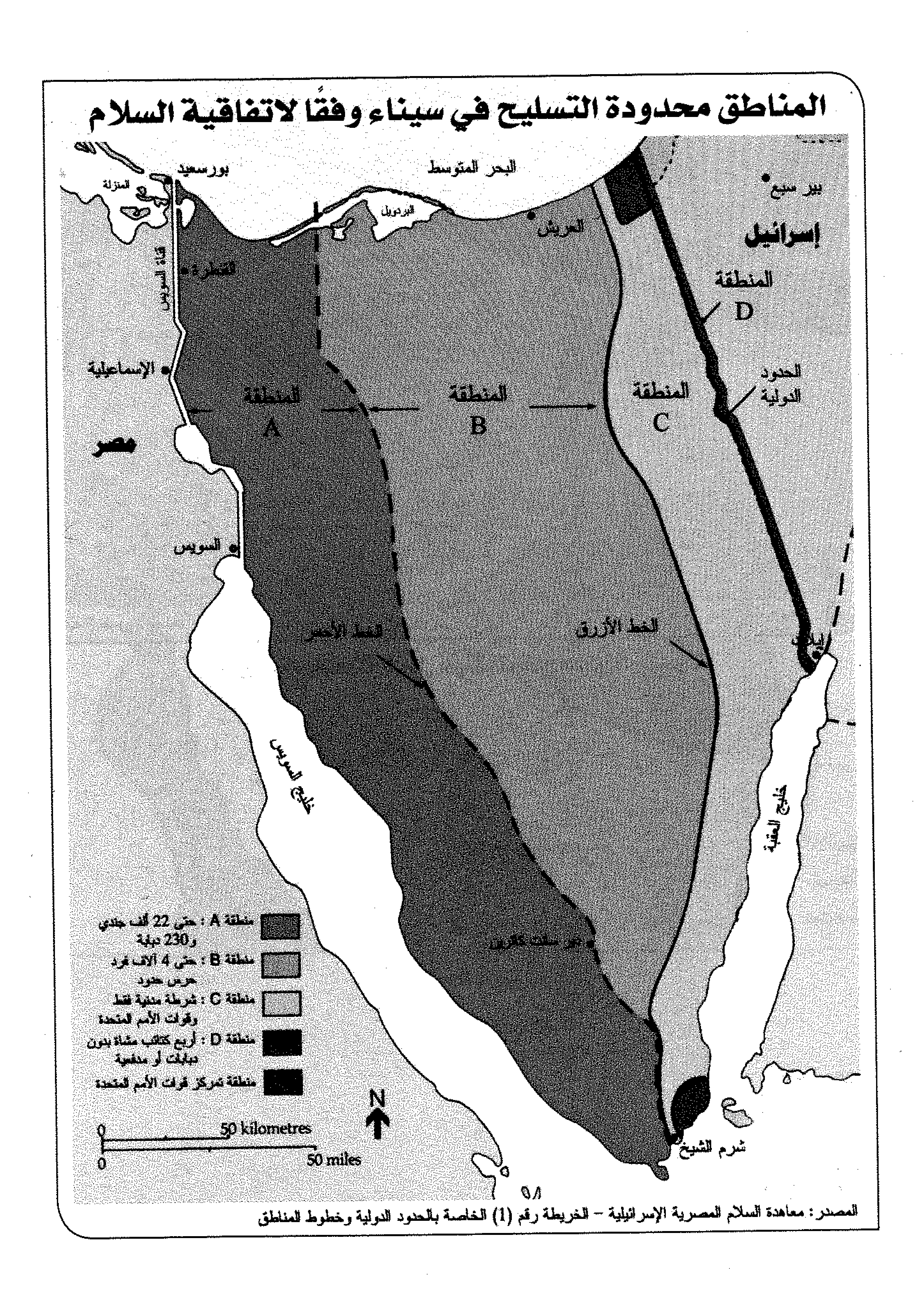


خريطة شمال سيناء

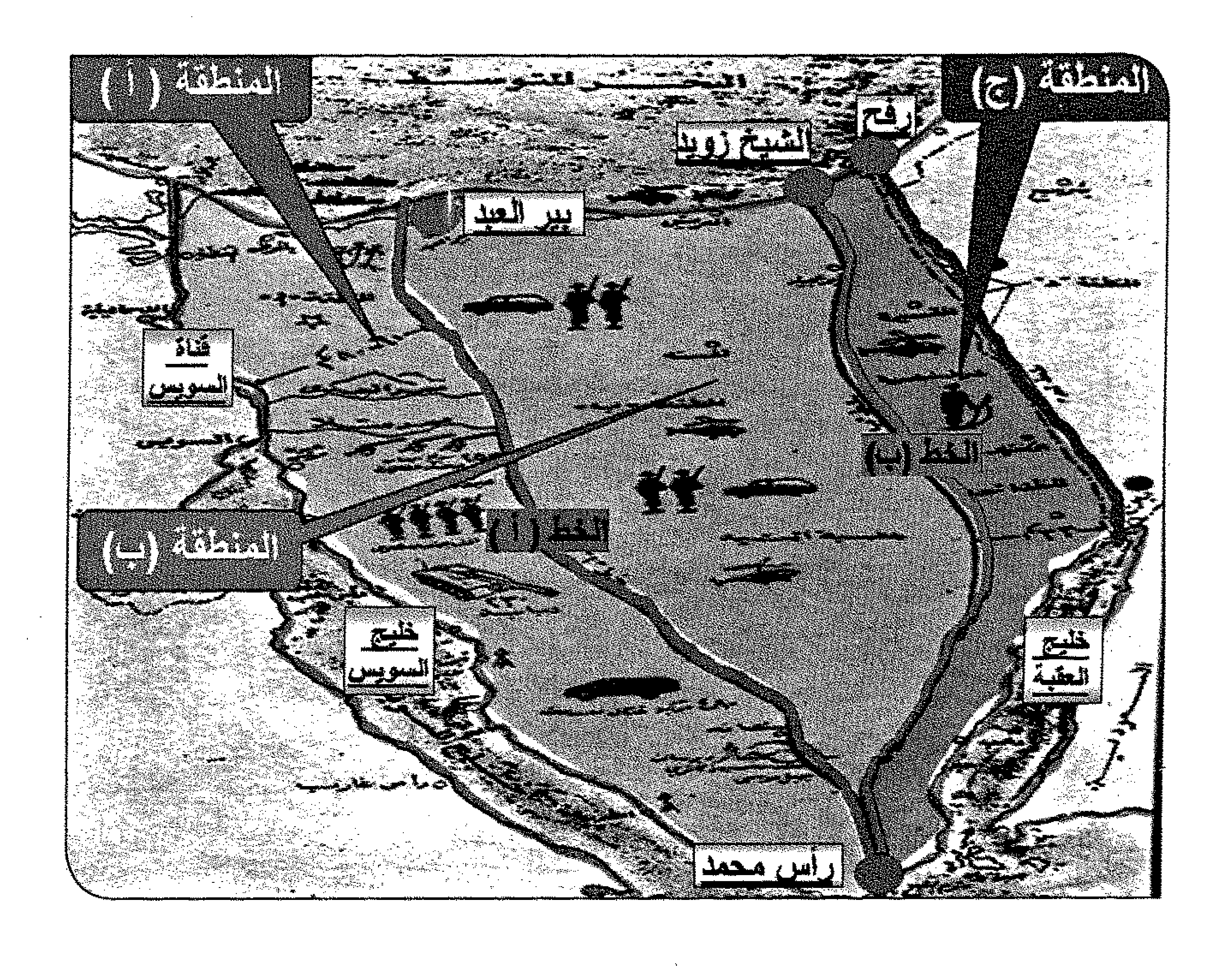


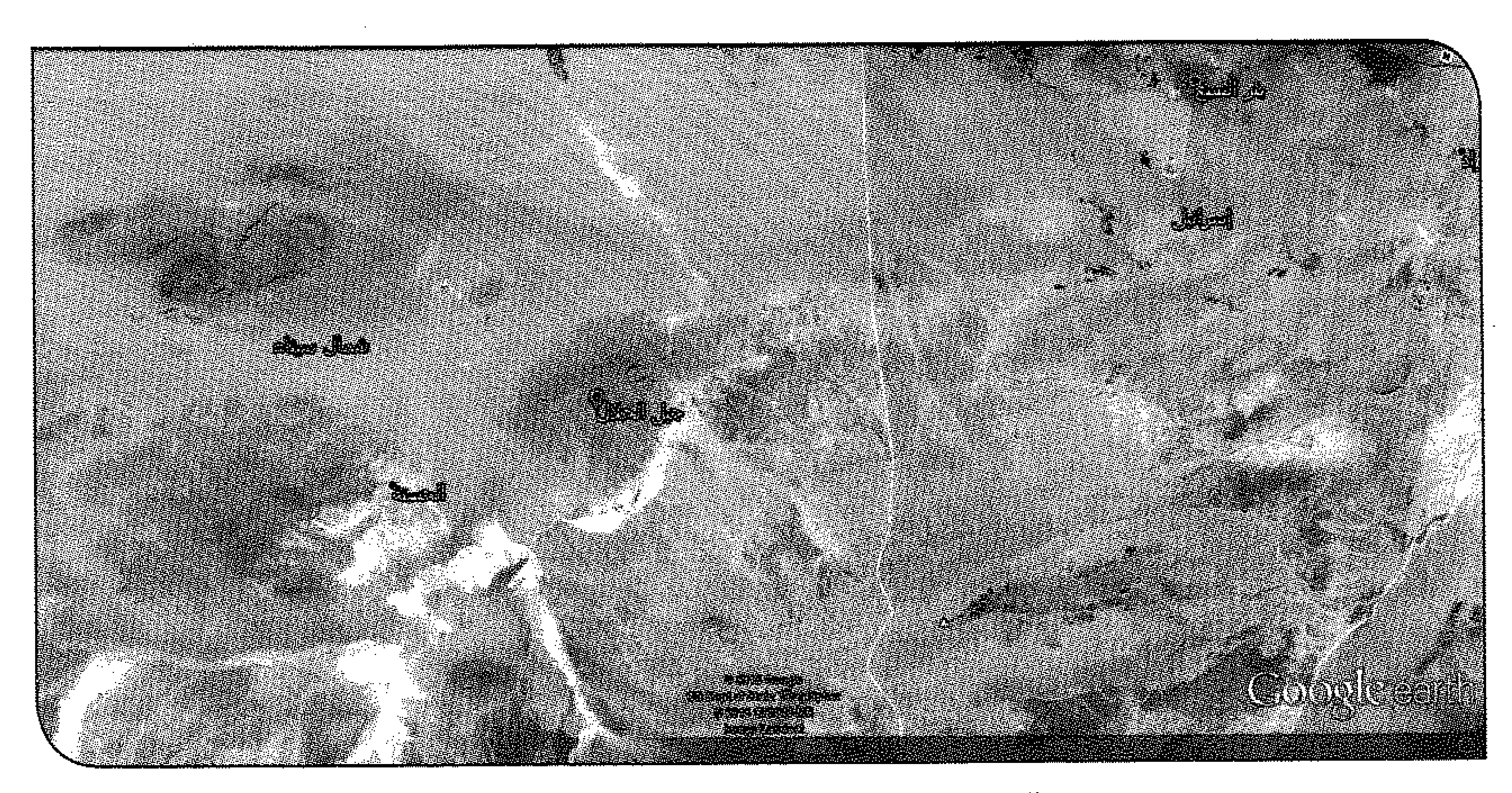
خريطة لمحافظة شمال سيناء توضح مدنها الرئيسية

المناطق محدودة التسليح في سيناء وفقًا لاتفاقية السلام

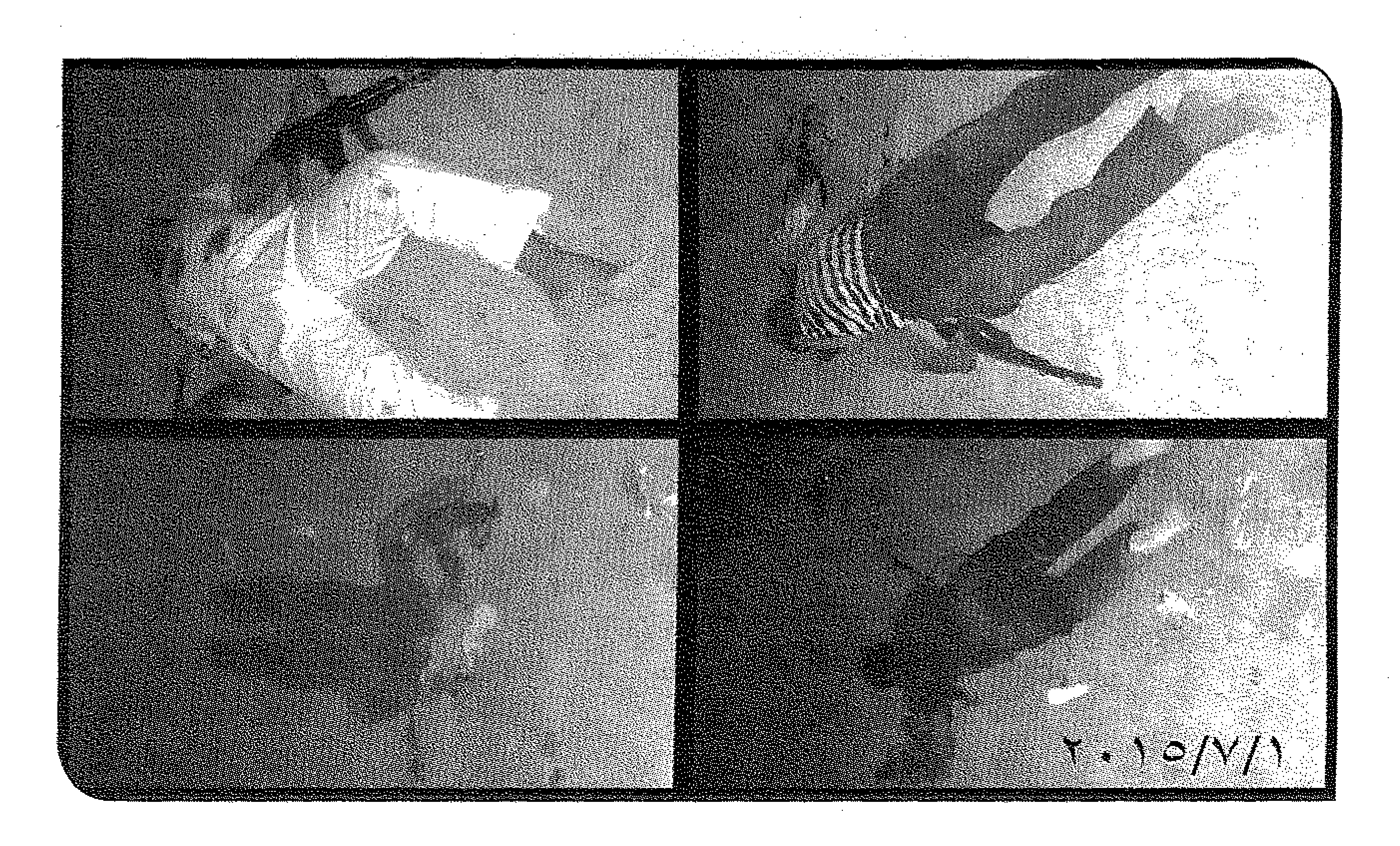


المصدر: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية – الخريطة رقم (1) الخاصة بالحدود الدولية وخطوط المناطق


المنطقة (أ)
المنطقة (ج)
رفح
الشيخ زويد
بير العبد
قناة
السويس
المنطقة (ب)
الخط (أ)
الخط (ب)
خليج
السويس
خليج
العقبة
رأس محمد



خريطة توضح مكان جبل الحلال وربطه بسيناء



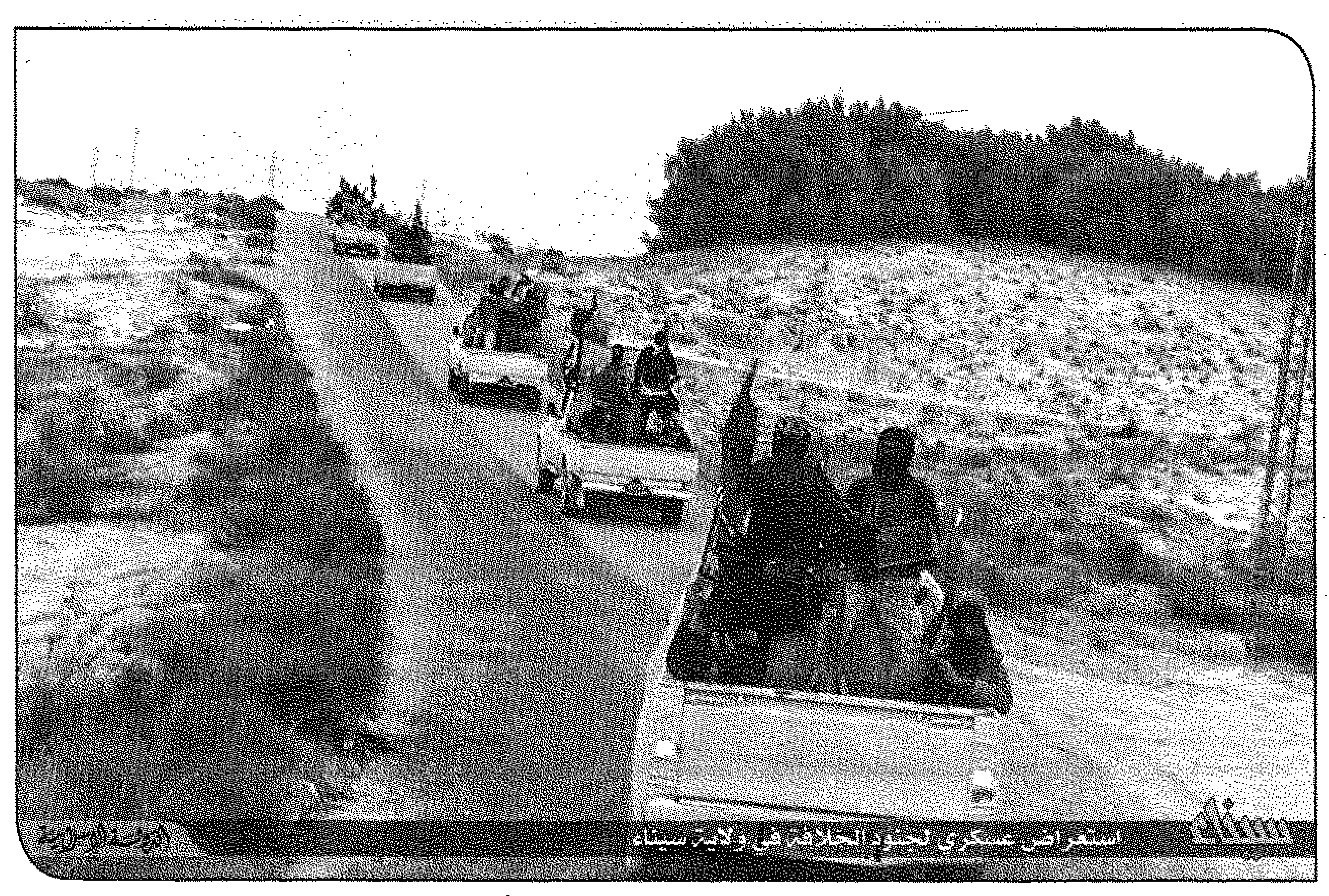
بعض العناصر الإرهابية التي تسللت لكمين الماسورة وتم تصفيتهم بواسطة قوات الصاعقة يوم 2015/7/1



أحد الإرهابيين قتل في معركة مسلحة مع قوات الأمن بالشيخ زويد



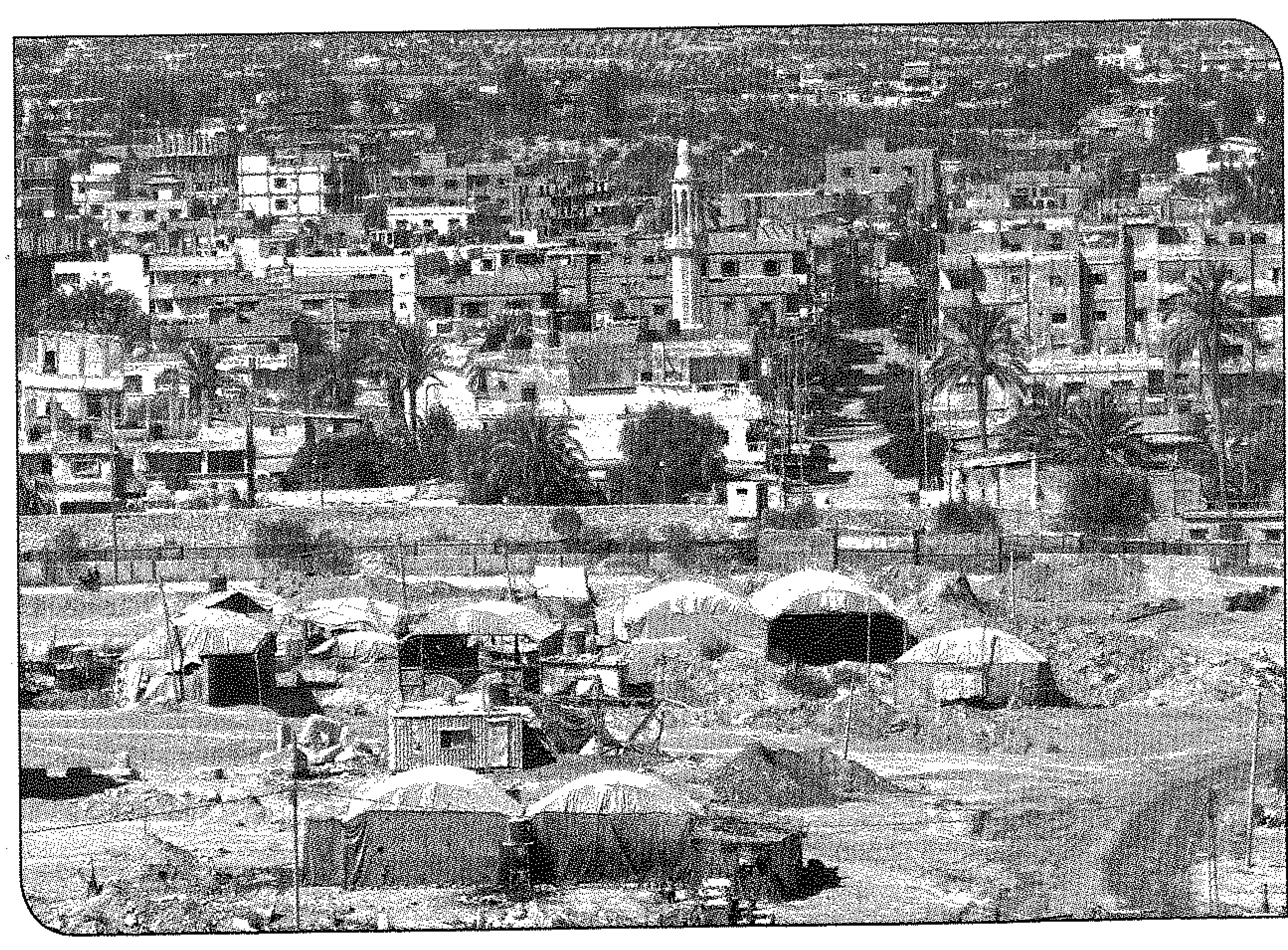
إرهابي بملابس عسكرية قتل برصاص الجيش في معركة الشيخ زويد
2015/7/1م



طابور استعراضي بالسيارات لمجموعة إرهابية في أحد طرق جنوب الشيخ زويد



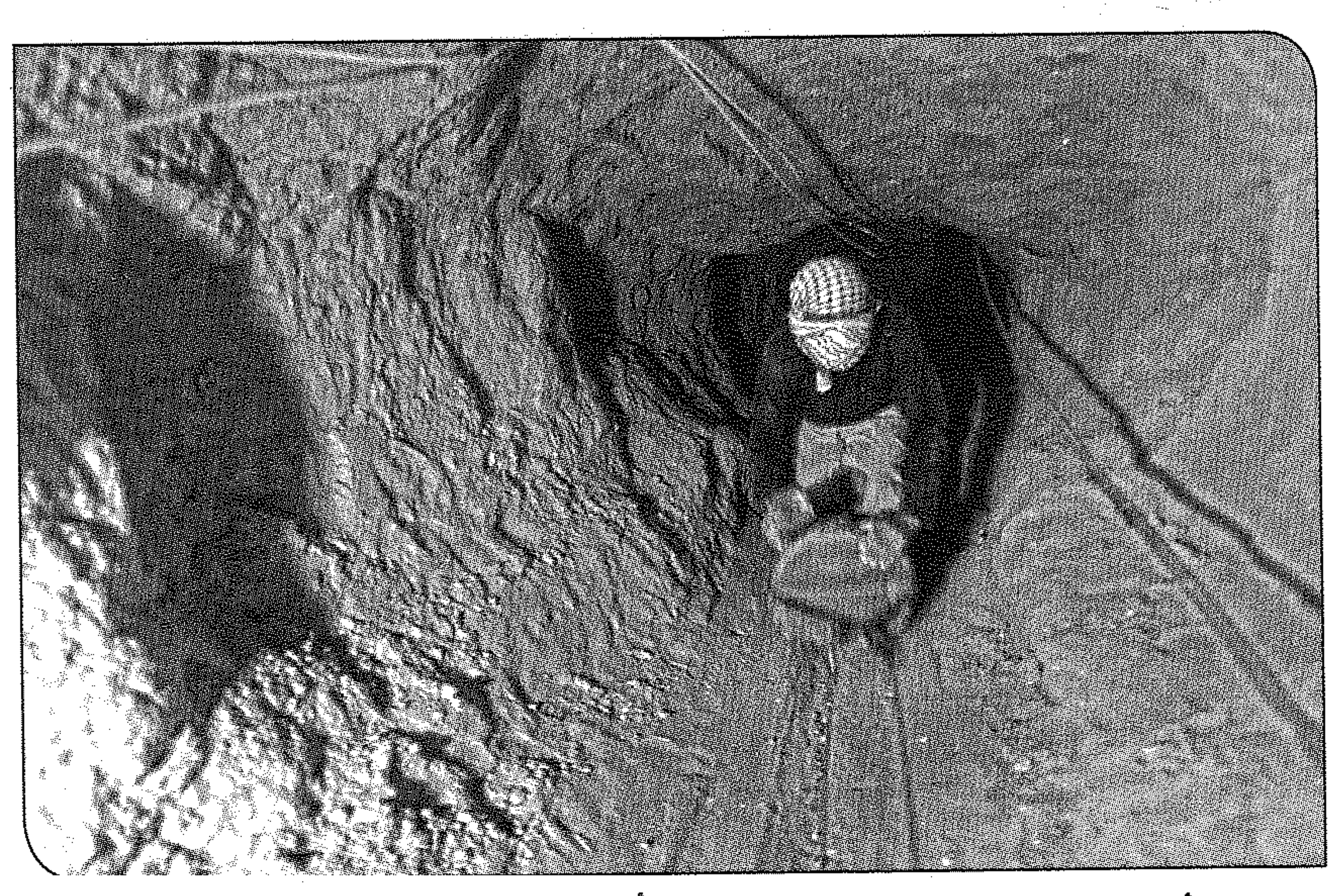
مجموعة من العناصر الإرهابية تنتمي لأنصار بيت المقدس



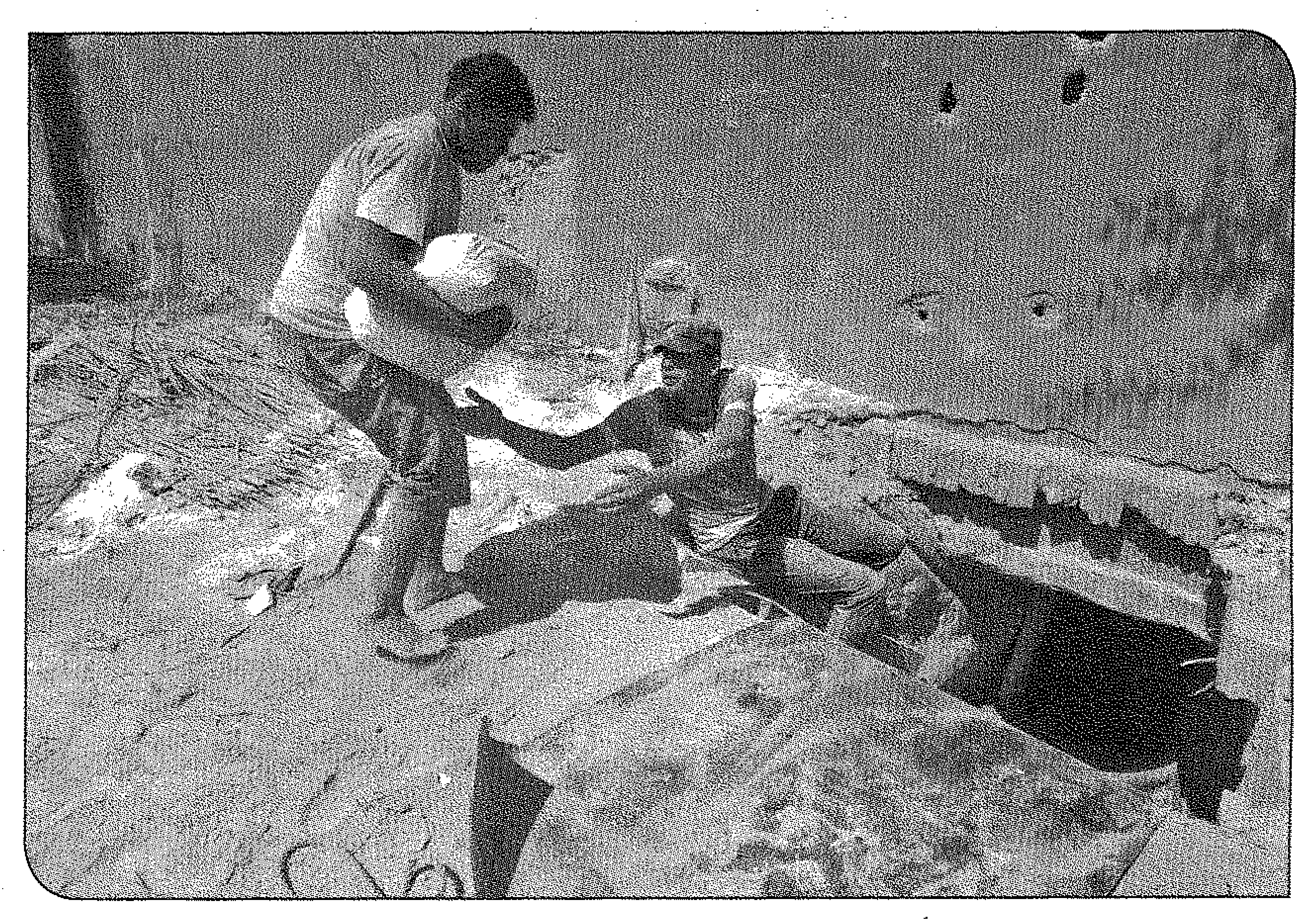
منطقة فتحات الأنفاق داخل حدود رفح الفلسطينية
الفتحات مغطاة بخيام لعدم لفت الأنظار



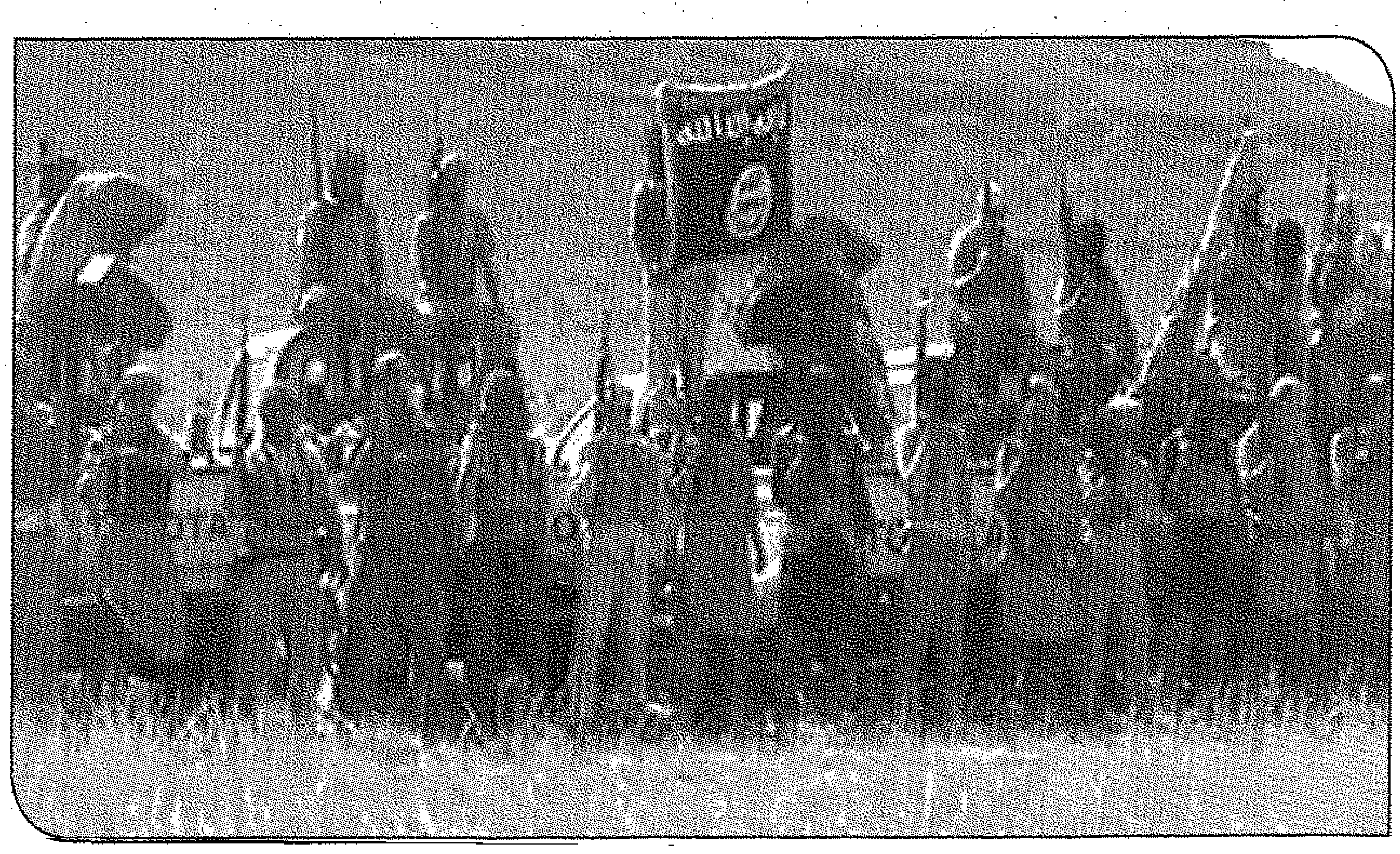
إرهابي قُتل في معركة الشيخ زويد 2015/7/1م



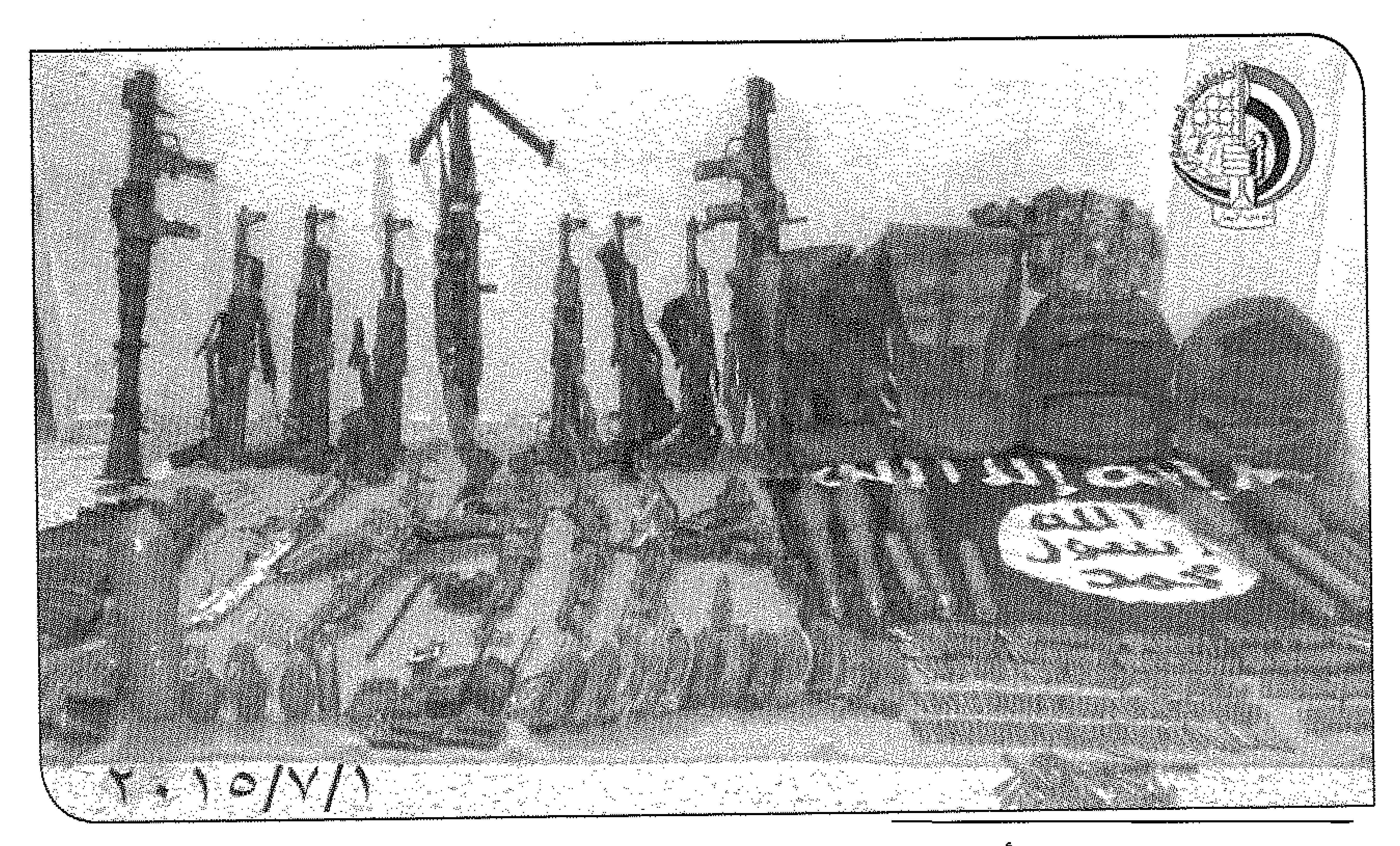
أحد القائمين بعمليات التهريب داخل أنفاق رفح - صورة من داخل النفق



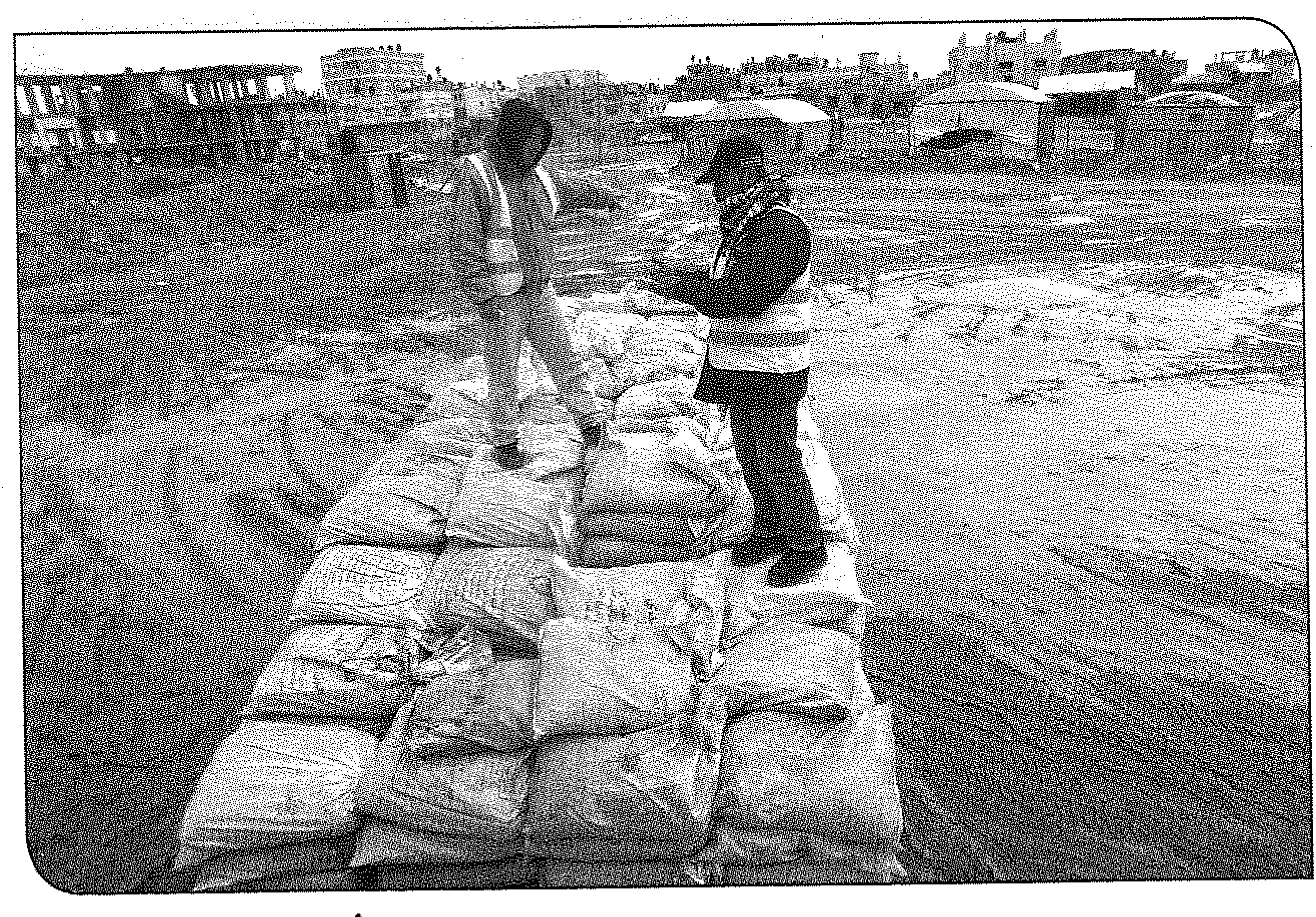
إحدى فتحات الأنفاق من الجانب المصري أثناء تهريب بعض مواد البناء



مجموعة إرهابية في منطقة جبل الحلال بعد شهور من ثورة يناير 2011



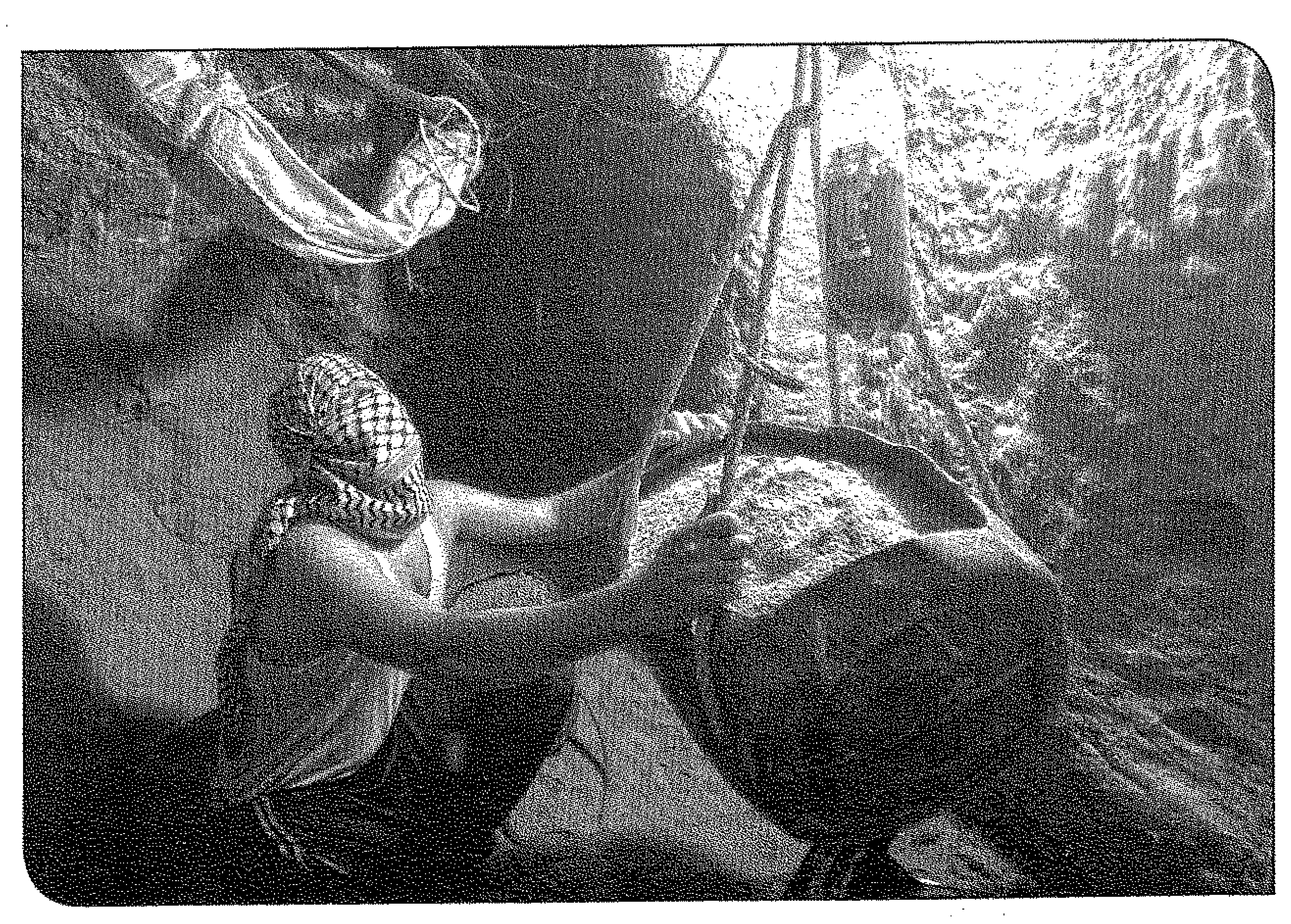
جزء من مضبوطات الأسلحة والذخائر التي تم الوصول إليها بمعرفة القوات المسلحة



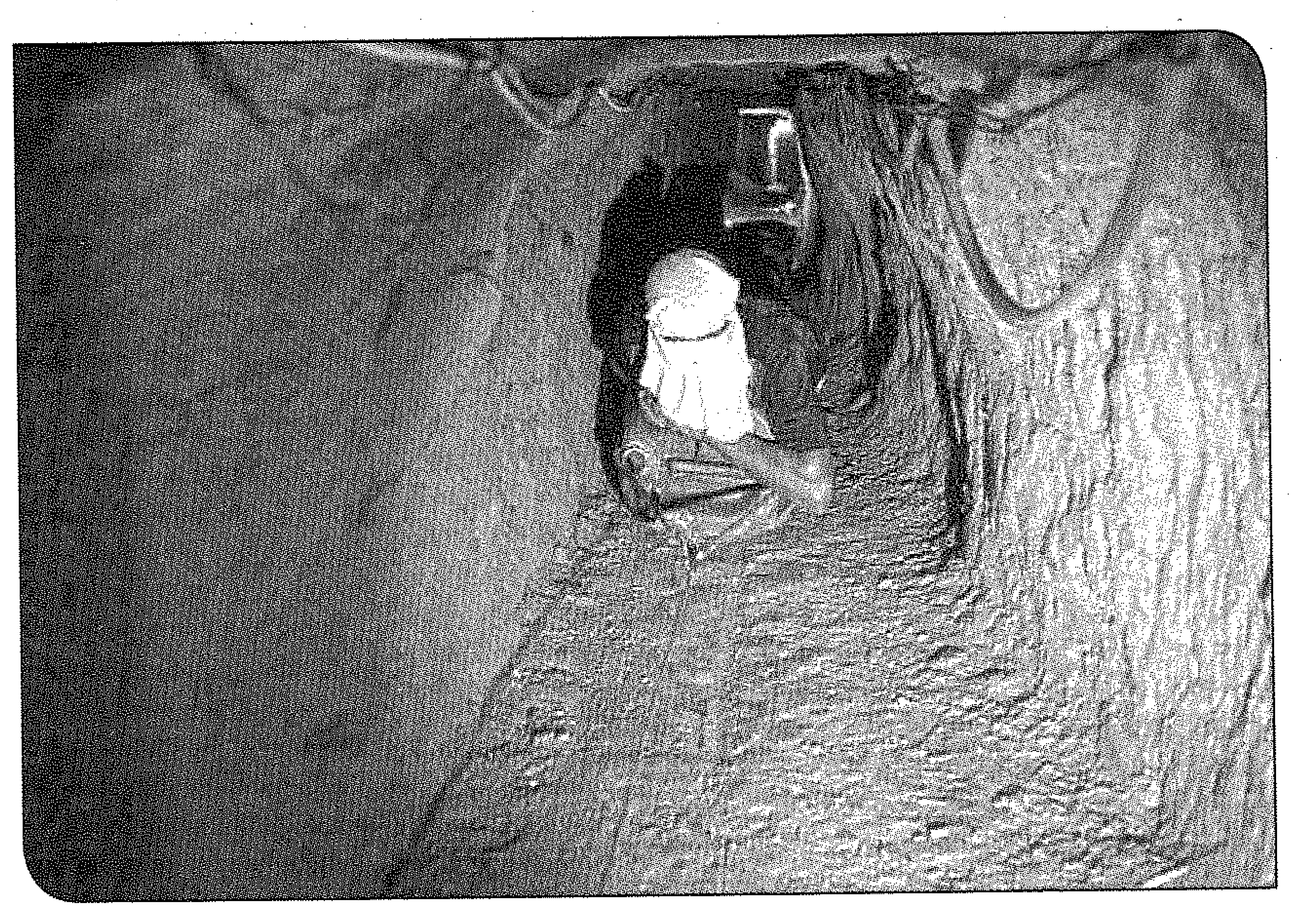
المشهد من رفح الفلسطينية لمنطقة فتحات الأنفاق



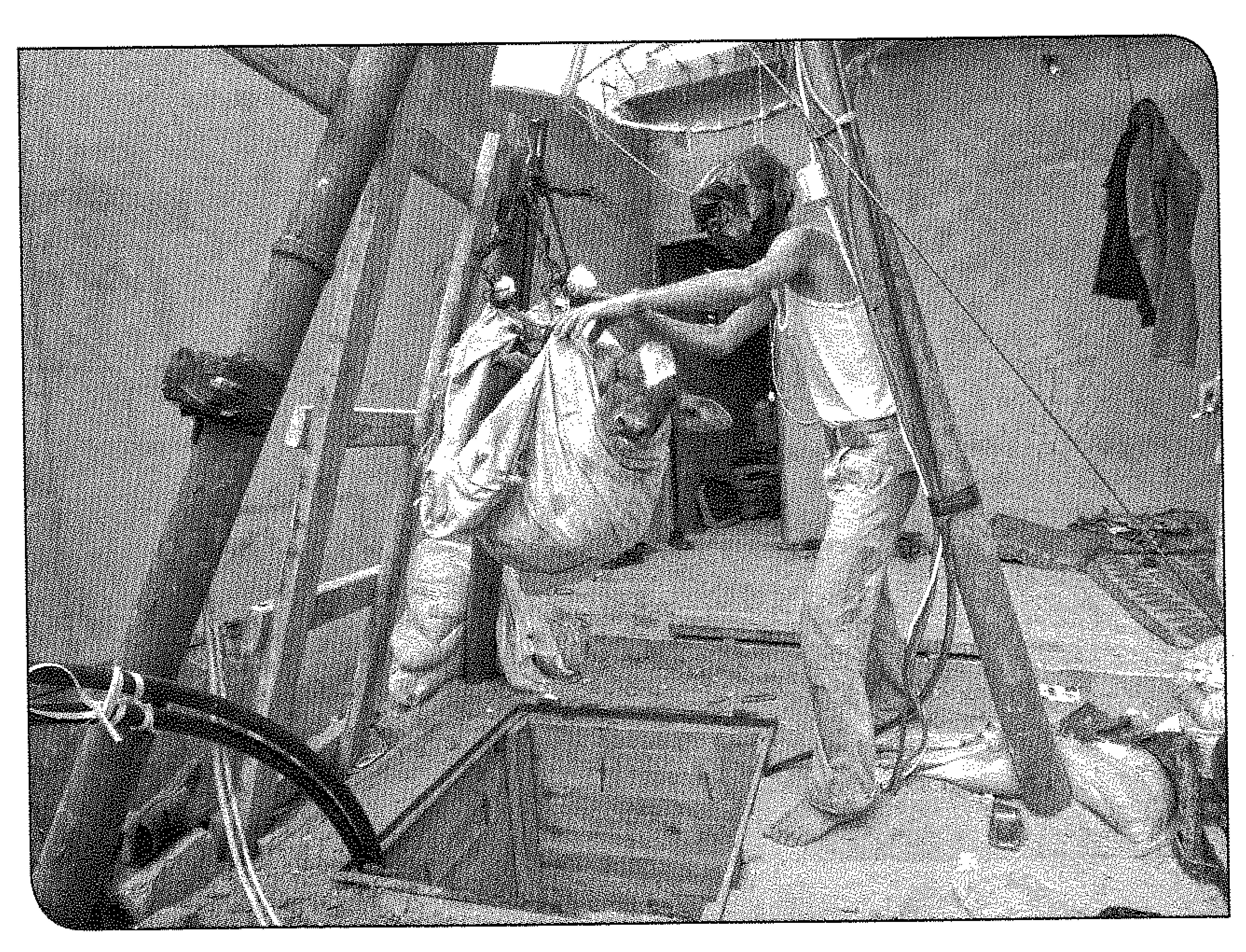
عناصر كتائب القسام التابعة لحماس داخل أنفاق رفح



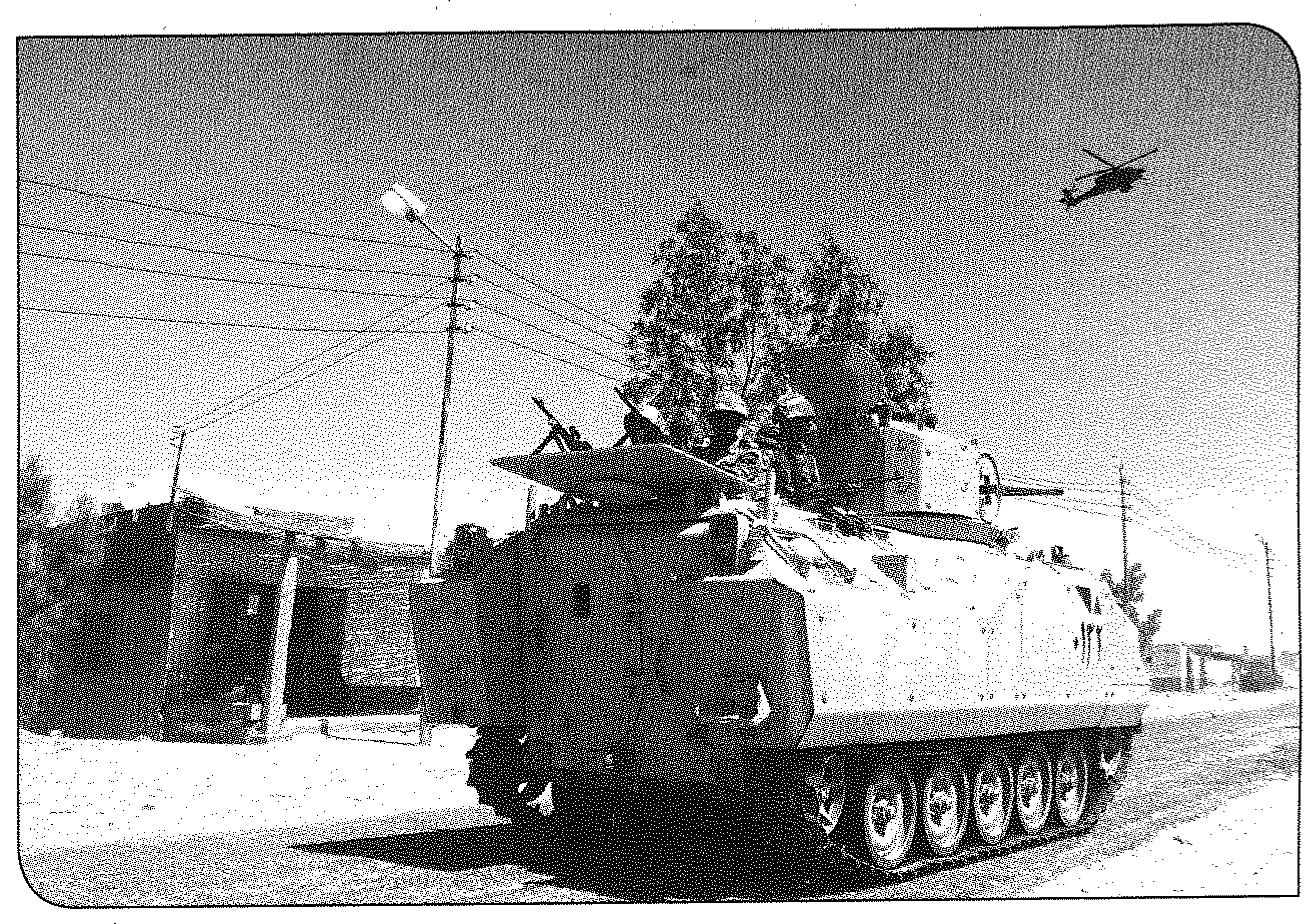
مشهد من عمليات التهريب داخل أنفاق رفح



أحد أعضاء حماس المهربين في نفق بمنطقة رفح



عمليات التهريب داخل الأنفاق



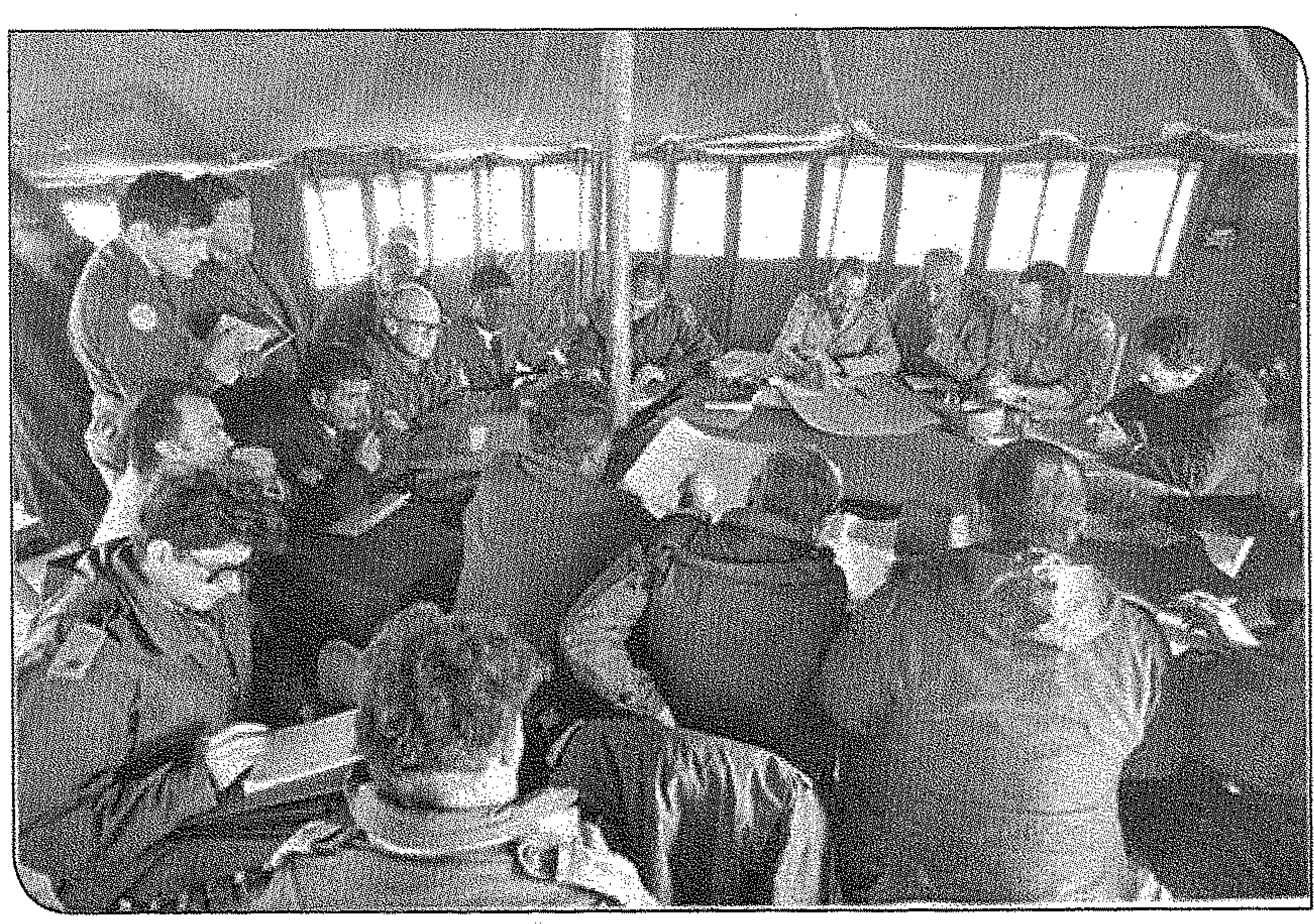
آلية تابعة للجيش المصري بالقرب من مدينةرفح



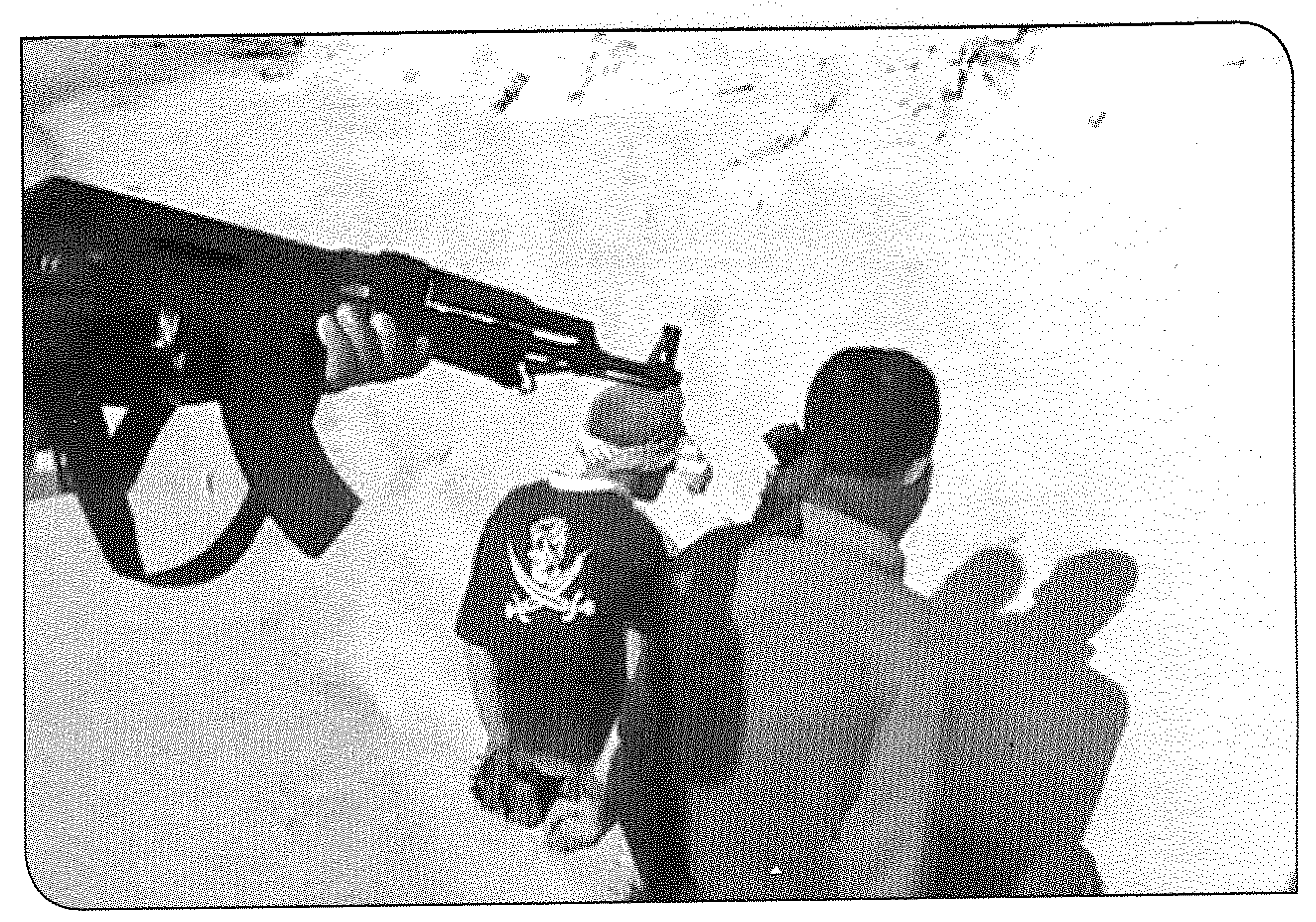
طابور استعراضي للمجموعات الإرهابية في الطريق ما بين رفح والشيخ زويد بعد ثورة يناير 2011م



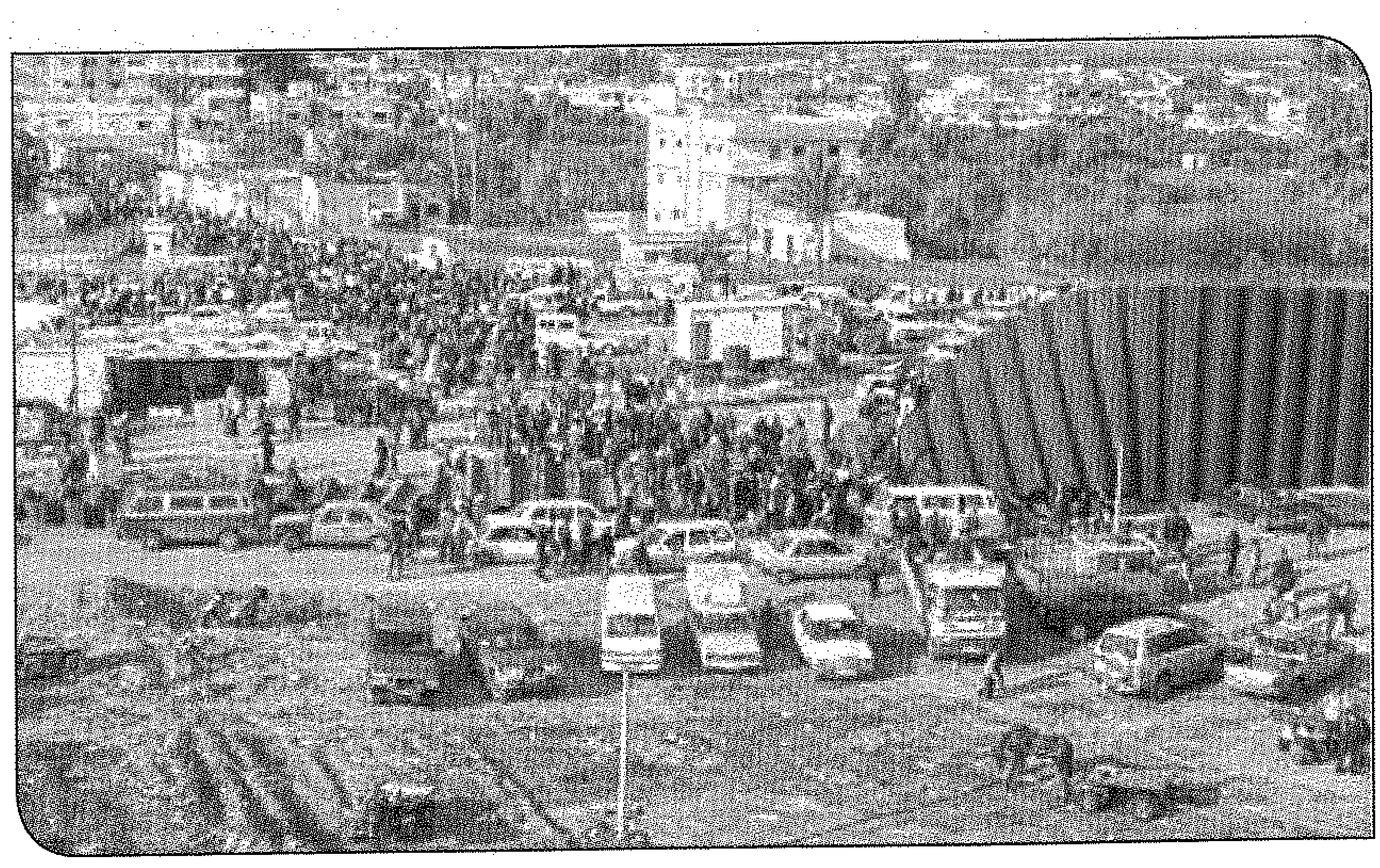
داخل أنفاق التهريب



جلسة مباحثات داخل خيمة الكيلو 101
ويظهر قائد الوفد المصري الفريق أول عبد الغني الجمسي



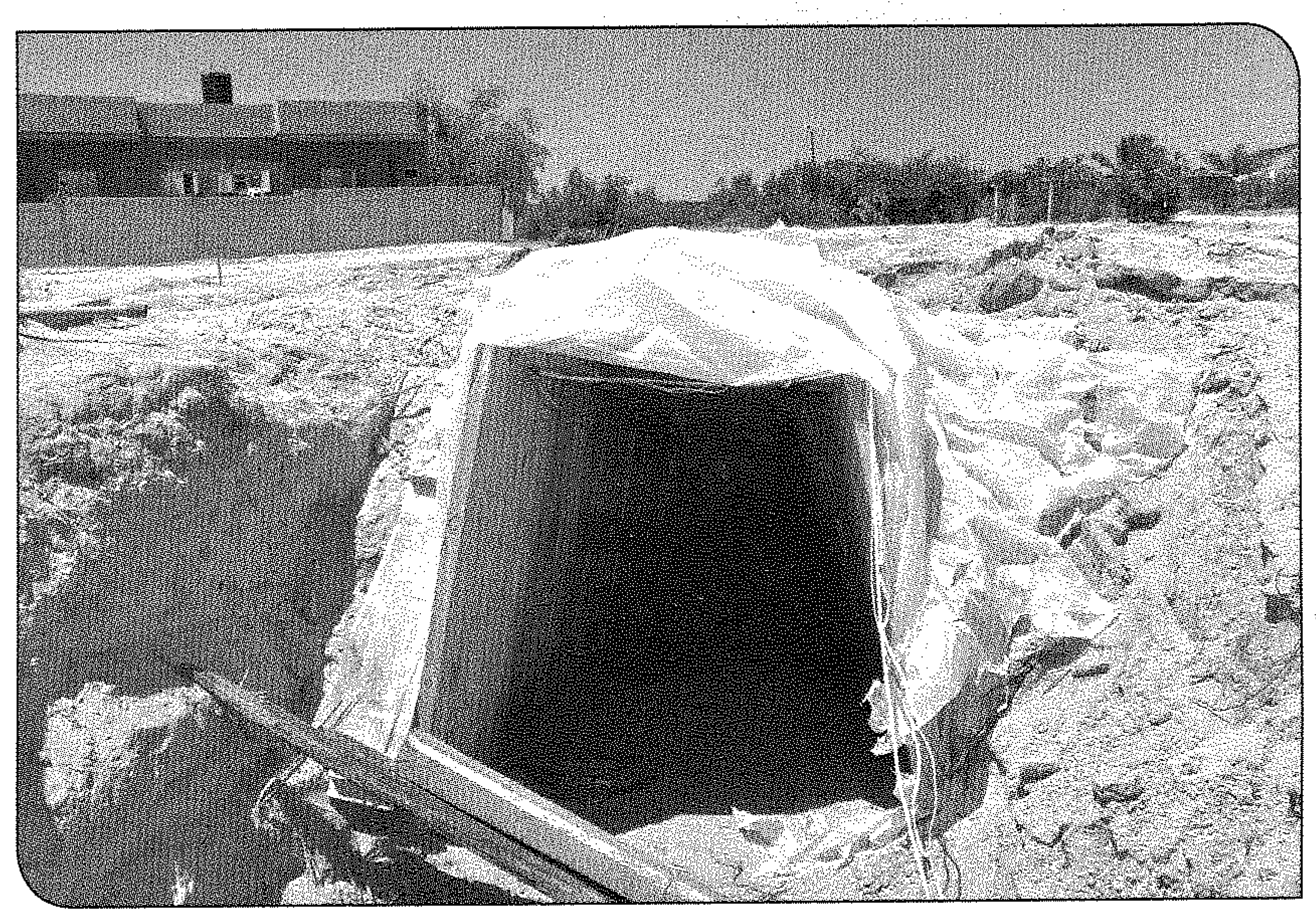
القبض على بعض العناصر الإرهابية .



اجتياح الفلسطينيين للشريط الحدودي المصري من منطقة رفح 2008م



أحد مشاهد العبور العظيم - أكتوبر 1973م



إحدى فتحات الأنفاق من الجانب المصري في سيناء



مذبحة رفح الثانية.. الضحايا جنود تابعون للشرطة في زيهم المدني

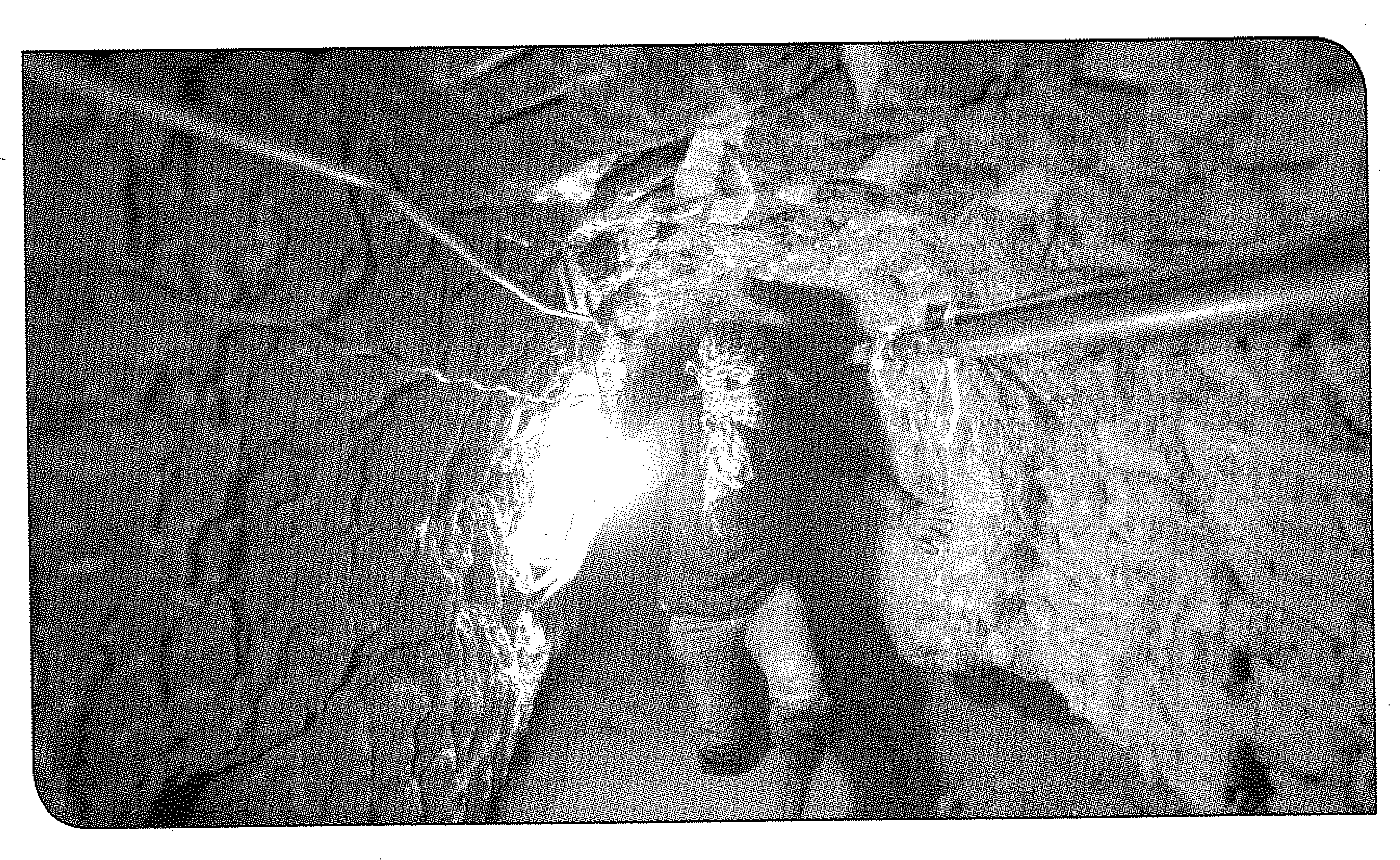


أحد تفجيرات خطوط الغاز بالقرب من العريش



أسلحة تم ضبطها من قبل الجيش المصري

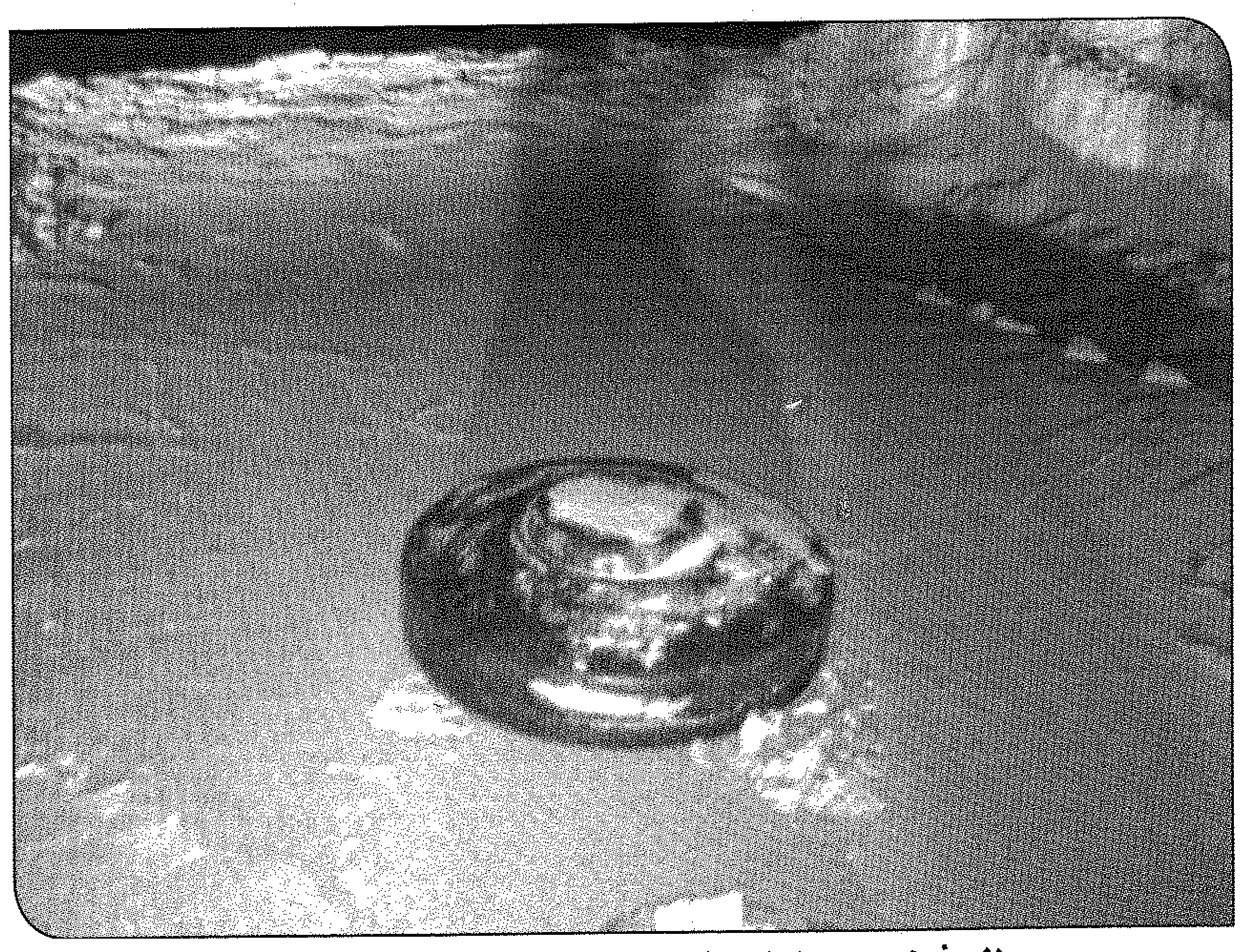
مشهد لاقتحام منفذ رفح المصري من قبل الفلسطينيين في اتجاه العريش



داخل أنفاق التهريب



أعمال هدم الأنفاق في رفح المصرية وتجهيز المنطقة العازلة



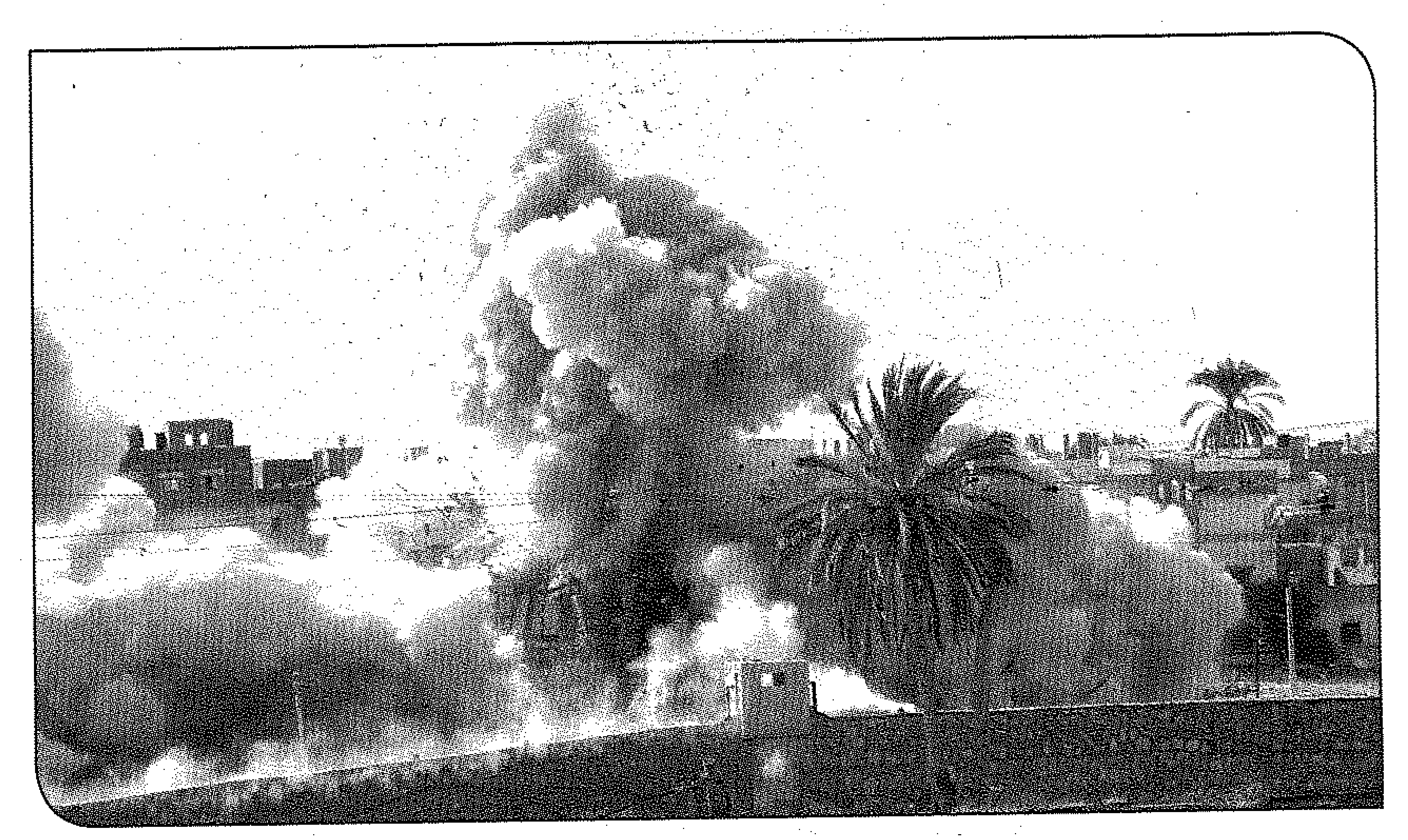
لغم أرضي مجهز ضد المدرعات تم اكتشافه قبل انفجاره



بعض مضبوطات الأسلحة والذخائر بعد حملة ناجحة لقوات الجيش
وأمامها أحد المقبوض عليهم



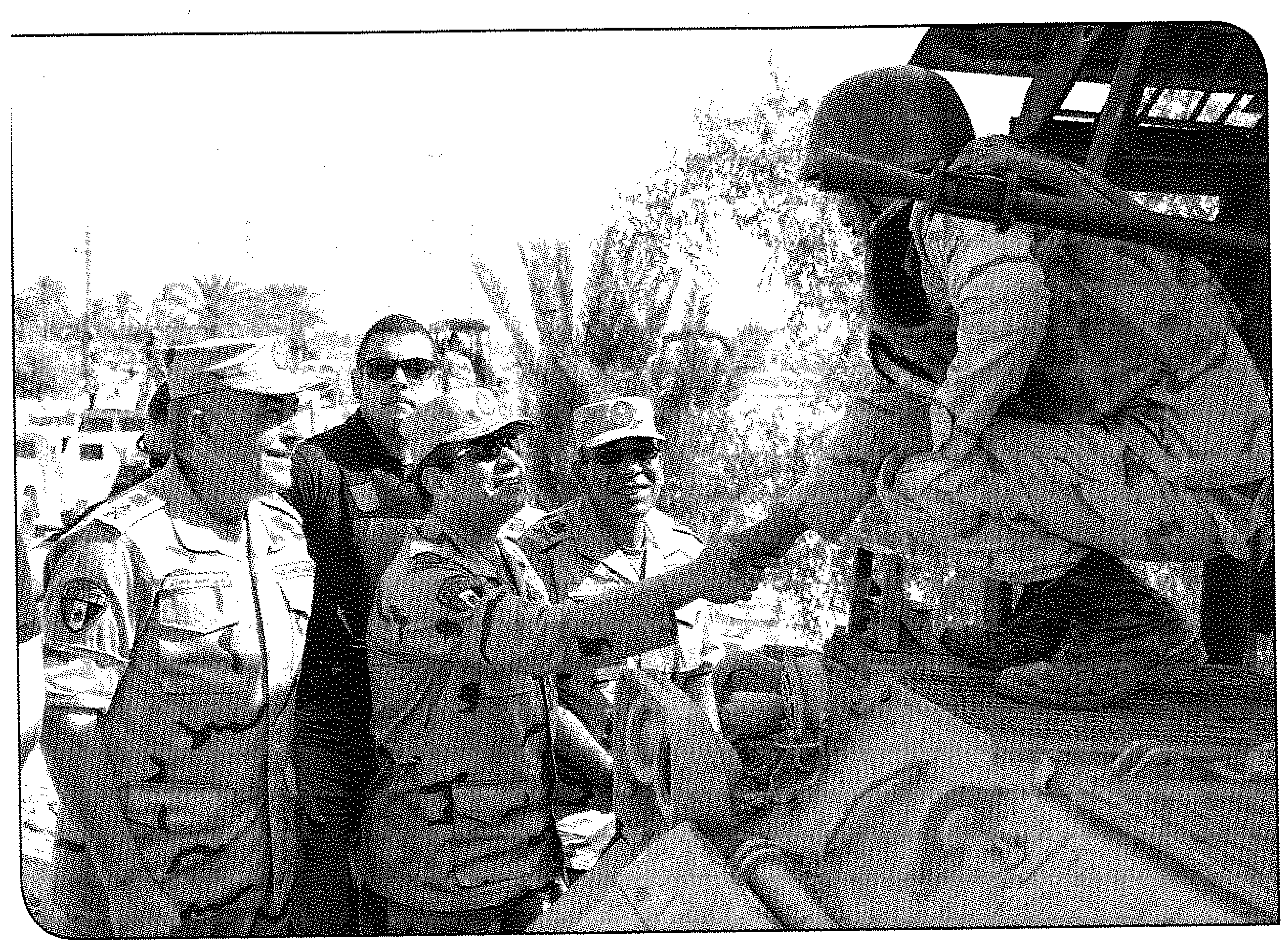
تفجير خط الغاز جنوب مدينة العريش 2012



تفجير منطقة الأنفاق في الجانب المصري بمعرفة سلاح المهندسين
الصورة ملتقطة من رفح الفلسطينية



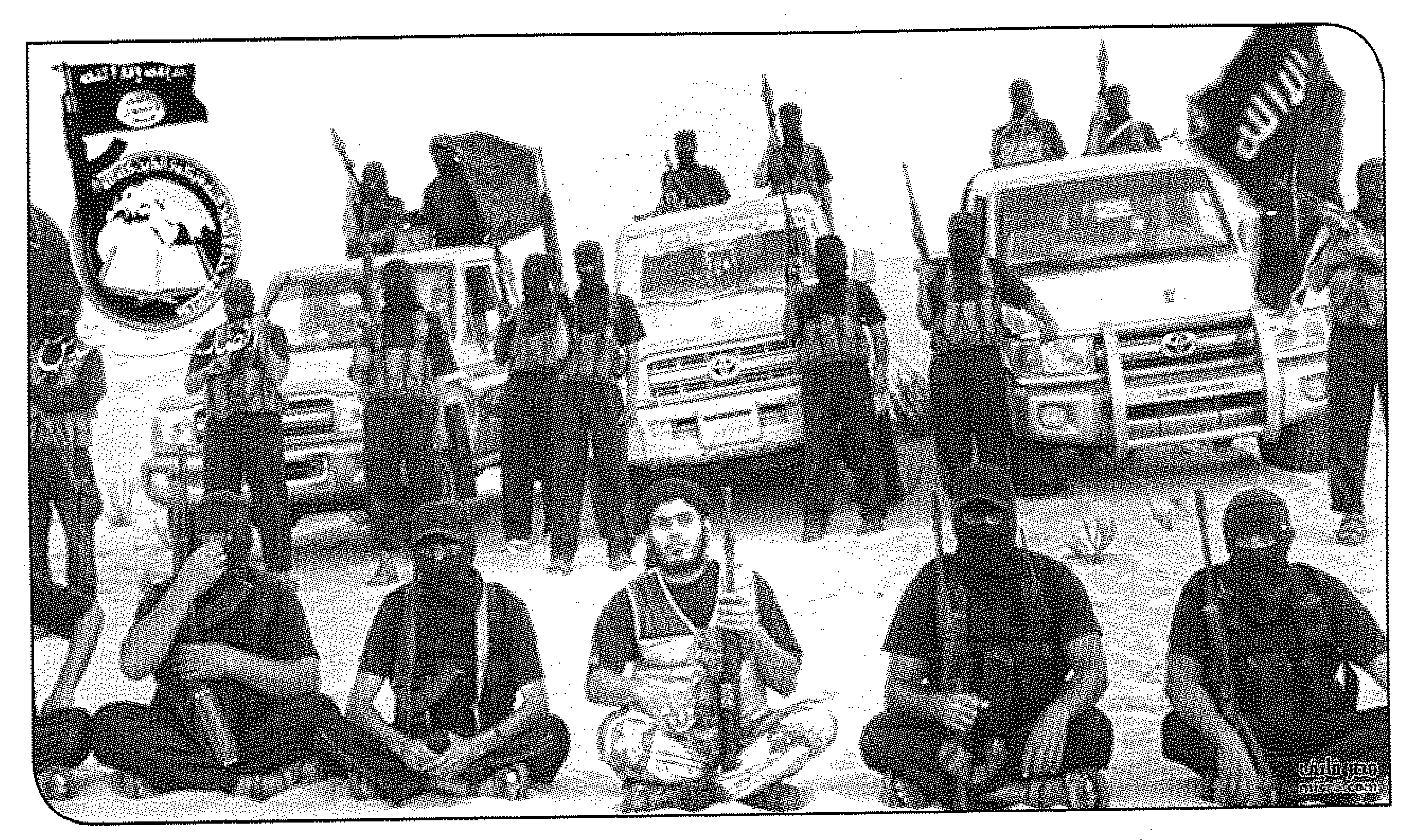
إخلاء وتطهير منطقة الشريط الحدودي المصري بقوات سلاح المهندسين



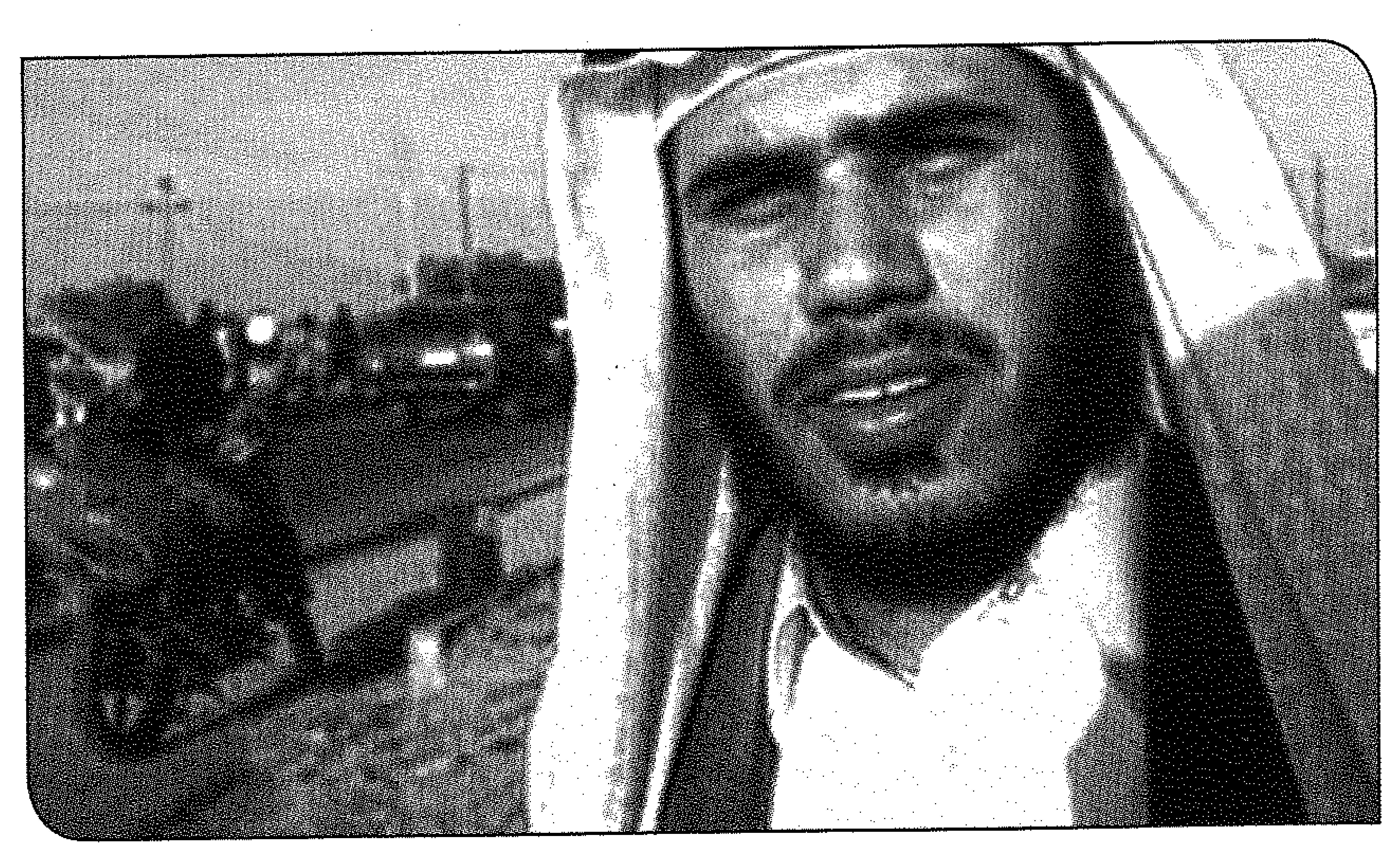
الرئيس عبد الفتاح السيسي في زيارة لإحدى النقاط العسكرية جنوب الشيخ زويد



الرئيس السيسي بصحبة رئيس الأركان يستعرض الأسلحة التي تم ضبطها
بعد معركة الشيخ زويد 2015/7/1



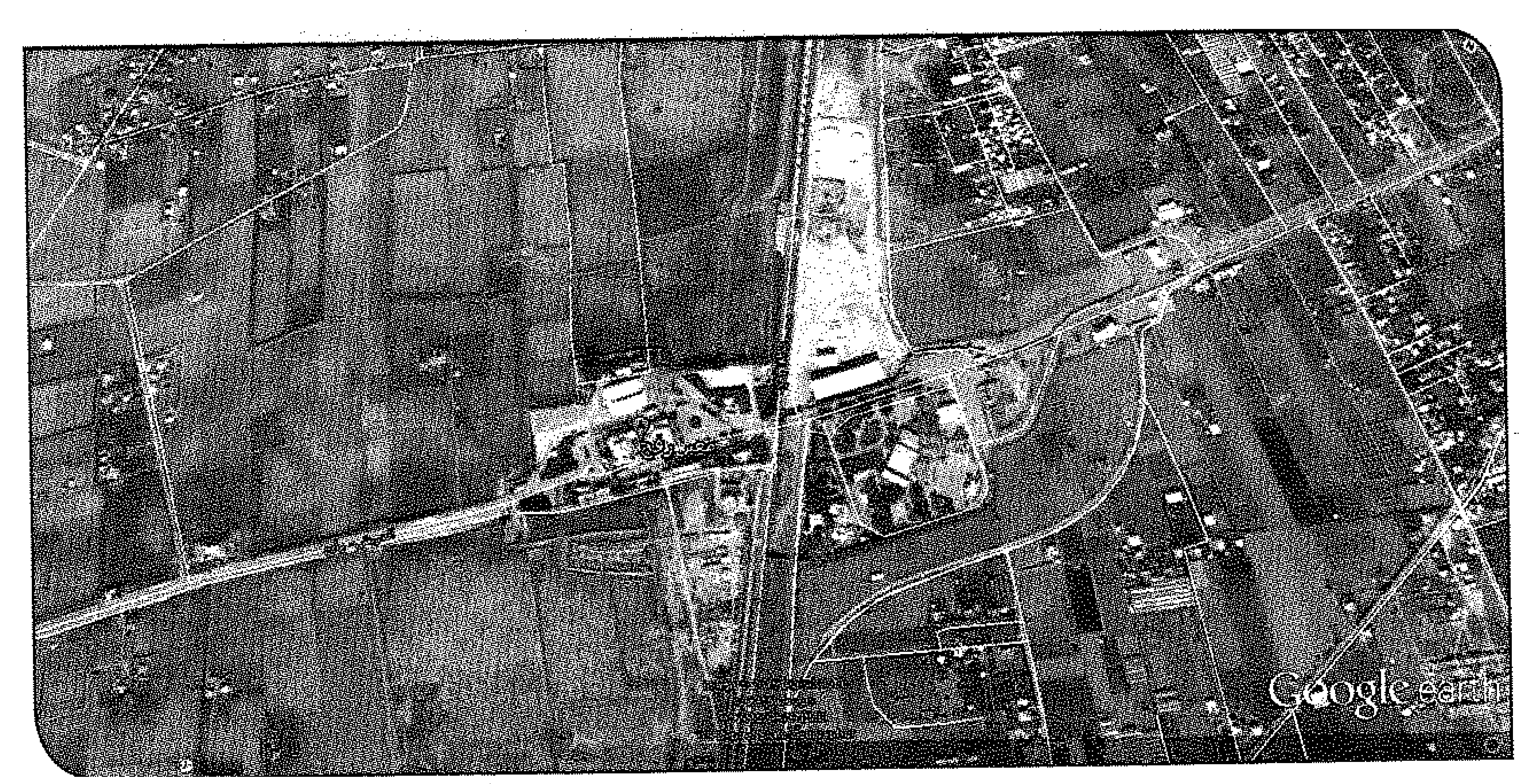
تنظيم أنصار بيت المقدس، ويتوسط الجلوس شادي المنيعي قائد التنظيم



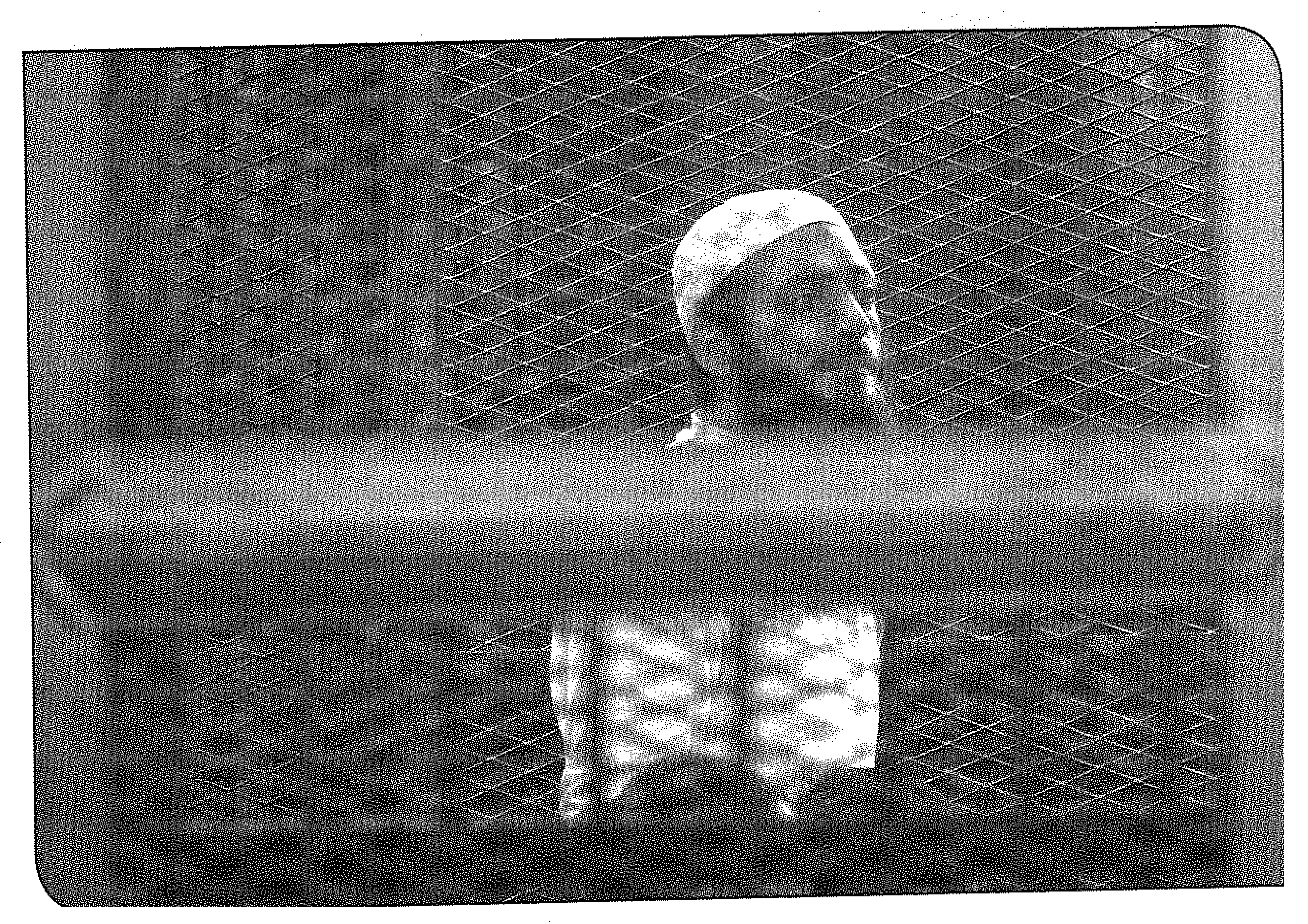
شادي المنيعي قائد تنظيم أنصار بيت المقدس بالزي السيناوي



المدرعة التي استولى عليها الإرهابيون عقب مذبحة رفح الأولى
بعد ضربها داخل إسرائيل



صورة من الجو توضح الشريط الحدودي الشرقي لمصر، وتظهر فيها كل من رفح المصرية
ورفح الفلسطينية

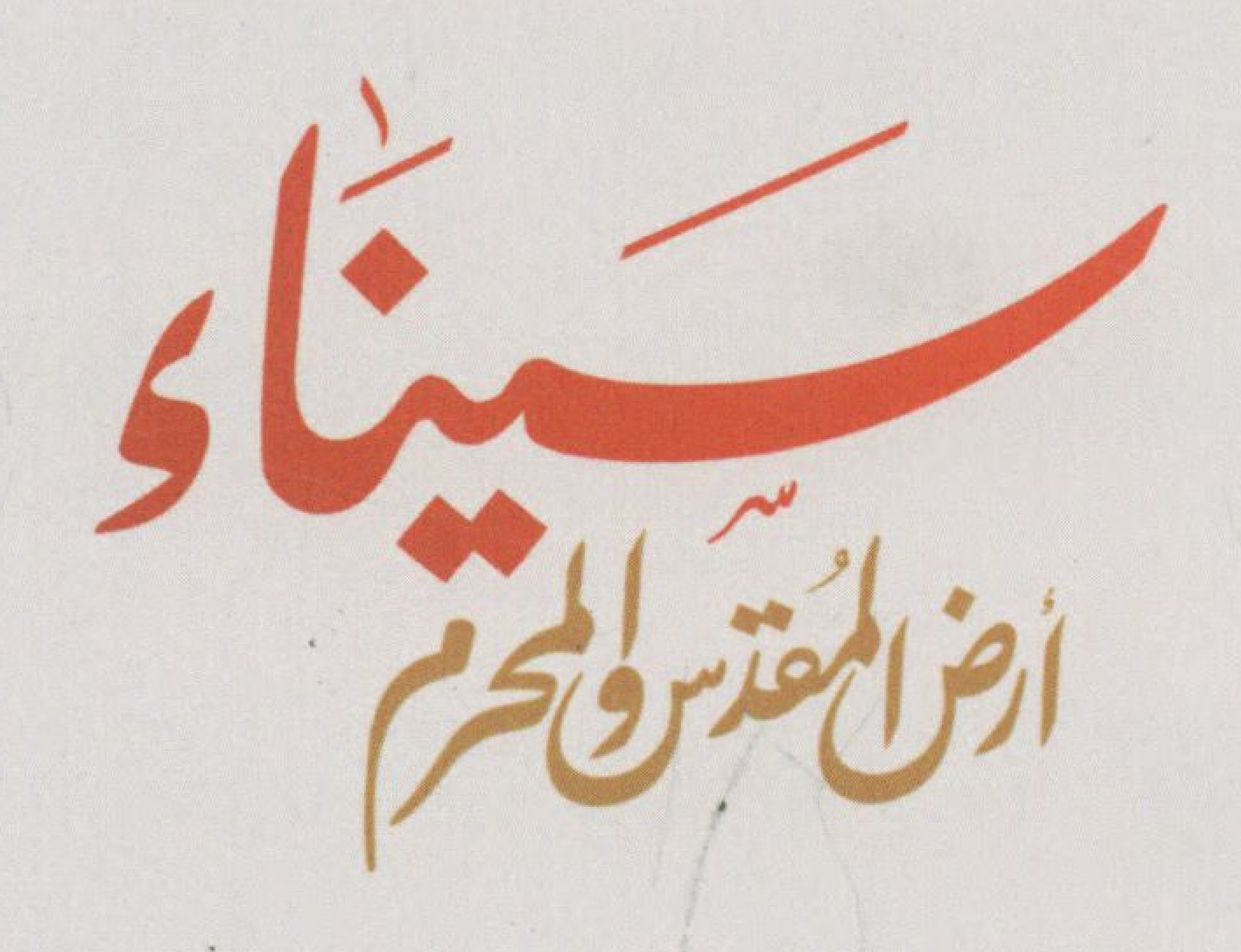


عادل حبارة قائد تنظيم كتائب الفرقان
أثناء محاكمته في قضية مذبحة رفح الثانية

المحتويات



دار نهضة مصر
للنشر



الأرض المباركة سيناء المجيدة . . أرض الفيروز . . وبوابة أرض الإله . . كيف خطا التاريخ فوق رمالها بدءًا من العصر العثماني . . مرورًا بمطامع الصهاينة . . وانتهاءً بالتنظيمات الإرهابية المسلحة؟

كيف خُضِبَ الرمل المقدس بالدم المحرم؟ وما قصة صراع النار لاختطاف سيناء؟ وما سر مشروع «جيورا آيلاند»؟ وما حكاية إمبراطورية الشر على الأرض المقدسة؟

تعرف على سيناء - كما لم تقرأ عنها من قبل - في كتابِ توثيقٍ رائعٍ للخبير الأمني خالد عكاشة.

الناشـــر

تصميم الغلاف: كريم آدم







